قضايا التطرف

والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

Journal of Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة السادسة
Sixth year

المجلد ٧
Vol 07

العدد
العشرون
ISSUE 20

أغسطس/آب ٢٠٢٥
AUG 2025

ISSN :2628-8389

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

رقم التسجيل: VR.6328.3373 .B

مجلة

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر دراسات و أبحاث حول قضايا التطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المسلحة في مختلف مناطق العالم

تصدر عن:
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين
رئيس التحرير:
د. عصام نظام عيروط
نائب رئيس التحرير
د. شيماء سمير محمد حسين
رئيس اللجنة الاستشارية
د. هدير قنديل

المجلد
٧
العدد
٢٠
أغسطس - آب/ ٢٠٢٥

ISSN :2628-8389

Web Site: http://Democraticac. E-mail :j.extremism@democraticac.de

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Arabic Center Democratic

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Arabic Center Head of Democratic

Ammar Sharaan

Chief Editor:

N.F. Iyrot Dr. Issam

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohammed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

07

Issue

20

AUG, **2025**

ISSN :2628-8389

Web Site: http://Democraticac.d E-mail :j.extremism@democraticac.de

أ. عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير

د. عصام نظام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين، جامعة الفاهرة ، مصر

أعضاء التحرير

محمد صلاح الدين فؤاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

آمال صبحي خليفة

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية

مريم علاء سعد حميده

كلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة

وفاء مسعود مبروك

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية

رئيس الهيئة الاستشارية

د. هدير قنديل، جامعة طنطا، مصر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. محمد عزت مصطفى سلام، جامعة الإسكندرية، مصر

د.أسماء العلوي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

- أ .د .هاني الحديثي –استاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية –ألمانيا –برلين

التدقيق اللغوي

اللغة العربية

د. سعد جرجيس سعيد
معاون عميد كلية التربية الأساسية
جامعة تكريت – العراق

سلسبيلا زياد عبد العزيز الجمحاوي
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

الزهرة داردار
ماجيستير الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع - المغرب

أحمد عبد السلام محمد شعبان
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

اللغة الإنجليزية

غدير محمد عباس السيد
كلية الإعلام- الجامعة البريطانية
مصر

أمل أنور محمد السعيد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجامعة البريطانية
مصر

هديل أشرف أحمد أبو زيد
كلية الألسن – جامعة عين شمس
مصر

د. فاطمة مصطفى
جامعة عين شمس
مصر

د ندى ناجى
جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس
المغرب

أعضاء اللجنةالعلمية

رئيس اللجنة العلمية

د هشام خلوق
جامعة محمد الخامس – الدارالبيضاء – المغرب

الإسم	الانتماء الأكاديمى	الدولة
د جهاد مصطفى كرم	كلية الإعلام والعلاقات العامة بالجامعة الاسلامية بمنيسوتا الامريكية	جمهورية مصر العربية
أ.د محمد جلول زعادي	جامعة آكلى محند أولحاج – بالبويرة	الجزائر
د شهلاء رضا	جامعة كربلاء – العراق	العراق
د محمد حمدى	مدرس القانون بمعهد الوادي بالقاهرة	جمهورية مصر العربية
د مرسى عبد الكريم	استاذ مساعد غير متفرغ الكلية العصرية الجامعية ، كلية القانون، رام الله ، فلسطين	فلسطين
د هيام سامى احمد الزعبى	جامعة اليرموك – الأردن	الأردن
د على عبد الهادى الكرخي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
د ندى ناجى	جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس	المغرب

ا.م.د. خطاب محمد أحمد	كلية الآداب – قسم ترجمة - جامعة تكريت	العراق
د سامية مختار محمد شهبو	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	السعودية
د سرمد جاسم محمد الخزرجي	جامعة تكريت	العراق
د محمود أحمد لطفي	جامعة الوادي الجديد	جمهورية مصر العربية
د هشام بوخاري	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
أ. م.د نورس أحمد كاظم الموسوي	جامعة الفرات الأوسط التقنية الكلية الإدارية	العراق
د مجيدي الشرقاوي	جامعة محمد الخامس	المغرب
د أحمد محمد عبدالله	كلية الشريعة والقانون-جامعة أبين	اليمن
د نجاة الصباح	أكاديمية طنجة تطوان الحسيمية	المغرب
د دالين الإبراهيم	جامعة دمشق	سوريا
محمد أحمد زكريا	كلية الحقوق جامعة الأزهر.غزة	مصر

أقسام المجلة:

.1قسم دراسات وأبحاث

يخصص لعرض دراسات وأبحاث علمية يقدمها باحثون وأساتذة مهتمون بمواضيع المجلة. قد تكون هذه الابحاث ذات طابع نظري أو دراسة حالة وتجارب دولية...الخ. يكون حجم الدراسة ما بين 5000 إلى 7000 كلمة.

.2ملف العدد

قد تخصص المجلة في كل عدد ملفا يسلط الضوء على قضية معينة أو موضوعا بعينه، ينسجم مع اهتمامات المجلة. يتراوح حجم الدراسة في هذا القسم ما بين 5000 إلى 7000 ألاف كلمة.

.3قسم ترجمات

يخصص هذا القسم لعرض ترجمة نصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بغرض أن يستفيد منها القارئ العربي. يشترط أن يكون النص منسجما مع مواضيع المجلة،ولا يتجاوز 20 صفحة.

.4قسم تقارير ومؤشرات

يخصص هذا القسم لعرض وتحليل أهم التقارير والمؤشرات العالمية والقطرية ذات العلاقة بالجماعات المسلحة والتطرف مثل مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر السلام العالمي، مؤشر الصراع والعنف السياسي. يكون حجم الورقة العلمية في هذا القسم في حدود 3000 كلمة.

.5قسم مراجعات وعروض كتب:

يخصص لعرض ملخصات وقراءات نقدية ومراجعات يعدها باحثون متخصصون حول كتب منشورة في موضوع الجماعات المسلحة والتطرف والعنف والإرهاب العالمي ..الخ. يكون حجم الملخص في حدود 3000 كلمة، أما حجم المراجعة النقدية فيتراوح بين 3000 إلى 4000 كلمة.

.6قسم ندوات ومؤتمرات علمية:

يخصص لعرض تقرير عرض تقرير حول أنشطة وفعاليات مؤتمر علمي أو ندوة علمية حول موضوعات الجماعات المسلحة والتطرف. يكون حجم التقرير في حدود 3000 كلمة.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو لدى أي جهة أخرى .
2. تنشر الأبحاث باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديمية والأمانة العلمية.
3. يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. تنشر المجلة الأبحاث التي تتعلق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.
5. تهتم المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتبعة في المجلة. كما تخصص المجلة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللغة العربية، شرط أن يكون للمركز الديمقراطي العربي حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتم المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علمية أو مؤشرات تتعلق بمجال اهتمام المجلة مثل: مؤشر الإرهاب العالمي. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.
6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:
   - عنوان المقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
   - ملخص باللغتين العربية والانجليزية بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع كلمات باللغتين العربية والانجليزية.
   - يتضمن البحث (مقدمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكالية البحثية بدقة، مع ذكر أهمية الموضوع، وصياغة الفرضية العلمية، ووضع إطار مفاهيمي ومنهجي للموضوع والمقاربات النظرية له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
   - يجب اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)بما يتعلق بالتوثيق.
0. تتم كتابة البحث في ملف وورد على قياس ، (A4) حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
1. كل بحث أو دراسة:
   - يخضع لتحكيم سري من طرف محكمين ينتمون إلى اللجنة العلمية للمجلة وتلزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
   - كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولوية في نشر الأبحاث

Journal Sections:

1. **Studies and Research Department:**

It is devoted to displaying scientific studies and research presented by researchers and professors interested in the magazine's topics. This research may be theoretical, a case study, based on international experiences, etc. The size of the study is between 5,000 and 7,000 words.

2. **issue topic**

The magazine may allocate in each issue a file that sheds light on a specific issue or topic, consistent with the magazine's interests. The size of the study in this section ranges from 5,000 to 7,000 words.

3. **Translations section**

This section is devoted to presenting the translation of texts from foreign languages into Arabic for the Arab reader's benefit. The text must be consistent with the topics of the journal and not exceed 20 pages.

4. **Reports and Indicators Section:**

This section is devoted to presenting and analyzing the most important global and country reports and indicators related to armed groups and extremism, such as the Global Terrorism Index, the Global Peace Index, and the Conflict and Political Violence Index. The size of the scientific paper in this section is within the limits of 3000 words.

5. **Book Reviews and Offers Section:**

It is devoted to presenting summaries, critical readings, and reviews prepared by specialized researchers on books published on the subjects of armed groups, extremism, violence, global terrorism, etc. The size of the abstract is 3000 words, while the size of the critical review ranges from 3000 to 4000 words.

6. **The section on seminars and scientific conferences:**

It is devoted to presenting a report. presenting a report on the activities and events of a scientific conference or symposium on the issues of armed groups and extremism. The size of the report is 3000 words.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أيّ جهة أخرى.

2. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة واللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

3. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة.

4. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

5. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.

6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتيّن العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتين العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس (APA) بما يتعلّق بالتوثيق.
- تتمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس(4A) ، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
- كلّ بحث أو دراسة:
- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني:j.extremism@democraticac.de

Submission guidelines:

1. The research paper must be original, written specifically for the magazine, and never been published in whole or in part in any physical and/or electronic publication and/or platform.

2. Research papers may be submitted in Arabic, English, or French language, and findings must be communicated as clear as possible while adhering to the highest academic standards and best practices of scientific integrity.

3. The research should be accompanied by a brief biography of the author in both Arabic and English.

4. Only research papers related to the field of interest of the magazine will be accepted, must.

5. The research paper should adopt the following format guidelines:

• Title of the article, first and last name of the author, professional title, highest degree achieved, affiliated institution, and e-mail, in both Arabic and English.

• A minimum of 5000 and maximum of 7000 words (including references, tables, figures, and appendices), in addition to a summary of 150 to 200 words, and at least four keywords, all in Arabic and English.

• The research is written in a Word file in page size (A4) and font Times New Roman size 14.

• The structure must include the following manner: introduction, body, and conclusion.

• The research question and problem, theoretical framework, hypothesis, methodology and relevance must be clearly stated, and must display a mastering of scientific analysis.

• The requirements and standards in the American Psychological Association's (APA) Publication Guidelines for documentation must be followed.

• All submissions must be sent via e-mail to j.extremism@democraticac.de

6. All submissions may be subject to:

• blind peer review by referees belonging to the journal's scientific committee and editorial board

• a reply to inform the researcher one of the following: publication, deferred publication pending review of comments, or rejection.

• automatic rejection when found in violation of publishing guidelines.

• deferred publication due to objective considerations related to quality and scientific originality.

• no financial rewards.

7. The magazine accepts books reviews about books related to the field of interest and published in any language, range between 3000 - 4000 words.

8. Also, the magazine accepts translations of research that falls within the field of interest, published in a language other than Arabic (if the Arab Democratic Center is granted copyright and translation rights).

9. More, the magazine is interested in publishing analysis of reports, seminars or indexes related to the magazine's field of interest, e.g. The Global Terrorism Index. The submission should not exceed 3000 words.

10. The journal is not responsible for the contents of the article of the opinions expressed by the author(s), and the research published does not reflect the opinion of the magazine or those of the Arab Democratic Center.

11. The magazine also refuses to publish any scientific material that harms ethics, religions, beliefs, the dignity of people, or praises extremism and violence.

فهرس المحتويات

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د.عصام نظام عيروط	كلمة العدد	12
أ. م. د شهلاء رضا مهدي	صعود التيارات الجهادية المتشددة (مقاربة تحليلية لعوامل الانتشار)	١٣
الباحثة رتيبه سعيد سلمي	الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة مقارنة)	٣٧
Rania Hassan Isshac Mahmoud Dr Engy Abdo	The Taliban Drugs Nexus: Examining the impacts of the drug The Taliban Drugs Nexus: Examining the impacts of the drug trade on politics in (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣) Afghanistan	٥٧
الباحثة رندة الحرزي	العلاقة بين الإرهاب الدولي وظاهرة الهجرة-دراسة تحليلية	٧٧
Dr KHALOUK Hicham	Les contrats administratifs internationaux à la lumière du droit international public	٨٩
الباحث عبد القادر الفرساوي	الحروب الهجينة والرمادية وعلاقتها بالجماعات الإرهابية	١٠٧
حبيب تايه كاظم الشمري يوسف سعدون محمد	مكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب بين التشريع والواقع	١٦٩
الباحث محمود علاء الدين حواش	"أثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتي ٢٠٢٤"	١٧٩
محمد صلاح الدين فؤاد حنفي	توظيف وسائل الإعلام الرقمي في نشر أفكار التطرف والإرهاب	٢٠٥
الباحث عاصم عزت سعيد قادوس	الفكر المتطرف والجماعات المسلحة في العالم العربي: المنابع الأيديولوجية والاستجابات القانونية	٢١٩

كلمة العدد

يطيب لنا في مجلة قضايا التّطرف والجماعات المُسلحة أن نضع بين أيديكم العدد العشرون من المجلة، وقد جاء هذا العدد ليحمل دراسات علمية متنوعة ضمن اختصاص المجلة شارك في تحكيمها ثُلّة من الباحثين الخبراء في مجال قضايا التطرف من مختلف جامعات الوطن العربي، وبإشراف مباشر من رئيس المركز العربي الديمقراطي أ.عمار شرعان.

مجلة قضايا التّطرف والجماعات المسلحة هي مجلة علمية دولية مُحكّمة تصدر في ألمانيا-برلين من خلال المركز العربي الديمقراطي باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة شهور. تُعنى بِنشر دِراسات وأبحاث حَول قضايا التّطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المُسلحة في مختلف مناطق العالم، وتَرتبط هذه المجلة بِمجالات بَحثية وفُروع عِلمية مُتعددة تَنحصر ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العَلاقة بِدراسة الإيديولوجيات المُتطرفة ونشاط الجماعات المُسلحة، وأبرز هذه الفروع: العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، والقانون، وعِلم الاجتماع، وعِلم النفس، والفَلسفة، والإعلام، والاقتصاد السّياسي، والفكر الإسلامي، والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى التاريخ.

تُعتبر هذه المجلة من المجلات الرائدة والمتخصصة في موضوع التّطرف السّياسي العَنيف الذي تُمارسه الجماعات المُسلحة في على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سوا. إنّ إصدار "مجلة قَضايا التطرف والجَماعات المُسلحة" سيفتح أبواباً أمام الباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم العلمية المتعلقة بظاهرة التّطرف والأيديولوجيات المتطرفة، من حَيث خلفياتها التّاريخية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنّفسية والدينية والإيديولوجية، وكذلك دراسة الجماعات المُسلحة التي تأخذ عدّة أشكال أصولية ودينية، منها الجَماعات الانفصالية والمُتمردة، والجَماعات العرقية والإثنية، وأيضاً أبعاد التطرف الفكري، والأيديولوجي، والسِياسي، والديني، والاقتصادي، والعِلماني، ..إلخ).

كما تَهدف المجلة إلى البحث والتقصي في أسبابِ تصاعد نَشاط الجماعات المُسلحة والتيّارات المُتطرفة في الدول المختلفة على اختلاف أنماطها، ديمقراطية أو تسلّطية، مُتطورة أو متخلفة. ومن المواضيع التي تُركز عليها المجلة وتشجع على الكتابة فيها بهدف نَشرها هي المواضيع التي تتعلق بالتّطرف والجماعات المُسلحة، هذا وتستند المجلة في عملها إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النّشر وإلى لائِحة داخلية تُنظم آليات التحكيم، كما تعتمد المجلة في اختيار مُحتويات أعدادها المواصفات الشّكلية" والموضوعية للمجلات الدّولية المحكّمة.

وفي النهاية نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في صدور هذا العدد بأبحاثه الرصينة المتميزة، خاصة اللجنة العلمية والاستشارية وهيئة التحرير للمجلة والتي تُمثل الدعامة الأساسية للمجلة ولها الدور الأكبر في استمرارها نحو الرقي والتميز.

دعصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

صعود التيارات الجهادية المتشددة
(مقاربة تحليلية لعوامل الانتشار)

The Rise of Radical Jihadist Movements: An Analytical Approach to the Factors of Expansion

أ. م. د شهلاء رضا مهدي/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على العوامل المركّبة التي أسهمت في نشوء ما يُعرف بالتيارات السلفية الجهادية الحديثة، وذلك من خلال تحليل تاريخي ونقدي للسياقات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي مهّدت الطريق لبروز جماعات متطرفة تبنّت العنف باسم الدين. ويفند البحث الزعم القائل بأن هذه التيارات تمثل امتدادًا طبيعيًا للسلفية، موضحًا أنها استغلت الميراث السلفي شكليًا وابتعدت عن جوهره المنهجي الأصيل، في محاولة لإضفاء شرعية دينية على مشروعها القتالي الراديكالي. ويهدف هذا البحث إلى توضيح كيف قامت هذه الجماعات باختطاف المفاهيم السلفية، وعلى رأسها مفهوم الجهاد، وتحريفه من معانيه السامية إلى دلالة واحدة مقتصرة على القتال العدواني. كما يرصد البحث التحولات التي مرت بها السلفية الجهادية منذ نشأتها الأولى، وصولًا إلى تشكّل تنظيمات عابرة للدولة تتبنى العنف كأداة وحيدة للتغيير، وتُوظف الدين كأداة تعبئة وتحريض. وقد تم اعتماد المنهج التحليلي التاريخي، والمقاربة النقدية للعقيدة الجهادية، إضافة إلى توظيف نماذج تفسيرية حديثة مثل الميديولوجيا ونظرية الحقول الرمزية لفهم آليات التشكل والاستقطاب والتوسع. وقد توصل البحث إلى أن السلفية الجهادية هي نتاج انحراف ايديولوجي نشأ في بيئات مشحونة سياسيًا ومأزومة اجتماعيًا، وجدت الجماعات المتطرفة فيها تربة خصبة لإنتاج خطاب ديني عنيف ومتطرف. وأظهر البحث كيف سخّرت هذه الجماعات الوسائط الرقمية والإعلامية لإعادة تدوير خطابها وتوسيع دوائر التجنيد والتأثير. كما بيّن أن الخطأ المفاهيمي في ربط السلفية بالتطرف أدى إلى تعميم مغلوط، شوّه الصورة الحقيقية للمنهج السلفي المعتدل، وساهم في تعقيد استراتيجيات المواجهة. وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يُسهم في تفكيك الأسس النظرية للخطاب الجهادي، ويُعيد الاعتبار للسلفية كمنهج إصلاحي لنبذ العنف والغلو، ورفض التكفير والتمرد. كما يوفر أدوات تحليلية عملية تساعد الأكاديميين وصنّاع القرار الأمني والمؤسسات الدينية على تطوير استجابات أكثر توازنًا وشمولًا في مواجهة التطرف العنيف، وعلى حماية المفاهيم الدينية من الاستغلال والانحراف.

الكلمات المفتاحية: صعود، تحليل، تشدد، التيارات السلفية الجهادية.

Abstract

This study examines the complex factors that contributed to the emergence of what has come to be known as modern Salafi-jihadist movements. Through a historical and critical analysis, the research explores the intellectual, political, and socio-religious contexts that enabled extremist groups to adopt violence under the banner of religion. It refutes the prevailing notion that these movements are a natural extension of classical Salafism, and demonstrates how they have

manipulated Salafi terminology superficially while departing fundamentally from its authentic methodological foundations in order to falsely legitimize their radical agenda.

The study aims to reveal how these groups co-opted core Salafi concepts—particularly jihad—stripping them of their multidimensional legal meanings and reducing them to a narrow militant interpretation. It traces the evolution of jihadist Salafism from its early manifestations to the rise of transnational organizations that weaponize religion as a tool for mobilization and ideological warfare. Employing a historical-analytical approach and critical doctrinal comparison, the study also utilizes contemporary frameworks such as mediology and field theory to assess mechanisms of ideological formation, recruitment, and expansion.

The findings reveal that Salafi-jihadism represents an ideological deviation born of politically turbulent and socially fractured environments. These movements have exploited media and digital platforms to repackage their message and extend their influence. The research also highlights how the conceptual conflation of Salafism with extremism has contributed to widespread misunderstanding, further complicating counter-extremism efforts and obscuring the distinction between normative Islamic reformism and radical militancy.

This study is significant in its contribution to deconstructing the theoretical underpinnings of jihadist discourse while reaffirming the integrity of traditional Salafi thought as a peaceful and scholarly school that categorically rejects violence, takfir (excommunication), and rebellion. It offers practical analytical tools for academics, policymakers, and religious institutions to formulate more nuanced and comprehensive responses to violent extremism, and to protect religious concepts from distortion and ideological misuse.

Keywords: Emergence,Analytical Approach, Radicalizat, Salafi-jihadist Movements

المقدمة:

شـهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنية التيارات الجهادية، وكان أبرزها نشـوء ما يُعرف بالسـلفية الجهادية، بوصـفها نموذجاً راديكالياً مسـلّحاً حمل مشـروعاً عابراً للحدود، يتبنى العمل المسـلح وسـيلة للتغيير السـياسـي والديني. ورغم وضـوح الفروق المنهجية والعقدية بين السلفية الأصيلة والتيارات الجهادية المتشددة، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تزايدًا ملحوظًا في محاولات الخلط المتعمد أو غير الواعي بين المنهجين، حتى باتت السـلفية الجهادية تُقدَّم في الخطاب الإعلامي والأمني وكأنها الامتداد الطبيعي للسـلفية الأصـيلة. وقد أتاح هذا الخلط المفاهيمي الخطير للجماعات المتطرفة أن تُقدِّم نفسـها بلبوس ديني مألوف، وتُضفي على مشـروعها القتالي شـرعية زائفة مسـتندة إلى رمزية السـلف ومصـداقية التاريخ العقدي، وقد مثّل هذا الأمر تحدياً مركباً للمجتمعات والدول، سـواء في السـياقات المحلية أو في المنظومة الأمنية العالمية، مما يستدعي مقاربة علمية دقيقة تكشف عن أسباب نشوء هذا التيار وظروف تشكّله وتوسّعه.

أهمية البحث: وتكمن في أنه يُسهم في فهم جذور ظاهرة معقّدة من زاوية تحليلية، تجمع بين التأصيل العقدي، وبين التفسير التاريخي، وبين الاستشراف الأمني، ما يجعله مرجعاً مفيداً للباحثين في مجالات الفكر الإسلامي، ودراسات العنف، ومكافحة الإرهاب.

مشكلة البحث: وتبرز مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة كالآتي:

١. ما هي العوامل المعرفية والسياسية والتقنية التي ساهمت في نشوء وتبلور التيارات الجهادية الحديثة وانتشار هذا النمط من التطرف العنيف؟
٢. ما طبيعة التفاعلات التاريخية والعقدية والسياسية التي أدت إلى انفصالها عن السلفيات الأصيلة؟
٣. كيف قامت التيارات الجهادية المعاصرة باختطاف المفاهيم السلفية وتحريفها لخدمة مشروعها الراديكالي؟

وتكمن خطورة هذه الإشكالية في أنها لا تقتصر على الساحة الفكرية فحسب، بل تنعكس على الخطاب الديني، والسياسات الأمنية، وصورة الإسلام نفسه في الوعي العالمي. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى كشف أوجه التحريف المنهجي، وتفكيك البنية الخطابية التي تستند إليها هذه التيارات، مع بيان الأثر العميق لهذا الانزياح المفاهيمي على مسارات العنف المعاصر وسبل مواجهته.

أما **أهداف البحث** فتتمثل في:

١. تحليل السياقات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في نشوء وتطور التيارات السلفية الجهادية الحديثة، وتحديد العوامل البنيوية التي مهدت لانتشارها.
٢. تفكيك الخطاب الجهادي وتحليل بنيته الأيديولوجية، مع إبراز الفروق الجوهرية بين السلفية العلمية الأصيلة والتيارات الجهادية المتطرفة.
٣. بيان آليات اختطاف المفاهيم الدينية من قبل الجماعات الجهادية، لا سيما مفهوم الجهاد، وتحويله إلى أداة قتال سياسي وعدواني.
٤. رصد التحولات التاريخية والتنظيمية للسلفية الجهادية، من نشأتها الأولى إلى مرحلة التنظيمات العابرة للحدود، مع التركيز على ديناميات الاستقطاب والتعبئة.
٥. تحليل دور الوسائط الرقمية والإعلام الجهادي في إعادة إنتاج الخطاب المتطرف وتوسيع نطاقه الجغرافي والفكري.
٦. تقييم أثر الخلط المفاهيمي بين السلفية والتطرف على الخطاب العام والسياسات الأمنية، وبيان مخاطره في تعقيد جهود المواجهة.
٧. إبراز أهمية استعادة السلفية الأصيلة كمرجعية فكرية إصلاحية، وبيان دورها في مواجهة الغلو والعنف العقائدي.
٨. تقديم أدوات تحليلية ومنهجية تساعد الباحثين وصنّاع القرار والمجتمع العلمي والديني في بناء استجابات فكرية وأمنية متوازنة وفعّالة في مواجهة التطرف الديني.

سبب اختيار هذا الموضوع: وذلك لما له من أهمية آنية واستراتيجية، إذ يعدّ فهم نشوء هذه التيارات ضرورة حيوية لصياغة سياسات وقائية، وتطوير استجابات معرفية وأمنية متوازنة.

المناهج المتبعة: اتبع البحث المنهج التاريخي التحليلي في رصد مراحل التشكل، إلى جانب المنهج النقدي المقارن في دراسة الخطاب العقدي، كما استعان البحث بمقاربات تفسيرية حديثة مثل: نظرية الحقول الرمزية، والميديولوجيا، ونظرية الاستراتيجيا.

حدود البحث: اقتصرت على تحليل العوامل المؤثرة في تكوّن السلفية الجهادية دون التوسع في دراسة بقية الحركات الإسلامية الأخرى، وذلك لضمان التركيز المنهجي والوضوح التحليلي.

خطة البحث:

اتبع هذا البحث مسارًا تحليليًا متدرجًا يعكس تطور الظاهرة الجهادية المتشددة في ضوء خلفياتها الفكرية والتاريخية والسياسية. وقد بُنيت معالجته على محاور عدة كالآتي:

المحور الأول: السياق التأريخي والسياسي لنشوء السلفية الجهادية: بمقاربة تبدأ بتأصيل المنطلقات التاريخية للسلفية في سياقاتها الإصلاحية الأولى، متتبعةً المراحل الفكرية والعقدية التي مهّدت لاحقًا لانبثاق التيارات العنيفة، وتفكيك لحظة الانعطاف التي شهدها المسار السلفي، والتي تمثلت في بروز الخطاب القتالي باسم السلفية الجهادية، مع تحليل الفجوة المنهجية والمعرفية التي تفصلها عن السلفية التقليدية الأصيلة.

المحور الثاني: الميديولوجيا الجهادية وإعادة انتاج التطرف: وبحثنا فيه كيف استثمرت هذه التيارات وسائل الإعلام الجديدة والفضاء الرقمي لتوسيع نطاق تأثيرها، وابتكار أدوات تعبوية تخدم مشروعها العابر للحدود.

المحور الثالث : القراءة الغربية للظاهرة الجهادية: عبر مراجعة الخطاب السياسي والفكري الذي تشكل في ظل الحرب على الإرهاب، واستكشاف أثر هذا الخطاب في مفاقمة التطرف أو احتوائه، وذلك في ضوء نماذج تفسيرية معاصرة تجمع بين النقد المفاهيمي والتحليل السياقي.

المحور الرابع: تأدلج الجهاد في الفكر الجهادي المعاصر: عبر قراءة تحليلية لخطاب الجهاد كما طرحته التيارات المتطرفة وكيف وظفته الى أداة قتال لا كمنظومة إصلاح، وأثر هذا الانزياح العقدي على المشهد الديني والفكري، والدعوة الى تفكيك هذا الخطاب واستعادة العقل الاجتهادي الراشد في مقاربة المفاهيم الاسلامية.

المحور الأول: السياق التأريخي والسياسي لنشوء السلفية الجهادية

بفعلِ ظروفٍ وعوامل كثيرة؛ عاشت التيارات الجهاديَّة تحوُّلاتٍ في سياقاتٍ مُتَعدّدةٍ: تاريخيَّة، وسياسيَّة، ودينيَّة؛ فتمخضَّت عنها انقسامات غير قابلة للالتئام، وأفرزت حركاتٍ جهاديَّة متشدِّدة، وصلت بها إلى راهنِها الحالي.

فيمكنُ القولَ: إنَّ الحركات الجهادية الاسلامية بشتَّى مشاربها، وتمايزاتها، وانقساماتها المعروفة؛ ليست سوى جماعات تأثرت بالحركةِ السلفيَّة في بادئِ الأمر؛ ثمَّ التقت في لحظةٍ تاريخيَّةٍ ما بروافد وشخصيَّات، أمدَّتها بدماءٍ وعقائدٍ وأفكارٍ جديدة، وهذا يفسّرُ لماذا هذه الحركات، لم تنصهر في عقائدِ السلفيَّة تماماً، ولماذا لم تبقَ أغلب هذه الحركات مخلصة للتيار السلفي التقليدي الأصيل، بل مرقت منها.

سينصبُّ الحديثُ على جملةٍ من العوامل، الَّتي ساعدت على نشوء الحركات الجهاديَّة بنسختها المتشدّدة، والتي دفعتها لتبنّي خيار القتال، دوناً عن بقيَّةِ السلفيَّات الأُخرى.

مع التنويه أن الباحثة لنْ تفصّلَ في ذكرِ كُلِّ العوامل والأسباب لشدة تشابكها وتعدّدها؛ بلْ ستشيرُ إلى أبرزها؛ وهي: **أوَّلاً:- العوامل التاريخيَّة:**

كانَ لأغلب تحوُّلات الأحداث التاريخيَّة أثراً واضحاً في نشوءِ التيارات الجهاديَّة. وبحسب جيسون بيرك[١]: "إنَّ أسبابَ التشدُّد ونشوء هذه التيَّارات عميقةٌ، وأنَّ نشوئها هو نتيجة لمساراتٍ تاريخيَّةٍ، لم يكن من الممكن تجنُّب أيّ منها"[٢]. وتُجْمَلُ المراحل التاريخيَّة، الَّتي تمثّلُ نقاطَ تحوُّل التيارات الجهادية المتشددة من السلفيَّة الأصيلة نحو التشدُّد وتبني الخيار الجهادي، بالمراحل الآتية:

١-**المرحلة الأولى**: وتتمثَّلُ هذه المرحلة بظهور بوادر التيَّار النصي، ولم تكن ملامحها واضحة في البدء؛ غير أنَّها أصبحت أكثرَ وضوحاً في القرن الثَّاني الهجري، على إثر النِّزاعات العقائديَّة بين المعتزلة وبين الحنابلة. كما إنَّ تأثيرات الإسلام الكلاسيكي المُمَثَّل بمتأخّري الحنابلة - الَّذين عُرفوا باسم أهل الحديث أو أهل الأثر- قد ساهمت بتشكّل بداية ملامح عقيدة متشددة؛ فبعد وفاة الإمام أحمد بن حنبل(ت: ٢٨٠ هـ) شهد الواقع الإسلامي من بعده وعلى خلاف منهجه؛ خروج "وسيطرة مجموعة من المتشدّدين الحَرْفيّينَ[*]على جِيلَيّ المدرسة الحنبليَّة الثَّاني والثَّالث، بحيث نبزهم خصومهم بـ: التَّجسيمِ، والتَّشبيهِ، والحشويَّة"[٣].

---

١ - **جيسون بيرك:** هو مراسل لصحيفة الغارديان، يقومُ بتغطيةِ الأحداث في أنحاءِ الشَّرق الأوسط، وأوروبا، وجنوب آسيا. وقام بيرك بتقديم تقارير حول العالم لكُلٍّ من: (الغارديان، والمراقب)، كما إنَّه مؤلّف لكتبٍ أُخرى، تمَّ الإشادة بها على نطاقٍ واسعٍ؛ ومنها: **(التَّهديدُ الجديد من التشدُّد الإسلامي)**، و**(على الطَّريقِ إلى قندهار)**، و(حروب ٩/١١)؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ الموقع الإلكتروني: www.penguin.co.uk ، تاريخ الزِّيارة: ١٢/ ٢/ ٢٠٢٥.

٢ - Al-Qaeda,The True Story Of Radical Islam,Third Edition, Penguin Book.Uk,2007, p.41 نقلًا عن؛ أحمد حسني: القاعدة **(القصَّة الحقيقيَّة للإسلام الراديكالي)**، ضمن كتاب: **خلاصات أهم ما كُتِبَ عن الجماعات الإسلاميَّة**، لمجموعة مؤلَّفين، ط١، مركز المسبار للدِّراسات، بيروت، ٢٠١١، ص٤٧٩.

* - الأقواس من المؤلّف جورج مقدسي.

٣ - جورج مقدسي: الإسلام الحنبلي، ط١، ترجمة: سعود المولى، تقديم: رضوان السيِّد، الشَّبكة العربية للأبحاث والنَّشر، بيروت،٢٠١٧، ص٨.

كما تميَّز منهجهم باستهجانِ الاجتهاد والأخذ بالرَّأي، بدعوى الحفاظ على السُّنةِ، وتسرَّبَ منهجهم وموقفهم المحافظ هذا إلى الأجيال اللَّاحقة، رافضينَ العمل بكثيرٍ من المفاهيم، الَّتي أخذ بها أصحاب المذاهب الأُخرى. ولذا؛ فبعض النصيين الأوائل قد رسموا ملامح الطَّريق، للَّذينَ جاؤوا من بعدهم، ولازالت منهجيَّتهم النصيَّة هذه؛ تُعدُّ المنبع الرَّئيس الَّذي غذَّى وأمدَّ المتطرفين، في ما أُستقبلَ من الزَّمانِ؛ فشكَّل التيَّار الفكري لهم النَّواة الأولى، لتكوينِ الحركات، الَّتي انبثقت منها في ما بعد، الحركةُ السلفيَّة الجهاديَّة، الَّتي لم تتشكَّل فكريَّاً وعقائديَّاً، إلَّا بعدَ قرونٍ عديدةٍ من الزَّمن.

٢- **المرحلة الثَّانية**: وتتمثَّلُ بسقوط الخلافة الإسلاميَّة، بعد دخولِ التَّتار لبغداد في عام ٦٥٦هـ، الَّتي شكَّلتْ- بكُلِّ صراعاتها وتناقضاتها- مرحلةً مهمَّةً في تاريخِ الأمَّة الإسلاميَّة. وما أنْ دبَّ الضَّعف في الدَّولة الإسلاميَّة؛ حتَّى أخذتْ معالم المدرسة السلفيَّة تنهضُ من الأوضاعِ المضطربة، وذلك في أوائل القرن السَّابع الهجري/ الثَّالث عشر الميلادي، إذ تمثَّلت بما يمكن أنْ نطلقَ عليه بـ(السلفيَّة المتوسطة)، وكان رأس هرمها الشيخ ابن تيميَّة.

وعلى الرَّغم من بُعدِ العهد بين عصر الشيخ ابن تيميَّة، وبين عصر النَّصيين؛ إلَّا إنَّه أعاد إلى الواجهة كُلَّ الجدلِ المتعلّق بهذه العقائد الَّتي شغلت المسلمين في ذلك الحين. ومن جملة المسائل الَّتي أثارها؛ هي: المنهجيَّة النصيَّة المتوارثة عن المنهج الحنبلي، الَّتي لم تزلْ قائمة، وهي المسألة الَّتي جرَّت وراءها نتائج: فقهيَّة، وعقائديَّة خطيرة؛ إذ لم تزل راسخة في ذهنيَّة الحركات الجهاديَّة، إلى يومنا هذا.

٣- **المرحلةُ الثَّالثة**: بعد مرور أربعة قرون على اندثارِ آراء الشيخ ابن تيميَّة؛ ظهرت حركةٌ امتزجَ فيها الدِّين والسِّياسة، في حدودِ القرن الثَّاني عشر للهجرة/الثَّامن عشر الميلادي، تبنَّتها السلفية الوهابيَّة، الَّتي انصبَّ اهتمامها على انتزاعِ الأحكام من فتاوى الشيخ ابن تيميَّة، انطلاقاً من الدَّعوةِ إليها، وإعادة الاعتبار لها، وتبنّيها كإيديولوجيا دينيَّةٍ لتحقيق أغراضٍ سياسيَّةٍ. وتتمثَّلُ هذه المحطة بـ: مرحلة انتظامِ العقيدة السلفيَّة، وابتداءِ مرحلةٍ أُطلقَ عليها بـالسلفيَّةِ الحديثة، الَّتي استندت إلى تبنّي العقيدة التيميَّة وتسكينها، كاشفةً عن التحوُّل الَّذي طرأ على الشُّعور العقيدي، والفقهي في شبهِ الجزيرة العربيَّة، وعن التحوُّل الَّذي اعترى الطَّبيعة العقديَّة والفقهيَّة، الَّتي دانت بأغلبها التيارات الجهاديَّة، عندما تشكَّلت في ما بعد[١].

٤- **المرحلة الرَّابعة**: وهي المرحلة الَّتي أرّخت بظهور حركات الإسلام السِّياسي الحركي، إذ شهدت ابتعاد بعض السلفيَّات عن المنحى الدِّيني والتَّبليغي، واستبدال مهمّتها الدعويَّة؛ باتّباعها منحاً سياسيَّاً، بعد أن كانت على قطيعةٍ مع العملِ السِّياسي والحزبي، ورافضة له[٢].

ولذا؛ فقد سجَّلت هذه الفترةُ تحوُّلاً ملحوظاً، طرأ على بعضِ الثَّوابت الفكريَّة لديها، وذلك من طريق تبنّي العمل السِّياسي. كما إنَّ هذا التحوُّل قد شملَ بعضًا من السلفيَّات دون الأُخرى. بينما ظلَّت أطياف أُخرى من السلفيَّةِ رافضةً للعمل السِّياسي رفضاً قاطعاً، مكتفيةً بالعملِ الدّعوي، بحُجَّةِ "أنَّ المشاركةَ السياسيَّة؛ ليست هي الطَّريق الصَّحيحة لإقامةِ الإسلام، وأنَّها مَشغَلةٌ عن الجهدِ الحقيقي المطلوب"[٣].

---

١ - يُنْظَر؛ مايكل كوك: **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي**، ط٢، ترجمة رضوان السيد وعبد الرحمن السالمي وعمار الجلاصي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٦٥-٢٨٢.

٢ - يُنْظَر؛ محمَّد أبو رمَّان: **السَّلفيونَ والرَّبيع العربي(سؤال الدِّين والديمقراطيَّة في السِّياسةِ العربيَّة)**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠١٣، ص١٣.

٣ - أبو رمان،(المصدر نفسه)، ص١٧.

وفي ضوءِ تزاحم الإيديولوجيَّات والتغيُّر في الرُّؤى؛ تشظَّت السلفيَّات؛ فآلتْ واحدة من هذه الانشقاقاتِ إلى نشأةِ التيارات السلفيَّة الجهاديَّة المتشددة في ما بعد.

٥- المرحلة الخامسة: وهي المرحلة الفعليَّة لتشكُّل التيارات الجهاديَّة المتشددة في أواخرِ سبعينيَّات القرن الماضي، بعد الغزو الرُّوسي المُعلن خلال الأعوام من: (١٩٧٩-١٩٨٩م)، وبالتَّحديد عندما بدأ التَّحشيد للجهاد العربي- الأفغاني فعليَّاً عام ١٩٨٤م، بقيادة عبد الله عزَّام (ت: ١٩٨٩م)[١]؛ فصارت أفغانستان وحدودها مع باكستان بيئةً جاذبة، ومصنعاً للجهاديينَ؛ خصوصاً بعد انضمام أسامة بن لادن (ت: ٢٠١١م) فعليَّاً إلى معسكرات الجهاديين في عام ١٩٨٦م، ودوره الفاعل في تسهيل توافدهم إلى أفغانستان من مختلفِ أنحاء العالم، إذ تجاوزَ عددهم (٤٠) ألفاً في عام ١٩٩٠م[٢]؛ فكان أغلب المنضمّين من حركتينِ جهاديتين؛ وهما: الجماعة الإسلاميَّة[٣]، وجماعة الجهاد[٤]، من مصر، وعدد من طلاب العلم وبعض الدُّعاة السَّلفيينَ من السعوديَّة، وتنظيمات جهاديَّة قديمة وناشئة من أغلب الدول العربيَّة.

---

١ - **عبد الله عزَّام:** وهو مسؤول أوَّل كتيبةٍ للمجاهدين العرب في أفغانستان، ورئيس مكتب المجاهدين العرب في بيشاور، إذ دعا إلى الجهادِ وعظمتهِ في مقالاتهِ، وفي معسكراتِ التَّدريب. وكان في أفغانستان يقومُ باستقبال شبَّان الجهاد، وتنظيم صفوف المقاتلين فيها. ومن أهمِّ كتبه: **آياتُ الرَّحمن في جهادِ الأفغان، والدِّفاعُ عن أراضي المسلمين أهم فروض الأعيان**، إذ أفتى فيه بالفرضِ العينِ على جميع المسلمين من غير ذوي الأعذار، للذِّهاب إلى الجهادِ في أفغانستان، فخالف مشايخ المملكة العربية السعودية بفتواه هذه، وبعد اشتهار الجهاد تم الاستحصال على أكثرِ من (٨٠) توقيعاً، من كِبار العُلماء والدُّعاة في العالمِ الإسلامي، كان على رأسهم كِبار العُلماء في السعوديَّة وكبيرهم عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وكذلك بعض عُلماء ومشايخ الأزهر، وبعض الكِبار من عُلماء ودُعاة الإخوان المسلمين من أقطارٍ عديدةٍ، وكذلك البعض من عُلماء باكستان وسواهم. وقد أدَّى كتابه المذكور وما تضمَّنه من فتاوى، دوراً مهمَّاً في التَّحشيد للجهاد. وبعد مقتله؛ أصبح ابن لادن الشخصيَّة الأولى في التَّنظيم؛ يُنْظَرُ؛ جيل كيبل: **الفتنة (حروبٌ في ديارِ المسلمين)**، ط١، ترجمة: نزار أورفلي، دار السَّاقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١٦-١١٧.

٢ - يُنْظَرُ؛ سعود المولى: **السلفيَّة والسَّلفيون في لبنان**، مُتاح على الموقع الإلكتروني:saoudelmawla.blogspot.com تاريخ الزِّيارة: ٢٩/ ٣/ ٢٠٢٥.

٣ - **الجماعة الإسلاميَّة:** يعدّها المراقبون من أخطرِ التَّنظيمات الدينيَّة الَّتي ظهرت في مصر، وأكثرها تنظيماً ونشاطاً؛ إذ اتَّحدت هذه الجماعة الإسلاميَّة الجهاديَّة بقيادة عمر عبد الرَّحمن، مع تنظيم الجهاد الإسلامي بقيادة أيمن الظَّواهري، بعد عودة عمر عبد الرَّحمن من المملكة العربيَّة السعوديَّة، وكانت عمليَّة اغتيال السَّادات من أهمِّ ثمار ذلك الاتِّحاد، إلَّا إنَّ الجماعتين انفصلتا عن بعضهما في عام١٩٨٣م، بسبب خلافاتٍ جوهريَّةٍ فكريَّةٍ عقديَّة؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ رضوان أحمد شمسان: **الحركاتُ الأصوليَّة الإسلاميَّة في العالم العربي**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٨٧- ١٨٨؛ ومصطفى أحمد: **الجماعات الدينيَّة المتطرّفة وأثرها على الأمن القومي المصري**، مجلَّة الأبحاث الاستراتيجيَّة، مركز بلادي للدِّراسات والأبحاث الاستراتيجيَّة، بغداد، العدد: (٢)، كانون الثَّاني، لسنة ٢٠١٥، ص٢٣٧.

٤ - **تنظيمُ جماعة الجهاد:** ويُعَدُّ ثاني أكبر جماعة للجهاد الَّتي ظهرتْ في مصر، إذ تزعَّم هذا التَّنظيم في بداية تكوينه عبود الزُّمر، وناجح إبراهيم، وعصام دربالة، وعاصم عبد الماجد. وبعد إعدام مهندس التَّنظيم صالح سرية؛ تولَّى منصبه عبد السَّلام محمَّد فرج، الَّذي

وعلى الرَّغمِ من الاختلاف بين هذه الحركات في بعضِ الرُّؤى؛ إلَّا إنَّ تنظيمات الجهاد الأفغاني الملتئمة الَّتي عُرفت بـــ(ظاهرة الأفغان العرب)؛ نجحت بتوظيف مفاهيم مهمَّة؛ ومنها:

الحاكميَّة، والولاء، والبراء وغيرها؛ لإضفاء الشرعيَّة على الفعل الجهادي الَّذي زوَّدتها به السلفيَّات المُنضمَّة إليها، فضلاً عن استمداد دافعيَّة الجِهاد من تراث تجربة التَّنظيمات الجهاديَّة، الَّتي نشطت سابقاً، في مصر وسوريا وباقي الأوساط العربيَّة.

ولذا؛ فما نلاحظهُ على السَّاحة الجهاديَّة في هذه الفترة، أنَّها شهدت تبلوراً لافتاً من ناحيتي: الفكر والتَّشكيل، نتيجةً لالتئام الفكر السَّلفي بالعمل الجهادي. وحين بدأتِ الصِّراعات الأفغانيَّة الداخليَّة بعد التَّحرير؛ عاد المجاهدون العرب الَّذين كانوا في بيشاور إلى بلدانهم، ومنهم من لم يعدْ؛ خوفاً من الملاحقة والاعتقال فهاجر إلى بلادٍ أُخرى؛ فمنهم من ذهب للسُّودان كأسامة بن لادن ومن معه بعد أنْ طُرد من السعوديَّة، ومنهم من اتَّجه لمصر والجزائر وكوسوفو وداغستان، أو أيّ رقعةٍ جغرافيَّةٍ تحمل هويَّةً جماعة جهاديَّةً يمكنُ الانضمام إليها، وهذا الإجراء صار استراتيجيا معتمدة لدى السلفيَّة الجهاديَّة، وتلجأ إليه غالباً لتتكيَّف مع الأحداث؛ فهي تحلُّ تنظيماتها وقت الأزمات، وتعود فتلتئم من جديد، وهذا ما أثبتته المعطيات التاريخيَّة من أنَّ الجهاديين العائدين من أفغانستان، قد عادوا وشكَّلوا النَّواة الصُّلبة لتنظيم القاعدة في وقتٍ لاحقٍ؛ وضمَّ قيادات ينتمون إلى دائرةِ مؤسِّسي الفصائل الجهاديَّة الأفغانيَّة، وهم الَّذينَ أُطلق عليهم بـــ"الجيل الأوَّل للقاعدة"[١]، الَّذي يمثّلُ الجيل المؤسِّس، وخصوصاً كونه يضمُّ المحاربين القُدماء، مثل: أسامة بن لادن، وأيمن الظَّواهري ،المستظِلّين بنظام حركة طالبان التي تحظى بعلاقة وطيدة مع تنظيم القاعدة[٢].

كان يروِّج لأفكار :(سيِّد قطب، والمودودي)، واتَّبع سياسة العُنف المُسلَّح عن طريق الاغتيال لكُلِّ من له صلة بالنِّظام الحاكم، من: مسؤولين، وضبَّاط أمنٍ، وصحفيين، ومثقفين، وكان عبد السَّلام يقول: "الطَّريق الوحيد لإزالة الحُكَّام الحاليين؛ إنَّما يكون بقوَّة السِّلاح لا بالمشاركة البرلمانيَّة؛ فإنَّها كفرٌ بواح(صريح) يجبُ إزالته". وبعد إعدام محمَّد عبد السَّلام وعبود الزَّمر، بعد مشاركتهم الفعليَّة في اغتيال الرَّئيس المصري محمَّد أنور السَّادات؛ نُصِّب لقيادة التَّنظيم أيمن الظَّواهري؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَع؛ مصطفى أحمد، (مصدر سبق ذكره)، ص٢٣٨.

[١] - ياسر عبد الحسين: **الحربُ العالميَّة الثَّالثة (داعش، والعراق، وإدارة التوحَّش)**، ط١، شركة المطبوعات للتَّوزيع والنَّشر، بيروت، ٢٠١٥، ص١٧٣.

[٢] - **حركة طالبان:** وهي مجموعةٌ صغيرة من طلَّاب الدِّين بقيادة الملَّا محمَّد عمر، ظهرت بعد تردّي الأوضاع في أفغانستان عام ١٩٩٢م. وخلال فترة قصيرة؛ تمكَّن الملَّا عمر(ت٢٠١٣م) من السَّيطرة على قندهار وما حولها، وحاصر العاصمة كابول. وفي عام ١٩٩٦م؛ تمكَّن من تسلّم مقاليد الحُكم فيها، وأحكم وجماعته قبضتهم على البلاد في عام ١٩٩٨م، بمساعدة قاعدة ابن لادن، وقد اعترفت كُل من السعوديَّة وباكستان والإمارات بحكومة طالبان، وقدمت لها الدَّعم اللّوجستي والمالي. غير أنَّ السعوديَّة اضطرت إلى سحب اعترافها تحت ضغوطٍ دوليَّةٍ متعدّدةٍ. وبعد سقوط خلافة طالبان لم يسقطْ معها الفكر الطَّالباني؛ بل استمر في البقاء، ولكن مع مرور الوقت انقسم إلى فروع عدة؛ أبرزها: الفرع الأفغاني، والفرع الباكستاني، وفرع ولاية خراسان. وقد بايع هذا الأخير – فضلًا عن جماعاتٍ أخرى– تنظيم الدولة المعروف بداعش، وامتاز من النَّاحية العمليَّة بكثيرٍ من الوحشيَّة؛ للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ؛ سكوت أتران: **الحديث إلى العدو(الدِّين، والأخوَّة، وصناعة الإرهابيين، وتفكيكهم)**، ط١، ترجمة: طاهر لبّاسي، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حدود للدِّراسات والأبحاث، الرِّباط، دار جداول للنَّشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٤٥.

وذلك يكشــفُ لنا أهم الاســتراتيجيَّات، الَّتي تلجأ إليها الحركات الجهاديَّة في تشــكُّلها، والحفاظ على ديمومتها؛ فهي قد تَعمُد إلى حلِّ تنظيماتها في وقت الأزمات، وإعادة تشكيلها في وقتٍ آخر، بحسب ملائمة الظّروف، إذ يمكن أَن نطلقَ عليها بـ(استراتيجيا الحلِّ والضمِّ) أو بالعكس، فقد تختار لأعضائها العمل الجهادي الفردي بدل الجماعي. ولعلَّ أجلى صور هذه الاستراتيجيا؛ ما كشفته عودة من تبقى من مقاتلي تنظيم الدولة الإســلامية من ســوريا والعراق إلى بلدانهم الملقبين بالمهاجرين، بعد مقتل زعيم التنظيم الملقب بالبغدادي في تشــرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٩ وخســارة التنظيم لأغلب أراضــيه بعد معارك الباغوز عام ٢٠١٩، فعاد التنظيم كأنه تنظيم مســتجِد، فاضطر زعيمه الجديد عبد الله قرداش[١] الذي قتل لاحقا في عام ٢٠٢٢ لتغيير خارطة تموضع التنظيم، بالتخلي عن الخلافة المكانية، وحلّ أغلب أجهزته مكانياً، ثم إعادة ضمّها: إما افتراضياً؛ لتشكيل شبكات إرهابية افتراضية تُمثّل قِوام خلافته السيبرانية، أو بالتحوُّل باستراتيجيَّات التَّنظيم العملياتيَّة من العمل الجماعي الى العمل الفردي، الَّذي عُرف بـ(عمليَّات الذِّئاب المنفردة، أو الذِّئاب المنعزلة)[٢]،

---

١ - قرداش: هو الزعيم الثاني لما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية المشهور بتنظيم داعش، واسمه أمير محمد سعيد عبد الرحمن محمد المولى الصلُبي التركماني ومعروف بـــ(حجي عبد الله) ويُكنّى بأبي إبراهيم، وبأبي عبد الله قرداش، كان الرجل الثاني في دولة البغدادي قبل أن يقتل، وأحد الرجال الخمس المقربين منه، انتمى لتنظيم القاعدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واعتُقل في ســجن بوكا جنوب العراق لصلته بالقاعدة، وهناك التقى البغدادي لتجمعهما علاقة وطيدة دامت ستة عشر عاماً، وعند خروجه من السجن عام ٢٠٠٧ عاود نشاطه التنظيمي. فتولّى مناصــب عدّة منها رئاســة اللجنة المفوضــة ونائب أبو بكر البغدادي، وشــغل منصــب قاضــي الدولة، وهو بمثابة وزير العدل، وقد لعب دوراً رئيســياً في حملة التطهير العرقي التي طالت الأقلية الإيزيدية في عام ٢٠١٤، ويذكر أنه أصــرّ على تنفيذ حكم السّبي في النســاء الإيزيديات واســتعبادهن. ينظر؛ كول بانزل، **تنظيم داعش في عام ٢٠٢١**، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراســات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص٧. تم تصفية قرداش في ٣ شباط/ فبراير من عام ٢٠٢٢، في نهاية مشابهة لنهاية سلفه، فقد قُتل بعملية تماثل تلك التي لقي فيها زعيمه الســابق أبو بكر البغدادي مصــرعه في ٢٠١٩؛ إذ قام بتفجير نفســه خلال عملية أميركية لاعتقاله، بعد مراقبته بعدسات طائرات بدون طيار بعد أن طابقت ما رصدته مع ما هو موجود من وصفٍ للرّجل من إعاقة جسدية واضحة وهو يقف برجل واحدة على شرفة منزل يقطنه بالقرب من بلدة أطمة الواقعة بين مدينتي عفرين وإدلب الســوريتين، يُنظر؛ ســعود الشُرفات: **عملية ســجن غويران(الدلالات والأهداف)**، مركز شُــرُفات لدراســات وبحوث العولمة والإرهاب. متاح على الرابط الالكتروني الآتي: https://www.shorufatcenter.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٣٠.

٢ - **الذِّئاب المنفردة أو الذئاب المنعزلة:** نشــأ هذا المصــطلح من ســلوك الذئب أو الذئاب التي هُجرت أو أُســتبعدت من مجموعتها، واستعمل مصطلح الذئب الوحيد أو الذئاب الوحيدة أو المنفردة في العقد التاسع من القرن الماضي، بواسطة جماعات البيض العنصرية، كناية عن المقاتلين الذين لا اسم لهم ولا عنوان، وهم يقومون وحدهم أو عبر مجموعات صغيرة بسلسلة من النشاطات كمهاجمة مصالح الدولة أو أهداف أخرى، وفي وقت لاحق أُطلق على الإرهابيين المتوحّدين المتأثرين بالقاعدة وتنظيم داعش. وقد انتهج تنظيم القاعدة هذا التكنيك، فدعا المســلمينَ في الغرب من خلال مجلته الإلهام(Inspire) التي تنشــر على الانترنت؛ للقيام بعمليات انفرادية. وبعد إثبات نجاعته اعتمده وبقيَّة التَّنظيمات المماثلة لمنهجيَّته كاســتراتيجيا قائمة على العمل الفردي؛ عند عجز التنظيم عن تنفيذ العمليَّات الإرهابيَّة بواسطة شبكاته الجماعيَّة، فيتم استبدالها بأشخاصٍ يقومونَ بتنفيذها منفردين، وفقاً لخبير شؤون الإرهاب الدَّولي:(شارل بريسارد)؛ للمزيد

أو نظريَّة (الأسراب الذكيَّة)[١]، أو العودة الى حرب العصابات وتنفيذ الكمائن والتفجيرات بالعبوات الناسفة، أو الأحزمة الناسفة، أو قذائف الهاون، وغير هذه الممارسات؛ التي تكشفُ عن طبيعة التَّنظيم المرنة، وقدرته على التكيّف مع المتغيّرات.

وبالعودة إلى الجهاديين العرب العائدين من أفغانستان إلى بلدانهم؛ نجد أنَّ العودة لم تقتصر عليهم فقط؛ بلْ شملت عودة الطلَّاب الدَّارسين للعلم الشَّرعي في المدينة المنورة إلى بلدانهم؛ ممَّنْ تأثَّروا بالفكر السَّلفي، والَّذين اقتصر دورهم - في البداية- على التَّعليم، والدَّعوة الدينية، والعمل الخيري؛ ولكن ما إن اضطربت الأوضاع في بلادهم، وتشكَّلت حركات مناهضة للدَّولة المدنيَّة؛ زاد عدد المنتمين منهم إلى الحركات الَّتي تبنَّت الفكر السَّلفي ذي البُعد الحركي الجهادي؛ فشهد تحوُّل مواقف الكثير من المنتمين للخط السَّلفي: من الوجهة الوطنيَّة، إلى الوجهة الجهاديَّة.

وفي ضوء ما تقدَّم؛ نستنتجُ أنَّ تنظيم القاعدة، ليس أوَّلَ محاولةٍ لتشكيل حركةٍ جهاديَّة؛ بلْ سبقتها حركاتٌ جهاديَّة ناشئة على صعيدٍ داخليٍّ، وعندما تمَّ التَّضييق عليها داخليّاً؛ اختارت الانتقال من الوجهة الجهاديَّة الداخليَّة إلى الوجهة الجهاديَّة الدولية.

وبالتئامِ عناصر تحملُ الفكر الجهادي من مناطق ودول متفرِّقة من العالم؛ شكَّلوا توليفةً متنوعة من مختلف الدول، قوامها "الهياكل المتشدّدة الَّتي اكتسبتْ تجربةً حربيَّةً، وخبرةً قتاليَّةً سابقة في أفغانستان، الَّتي تملَّكها الزَّهو بالانتصار على الاتحاد السُّوفياتي؛ فليس مدهشاً أنْ تنضمَّ لتنظيمٍ يؤمن بمشروع تطبيق الشَّريعة الإسلاميَّة، وكذلك مشروعيَّة العمل المُسلَّح للتغيير"[٢]، إذ إنَّها انضوت تحت راية تنظيم القاعدة؛ فدشَّن هذا التَّنظيم العتبة الأولى، كأوَّلِ تنظيمٍ مُهَيْكَلٍ في تاريخ الحركات الجهاديَّة المتشدّدة: فكراً ومنهجاً.

ولا بُدَّ من الإشارة هنا، إلى إنَّ هذه الأحداث قد تزامنت مع حرب الخليج الثَّانية في عام ١٩٩١، إذ شكَّلت إرهاصات هذا العام[٣] انعطافةً تاريخيَّةً خطرة، وكان- هذا العام- مفتتحاً لما أُصطلح عليه التحوُّلات العُظمى[٤]؛ ومن ضمن هذه التحوُّلات: هي إعلان تنظيم القاعدة للجهاد ضدَّ القوَّات الأجنبيَّة المتواجدة على الأراضي العربيَّة، وكذلك في أفغانستان؛ فشارك ابن لادن وأيمن الظَّواهري، إلى

من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ وليد كاصد الزَّيدي: **الإسلامويَّة المتطرِّفة في أوروبا (دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشَّرق الأوسط)**، ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت،٢٠١٧، ص ١٠٥.

١ – **نظريَّة الأسراب الذكيَّة:** وهي نظرية مُطبَّقة في العلوم الطبيعيَّة، استعارها الباحث كارلو ماسالا، لوصف الهيكل التَّنظيمي للشَّبكات الجهاديَّة، وتفسير سلوك أعضائه كتعبيرٍ عن مرونته، وقدرته على التكيّف مع الظُّروف بتحوُّله من شبكةٍ مركزيَّةٍ الى أسرابٍ ذكيَّة، مشبّهاً إيَّاها بالطّيور الَّتي تهاجر عندما لا يمكنها البقاء في مناطقها، إلى مناطق أكثر أمناً؛ فهذه النظرية تنطبق على القاعدة وأسرابها، يُنْظَرُ؛ كارلو ماسالا ؛**(الوجهُ المتغيّر للقاعدة: من شبكةٍ مركزيَّةٍ، إلى أسرابٍ ذكيَّة)**؛ ط١، ضمن كتاب المسبار الـ٢٤ الذي يحمل عنوان**(القاعدة١ – التشكل)** لمجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص٧٦.

٢ - يُنْظَرُ؛ ٢٨٩.سعود المولى: الجماعات الإسلاميَّة والعنف **(موسوعة الجهاد والجهاديين)**، ط١، مركز المسبار للدِّراسات والبحوث، الإمارات العربيَّة المُتَّحدة،٢٠١٢، ص٦٩٠.

٣ - وهو عام تدخُّل التَّحالف الدَّولي لإخراج القوَّات العراقيَّة من الكويت، وعام تفكُّك الاتحاد السُّوفياتي، وأحداث أخرى؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ مجموعة مؤلّفين: **عشر سنوات هزَّتْ العالم(عقد على احتلال العراق)**، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت،٢٠١٥، ص٢٨٤– ٢٨٥.

٤ - (المصدر نفسه)، ص٢٨٥.

جانب قياديين آخرين من القاعدة، في توقيع وإصدار فتوىً تحت اسم **(الجبهةُ الإسلاميَّة العالميَّة لقتال اليهود والصَّليبيين)**، إذ أعلنوا فيها: إنَّ حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرضُ عينٍ على كُلِّ مسلمٍ، في كُلِّ بلدٍ متى تيسَّر له ذلك، حتَّى يتحرَّر المسجد الأقصى وكذلك المسجد الحرام من قبضتهم، وحتَّى تخرج جيوشهم من كُلِّ أرض الإسلام، مسلولة الحدِّ، كسيرةَ الجَناح، عاجزة عن تهديد أيِّ مسلمٍ؛ وذلك بناءً على قوله تعالى: ﴿**...وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّة...**﴾[١]، وقوله تعالى:﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ**﴾[٢]؛ على الرَّغم من عدم امتلاك ابن لادن، ولا الظَّواهري للمؤهّلات العلميَّة الشرعيَّة؛ لإصدار الفتوى من أيِّ جهةٍ إسلاميَّةٍ. كما إنَّهم رفضوا سُلطة علماء الدِّين، الَّذين اعتبروهم خدماً لحكَّام دولهم.

وبناءً على ذلك؛ فقد سجَّلت التيارات الجهاديَّة في هذه الفترة، تحوُّلًا من جانبين: **الأوَّل**؛ من ناحية الهيكليَّة؛ فبعد أنْ كانت عبارة عن تنظيمات، ذات مدارسٍ وولاءاتٍ مختلفةٍ ولا يجمعها إلَّا القاسم الجهادي المُشترك؛ أصبحت ذات إطارٍ تنظيميٍّ واحد الانتماء؛ وهو تنظيم القاعدة. أمَّا **التحوّل الثَّاني**؛ فهو تحوُّل من النَّاحية الآلية، إذ بعد أنْ كانت كُلُّ حركة جهاديَّة تمارسُ جهادها في الرُّقعة الجغرافيَّة الَّتي تتواجدُ فيها؛ فإنَّ نشاطها الجهادي الدَّاخلي هذا، تحوَّل إلى جهادٍ دوليٍّ، تحت تأثير إرهاصات الغزو الأمريكي؛ ثم حوَّلت جهادها من دولةٍ واحدةٍ، إلى جهادٍ عابرٍ للأوطانِ والحُدُود، أي إنَّ هذه الحركات تحوَّلت من مرحلة التَّنظيم الدّولي، إلى مرحلة التَّنظيم الأممي (العالمي)؛ كما حدث في هجوم الحادي عشر من أيلول من العام٢٠٠١، إذ تبنَّى تنظيم القاعدة الهجوم على برجيّ التِّجارة العالمي في أميركا.

٦- **المرحلة السّادسة:** وتمثّلها أحداث ما بعد العام ٢٠٠٣؛ فبعد الغزو الأمريكي للعراق، تزايد نشاط تنظيم القاعدة في العراق والبلدان القريبة منه، وتولى الجيل الثَّاني للقاعدة، الَّذي اتَّصف "بكون معظم قياداته من القيادات الشَّابة، الَّتي ظهرت كقياداتٍ بديلةٍ، لتلك الَّتي تعرَّضت للقتل، أو قام الجيش الأميركي باعتقالها، أو تلك الَّتي هربت مثل أبي مصعب الزَّرقاوي"[٣]، الَّذي شكَّل أخطر شبكة جهاديَّة؛ وهي جماعة التَّوحيد والجهاد، بعد أنْ بايع أُسامة ابن لادن في عام (٢٠٠٤)، وأعلن عن تشكيل فرع تنظيم القاعدة في العراق عُرِفَ باسم (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين)؛ فصار أحد أبرز التَّنظيمات الفرعيَّة للقاعدة الأم، الَّذي كان نقطة تحوُّلٍ مفصليَّة في المسار الجهادي المُدَّعى من قِبَلِها؛ بتكفير المخالفين لهم، وسرعنة القتل والتَّفجير؛ فكان إيذاناً بتأجيج الصِّراع الطَّائفي الحاصل في العراق.

٧- **المرحلة السَّابعة**: وتمثّلُها الفترة الَّتي اندلعت فيها حركات الاحتجاج، في أكثر من دولةٍ عربيَّةٍ في العام ٢٠١١، إذ أحدثت رياح التَّغيير تأثيراً في الحركات السلفيَّة؛ فأدَّت إلى تحوُّلاتٍ انعكست على خطابها وحضورها السِّياسي في المرحلة المستقبَليَّة، وبدأت إرهاصات لتشكيل أحزاب سلفيَّة في هذه الدول، تروم المشاركة في المشهد السياسي الَّذي شهد حضوراً للإسلاميين بلباسٍ جديد[٤]، إذ رفع الإسلاميون الجُدد شعار: الحاكميَّة للشَّعب.

---

١ - سورة التَّوبة: الآية ٣٦.

٢ - سورة الأنفال: الآية ٣٩.

٣ - عبد الحسين، (مصدر سبق ذكره)، ص١٣٧.

٤ - هم جيلٌ خرجَ عن ربقةِ الحركات الإسلاميَّة وعن مسلّماتها، نحو رؤيةٍ نقديَّةٍ أكثر جذريَّة؛ فطرح هذا الجيل مقولاتٍ من قبيل: (التَّوجه نحو الأمَّة)، إذ أكَّد – فيه– على أولويَّة قيم الحريَّة والمواطنة، والتَّصالح مع العصر. ورصد باتريك هايني هذه الظَّاهرة؛ فأطلق عليها **(الثَّورة المحافظة الأُخرى)**، أو **(ظاهرة الدُّعاة الجُدد أو المتدينين الجُدد)**؛ وهي ظاهرة تتجاوز كثيراً أسوار الإسلام السِّياسي، وتشكل

في حين نجدُ أنَّ الإسلاميين القُدامى، قد رفعوا شعار: الحاكميَّة للشَّريعة. ولذا؛ فشعارا الماضي والحاضر، يكشفانِ "أنَّ طروحات الإسلاميين الجُدد مختلفة اختلافاً جذريَّاً، عن الطُّروحات الَّتي تبنَّاها نظراؤهم الإسلاميون، قبل عقودٍ من الزَّمن؛ فبعد أَنْ كانت حركات الإسلام السِّياسي في الماضي تدعو إلى تطبيق الشَّريعة، بإقامة دولةٍ إسلاميَّةٍ دينيَّةٍ؛ صارت بعد هذه الاحتجاجات أكثر تسامحاً مع الشّعارات الدَّاعية إلى إقامة دولةٍ مدنيَّةٍ حديثةٍ، وهذا مُؤشّر على حدوث تغييراتٍ وتحوُّلاتٍ بالوعي السِّياسي للحركات السلفيَّة الإسلاميَّة في تلك الفترة، وتسجيل بداية التَّمايز عن السلفيَّة الجهاديَّة"[١].

وبناءً على ذلك؛ نجدُ أنَّ تأثير هذه الحركات، قد مثَّل لحظةً فارقةً في الوعي السِّياسي السَّلفي، الَّذي كانت فرضيَّاته الأساسية ما قبلها، تقومُ: إمَّا على مبدأ طاعة ولي الأمر، وعدم الخروج عليه، أو على رفض العمل السِّياسي بوصفه عاجزاً عن التغيير وإحداث الفرق، والالتزام بالعمل التَّربوي والدَّعوي والتَّعليمي، أو الفرضيَّة المقابلة لذلك؛ بأنَّ العمل السِّلمي لنْ يؤتي ثماره، والحلُّ يكمنُ في العمل السرّي والمُسلَّح فقط[٢]؛ فاختارت بعضُ الحركات السلفيَّة المشارَكة في العمل السِّياسي. أمَّا الأخرى المتشدِّدة؛ ففضَّلت العمل المُسلَّح[٣]. ومن هنا؛ بدأ الحدُّ الفاصل يتَّضحُ أكثر، بين السلفيَّة الجهاديّة، وبين السَّلفيات الأُخرى.

دليلاً على تجاوزه إلى مظاهر دينيَّة خارجة عن الأنساق والتشكُّلات المعهودة للفكرة الإسلاميَّة والدعويَّة؛ يُنْظَرُ؛ باتريك هايني: **إسلام السُّوق**، ط١، ترجمة: عومريَّة سلطاني، مدارات للأبحاث والنَّشر، بيروت، (بدون تأريخ)، ص٣٥.

١ - يُنظر: ميلاد الحراثي، ومحمَّد عبد الغفور الشّيوخ: **ثورات الرَّبيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السِّياسي وعمليَّات الإصلاح في الوطن العربي**، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمَّان،٢٠١٦، ص٩٣.

٢ - يُنْظَرُ؛ أبو رمَّان، (مصدر سبق ذكره)، ص١٧.

٣ - منها: جماعة أنصار بيت المقدس؛ وهي من أهمِّ الجماعات الجهاديَّة، الَّتي تصدَّرت مشاهد العنف بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣ في مصر، على الرغم من أنَّ نشأتها كانت قبل عزل الرَّئيس محمَّد مرسي من السُّلطة في ٣ تموُّز ٢٠١٣، إذ قامت الجماعة بتغيير استراتيجيتها العسكريَّة، وبدأتْ توجّه عمليَّاتها ضدَّ قوات الأمن المصريَّة، بعدما قرَّرت أَنْ تكون هذه العمليَّات ضدَّ إسرائيل فقط، بعد وصول الرَّئيس مرسي إلى السُّلطة، وكان ذلك واضحاً من اسمها (أنصار بيت المقدس)، إذ قامت هذه الجماعة بأعمالٍ توزَّعت بين قتلٍ لأفراد الأمن، ومحاولات اغتيال شخصيَّاتٍ سياسيَّةٍ، وحرق مراكز شرطة. ومن هذه الجماعات أيضاً: جماعة أبو سيَّاف؛ هي جماعة جهاديَّة انشقَّت عن جبهة التَّحرير الوطنيَّة (جبهة مورو) جنوبي الفلبين، أنشأها عبد الرزَّاق أبو بكر جنجلاني، الَّتي كان هدفها إنشاء دولة إسلاميَّة غربي جزيرة مندناو جنوبي الفلبين، إذ تقطن هذه الجزيرة غالبيَّةٌ مسلمة؛ وهي جماعة تحالفت مع القاعدة سابقاً، وتوالي الآن داعش. ومنها أيضاً: حركة بوكو حرام: وهي جماعةٌ إسلاميَّة متشدّدة، وهي فرعٌ من فروع القاعدة، تتبنَّى العمل الجهادي لتطبيق الشَّريعة الإسلاميَّة في ولايات نيجيريا، إذ اتَّخذت لها من قرية كاناما في ولاية يوبه شمال شرق البلاد مقرَّاً لها، وكان يتزعَّمها (بكر شيكاو) المعروف باسم (بو بكر حرام)، الَّذي اعترف بمسؤوليَّته عن اختطاف أكثر من (٢٠٠) فتاة مسيحيَّة بولاية (بورنو)؛ لبيعهن في الأسواق. وقد تكرَّرتْ هذه العمليَّة أكثر من مرَّةٍ. ومنها أيضاً: حركة أنصار الشريعة؛ وهي ميليشيات إسلاميَّة متشدِّدة، أُسِّست في نيسان عام ٢٠١٢، بعد أشهرٍ من نهاية الثَّورة الليبيَّة، تضمُّ ليبيين وعناصر من بلدانٍ مجاورة وخاصَّة من تونس، تحملُ فكراً جهاديَّاً موغلاً في التشدُّد والرَّفض القطعي لمفهوم الدَّولة المدنية، وعدم اعترافها بالحوار مع الآخر، وتكفير من يخالفها في الرَّأي، وقد أعلنتْ ولاءها في ما بعد لتنظيم الدولة الإسلامية؛ للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ في ذلك كُلّ من: التَّقرير الصَّادر عن منظمة فريدريش إيبرت: **الجماعات**

٨- **المرحلة الثّامنة:** تمثلها الفترة التي شـهدت مقتل أُسـامة بن لادن في أيار/مايو ٢٠١١؛ وتسـلم الظَّواهري القيادة على مسـتوى التَّنظيم المركزي. وقد كان لغياب بن لادن انعكاسـات على مسـتقبل تنظيم القاعدة؛ فبعد أَن كانت الفصـائل الجهاديَّة تدين بالولاء الكامل للقاعدة، حدث أنَّ الشَّبكات الجهاديَّة استغلَّت اتِّساع هوّة الخلاف المذهبي؛ فنشطت في السَّاحة العراقيَّة، وعلى رأسها (تنظيمُ الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام)[١]، إذ أصبح يمتلك حريَّةً أكبر في التَّخطيط والتَّنظيم. كما انَّه اكتسب المزيد من الاستقلال جرَّاء العمليَّات الإرهابيَّة المتزايدة الَّتي كان يرتكبها؛ فضلاً عن ضعف تنظيم القاعدة، بعد مقتل أكبر قياديه؛ وهو أسامة بن لادن"[٢].

وبعد فترة قصيرة؛ بعد أن ضعف تنظيم القاعدة، وصار أعجز من أن يدعم فروعه، تمَّ تسجيل انقلاب داخلي في عمقه، تبنَّاه تنظيم الدَّولة(داعش) بسقوط مدينة الموصل بقبضته في حزيران ٢٠١٤، وإعلان الخلافة؛ فسعى التَّنظيم الجديد وراء الزَّعامة والسَّيطرة على الموارد: كمصادر للتَّمويل؛ ومن أهمّها: آبار النَّفط، فضلاً عن الغنائم الأخرى: كسرقة المصارف[٣]، ورواتب الموظَّفين، وفرض الإتاوات على دخول الشَّاحنات المحمَّلة بالبضائع، وفرض الجزية على الأقليَّات، وأموال الفدية الَّتي يحصلون عليها من عمليَّات الخطف وبيع السَّبايا، فضلًا عن تهريب الآثار والأسلحة وبيعها؛ وهذا ما مكَّن التَّنظيم من الاستغناء عن تمويل القاعدة الأم، وجعل التمويل ذاتيًّاً؛ فصار أغنى التَّنظيمات التكفيريَّة في التَّاريخ الحديث.

الإسلاميَّة في ليبيا(حظوظ الهيمنة السياسيَّة وتحدَّياتها)، ٢٠١٥، ص١٣؛ ومصطفى أحمد، (مصدر سبق ذكره)، ص٢٤١؛ وإبراهيم الحيدري: **سوسيولوجيا العُنف والإرهاب**، ط١، دار السَّاقي للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص١٧١.

١ - من أبرز الجماعات الَّتي انشقَّت عن تنظيم القاعدة الأم؛ هو (تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين)، بقيادة الزَّرقاوي، وبعد مقتله عام ٢٠٠٦؛ أعلن أبو عمر البغدادي(حامد داوود خليل الزَّاوي تولُّد الأنبار ١٩٦٤)؛ تشكيل (دولة العراق الإسلامية)، في١٥تشرين الثَّاني٢٠٠٦وتبوَّأ زعامتها، وحرص على أخذ البيعة من جميع الفصائل العراقيَّة المُسلَّحة؛ ممَّا سبَّب بمعارك كبيرة بينها في عامي:(٢٠٠٧، و٢٠٠٨). وقُتل الزَّاوي بعمليَّة وثبة الأسد مع وزير حربه أبي حمزة المهاجر، في ١٩نيسان٢٠١٠، بعد أَنْ رفض تسليم نفسه؛ ففجَّر أبو حمزة المهاجر نفسه، وأُختير لزعامة التَّنظيم أبو بكر البغدادي؛ وهو (إبراهيم عوَّاد إبراهيم البدري السَّامرائي)؛ وهو من مواليد سامرَّاء ١٩٧١، إذ انضمَّ بعد عام ٢٠٠٣،إلى تنظيم (جماعة أهل السنَّة والجماعة). أُعتقل في عام ٢٠٠٤، وفي السّجن تعرَّف على أبرز قادة الحركات الإرهابيَّة. وفي عام ٢٠٠٥ أُطلق سراحه؛ فبايع الزَّرقاوي. وفي ٢٠٠٩؛ أصبح مقرَّباً من أبي عمر البغدادي، وبعد مقتل الأخير أُختير خلفاً له لزعامة التَّنظيم، وكان من أولويَّاته جعل التَّنظيم ظاهرة دوليَّة تشبه القاعدة. وبعد سيطرة التَّنظيم على مساحات واسعة من سوريا والعراق أطلق على تنظيمه اسم (الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام) في عام ٢٠١٣؛ ثم أعلن البغدادي الخلافة في ٢٩حزيران٢٠١٤ بعد أن قرر تغيير اسم تنظيمه الى(الدَّولة الإسلاميَّة)؛ فكان أخطر تنظيم عقائدي تكفيري مُسلَّح؛ للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ؛ هشام الهاشمي: **تنظيم داعش من الدَّاخل**، ط١، نشر: دار الحكمة، لندن، ٢٠١٦، ص٢٩-٣٧.

٢ - يُنْظَرُ؛ مجموعة مؤلَّفين، **عشر سنوات هزَّت العالم**، (مصدر سبق ذكره)، ص٢٨٥.

٣ - كشف القبض على أحد الإرهابيين: أن تنظيم داعش سيطر على أصول عدد من البنوك في الموصل قدرت بـــ (٤٢٩) مليون دولار أمريكي، كما كشف أن ثروة التنظيم أكثر من مليار ونصف دولار، وأن ثروته قبل سقوط الموصل كانت ٨٧٥ مليون دولار، يُنظر؛ هاني نسيرة، **سرداب الدّم (نصوص داعش دراسة نقدية وتحليلية)**، ط١، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، ٢٠١٥، ص١٧١.

وبالاستناد إلى ذلك؛ نجدُ أنَّ هذا التَّنظيم أصبح "مستعدًّاً لخوض المعارك، حفاظاً على هذه المُكتسبات؛ ممَّا وَلَّد مزيداً من الاحتراب والتَّنازع، لا سيما بعد إعلان أغلب التَّنظيمات الجهاديَّة البيعة بالخلافة للبغدادي، وتغيير اسم التَّنظيم من (الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام)، إلى تنظيم (الدَّولة الإسلاميَّة)؛ فتوسَّع نطاق الاشتباكات الدَّائرة على الأرض، وخاصَّةً على الحدود بين العراق وسوريا، حتَّى وصلت إلى مرحلة القتال والمواجهات المسلَّحة: كالاقتتال الَّذي وقع بين التَّنظيم، وبين جبهة النُّصرة بقيادة الجولاني"[١].

وبرفض الجولاني الانضواء تحت راية تنظيم الدولة الإسلامية بقيادة البغدادي، وإعلان البيعة له بالخلافة، آثر بقاء ولاء جبهة النصرة لتنظيم القاعدة الأم؛ الأمر الَّذي أدَّى بالظَّواهري إلى عدِّ تنظيم الدولة خارج تنظيم القاعدة؛ فردَّ البغدادي بإعلانِ التمرُّد على الظَّواهري، والحكم بعمالة وتكفير وارتداد مخالفيه، ولجأ إلى اغتيال قياديين من التَّنظيمات الجهاديَّة، بلا فرقٍ بين المُنَافِسَةِ له، أو المُقرَّبَةِ منه، أو من كان منتمياً للتَّنظيم؛ أو ممَّن عارض هذا التمرُّد؛ فكان هذا الانشقاق انعطافة مفصليَّة وتحوُّلًا أدَّى إلى صُعُود أخطر سلفيَّة جهاديَّة مقاتلة في التَّاريخ[٢].

٩- المحطّة التّاسعة:

وتمثل الفترة التي أعقبت إعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن قيام دولة الخلافة في عام ٢٠١٤، وأوجبت البيعة لها، ولزعيم التنظيم المدعوّ الخليفة إبراهيم البغدادي خليفةً للمسلمين، فحين استولى التنظيم على مناطق واسعة من العراق وسوريا لتكون أرضاً للخلافة لمدة ثلاث سنوات؛ تقاطر آلاف المجاهدين إليها من مختلف أنحاء العالم، وكان من ضمنهم كوادر شرعية، فأصبحت أرض تنظيم الدولة بمثابة ملتقىً لإيديولوجيات مختلفة وأفضى ذلك لاحقاً الى تفككه وانشقاقه الى تيارات ايديولوجية، فقاد المنشقون عنه حلقة جديدة من حلقات الصراع المنهجي وصدام الأفكار؛ استكمالاً لما عاشه تنظيم الدولة من صراعات منذ بداياته المبكرة.

١٠- المحطّة العاشرة:

وتمثل الفترة التي سقطت فيها الخلافة المكانية في أرض العراق أواخر عام ٢٠١٧، وسوريا عام ٢٠١٩، وخسارة التنظيم كامل السيطرة على مناطقه فيهما، ومقتل البغدادي زعيم التنظيم، وتولي عبد الله قرداش للزعامة. وتم في هذا الوقت القضاء على الخلافات المنهجية التي عصفت بالتنظيم، ونجح في حسم التأرجح في مواقفه بين تيارين متناقضين سابقًا، وانحيازه وبقوة للتيار الثالث الأكثر تشددًا داخله؛ بسيطرة تيار الحجاجيين الذي كان أغلب قياداته من الجناح الامني والعسكري للتنظيم.

---

١ - **أبو محمَّد الجولاني:** يلقّب بالفاتح وهو أمير (جبهة النُّصرة سابقاً) فتح الشام لاحقاً ثم هيئة تحرير الشام(هتش)، المرتبطة بالقاعدة الأم، وتحديداً بالظَّواهري؛ لكونها تمثّلُ فرعاً للقاعدة في سوريا. هو من مواليد عام ١٩٧٧، في محافظة درعا السوريَّة، القريبة من هضبة الجولان، كما يشيرُ إليه اسمه. تأثَّر الجولاني بفكر السلفيَّة الجهاديَّة بمدينة الزَّرقاء في الأردن، وكان من المُقرَّبين للزَّرقاوي، ومن العناصر الَّتي وصلتْ إلى العراق في آذار ٢٠٠٣؛ ولذلك كانتْ معظم قيادته في العراق. وقد عمل الجولاني مع الجيل الثَّاني للقاعدة، ولم يعرف اسمه الحقيقي وقتذاك، فقد وردت في الإعلام روايات مختلفة غير مُؤكَّدة بالنِّسبة لاسمه الحقيقي، إذ إنَّ بعضها تشيرُ إلى إنَّ اسمه عدنان الحاج علي، وبعضها تشيرُ إلى إنَّ اسمه أمجد الفلسطيني أبو أشرف، ومنهم من يقول: إنَّ اسمه أسامة العبسي الواحدي. للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ ياسر عبد الحسين، (مصدر سبق ذكره)، ص٣٠٦. ومما تجدر الإشارة إليه انه وبعد مرور سنوات عدة كشف عن اسمه الحقيقي وهو أحمد حسين الشرع وقد أصبح رئيساً لسوريا بعد سقوط بشار الأسد.

٢ - يُنظر: فؤاد إبراهيم، **داعش من النّجدي الى البغدادي(نوستاليجيا الخلافة)**، ط٢، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت،٢٠١٥، ص٢٢١-٢٢٢.

وبناءً على كُلّ ما تقدَّم؛ نلاحظُ أنَّه على الرّغم من تصاعد الخصومات بين التَّنظيمات المتقاتلة، ومعَ وحدة أغلب أهدافها وتوجُّهاتها واشتراكها الإيديولوجي؛ إلَّا أن واحداً من فروع التيارات الجهاديَّة قد نجح في الإبقاء على نفسه كقوَّةٍ مهيمنة على الأرض؛ وذلك بانتهاجه سلسلة من الممارسات، عكَسَتْ قدرته على إعادة إنتاج نفسه في كُلّ مرَّةٍ؛ لكي يخرج بأنموذجٍ جهاديٍّ جديد، أخطر من الأنموذج السَّابق، الَّذي ينزعُ إلى القوَّة والنُّفوذ والمال والسيطرة، ويبتعدُ شيئاً فشيئاً، عن المبادئ العقائديَّة المُرتسمة لسلفيَّته المُدَّعاة.

ولذلك؛ يمكننا – إجمالاً- تشبيه هذه المحطَّات العشر كخطٍّ زمنيٍّ مُمرحلٍ، يعبّرُ عن طبيعة التحوُّلات، الَّتي طرأت على التيارات المتشددة التي اختطفت المبنى السلفي الحقيقي وأدت الى انبثاق سلفيَّة جهاديَّة متشددة ، كانت في بادئ الأمر غير متميّزة كياناً، وغير متبلورة وجوداً وفكراً ومنهجاً؛ لذوبانها بين السلفيَّات الأخرى. كما أنَّ هذا الخطّ يكشفُ عن التَّبدل في مسارات بعض الجماعات السلفيَّة، تفاعلاً مع الأحداث؛ ابتداءً من نبذٍ للسِّياسة ورفضٍ لها، إلى انقلابٍ وتحوُّلٍ في البنيويَّة الفكريَّة السلفيَّة بقبول العمل السِّياسي؛ ثم الانخراط في عالم السِّياسة. وهذه التحوُّلات؛ آذنتْ بتمايز السلفيات عن السلفيَّة الجهاديَّة، وأبقت هذه الأخيرة على متبنياتها، متَّخذة منحىً راديكاليَّاً هو الأشدُّ على الإطلاق.

المحور الثاني: الميديولوجيا[*] الجهادية وإعادة انتاج التطرف:

وهي من الأسباب المهمَّة في تكريس السلفيَّة الجهاديَّة وتوسُّع تنظيماتها، إذ فطنت الحركات الجهاديَّة إلى أهميَّة الفضاء الافتراضي، وإلى مدى ارتباط الأفراد بوسائل التَّواصل الاجتماعي، وتأثيرها الهائل في إعادة تشكيل هويَّاتهم وميولهم، وإدراكاً منها أنَّ الميديا الجديدة؛ إنَّما هي بيئة خصبة لتوجيه الهابتوس الافتراضي[١] للجماعات الفاعلة فيه؛ فاقتحمت المجال التَّواصلي، ونجحت في اتّخاذ مكانٍ لها فيه، وآثرت اللّجوء إلى توظيف كُلّ ما هو صالحٌ للتَّوظيف خدمةً لمشروعها الجهادي. كما أنَّها وظَّفت قدراتها المتطوّرة لكسب مؤيدين لها، إذ قام بهذه المهمَّة جيل القاعدة الافتراضي، الَّذي أطلق عليه الباحثون بـ(الجيل الثَّالث للقاعدة)[٢].

---

* - **الميديولوجيا، أو علم الميديا:** وهو علمٌ يختصُّ بدراسة وسائل الاتِّصال والتَّواصل، في تأثيرها على الإنسان من ناحية تشكُّل الوعي والتَّأثير الإيديولوجي، وفرض قيم ومفاهيم جديدة. ويُعْتَبَرُ ريجيس دوبريه؛ هو أحد المنظّرينَ الحقيقيين لهذا العلم، إذ كان أوَّل من استعمل هذا المُصطلح في كتابه: (دروسُ الميديولوجيا العامَّة)؛ للمزيدِ من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ عبد السلام الزبيدي، **الميديولوجيا لدى ريجيس دوبريه(فلسفة الإنسان المبلّغ)**، ط١، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ٢٠١٩، ص٩.

١ - **الهابتوس– Habitus:**هو مفهومٌ مترجمٌ عن اللاتينية، تُرجِمَ في الكُتب والمُؤلَّفات العربيَّة بمعنى السَّمت، الهيئة، المظهر، الاعتياد: وهو عبارةٌ عن أنساقٍ من الاستعدادات المُستدامة القابلة للنَّقل، توجّه السّلوك بطريقةٍ تلقائيَّة وعفوية؛ للمزيد: يُرَاجَعُ؛ صلاح الدين لعريني، **مفهوم الهابيتوس عند بيير بورديو**، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر،العدد٩ نوفمبر،٢٠١٤، ص٦٣–٧١.

٢ - ظهر هذا الجيل بعد الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، بعد تطور التّكنولوجيا، وتوسُّع الشَّبكة الدوليَّة المعلوماتيَّة، ولوحظ تزايد نشاطه الالكتروني بعد كل تراجع للنشاط الجهادي على الأرض للتعويض عن إخفاقاته. فبعد أَنْ كان عدد المواقع الإلكترونيَّة التَّابعة للقاعدة بحدود الـ(١٣) موقعاً فقط في سنة ٢٠٠١؛ إلَّا إنَّه عددها اقترب من (٥٠٠٠) موقعاً في سنة ٢٠٠٣؛ وذلك بعد الحملة الدولية على الإرهاب، للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ ياسر عبد الحسين، (مصدر سبق ذكره)، ص١٧٤.

كما أثبتت الجُهود الحثيثة المتواصلة، الَّتي بذلتها التيارات والحركات الجهاديَّة في نشر عقائدها؛ أنَّها لم تكن عقيمة، إذ "تغلغلت بعض أفكارها بين جيل الشَّباب الَّذي ينشطُ على المواقع الإلكترونيَّة، ونجحت في تجنيد البعض منهم. وما حصل؛ أنَّه حدث تحوُّلٌ في وسيلة نقل المعرفة لدى التيارات الجهاديَّة، إذ نقلت حقل تواصلها من الورق إلى فضاءٍ رقميٍّ أثيريٍّ تفاعليٍّ. ويمكن تفسير هذا التحوُّل نسبةً لأطروحة بيير بورديو(Pierre Bourdieu) الموسومة بنظريَّة الممارسة"[١]. وتقومُ هذه الأطروحة على فرضية مفادها أنَّ وسائل الاتِّصال والإعلام؛ إنَّما هي "وسيلة للضَّبط الاجتماعي والتحكُّم السِّياسي، وقائمة على العُنف الرَّمزي، وأنَّ لهذه الأدوات دور مهم في توجيه المتفاعلين، نحو استراتيجيَّاتٍ مُعَيَّنةٍ، عبر الهابتوس الافتراضي لهم، في حقول وسائل الاتصال المختلفة"[٢].

ووفقاً للنظريَّة في أعلاه؛ فالتيارات الجهاديَّة تلقَّفت الفرصة للسّيطرة على جماعاتٍ وأفرادٍ ترتاد المجال الافتراضي، وعوَّضت فقدانها للكثير من "الفضاءات الآمنة على أرض الواقع، بأُخرى آمنة في الواقع الافتراضي؛ فنجحت عبر كوادرها بتكوين هابتوس خاص بها؛ لكي تستقطبَ فيه فاعلين اتَّخذتهم بمثابة قوَّات غير مُهيكَلة، لهم معايير واهتمامات مُشتركة، بإمكانها أَنْ تكون داعمة لقوَّاتها الظاهريَّة المُهيكلة، وأنشأت لها مواقع"[٣].

كما إنَّها سطَّرت في هذه المواقع، أدبيَّات رجالاتها الجهاديَّة؛ لتصبح مُتاحة على الشَّبكة العنكبوتيَّة؛ فهيَّأت لميلاد نسلٍ جهاديٍّ جديدٍ، يتكوَّن من جهاديينَ افتراضيينَ. وتشيرُ المعطيات؛ أنَّ الجهاديَّة المتشددة؛ فضلَّت توجيه تأثيرها الافتراضي نحو مجموعةٍ من المتطرّفينَ، الَّذينَ يقطنون في ما يُعبَّر عنه بـ(بفسطاط الكفر)؛ أي الدّول الغربيَّة.

وبحسب فابريس بلانش[٤]: "إنَّ الأعمَّ الأغلب من هؤلاء الجهاديينَ؛ كانوا من المهاجرين الَّذين يعيشونَ حالة الفقر والتَّهميش، ويعانون من فقدان الهويَّة في ظلِّ المجتمعات المستضيفة لهم، ومن صعوبة الاندماج مع الغرب وشعور الكراهيَّة المتعاظم نحوه. وهؤلاء يمكنُ تصنيفهم لفئات ثلاث: **الأولى**؛ تمثّلُ فئة المُهمَّشينَ، من الَّذين أخفقوا في التَّعليم، وفشلوا مهنيَّاً؛ فتوجَّهوا للجهاد، باحثين عن مغامرةٍ ما؛ للتَّعويض عن فقدانهم لكرامتهم؛ فيتقمَّصُ الواحد منهم شخصيَّة العنيف المدمِّر ما أَنْ يصلَ إلى أراضي القتال. **والفئة الثَّانية:** أغلبهم مراهقين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والعشرينَ سنة، من الَّذين يسهلُ التَّأثير عليهم، وإقناعهم إنَّهم يسدونَ خدمةً

---

١ - يُنظر: بيير بورديو: **التّلفزيون وآليَّات التَّلاعب بالعقول**، ط١، ترجمة: درويش الحلوجي، دار كنعان للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٣.

٢ - يُنْظَرُ؛ عبد الإله فرح: **العالم الافتراضي ونظريَّة الممارسة**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.mominoun.com ، تاريخ الزِّيارة: ٣/ ٣/ ٢٠٢٥.

٣ - ومن الأمثلة على هذه المجاميع الإلكترونيَّة الجهاديَّة؛ هي (منظَّمة فرسان العزَّة) في فرنسا، وكذلك جماعة(ملَّة إبراهيم) في ألمانيا. وقد نشطت على مواقع إلكترونيَّة، وخصوصاً موقِعَي:(التَّوحيد، والسَّحاب). كما استخدمت تطبيقات إلكترونيَّة آمنة نوعاً مَا. ولذلك؛ فمن الصُّعوبة فكِّ رموزها وكسر تسلسلها الخوارزمي، ومن أبرزها: (تليجرام ماسنجر) للرَّسائل الآمنة؛ يُنْظَرُ؛ عبد الحسين(مصدر سبق ذكره)، ص١٧٦.

٤ - **فابريس بلانش:** هو مدير مجموعة البحوث والدِّراسات الشَّرق أوسطيَّة في مركز Maison؛ مختص في الجغرافية السياسية فيها وأحد المختصين الذين تتناول نتاجاتهم العالم العربي بصورة عامة و دول الخليج بصورة خاصة كما انه متخصَّص بالشَّؤون السوريَّة، وأستاذ محاضر في جامعة ليون الفرنسيَّة الثَّانية؛ يُنْظَرُ؛ معهد واشنطن لدراسة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني: www.washingtoninstitute.org تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٤.

إنقاذيةً للعالم، وقد أطلقت عليهم الصَّحافة الغربيَّة(الجنود الصِّغار). **والفئة الثَّالثة:** تمثّلُ فئة المُحبطينَ، من تحقيق العدالة في أوطانهم"[١]. وبالاستنادِ إلى ذلك؛ فقد تمَّ استغلالهم؛ فسقطوا في فخِّ الجماعات المتطرّفة.

وبناءً على ما تقدَّم في أعلاه؛ يتبيَّنُ أنَّ عودة الجهاديَّة المتشددة، إلى مزاولة إجراءاتها المعهودة؛ كان من جانبِ تغيير استراتيجيَّتها، تماشياً مع الأحداث، وانسجاماً مع الظُّروف والأزمات الَّتي تمرُّ بها؛ فتحوَّلت من نمطِ الجهاد التَّقليدي، إلى نمطِ الجهاد الإلكتروني.

المحور الثالث: القراءة الغربيَّة للظَّاهرة الجهاديَّة:

إنَّ تعاطي الدَّوائر الغربيَّة، مع التيَّارات والجماعات الجهاديَّة؛ إنَّما جاء متبايناً نوعاً ما ومُجتزأً. ولعلَّ أشدّها: وطأة تلك الأقلام المناوئة للإسلام الحركي، إذ ساهمت في توجيه انتقاداتٍ لاذعةٍ للحركات الجهاديَّة؛ ممَّا زاد من أوار عداء هذه الأخيرة للغرب.

ومن الأمثلة على ذلك؛ تستوقفنا مقاربة مهمَّة للباحثِ الفرنسي (جيل كيبل- GillesKepel)[٢]؛ وهو أحد أهم أقطاب (الانتليجنسيا-Intelligentsia)[*]، المتخصّصين في ملف الحركات الإسلاميَّة، في: المنطقة العربيَّة، والقارَّة الأوروبيَّة. كما أنَّه يُعَدُّ في مقدّمة منتقدي المشروع الجهادي الحركي؛ وذلك بملاحظة ما صدر عنه من مؤلَّفات مغذّية للانتقادات المُوجّهة للأصوليَّات الإسلاميَّة. ولذلك؛ ففي واحدٍ من مؤلَّفاته المعروفة بـــ**(الهوَّة)**؛ نجدهُ يفتتحه بأثرٍ نبويٍّ: (حبرُ العالم؛ خيرٌ من دمِ الشَّهيد)، في إشارةٍ منه إلى تطرّفِ شباب المسلمين المهاجرين إلى الغرب، وكذلك معتنقي الإسلام الجُدد عبر البوابة الجهاديَّة، إذ شبَّههم بحصانِ طروادة، الَّذي غزى الغرب بقوَّةٍ غير مسبوقة؛ فكانت النَّتيجة ميلاد (الآلاف من جنود الله)، الَّتي تشتغلُ في إطارِ (مجرَّة جهاديَّة) بحسب تعبيره[٣].

---

١ - وليد كاصد الزَّيدي،(مصدر سبق ذكره)، ص١٠٦- ١٠٧.

٢ - **جيل كيبل- Gilles Kepel:** هو أُستاذ في جامعة باريس للعلوم والآداب، ورئيس برنامج الدِّراسات الشَّرق أوسطيَّة والمتوسطيَّة في معهد الدِّراسات السياسيَّة بفرنسا، ويشرف على البرامج الأكاديميَّة بخصوص العالمين:(العربي، والإسلامي)، في مستويات الماجستير والدكتوراه للطلَّاب العرب، وهو أيضاً مُؤسّس شبكة (يوروغولف-EUrogolfe) في عام ٢٠٠٣، ورئيس مجلس إدارتها، ويحتلُّ مكانةً مرموقة في داخل المُؤسَّسة العلميَّة الفرنسيَّة. وقد نشر حتَّى الآن أكثر من خمسة عشر كتاباً، يتمحور حول العالم العربي المعاصر والضَّواحي الباريسيَّة والمهاجرين المسلمين في فرنسا، إذ إنَّ هذه الكُتب تُرجمتْ إلى أكثرِ من لُغة. ويشتغل كيبل منذ أربعين سنة على الحركات الأصوليَّة؛ فكانتْ جهوده البحثيَّة – منذُ بداياتها الأولى- مُنصبَّةً في دراسة الحركة الإخوانيَّة في مصر والمشرق، إذ سطَّرها في كتابٍ يحمل عنوان:**(النَّبي والفرعون)**؛ ثمَّ عكف منذُ سنوات على دراسة الأصوليَّات ابتداءً من: الخليج العربي، إلى إيران، وتركيا؛ ثمَّ باكستان، مروراً بالسُّودان والعراق وسوريا؛ وأخيراً تونس. ومن أهمِّ مؤلَّفاته: **(ضواحي الإسلام، الهوَّة، وجينالوجيا الحالة الجهاديَّة في فرنسا، والشَّغف العربي)**. وكان آخر كتبه حتَّى الآن؛ هو:**(الخروجُ من فوضى الشَّرق الأوسط)**؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ: هادي يَحمد، **قراءة في كتاب: ضواحي الإسلام(ولادة ديانة في فرنسا)** لجيل كيبل، مركز المسبار، ص٢٩٣.

*- استعملت الباحثة الانتليجنسيا هنا بمعناها الواسع، الَّذي يشيرُ إلى منتجي الإيديولوجيا وصانعوها؛ وهم الطَّبقة المُثقَّفة المتابعة، المعلِّقة على مجالٍ بعينه.

٣ - يُنْظَرُ؛ منتصر حمادة: **عندما أصبح الإسلامُ ضيفاً على فرنسا**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.aldar.com، تاريخ الزِّيارة: ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.

وقدَّم كيبل أطروحته، الرَّامية إلى ردكلة الإسلام، إذ أقرَّ فيها أَنْ للإسلام إيديولوجيا رجعيَّة، وراديكاليَّة راسخة فيه، وذهب إلى إن الإيديولوجيا السلفيَّة؛ هي السَّبب وراء صعود الحركات المتطرفة. وبذلك؛ فقد ساهم هو وغيره بتقديم رؤيةٍ أُحاديَّة الاتجاه في اختزال الإسلام بالحركات الجهاديَّة فقط، وإهمال الجماعات النَّاشطة في الفضاءات المجتمعيَّة الإسلاميَّة ومنها الحركات السلفيَّة المعتدلة الَّتي لم يكن القتالُ أحد خياراتها.

ومن هذا المُنطلق؛ نستنتجُ أنَّ الخِطاب المتشنّج، له دخالة في إذكاء الصِّراع الغربي- الإسلامي؛ بالإضافة إلى ما تقومُ به وسائل الإعلام والدِّعاية، وبعض مراكز البحوث الَّتي تقدّم انطباعاً خاطئاً عن الإسلام، وما تبثّه من تقاريرٍ لخبراءٍ وإحصائيَّاتٍ واستطلاعاتٍ للرَّأي، بتقديم رؤيةٍ فيها الكثير من المماهاة بين الإسلام كدينٍ، وبين الحركات الجهاديَّة المتشددة والمتطرفة بأنَّهما شيءٌ واحد؛ فصار الغرب يعتقدُ أنَّ السلفيَّة الجهاديَّة هي المُمثِّلُ للإسلام؛ في حين أنَّ "المسلمين لم يكونوا أوَّلَ أعداء العالم المسيحي الغربي ولا أعداءه الوحيدين. ولذلك؛ فإنَّهم سرعان ما صاروا بؤرةَ الخوف والكراهية الأولى بالنِّسبة للغرب"[١].

ووفقاً لما ذكر؛ فقد ارتفعت وتيرةُ العداء بين الطَّرفين، وقوبل ذلك بازدياد الهجمات الإرهابيَّة على الغرب؛ فبات "العربي أو المسلم في نظرهم مشروعاً إرهابيَّاً حتَّى يثبتُ العكس، إذ أصبح الإرهاب صفةً ملاصقةً للعرب والمسلمين. ويَعدّ بعضهم أنَّ العرب هم المصدر الحقيقي للعنف والإرهاب "[٢].

وفي ظلِّ هذه الظّروف؛ كان لبعض أدوات الإعلام الغربي يدٌ، في صناعة هذه الكراهية وتشويه صورة الإسلام من جهة، إذ يؤكّد الباحث الفرنسي (فرانسوا بورغا-Francois Burgat)[٣]، على أنَّ الإعلام الغربي، يبرّزُ وجهاً سيئاً للإسلام؛ وذلك من خلال تصرُّفات بعض المسلمين المتطرّفة، ولا يبرّزُ الوجه الإيجابي، إذ لا يتمُّ التَّركيز على العناصر والحركات المنضبطة، الَّتي لا تعبّر - إطلاقاً- عن مجمل

---

[١] – اندرو هويتكروفت: **الكفَّار (تاريخ الصِّراع بين عالم الإسلام وعالم المسيحيَّة)**، ط١، ترجمة: قاسم عبده قاسم، المركز القومي للتَّرجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٩٧.

[٢] - ياسر قطيشات: **جدليَّة العلاقة بين العرب والغرب (صراع الجَهالة وحوار الحضارة)**، موقع مؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.mominoun.com ، تاريخ الزِّيارة: ١٥/ ٣/ ٢٠٢٥.

[٣] - **فرانسوا بورغا:** وهو باحث سياسي مستشرق، ومن أبرز المتخصّصين بالإسلام السِّياسي، وباحث أوَّل في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، ومدير سابق للمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ويرأس برنامج (حين يفشلُ الاستبداد في العالم العربي) في مجلس البحوث الأوروبي، وهو محاضر وخبير واستشاري لعددٍ كبيرٍ من المؤسَّسات الأكاديميَّة: كالمنتدى الاقتصادي العالمي، والنَّاتو، وكبريات المؤسَّسات الاقتصادية الخاصَّة والعامَّة في العالم. وقد أقام في الشَّرق الأوسط لأكثر من (١٨) عاماً: في جامعة قسنطينة بالجزائر، للأعوام من (١٩٧٣– ١٩٨٠)، وفي مركز الدِّراسات الاقتصاديَّة والقضائيَّة، والاجتماعيَّة والوثائقيَّة في القاهرة للأعوام من (١٩٨٩– ١٩٩٣)، وكان مدير المركز الفرنسي للدِّراسات الأثريَّة والاجتماعيَّة في صنعاء للأعوام من(١٩٩٧–٢٠٠٣)، ومدير الأبحاث معهد البحوث والدِّراسات العربيَّة والإسلاميَّة حول العالم للأعوام من(٢٠٠٣–٢٠٠٨). ألَّف كتباً عديدةً عن الإسلام السِّياسي؛ ومن أهمّها: **(الإسلام في بلاد المغرب، والإسلام السِّياسي صوت الجنوب:** وهي أوَّلُ دراسة غربيَّة عن الإسلام السِّياسي، **والإسلام في الواجهة، ولا ربيع لسوريا، وفهم الإسلام السِّياسي)**. وكذلك له عشرات اللِّقاءات الصحفيَّة؛ للمزيد من التَّفصيل يُرَاجَعُ؛ سعيد عبيدي، **قراءة في كتاب الإسلام السياسي صوت الجنوب**، على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حُدود، www.mominoun.com، تمت زيارته بتاريخ ١٠/٤/٢٠٢٥.

الظَّاهرة الإسـلاميَّة. ولذلك؛ فعمليَّات خطف الرَّهائن والتَّفجير وأعمال العُنف النَّاشـئة عن سـوء الفهم لحقيقة الإسـلام، في مبادئه وتعاليمه وقيمه؛ كُلّها تدفع الإعلام إلى اسـتغلالها والتركيز عليها؛ ثمَّ يتمُّ الرَّبط بينها وبين الإسـلام[١]. ومن جهة ثانية كانت الحرب على الإرهاب التي طالت المناطق الَّتي يتواجد فيها جهاديو التَّنظيمات المُسـلَّحة، والتي قد أدَّت إلى نتائج عكسـيَّة، أفضـت إلى قيام تنظيماتٍ جهاديَّة أكثر[٢]، إذ انتشـرت في المناطق الأقل أمناً، وهذا ما تمَّت ملاحظته مع بعض تبعات الحملة على تنظيم القاعدة، الَّتي انتهت إلى قيام تنظيماتٍ أُخرى. واستناداً إلى ذلك؛ فالسُّلطات الغربيَّة بعد أَنْ رعت شخصيَّات راديكاليَّة لصالح غاياتها، وساهمت في إنتاج وخلق عدوها الَّذي انقلب ضدَّها؛ تحوّل تركيزها – بعد ذلك- إلى الانقضاض على ما أنتجته، وفقدت السَّيطرة على مكافحة هذه التَّنظيمات؛ فوجدت الفرصة سانحة، لإفراغ مناطقها من المتطرّفين، وأفادت من تركُّزهم في منطقةٍ واحدة تجتذبُ الجهاديين؛ وجعلت من منطقة الشَّـرق الأوسـط عُشّـاً للدبابير؛ فاتَّبعت أسـلوب اللّجوء إلى الحرب بالوكالة، أو مواجهة التَّهديدات الأمنيَّة بالوسـائل العسـكريَّة، عن طريق إعلان الحرب عليها مباشرة[٣].

وفي خضمِّ كُلِّ هذه الأحداث؛ فالسُّلطاتُ الغربيَّة لم تلتقط جوهر المشكلة، ولم تلتفت إلى سياستها الَّتي تثيرُ سخط المسلمين والتدخُّل بشـؤونهم، ولم تُعر أهمية لإيديولوجيا الجماعات الجهاديَّة الَّتي تجتذبُ بها الشَّـباب. كما أنَّها لم تفكّر بالآثار السـلبيَّة، المترتّبة على تهميش المجتمعات المسـلمة المهاجرة الموجودة في الغرب نفسـه؛ فكانت ردَّة فعل هذه المجتمعات المُهمَّشـة على هذه السِّـياسـة، بمثابة حربٍ غير نظاميَّةٍ تُشَنُّ ضدَّها.

المحور الرابع: تأدلج الجهاد في الفكر الجهادي المعاصر:

تنهلُ التيارات والحركات الجهاديَّة عدّتها الإيديولوجيَّة، من أدبيات كُتبت في عصـور، تكاثرت بها أزمات وتحوُّلات وجولات مُعَقَّدة من التَّدافع والصّراع، بين الفرق والمذاهب، وكانت تحمل دلالاتِ العنف والتطرُّف، وعند مراجعتها يمكن تشخيص العوامل، الَّتي أدَّت إلى انبعاث التيَّارات الجهاديَّة المتشـدّدة، وهنا؛ تكمن أهميَّة العودة إلى هذه الكتب التي يُحْسَـبُ لها تمرير البواعث الحقيقيَّة، الَّتي أفرزت فكر القاعدة وأخواتها. ولعلَّ "القراءة التاريخيَّة للأحداث، الَّتي شـهدها العالم الإسـلامي يكشـف لنا سـبب تمسـك الجماعات الجهادية بمقولة: إنَّ الجهاد، الَّذي مكَّنَ الدين الإسلامي قديماً، وكانَ سبباً رئيساً في تقدّمه هو نفسه، الَّذي سيعيدُ المجد له.

---

١ - للمزيد من التَّفصيل يُنْظَرُ؛ فرانسوا بورغا: **الإسلام السِّياسي صوت الجَّنوب**، ط٢، ترجمة: لورين فوزي زكري، مراجعة وتقديم: نصر حامد أبو زيد، نشر: دار العالم الثَّالث، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص٣٦٤-٣٨٦.

٢ - ومثال ذلك؛ جماعة خراسـان في سـوريا، وأنصـار الشَّـريعة في تونس، وجند الخلافة الجزائريَّة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وجماعة أبو سيَّاف في الفلبين، ومجاهدو شرقي اندونيسيا، وجماعة تحريك الخلافة بباكستان، وجماعة دعوة التَّوحيد والجهاد في الأردن، وجماعة الاعتصـام بالسنَّة والكتاب في السّودان، وجماعة إمارة القوقاز الَّتي تضـمُّ كُلّاً من: جمهوريَّات شـمال القوقاز، وهي: داغسـتان، والشِّيشان، وأنغوشيا، وأوسيتيا الشماليَّة، وولاية كابردا– كرشاي المجتمعة، وغيرها من الجماعات؛ يُنْظَرُ؛ ياسر عبد الحسين، (مصدر سبق ذكره)، ص٤١٠– ٤١١.

٣ - رونالد كريلنستن: **مكافحة الإرهاب**، ط١، ترجمة: أحمد التِّيجاني، مركز الإمارات للدِّراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١، ص١٤– ١٥.

لقد أسـهمت هذه المقولة في إعادة بناء العقيدة الجهادية على أسـاس الصـراع والعنف، مما أفضـى إلى فكر تكفيري لا يرى في العالم سوى دار حرب، ولا في الخصوم سوى أهداف مشروعة للقتل، بما في ذلك المسلمين المخالفين.

إنَّ هذه المقولة كُتِبَ لها الانتشـار في ظلِّ دعاية السـلفية الوهابيَّة، وبسـعيٍ من بعض فقهائها المتشـددين؛ تمَّ "طرح مفهوم الجهاد على أنَّه معيار مُحَدَّدٌ من النصِّ الدِّيني، لتكريس مفهوم إيديولوجي مُعَيَّن للجهاد وهو القتال، وقدَّموهُ بأنَّه السَّـبيل الأنجع؛ لإقامة دولة على غرار دولة النَّبي(ص)؛ مع أنَّ عقيدة الجهاد، الَّتي طرحها القرآن كانت أكثر انفتاحاً وكونيَّةً من تلك العقيدة، الَّتي بلورها اتباع الجهاديَّة المتشددة، لاحقاً باسم الإسلام"[١].

وبعد أَنْ وجدت هذه المقولة طريقها، إلى بعض الحركات السـياسـيَّة؛ أدَّى ذلك إلى تبنّيها الجهاد بمعناه القتالي المعروف، بخطٍّ متنامٍ، إذ اسـتمرَّ مفهوم الجهاد يصـطبغُ بطابعٍ قتاليّ؛ لكي يعرفَ غايته القُصـوى بانبثاق السـلفيَّة الجهاديَّة، وإعلانها "الصَّـريح والواضـح، أنَّ السَّبيلَ الوحيد للتغيير؛ يكمنُ في الجهاد المُسلَّح"[٢]. وبناءً على ذلك؛ فقد انتهت هذه العقيدة إلى إنَّ المسلمينَ، يحقُّ لهم ممارسة العُنف (الجهاد) على أعدائهم، ولهم الحقُّ– أيضـاً- بامتشـاق السِّلاح من أجل إعادة قيام دولة الإسـلام من جديد. ومع تصـاعد هذا الفكر، لم يعد الجهاد موجّهًا ضد العدو الخارجي، بل تحوّل إلى ممارسة داخلية خطيرة تستهدف مكونات الأمة نفسها.

فنجد ان الخطاب الجهادي المتطرف قد شـهد تحولات عميقة في بنيته العقدية والفقهية، من قراءة انتقائية للنصـوص الشـرعية، وفي ظل تهميش متعمّد للرؤية القرآنية الكلية وللمقاصـد العليا للشـريعة، فجعلته يُعيد رسـم ملامح الجهاد الإسـلامي بمنظور قتالي صـرف، يُقصي كافة الأبعاد الإصلاحية والدعوية التي أقرّها الفقهاء والمفسرون عبر العصور.

وبذلك؛ فقد تخطَّتِ التيارات والحركات الجهاديَّة المتشـــددة موقف الســـلفيَّات الأخرى، وإن التقوا جميعاً في الالتزام بأوليَّات الفكر السَّـلفي؛ ولكنَّها رفعت الجهاد شُـعاراً لها، وقرنته باسـمها، وعدَّته فريضـةً غائبةً يتعيَّنُ إحياؤها، والالتزام بها. وبهذه الجزئيَّة؛ سـجَّلت السـلفيَّة الجهاديَّة خروجها من خندق السـلفيَّات الأخرى؛ وهنا يكمنُ الفارق بين الأُنموذج السَّـلفي المعتدل، وبين الأُنموذج السَّـلفي الجهادي المتطرف. وبالاسـتنادِ إلى ذلك؛ فنحن أمام أصـعب السـلفيَّات وأخطرها وأكثرها حدَّة في تفسـير الدين، إذ يبيّن أحد منظّري السلفيَّة الجهاديَّة: "إنَّ الجهاد لا يكون جهاداً حقَّاً؛ إلَّا إذا كان "شـدَّةً، وغلظةً، وإرهاباً، وتشـريداً، وكُلُّ الَّذينَ يتعلَّمونَ الجهاد النَّظري؛ إنَّما هم – في الحقيقة- يتعلَّمون الجهاد على الورق فقط، ولنْ يستوعبوا هذه النُّقطة جيداً"[٣].

والأمر الأكثر خطورةً من كُلِّ ذلك؛ ان التمسـك بهذا المعنى للجهاد أدى الى تغييرٍ ملموسٍ على الأسـاسـين الفقهي والعقدي الإسـلاميَّيْن. فنجد أنَّهم غيروا بوصـلة جهادهم، فبعدَ أَنْ كانت سـياسـة تنظيم القاعدة، تقومُ على اسـتهداف العدو البعيد، المتمثّل بالقوَّات والأهداف الأجنبيَّة؛ نجدُ أنَّ أسـراب القاعدة و كذلك المجموعات التي انشـقت عنها لاحقاً قد غيَّرت سـياسـتها ولم تسـتقر على مقاتلة عدو محدد، وذلك من خلالِ تحويل مسـار الجهاد (العالمي)، إلى الجهاد (الدَّاخلي) المناطقي الطَّائفي، وهو تحوُّلٌ خطر قد شـهده الخطُّ

---

[١] – يُنْظَرُ؛ محمَّد الرَّحموني: **الجهاد من ســـلميَّة الخطاب القرآني إلى عنف الخطاب الفقهي(خلفيَّات الانزياح وأبعاده)**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.mominoun.com، تاريخ الزِّيارة: ١٠/ ٣/ ٢٠٢٥.

[٢] - فنسنت الغريّب: **دولة الخلافة الإسلاميَّة (التَّنظير السَّلفي الجهادي)**، ط١، دار الولاء لصناعة النَّشر، بيروت،٢٠١٦، ص١٥٠.

[٣] - أبو بكر ناجي: **إدارة التَّوحش (أخطر مرحلة ستمرُّ بها الأمَّة)**، مركز البحوث والدِّراسـات الإسـلاميَّة، ط١، ٢٠٠٤، ص٣،(نسـخة الكترونية) والجدير بالذِّكر هنا؛ إنَّ هذا الكتاب يُنْسَـبُ إلى رجلٍ مجهول يدعى أبو بكر ناجي، وقيل أنَّ مؤلّفه هو المصـري محمَّد خليل الحكايمة. وثمَّة من يرى أنَّه ليس لشـخصٍ واحد؛ بلْ هو عملٌ مُشـترك، جاء ليبيّن سـياسـة وخطط القاعدة والجماعات التَّابعة لها في القتال، ومواجهة الأعداء، واعتمدته القاعدة والفصائل الجهاديَّة التكفيريَّة كبرنامجٍ علميٍّ لها.

السَّلفي الجهادي المتأخر، بقتال العدو القريب بدلاً عن العدو البعيد، وجعل المسلمين والدّول الإسلاميَّة - بما فيها من طوائف دينية مسلمة وكتابية وأقليات - هدفاً ومرمىً للمتطرفين.

الخاتمة:

لقد سعى هذا البحث إلى تفكيك الظاهرة المعقّدة لما يُعرف بالتيارات السلفية الجهادية، عبر تحليل لسياقات النشوء، وتحديد ملامح الانحراف العقدي الذي طرأ على مفاهيم سلفية أصيلة. وأظهر البحث أن هذه التيارات ليست امتدادًا طبيعياً للسلفية الأصيلة، بل انحرافًا متعمدًا وظّف المفاهيم الدينية لأغراض أيديولوجية راديكالية، خاصة في تأويلها الحصري لمفهوم الجهاد بوصفه قتالاً دائماً.

ولا بُدَّ من التَّنويه إلى إنَّ نشوء الظَّاهرة الجهاديَّة وتشدّدها، لا تقتصر على جانبٍ واحد وليست حصيلة عنصر أو عامل مُحدَّد بعينه، ولا تنحصر بالأسباب الَّتي تم ذكرها ولكنَّها؛ حصيلة مجموعة عوامل مندمجة مع بعضها، في فترات تطوُّر الجماعات الجهاديَّة، وهذه العوامل تتنوَّع بين عوامل: سياسيَّة، وأمنيَّة، واقتصاديَّة، واجتماعيَّة، ونفسيَّة، وعقائديَّة، يتضافر بعضها مع الآخر؛ مشكِّلاً تحدياً طويل الأمد.

نتائج البحث: توصل البحث الى نتائج عدة وهي:

١. السلفية الجهادية تمثل انحرافًا عن المنهج السلفي الأصيل، وهي بنت ظروف سياسية وأمنية مضطربة وظّفت النصوص لخدمة العنف.
٢. الجماعات المتطرفة اختطفت مفاهيم مركزية كالجهاد وحرّفته عن أصوله الفقهية لشرعنة مشروعها القتالي.
٣. البيئة الرقمية الحديثة أسهمت في إعادة إنتاج الخطاب الجهادي وتوسيع دوائر تأثيره واستقطابه عابر الحدود.
٤. الخلط المفاهيمي بين السلفية والتطرف الجهادي أدى إلى تشويش الخطاب العام، وأضعف من فاعلية الاستجابات الفكرية والأمنية.
٥. إعادة الاعتبار للسلفية الأصيلة ضرورة لمواجهة الغلو، وتحصين المجتمع ضد اختراقات التطرف باسم الدين.

التوصيات:

١. ضرورة التمييز المفاهيمي الصارم بين السلفية التقليدية الأصيلة وبين التيارات الجهادية في الخطاب الأكاديمي والإعلامي والسياسي.
٢. دعم الدراسات المقارنة في الفكر الإسلامي لبيان حدود التأويل الشرعي الصحيح مقابل التوظيف الايديولوجي المنحرف.
٣. تطوير آليات تعاون بين المؤسسات الأمنية والشرعية والأكاديمية لرصد خطاب التطرف وتحليل جذوره.
٤. تعزيز البرامج الوقائية في البيئات الهشة، مع تركيز على التربية الدينية المتوازنة والوعي الإعلامي المقاوم للراديكالية.
٥. اعتماد خطاب ديني إصلاحي يجمع بين التأصيل الشرعي والتواصل الفعّال مع فئة الشباب، لملء الفراغات الفكرية التي تستغلها الجماعات المتطرفة.

قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم

١- **الكتب:**

١. إبراهيم الحيدري: **سوسيولوجيا العُنف والإرهاب**، ط١، دار السَّاقي للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ٢٠١٥.
٢. أبو بكر ناجي: **إدارة التَّوحش (أخطر مرحلة ستمرُّ بها الأمَّة)**، ط١، مركز البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، ٢٠٠٤.
٣. اندرو هويتكروفت: **الكفَّار(تاريخ الصِّراع بين عالم الإسلام وعالم المسيحيَّة)**، ط١، ترجمة: قاسم عبده قاسم، المركز القومي للتَّرجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
٤. باتريك هايني: **إسلام السُّوق**، ط١، ترجمة: عومريَّة سلطاني، مدارات للأبحاث والنَّشر، بيروت، (بدون تأريخ).
٥. بيير بورديو: **التّلفزيون وآليَّات التَّلاعب بالعقول**، ط١، ترجمة: درويش الحلوجي، دار كنعان للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، دمشق، ٢٠٠٤.
٦. جورج مقدسي: **الإسلام الحنبلي**، ط١، ترجمة: سعود المولى، تقديم: رضوان السيِّد، الشَّبكة العربية للأبحاث والنَّشر، بيروت،٢٠١٧.
٧. جيل كيبل: **الفتنة (حروبٌ في ديارِ المسلمين)**، ط١، ترجمة: نزار أورفلي، دار السَّاقي، بيروت، ٢٠٠٤.
٨. رضوان أحمد شمسان: **الحركاتُ الأصوليَّة الإسلاميَّة في العالم العربي**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.
٩. رونالد كريلنستن: **مكافحة الإرهاب**، ط١، ترجمة: أحمد التِّيجاني، مركز الإمارات للدِّراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.
١٠. سكوت أتران: **الحديث إلى العدو(الدِّين، والأخوَّة، وصناعة الإرهابيين، وتفكيكهم)**، ط١، ترجمة: طاهر لبّاسي، مُؤسَّسة مؤمنون بلا حدود للدِّراسات والأبحاث، الرِّباط، دار جداول للنَّشر، بيروت، ٢٠١٥.
١١. عبد السلام الزبيدي، **الميديولوجيا لدى ريجيس دوبريه(فلسفة الإنسان المبلّغ)**، ط١، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ٢٠١٩.
١٢. فرانسوا بورغا: **الإسلام السِّياسي صوت الجَّنوب**، ط٢، ترجمة: لورين فوزي زكري، مراجعة وتقديم: نصر حامد أبو زيد، نشر: دار العالم الثَّالث، الاسكندرية، ٢٠٠١.
١٣. فنسنت الغريّب: **دولة الخلافة الإسلاميَّة (التَّنظير السَّلفي الجهادي)**، ط١، دار الولاء لصناعة النَّشر، بيروت،٢٠١٦.
١٤. فؤاد إبراهيم، **داعش من النّجدي الى البغدادي(نوستاليجيا الخلافة)**، ط٢، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت،٢٠١٥.
١٥. مايكل كوك: **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي**، ط٢، ترجمة رضوان السيد وعبد الرحمن السالمي وعمار الجلاصي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣.
١٦. مجموعة باحثين، أحمد حسني، وآخرون: **خلاصات أهم ما كُتِبَ عن الجماعات الإسلاميَّة**، ، ط١، مركز المسبار للدِّراسات، بيروت، ٢٠١١.

١٧. مجموعة باحثين، كارلو ماسالا, وآخرون؛**(القاعدة١- التشكل)**، عنوان المقال:**(الوجهُ المتغيّرللقاعدة: من شبكةٍ مركزيَّةٍ، إلى أسرابٍ ذكيَّة)**، ط١، مركز المسبار للدراسات والأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.

١٨. مجموعة مؤلفين: **عشر سنوات هزَّتْ العالم(عقد على احتلال العراق)**، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت،٢٠١٥.

١٩. محمَّد أبو رمَّان: **السَّلفيونَ والرَّبيع العربي(سؤال الدِّين والديمقراطيَّة في السِّياسةِ العربيَّة)**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠١٣.

٢٠. ميلاد الحراثي، ومحمَّد عبد الغفور الشّيوخ: **ثورات الرَّبيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السِّياسي وعمليَّات الإصلاح في الوطن العربي**، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمَّان،٢٠١٦.

٢١. هادي يَحمد، **قراءة في كتاب: ضواحي الإسلام(ولادة ديانة في فرنسا)** لجيل كيبل، مركز المسبار، ٢٠٢٠.

٢٢. هاني نسيرة، **سرداب الدّم (نصوص داعش دراسة نقدية وتحليلية)**، ط١، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، ٢٠١٥.

٢٣. هشام الهاشمي: **تنظيم داعش من الدَّاخل**، ط١، نشر: دار الحكمة، لندن،٢٠١٦.

٢٤. وليد كاصد الزَّيدي: **الإسلامويَّة المتطرِّفة في أوروبا (دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشَّرق الأوسط)**، ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت،٢٠١٧.

الموسوعات:

٢٥. سعود المولى: الجماعات الإسلاميَّة والعنف (**موسوعة الجهاد والجهاديين**)، ط١، مركز المسبار للدِّراسات والبحوث، الإمارات العربيَّة المُتَّحدة،٢٠١٢.

٢٦. ياسر عبد الحسين: **موسوعة الحربُ العالميَّة الثَّالثة (داعش، والعراق، وإدارة التوحَّش)**، ط١، شركة المطبوعات للتَّوزيع والنَّشر، بيروت، ٢٠١٥.

المجلات:

٢٧. صلاح الدين لعريني، **مفهوم الهابيتوس عند بيير بورديو**، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد(٩) نوفمبر،٢٠١٤.

٢٨. مصطفى أحمد: **الجماعات الدينيَّة المتطرّفة و أثرها على الأمن القومي المصري**، مجلَّة الأبحاث الاستراتيجيَّة، مركز بلادي للدِّراسات والأبحاث الاستراتيجيَّة، بغداد، العدد: (٢)، كانون الثَّاني، لسنة ٢٠١٥.

التقارير:

٢٩. التَّقرير الصَّادر عن منظمة فريدريش إيبرت: **الجماعات الإسلاميَّة في ليبيا(حظوظ الهيمنة السياسيَّة وتحدَّياتها)**، ٢٠١٥.

٣٠. كول بانزل، **تنظيم داعش في عام ٢٠٢١**، ترجمة وتحرير: تقرير صادر من مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

المواقع الالكترونية:

٣١. سعود الشُرفات: **عملية سجن غويران(الدلالات والأهداف)**، مركز شُرُفات لدراسات وبحوث العولمة والإرهاب. متاح على الرابط الالكتروني الآتي: https://www.shorufatcenter.com/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٣٠.

٣٢. سعيد عبيدي، **قراءة في كتاب الإسلام السياسي صوت الجنوب**، على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حُدود، **www.mominoun.com**، تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٠.

٣٣. عبد الإله فرح: **العالم الافتراضي ونظريَّة الممارسة**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.mominoun.com ، تاريخ الزِّيارة: ٣/ ٣/ ٢٠٢٥.

٣٤. محمَّد الرَّحموني: **الجهاد من سلميَّة الخطاب القرآني إلى عنف الخطاب الفقهي(خلفيَّات الانزياح و أبعاده)**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.mominoun.com، تاريخ الزِّيارة: ١٠/ ٣/ ٢٠٢٥.

٣٥. معهد واشنطن لدراسة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني:www.washingtoninstitute.org تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٤.

٣٦. منتصر حمادة: **عندما أصبح الإسلامُ ضيفاً على فرنسا**، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.aldar.com، تاريخ الزِّيارة: ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.

٣٧. ياسر قطيشات: **جدليَّة العلاقة بين العرب والغرب (صراع الجَهالة وحوار الحضارة)**، موقع مؤسَّسة مؤمنون بلا حُدود، مُتاح على الموقع الإلكتروني: www.mominoun.com، تاريخ الزِّيارة: ١٥/ ٣/ ٢٠٢٥.

الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عبر مو اقع التواصل الاجتماعي

(دراسة مقارنة)

Assault on the sanctity of private life through social media (Comparative study)

الباحثة- رتيبه سعيد سلمي

باحثة بسلك الدكتوراه – (مختبر الدراسات السياسية والقانون العام) - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- جامعة سيدي محمد بن عبد الله "فاس"- المغرب

ملخص:

أن التطور التكنولوجي وتعمق استخدام شبكة الإنترنت قد رتب آثاراً لا يستهان بها على مستوى الحق في الخصوصية سواء كان هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، فإذا كانت التقنيات الحديثة قد وطدت القدرة على تخزين واسترجاع وتحليل كميات هائلة من المعطيات والمعلومات الخاصة بالأفراد، إلا أن الأثر السلبي لهذه التقنيات قد عرض الحق في الخصوصية للعديد من التهديدات والانتهاكات.

وبهذا فأن طبيعة العالم الافتراضي قد بلورت مفهوماً جديداً للحق في الخصوصية الذي يُعرف -بالحق في الخصوصية المعلوماتية-، إلا طبيعة هذه البيئة الرقمية تعتبر فضاءً خصباً لارتكاب العديد من الانتهاكات والاعتداءات مثل مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أن هذه الأفعال التي يمكن ارتكابها توصف على أنها جرائم مثل السب والقذف والابتزاز ضمن البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الحق في الخصوصية، مواقع التواصل الاجتماعي، الفضاء الرقمي، المعلوميات، الجرائم الإلكترونية، سياسة الخصوصية.

Abstract:

Technological development and the deepening use of the Internet have had significant effects on the right to privacy, whether this effect is negative or positive. While modern technologies have strengthened the ability to store, retrieve and analyze huge amounts of data and information about

individuals, the negative impact of these technologies has exposed the right to privacy to many threats and violations.

Thus, the nature of the virtual world has crystallized a new concept of the right to privacy, known as the right to informational privacy. However, the nature of this digital environment is considered a fertile space for committing many violations and attacks, such as social networking sites, as these actions that can be committed are described as crimes such as defamation, slander, and blackmail within the digital environment.

Keywords: Right to privacy, Social media sites, Digital space, Informatics, Electronic crimes, Privacy policy.

مقدمة:

تؤكد الدراسات والبحوث العلمية على أن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع إشباع جميع حاجاته البيولوجية والنفسية دون التواصل مع أفراد من بني جنسه، حيث أن طبيعة الإنسان تفرض عليه العيش مع الأخرين؛ إشباعاً لحاجاته المختلفة ولاسيما الاحتياجات الاجتماعية، وهذا ما عَملت مواقع التواصل الاجتماعي على توفيره ضمن العالم الافتراضي.

فمواقع التواصل الاجتماعي هي عبارة عن مواقع تربط الأفراد المنتشرين في كل مكان على كوكب الأرض، إذ تمتد هذه المواقع من مدينة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، فقد أصبحت أفضل وأنجع الوسطاء للاتصال، ويمكن الوصول إليها في جميع الأوقات والأماكن.

ولقد فتحت مواقع التواصل الاجتماعي المجال واسعاً أمام الإنسان ليعبر عن نفسه ويشارك الآخرين مشاعره وأفكاره عن طريق خلق فضاء من التواصل في مجتمع تقني يقدر على جمع مجموعات من الأشخاص من مناطق ودول مختلفة، إذ تزايد عدد المستخدمين لهذه المواقع في الآونة الأخيرة بشكل كبير جداً، وهذا التدفق والتزايد بالعمل في هذه المواقع وإن كان له دور الإيجابي لتسهيل الاتصال والتواصل إلا أنه قد يترتب عليه انتهاك لخصوصية المستخدمين عبر شبكة الإنترنت، خاصةً أن طبيعة هذه الشبكات والمواقع ذات طابع افتراضي، وهو ما يساهم بدوره في سهولة الاعتداء على الحق في الخصوصية للمستخدمين فيها.

- **إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية الدراسة في تبيان ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وماهية أبرز الانتهاكات الماسة بها، وما هي سبل الحماية التقنية التي تساهم في تدارك عدم الوقوع كضحية في هكذا نوع من الاعتداءات والانتهاكات.

وعليه تطرح الدراسة العديد من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل فيما يلي: ما هو مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي ؟، وما هي ابرز الانتهاكات والاعتداءات التي يمكن ان تمس الحق في الخصوصية ضمن مواقع التواصل الاجتماعي؟

- **أهداف الدراسة:**

اعتبار أن الكتابة والبحث في هذا الموضوع أهم الانتهاكات التي قد تمس بالحق في الخصوصية ضمن مواقع التواصل الاجتماعي، قد يؤدي تدارك وتجنب الوقوع كضحية ضمن هذه الانتهاكات والاعتداءات التي من شأنها أن تلحق اشد الضرر بالحق في خصوصية الأفراد.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة، أنها تعالج موضوعاً أصبح بلا أدنى شك واقعاً يفرض نفسه على صعيد التشريعات الدولية والوطنية، حيث أنه وفي ظل التطور التكنولوجي والرقمي أصبح الفرد اشد عرضة للعديد من الانتهاكات والاعتداءات التي يمكن أن تشكل مساساً خطيراً في حياته الخاصة.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

لتحقيق أكبر قدر من الفائدة والشمولية، سيتم إتباع المنهج التحليلي والمقارن، بحيث يتم جمع المعلومات النظرية، والنصوص القانونية المنظمة للموضوع، ومقارنة ذلك بين التشريع المغربي والفلسطيني في ضوء التشريعات الأخرى المقارنة، وتحليلها للوقوف على مواطن النجاح والقصور، واستخلاص النتائج المهمة منها.

- **تقسيم الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة سنقسم الدراسة إلى مطلبين على النحو الآتي:

المحور الأول: ***مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الخصوصية الرقمية***

المحور الثاني: ***الانتهاكات الماسة بالحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.***

المحور الأول : مو اقع التواصل الاجتماعي و أثرها على الخصوصية الرقمية

بدأت شبكات التواصل الاجتماعي[١] في الظهور في أواخر التسعينات للربط بين زملاء الدراسة لتوفر هذه المواقع والشبكات مجموعة من الخدمات، واستمرت موجة هذه الشبكات في الظهور على مدى السنوات التالية مع الارتفاع في معدلات استخدامها[٢].

في إطار حق الخصوصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، فإن شبكات التواصل الاجتماعي هي :"مواقع إلكترونية تتيح للأفراد خلق صفحة خاصة بهم، يقدمون فيها لمحة عن شخصياتهم أمام جمهور عريض أو محدد لنظام

---

[١] - تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي إحدى أنواع المواقع الخدماتية، حيث تُصنف المواقع الإلكترونية إلى عدة أنواع وهي:
- المواقع التعريفية: تشمل مواقع الشركات والمؤسسات الشخصية، تتيح لزوارها الاطلاع على خدماتها ومنتجاتها ونشاطها، وهي بمثابة دليل تقدمه لزائريها وتقدم لهم معلومات بسيطة عما تريد الإعلان عنه، وعادةً ما تذيل المواضيع المنشورة فيها بعبارة "لمزيد من التفاصيل زورو الموقع التالي"، تقوم تلك المواقع بالتعريف بأنشطة المؤسسات التي أسستها، مثل المؤسسات العلمية والفكرية والثقافية والخيرية.
- المواقع المتخصصة: هي مواقع ذات أهمية لزوارها تقدم المعرفة المتجددة والمعلومات في سياق تخصصي، تشمل شخصيات معينة أو موضوع ذات أهمية أو مبتكرات علمية حديثة، من هذه المواقع "مواقع العلماء والشخصيات المشهورة وما يقدموه من جديد في مجالات العلم والمعرفة والثقافة والفنون، كالطب والعلوم الطبيعية، والمبتكرات الجديدة، والدورات الثقافية"، وتقوم هذه المواقع على التعريف بالمشاهير في العلن من خلال المواقع الخاصة بذلك.
- المواقع الإخبارية: تقدم أحدث أخر الأخبار من موقع الحدث وتهتم بالخبر الصحفي حين حدوثه وتجدد هذه المواقع وتحدث أخبارها في ضوء المستجدات التي تحدث في العالم، وهي عادةً ما تكون دعاية لبعض وسائل الأعلام المرئية والمكتوبة، كالمواقع الإلكترونية للفضائيات التليفزيونية مثل محطة "BBC،CNN " والصحف مثل الاهرام واليوم السابع وغيرها.
- المنتديات: وهي مواقع تتيح للأعضاء المنتسبين لها بالمشاركة في كتابة الموضوعات او الرد على المواضيع التي يكتبها الآخرون، وهي مواقع منتشرة في الويب العربي.
الشبكات الاجتماعية: تعتبر هذه الشبكات من أكثر المواقع على شبكة الإنترنت انتشاراً واستمراراً لتقديمها خاصة التواصل بين الأفراد والجماعات المستخدمين لها، حيث تمكنهم من التواصل وتبادل الأفكار والآراء والمعلومات والملفات والصور والفيديو، وهي مواقع انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت أكبر وأضخم مواقع في فضاء الويب، ولا زالت مستمرة في الانتشار، وتقدم خدمة التواصل بين الأعضاء المنتسبين لها، حيث يمكن لأحد المستخدمين الارتباط بأحد الأصدقاء عبر الموقع ليصل الجديد مما يكتب ومما يشارك، كما أنها تُمكن المستخدم من التحكم بالمحتوى الذي يظهر في صفحته، فلا يظهر إلا ما يريده، مثل فيس بوك وغيرها
- خدمات مشاركة: هي مواقع متخصصة بنشر ومشاركة ملفات معرفية وعلمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ورياضية، وغيرها، ومن هذه المواقع "اليوتيوب" الذي يقدم الأحداث بالصور ومقاطع فيديو، وهي مواقع تتيح للآخرين وتنشر ملفاتهم ومشاركة العالم المعرفة الموجودة في تلك الملفات.
- الخدمات البرمجية: تتميز هذه المواقع بتقديم خدمات خاصة ومهمة لمتصفحيها على الإنترنت، فهي تقدم لهم برامج تساعدهم في القيام ببعض المهام، مثل تحرير الصور وتعديلها دون اللجوء إلى تثبيت أو تحميل برامج أخرى.
- الخدمات السريعة: تتميز هذه المواقع بخدماته البسيطة، لكنها في نفس الوقت تقدم خدمة ضرورية تتمثل في تقصير عناوين الصفحات الطويلة، وجعلها قصيرة، يسهل إرسالها عبر مواقع كالتويتر، وهذه الخدمة تتعلق بالمواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية على وجه الخصوص.
- للمزيد أنظر: ياسر بكر، الإعلام البديل، مطابع حواس للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص: ٣٤.

[٢] - عثمان بكر عثمان، المسؤولية عن الاعتداء على البيانات الشخصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، بحق مقدم في كلية الحقوق، جامعة طنطا، ، ٢٠١٦، ص: ٣.

معين، مع إمكانية الاطلاع على صفحاتهم الخاصة والمعلومات المتاحة أيضاً، علماً أن تسمية هذه الروابط تختلف وتتنوع من موقع لأخر".

وعرفه البعض[١] بأنها:" مواقع إلكترونية اجتماعية على الإنترنت، وتعتبر الركيزة الأساسية للإعلام الجديد، كما أنها مواقع تتيح للأفراد التواصل فيما بينهم عبر الفضاء الافتراضي، وتتيح هذه المواقع لمستخدميها تقييد معلوماتهم الشخصية على صفحة الملف الشخصي لهم".

وقد برزت في العقدين الأول والثاني من هذا القرن العشرات من شبكات التواصل الاجتماعي برزت معها مشكلة الاعتداء على الحق في الخصوصية لمستخدمي هذه المواقع، حيث أن التسجيل بمثل هذه المواقع يستوجب تقديم نبذة عن الحياة الشخصية للفرد كالاسم والصورة الشخصية والمعتقدات الدينية والعرقية والمستوى الدراسي والعناوين التلفونية والبريدية والإلكترونية وغيرها من المعلومات الشخصية، حيث تُمكن هذه المواقع من تخزين واسترجاع ونقل وتحليل كميات كبيرة وهائلة من البيانات الشخصية التي يتم تجميعها من قبل المؤسسات والدوائر والوكالات الاجتماعية والشركات الخاصة.

كما أن تزايُد استخدام الشبكات ومواقع التواصل الاجتماعية سواء مواقع الإنترنت أو تطبيقات الموبايل قد أفرز عدداً من التداعيات التي ألقت بظلالها سواءً على المواطن أو الدولة أو الشبكات الاجتماعية ذاتها، ولعل أهما هو نهاية عصر الخصوصية، فالبيانات الشخصية والدقيقة أصبحت مكشوفة، بل أن حياة الأفراد أصبحت مُوثّقة عبر حساباتهم على الشبكات الاجتماعية؛ فكل ما يفكر به الفرد ويكتبه ويشاركه مع أصدقائه أو الصفحات التي يشترك فيها، أصبح محل نقاش اجتماعي مع كل أصدقائه، وأصبحت شركات الشبكات الاجتماعية تمتلك قواعد بيانات كاملة عن أدق تفاصيل حياة مشتركيها[٢].

كما أن الأفراد غير المشتركين في مثل هذه المواقع لم يعودوا في مأمن منها؛ فيكفي أن يكون لديهم أصدقاء مشتركون في الشبكات الاجتماعية حتى تتم معرفة معلومات شخصية عنهم، وذلك من خلال بعض تطبيقات الهواتف الذكية المستخدمة للتواصل الاجتماعي مثل "WeChat, Facebook, Twitter, Instagram, Line ,WhatsApp ,Viber " وغيرها من مئات التطبيقات التي تتطلب إذناً من المستخدم للولوج إلى كافة البيانات الشخصية الخاصة بالأرقام الموجودة على

[١] - أمين بن سالم الحارثي-محمد بن صالح الطويرقي، تنظيم وإدارة المعلومات الشخصية، ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأكاديمي التاسع تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية"، ١٧-١٨ يوليو-تموز-٢٠١٨- ص: ٢٠٠٣.
[٢] - إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص: ٣٢.

هاتفه المحمول، بل تم تطوير تطبيقات في ظاهرها ألعاب للترفيه والتسلية، وفي حقيقتها برامج للتجسس وجمع المعلومات والمعطيات تمس بخصوصية الأفراد الرقمية، حيث كشف تقرير نشرته صحيفة "الجارديان" البريطانية، أن وكالة الأمن القومي الأمريكية -NSA- تقوم بتطوير تقنيات تسمح لها باستغلال تطبيقات الهواتف الذكية للوصول إلى معلومات خاصة بالمُستخدمين، ومن أبرز هذه التطبيقات وأكثرها انتشاراً "Angry Birds"، وهي لعبة ذائعة الصيت على الأجهزة المحمولة واللوحية[١].

إذ سرّب "أدورد سنودن" –المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأمريكي-وثائق تؤكد استهداف وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA بيانات الهاتف المحمول للمُستخدم؛ وذلك لجلب معلومات عن الإرهابين وأهداف استخباراتية أخرى، حيث أنفقت ما يزيد عن مليار دولار لصالح برامج التجسس الخاصة باستهداف الهواتف الذكية[٢].

ووفقاً لسياسة الخصوصية لبعض مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيس بوك" فإن على المستخدم أن يكشف عن قدر كبير من المعلومات الشخصية التي تتعلق به عند التسجيل في الموقع، إذ يتعين عليه وضع أدق التفاصيل والمعلومات المتعلقة بحياته الشخصية والعائلية في صفحة الملف الشخصي له على الموقع، وعندئذٍ تصبح هذه المعلومات متاحة لعدد متزايد من مستخدمي الموقع، خاصةً إذ لم يكن هذا المستخدم لجأ إلى خاصية إخفاء صفحته عن الكافة وقصر ظهورها على أشخاص بعينهم[٣]، كما أن هذه السياسة قد تترتب عليها آثار عديدة ضارة للمستخدم كتلك المتعلقة بحياته المهنية، كما لو كان مرشحاً لوظيفة، حيث تعد مواقع التواصل الاجتماعي مصدراً هاماً لجمع المعلومات الشخصية للمرشح للوظيفة، والتي لم يفصح عنها في سيرته الذاتية المقدمة إلى جهة العمل المتقدم إليها.

---

[1] -Angry Birds and 'leaky' phone apps targeted by NSA and GCHQ for user data، the Guardia,28, Jan 2014، on https://www.theguardian.com/world/2014/jan/27/nsa-gchq-smartphone-app angry-birds-personal-data.

[٢] - البيانات الشخصية في قبضة CIAعبر "Angry Bird"، موقع العربية نت، ٢٨ يناير ٢٠١٤، تاريخ المطالعة ٦ أبريل ٢٠٢٤، للمطالعة على:
- https://www.alarabiya.net/technology/2014/01/28.

[٣] - أشرف جابر سيد-خالد عبد الله الشافي، حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك، "دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودي"، بحث مدعوم من عمادة البحث العلمي، منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، ٢٠١٣، ص: ٢٨.

إلا أنه ومن جهة أخرى؛ يستطيع المستخدم تجنب إتاحة معلوماته الشخصية للكافة بأن يقصر كشف هذه المعلومات على أشخاص محدودين يقبل كشف معلوماته لهم كأصدقاء له على صفحته يستطيعون وحدهم دون غيرهم تصفح هذه المعلومات الخاصة به[١].

وتشمل مواقع التواصل الاجتماعي إما تبادل الفيديوهات أو الصور أو الأشرطة أو نشر التعليقات المختصرة أو المحادثات أو ترويج السلع والخدمات، ولا يمكن الاتصال بهذه المواقع إلا عبر جهاز إلكتروني أو هاتف ذكي وشبكة إنترنت وحق ولوج بالنسبة لغير العمومية منها، وتقدر حالياً بسبعمائة موقع عبر العالم، ولا يمكن اعتبار الأشخاص المنخرطين في نفس الموقع بمثابة أصدقاء بالمعنى الواقعي والحقيقي وذلك للقول برفع الحرج والتكلفة وعدم الاستئذان في التصرف في خصوصيات الصديق، فقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى تأكيد هذا الأمر في قرارٍ سابقٍ لها[٢].

جديرٌ بالذكر، أن الخصوصية في إطار مواقع التواصل الاجتماعي تختلف عن الأمن، فاختراق الأمن يعني نفاذ الأشخاص غير المصرح لهم إلى الشفرات الخاضعة للحماية أو إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمستخدمين، على سبيل المثال قد تقع شبكة اجتماعية ما ضحية للقرصنة أو تتعرض للفيروس، لكن إذا لم يترتب عن هذا الهجوم استغلال للمعلومات الشخصية فإن الخصوصية في مأمن من التعرض للانتهاك[٣].

كما ولا شك في أن لكل إنسان الحق في أن يقرر عن مدى كشف خصوصية حياته بإرادته، وأن يحدد نطاق هذا الكشف، وذلك استنادا إلى ما يتمتع به من "الحق في الذاتية الشخصية The right to personal self"[٤].

---

[١] - وهو ما يستطيع عضو "فيس بوك" إجراءه عن طريق خيارات العرض التي تتاح له عند التسجيل في الموقع، حيث يتاح له اختيار نطاق شبكته الاجتماعية، وهو لا يقتصر على النطاق الجغرافي لها "الدولة أو المدينة"، بل أيضاً قد يشمل نطاق العمل "الشركة أو الجامعة أو المدرسة".

[2] -La Cour de Cassation considère également qu'avoir un «ami» Facebook ne suppose pas nécessairement «avoir des relations d'amitié au sens traditionnel du terme». Pour la Cour, le fait que des membres de la formation de jugement du conseil de l'Ordre des avocats soient « amis » sur Facebook avec le bâtonnier chargé de poursuivre un avocat dans le cadre d'une procédure disciplinaire « ne suffit pas à caractériser une partialité particulière».

- قرار عدد ١٢٣٩٤,١٦، بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٧.

- أورده عبد العالي المصباحي "محامي عام بمحكمة النقض المغرب، متخصص في قضاء النيابة العامة وعلم الإجرام"، استراحة قانونية رقم ٢ في مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور على موقع الوطن ٢٤، بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٢٠.

[٣] - زينب محمد جميل الضناوي، الحماية القانونية للخصوصية في ظل الجهود الدولية والداخلية، مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، العام السابع، العدد ٢٦، يوليو ٢٠١٩ ،ص: ١٠٠.

[٤] - أشرف جابر سيد-خالد عبد الله الشافي، مرجع سابق، ص: ٣٩.

غير أنه يترتب على ممارسة هذا الحق أن يكون المستخدم نفسه هو مصدر انتهاك حياته الخاصة، من خلال الكشف عن معلومات هامة تتعلق بحياته الخاصة بدعوى أنه "ليس لديه ما يخجل منه، وذلك بأن يستعمل خيار "الملف العام profile public" مما يجعل الوصول إلى معلوماته الشخصية متاحاً لأي عضو في الموقع.

لحماية المستخدم من النتائج الضارة التي قد تترتب على كشفه لخصوصية حياته، فإن البعض[١] يرى ضرورة أن يتضمن موقع التواصل الاجتماعي رسالة تحذيرية في شكل ميثاق استخدام "Usage charter " تظهر لعضو الموقع عند تسجيله آية بيانات أو معلومات تتعلق بحياته الخاصة، يتضمن شرحاً وافياً لعضو الموقع تبين له الآثار السلبية التي قد تترتب على كشف معلومات تتعلق بحياته الشخصية.

هذا ما تأخذ به بالفعل سياسة موقع "فيس بوك" فيما يتعلق بالحقوق والمسؤوليات، حيث تذكر صراحةً أن المستخدم حين يقوم بنشر محتوى أو معلومات باستخدام إعدادات "العام"، فإنه بذلك يتيح للجميع بمن فيهم غير المستخدمين للموقع، الوصول إلى تلك المعلومات واستخدامها.

فمثلاً في فرنسا ونظراً لخطورة النتائج التي تترتب على كشف المستخدم (خاصةً إذا كان قاصراً) عن جوانب تتعلق بحياته الخاصة، فقد وضعت الجمعية الوطنية للمعلوماتية والحريات "CNIL"[٢] عدة ضوابط يتعين على المستخدم مراعاتها لضمان الحفاظ على خصوصيته، وهي إجمالاً تعد إعمالاً لمعيار الشخص المعتاد والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- على المستخدم أن يسأل نفسه قبل أن يضع صورة له على صفحته عن مدى تقبله اطلاع أفراد عائلته وأصدقائه على هذه الصورة.
- الحرص عند أنشاء حساب على مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ يجب على المستخدم أن يقتصر فيما ينشره على أقل معلومات شخصية تتوقف على طبيعة هذه المعلومات.

---

[1] -Marie FAGET، Les réseaux sociaux en ligne et la vie privée، mémoire، Université Paris II Panthéon Assas -Master 2 Droit du Multimédia et de l'Informatique 2008، p.26.
-أورده قصي علي عباس، الحماية القانونية لحق الخصوصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، مقال منشور في مجلة الكوفة، العدد ٤٤/١، ٢٠١٩، ص: ٧.

[٢] - اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات (CNIL) هي: سلطة إدارية مستقلة فرنسية، مسؤولة عن التأكد من أن تكنولوجيا المعلومات موضوعة في خدمة المواطن وأنها لا تشكل ضررا لا لهوية الإنسان، أو حقوق الإنسان ولا في الخصوصية، أو الحريات الفردية والعامة. وتمارس مهامها وفقا للقانون رقم ٧٨-١٧ في ٦ يناير ١٩٧٨ المعدل في ٦ أغسطس ٢٠٠٤.

- على المستخدم أن يكون مُدركاً لأهمية وخطورة ما يقوم بنشره، لأن سيطرته على ما ينشره من معلومات شخصية تتوقف على طبيعة هذه المعلومات.

- عدم نشر أي محتوى قد يلحق ضرراً بالغير، فلا يجوز إنشاء حساب على أحد مواقع التواصل الاجتماعي باسم شخص آخر، أو نشر صورة للغير بغير إذن منه.

- على المستخدم عدم الكشف عن كلمات السر الخاصة به، وعدم اختيار كلمات مرور يسهل التعرف عليها كتاريخ ميلاد أو أسم أحد أفراد عائلته أو لقب العائلة[١].

ويأتي انتهاك الخصوصية المعلوماتية من النفاذ دون إذن إلى المعلومات التي لها طابع الخصوصية، وقد ينشأ ذلك بالضرورة من اختراق أمن مواقع التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال بعض مواقع التواصل الاجتماعي التي قد يكون المستخدمين قد وافقوا على ملكيتها لبياناتهم الشخصية، إذ يمكن أن تقوم هذه الشبكات بعد ذلك بتقديم هذه البيانات إلى الباحثين والأكاديميين وشركات التسويق والمؤسسات الأمنية وغيرها وفقاً لأغراض ربحية تعود عليها.

المحور الثاني: الانتهاكات الماسة بالحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

إذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي توفر مميزات للمستخدمين بالتواصل وتبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت، فهي المقابل تعد مسرحاً خصباً لجرائم تتمثل باعتداءات وانتهاكات تمس بالحق في الخصوصية، الأمر الذي يُثير العديد من الاشكاليات[٢].

حيث أن هناك العديد من الظواهر السلبية على مواقع التواصل الاجتماعي ويمكن مساءلة مُرتكبيها جنائياً، مثل ما يقع من اعتداء على النظام العام فيه، وكذلك ما يكون في هذه الوسائل من قذفٍ أو سبٍ وابتزاز إلكتروني يَمُس بالحق في الخصوصية ضمن البيئة الرقمية.

بناءً على ذلك، سنقوم بتسليط الضوء على أهم الجرائم التي تمس بالحق في الخصوصية الرقمية للأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تنجم عن سوء استخدام هذه المواقع.

---

[١] - للمزيد الاطلاع على الموقع https://www.cnil.fr/fr/10-conseils-pour-rester-net-sur-le-web.

[٢] - دينا عبد العزيز فهمي، المسؤولية الجنائية عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق بجامعة طنطا تحت عنوان "القانون والإعلام"، بتاريخ ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠١٧، ص:١٤.

أولاً: جرائم القذف والسب المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

إذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف مكوناتها قد وُضِعت من أجل تحقيق أهداف سامية ومقدسة، وعلى رأسها ممارسة حرية الرأي والتعبير وخلق جسور للتواصل بين الأشخاص، والتعارف فيما بينهم وتبادل الآراء والأفكار والتجارب والخبرات، إلا أن استعمال هذه المواقع من طرف بعض الأشخاص قد حَرَف البوصلة عن هذه الغايات النبيلة، وحول هذه المواقع إلى فضاء لنشر السفاهة من الكلام[١]، وتبادل القذف والسب بين بعضهم البعض[٢].

ويُعد كل من أفعال القذف والسب جرائم في حق المجني عليه، بما يلصقه به من وصف يُتعيّر به هو وأصوله وفروعه وعائلته كلها، ويَحُطُّ من منزلتهم وقدرهم في المجتمع الذي يعيشون فيه[٣]، فجرائم القذف والسب تعتبر أكثر الجرائم انتشاراً وجسامة بالمساس بالحق في الخصوصية لأنها تمس بالشرف والاعتبار[٤]، ومما لا شك فيه أن "الاعتبار والشرف" يعتبران أكثر العناصر التي تَصُب في جوهر الحق في الخصوصية تقليدية كانت أو معلوماتية.

---

[١] - سعيد الوردي، جرائم السب والقذف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية "دراسة فقهية وقضائية مقارنة"، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص: ١١٧.

[٢] - اختلف الفقهاء في تعريف القذف اصطلاحاً فقال الحنيفة: هو رمي بالزنا فقط، في حين عرفه المالكية: رمي مكلف ولو كافر حراً مسلماً بنفي نسب أو زنا، وعرفه الشافعية بأنه: الرمي بالزنا مع معرض التعبير، وعرفه الحنابلة: هو الرمي بالزنا او لوط أو شهادة بأحدهما ولم تكمل البينة، وعرف القذف لغةً: بأنه مصطلح بطلق على الرمي، أي الرمي بالحجارة ونحوها، وفي المعنى الرمي بالعيب.
- أنظر خالد بن محمد عوض القرني، القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وعقوبته في النظام السعودي "دراسة مقارنة تأصيلية تطبيقية"، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الماستر في الشريعة والقانون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الشريعة والقانون، ٢٠١٤، ص: ٢٧، أيضاً يوسف حسن يوسف، الجرائم الدولية للإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص: ١٩٩، وإبراهيم كمال إبراهيم، الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، دار الكتب القانونية، القاهرة-مصر-، ٢٠١٠، ص: ٢١٧.
- أما السب يُعرف في اللغة على أنه: الشتم، وهو مصدر سبّه يسبه سباً، أي شتمه؛ وأصله في ذلك، أما اصطلاحاً يُقصد به: هو خدش شرف شخص واعتباره، دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة إليه.
- أنظر سعيد الوردي، مرجع سابق، ص: ١٢٠.

[٣] - يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: ١٩٩.

[٤] - يقصد بالشرف والاعتبار: بأنه المكانة الاجتماعية التي يحتلها الشخص بين أفراد مجتمعة، ومعناه أن يعامل بثقة واحترام، وأن يعيش بالكرامة، فالشرف والاعتبار من الأمور الملازمة لشخص الأنسان، فإذا ما انتهك هذا الشرف، وهذا الاعتبار ضاعت شخصية الإنسان، لذلك دعا الفقه الإسلامي وكذا التشريعات الوضعية إلى صيانة شرف الإنسان واعتباره، وعدم الاعتداء عليه بأي طريقة كانت، ولو عبر أجهزة الاتصالات الحديثة لما لهذه الأجهزة من قدرة فائقة على الذيوع والانتشار، فهذه الأجهزة تسهل لكثيرٍ من المتطفلين ارتكاب العديد من جرائم الشرف والاعتبار، والتي من أهمها القذف، والسب.

ويمكن أن تقع بواسطة شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي جريمتي القذف والسب، وذلك من خلال بث رسالة تحتقر طائفة أو شخص معين، وتقع أيضاً بواسطة الصحافة المرئية والمسموعة، وهو ما يعتبر انتهاكاً في صميم الخصوصية المعلوماتية، وقد تكون هذه الوقائع حقيقية أم كاذبة.

كما أن العلة في تجريم القذف والسب، تَكمُن في مساسه بشرف المجني عليه واعتباره سواء كان ذلك عبر الشبكات الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، ويتخذ هذا المساس صوراً خطيرة وانتهاكاً جوهرياً للحق في الخصوصية الرقمية[١].

وجرائم القذف والسب عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي تتم من خلال التعبير عن فكرة أو معنى فحواه نسبة واقعة معينة إلى شخص، ويتضح بذلك أن جوهر الإسناد بأنه "تعبير"، ومن ثم وصف القذف والسب بأنها "جرائم تعبير"، والتعبير يعني الكشف عما يدور في الذهن كي يعلم به الغير، فهو وسيلة لنقل الفكر من شخص إلى آخر[٢].

من هذا المنطلق فالتعبير يشمل جميع الوسائل التقليدية والحديثة ووسائل التكنولوجيا وأبرزها مواقع التوصل الاجتماعي باعتبارها المسرح الأكثر عُرضةً لارتكاب جرائم القذف والسب، فيمكن أن تقع سواء بإرسال رسالة إلى جميع المشتركين في الشبكة أو أن تكون صوراً أو رموز.

كما ويعتبر موضوع الإسناد بأنه (الأساس الفارق والجوهري) بين جريمة السب وجريمة القذف في موضوع الإسناد، إذ يتجلى هذا الفارق في أن جريمة القذف تتضمن إسناد واقعة محددة على شخص، في حين أن جريمة السب لا تتضمن ذلك[٣].

فينصب موضوع جريمة القذف على واقعة يكون من شأنها عقاب من تسند إليه أو احتقاره عند أهله، ويقصد بالوقعة كل أمر بقصور حدوثه سواء حدث فعلاً أو كان محتمل الحدوث، فإذا كانت وقعة السند مستحيلة الوقوع كانت الجريمة بدورها مستحيلة التحقق، وهنا يجب توافر شرطان أولهما: أن تكون الوقعة معينة ومحددة تحديداً على

[١] - إبراهيم كمال إبراهيم، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.
[٢] - محمود نجيب حسني، شرح العقوبات –القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص-، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص: ٥٠٧-٥٠٨.
[٣] - خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني "الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص: ٣٥٠.

نحو يمكن إقامة الدليل عليها لا أن تكون في صورة مرسلة مطلقة، وثاني شرط هو أن تكون الوقعة مستوجبة العقاب، بمعنى أن توجب عقاب على اسندت إليه أو احتقاره[١].

أيضاً يبرز فعل العلانية، وهو الجهر بالشيء وتعميمه أو إظهاره للكافة، أي إحاطة الجمهور علماً به، فيشترط لقيام جرائم القذف والسب أن يكون إسناد الواقعة التي تؤدي إلى احتقار الناس للمجني عليه إسناداً علنياً، فالعلانية هي الركن المميز لهذه الجرائم، لأن خطورة جرائم القذف والسب لا تكمن في العبارات المشينة نفسها، وإنما في إعلانها، لأن هذا الإعلان يحيط بعلم الكثير من الناس بالواقعة المشينة الواقعة على المجني عليه[٢].

بناءً عليه، فالعلانية في جرائم السب القذف تتجلى بأبرز صورها من خلال شبكة الإنترنت بشكلٍ عام ومواقع التوصل الاجتماعي بشكلٍ خاص، فلا يمكننا تصور علانية تلك العبارات المُهينة بالمجني عليه في فضاء مُعلن ومنتشر بقدر الشبكات الإلكترونية ومواقع التوصل الاجتماعي، فهي الميدان والمسرح الأكثر عرضةً لتحقيق صفة العلانية بأسمى صورها، فلا نعتقد وجود بيئة أكثر تلبيةً وتحقيقاً لركن العلنية أكثر من الفضاء الرقمي.

إضافةً إلى ذلك، أن جرائم القذف والسب تعتبر من الجرائم العمدية التي يتطلب لقيامها القصد الإجرامي العام لدى الجاني، والمتمثل في اتجاه إرادته إلى نشر وإذاعة الأمور المتضمنة لهذه الجرائم، وبذلك فإن القصد الجرمي في جرائم القذف والسب يتكون من عنصرين هما: علم الجاني بحقيقة الأمور التي يسندها إلى المجني عليه، وانصراف إرادته إلى إذاعة هذه الأمور، فالعنصر الأول يكون مفترضاً إذا كانت عبارات القذف والسب شائنة بذاتها، أما العنصر الثاني فينبغي أن تكون فيه إرادة الجاني قد اتجهت إلى ذيوع عبارات القذف والسب ونشرها على جمهور الناس، وتوافر هذا العنصر يستفاد من علانية الإسناد[٣].

فجرائم القذف والسب تتحقق بإرادة المجني في نشر عبارات القذف والسب وإذاعتها، وهذا ما يُلبي إرادة المجني في الشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي خاصةً، باعتبارها الفضاء الأكثر انتشاراً وتداولاً بين فئات وأفراد المجمع.

---

[١] - أنسام سمير طاهر الحجامي، جريمة القذف والسب عن طريق الإنترنت، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، السنة السابعة، ٢٠١٥، ص: ٣٤٠.

[٢] - سعيد الوردي، مرجع سابق، ص: ٤٣.

[٣] - شمسان ناجي صالح الخيلي، الجرائم المستخدمة بطرق غير مشروعة بطرق غير مشروعة لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص: ١٥٢.

نرى مما سبق أن جرائم القذف والسب الإلكتروني تعتبر من أكثر الجرائم جسامةً ومساساً بالحق في الخصوصية الرقمية، بل أنها تعتبر جرائم سهلة الارتكاب والمَنال في ظل الشبكات الإلكترونية مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها المسرح والفضاء الأكثر خصباً لارتكابها بكافة عناصرها وأركانها مقارنة في ارتكابها في شكلها التقليدي.

ثانياً: جريمة الابتزاز الإلكتروني المرتكبة عبر مو اقع التواصل الاجتماعي

عَرف البعض[١] فعل الابتزاز بأنه:" وسيلة من الوسائل غير المشروعة لأخذ الشيء دون وجه حق"، وعرفه آخر[٢] بأنه:" ينطوي على استخدام التهديد بالإيذاء الجسدي أو النفسي أو الأضرار بالسمعة والمكانة الاجتماعية؛ ذلك بتلفيق الفضائح والصاق التهم ونشر الأسرار، مما يجبر الشخص المُبتَز على الدفع مُكرهاً لمن يُمارس الابتزاز عليه".

إذاً فالابتزاز يعتبر أكثر الجرائم التي تمس بالخصوصية، فهو يكون نتيجة الاعتداء على خصوصيات الإفراد، للحصول على الصور أو المحادثات الشخصية أو معلومات ذات طبيعة خاصة[٣]، والابتزاز إما أن يكون عاطفياً، ويقصد به موقف أو كلام يأخذه ممارس الابتزاز ليسبب لدى الطرف الآخر إحساساً بالخجل أو بالخطأ، أو ليُحمله مسؤولية لا يتحملها، وقد يكون الابتزاز مادياً للمحاولة في الحصول على المكاسب المادية عن طريق الإكراه استغلالاً لحالة ضعف.

أما فكرة الابتزاز الإلكتروني فتكمن في "استغلال الطرف الآخر لأجل مقاصد مادية أو شهوانية عن طريق الاحتفاظ بتسجيلات إلكترونية للتهديد بها، وتعد الصور أهم وسيلة في المبتزين، ويأتي بعدها الصوت"[٤]، كما عَرفه البعض[٥] بأنه:" عملية تهديد الضحية بنشر صور خاصة أو مقاطع فيديو أو فضح معلومات سرية مقابل دفع مبالغ طائلة من الأموال".

---

[١] - فلاح محمد نماش الشمري، جريمة ابتزاز النساء ودور جهاز الحسبة في مكافحتها، "دراسة ميدانية في مدينة تبوك"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير في علم لاجتماع، قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨، ص: ١٠.

[٢] - سليمان بن محمد الجريش، إساءة استعمال السلطة في الوظيفة العمومية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ٢٠٠٢، ص: ٥٥.

[٣] - محمد غانم يونس، الابتزاز "دراسة من وجهة نظر قانونية"، أعمال مؤتمر الابتزاز الإلكتروني –جريمة العصر الحديث" ضمن سلسلة ثقافتنا الأمنية، الإصدار الثاني، دار الكتب والوثائق، ٢٠١٩، ص: ٥.

[٤] - من أسباب الابتزاز الإلكتروني، تكون من خلال التهاون بإرسال الصور عبر الرسائل، أو عبر البريد الإلكتروني، أو حفظ الصور في ذاكرة الهاتف وعدم إزالتها عند بيع الجهاز، فيلجأ المُبتز حين يملك هذه الصور إلى الضغط على صاحبها، وابتزازه من أجل تحقيق الغايات التي يبتغيها، ليفضحه بما يملك من صور أو أصوات، ولا يقف عند هذا الحد بل قد يقوم بتصوير أحوال وأوضاع ربما كانت مُشينة، ومن ثم يزداد التهديد، كما يزداد الوضع سواءً إذا طلب مع ذلك أموالاً، بل ربما يُشرك معه غيره، بحوث ندوة الابتزاز "المفهوم-الأسباب-العلاج"، إعداد مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص: ١١.

[٥] - صلاح الدين دكداك، الحماية القانونية لضحايا الابتزاز الإلكتروني، بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الموقع الإلكتروني https://revuealmanara.com/ بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٧-٤-٢٠٢٤.

وبهذا فالابتزاز هو دخول غير مشروع عبر إحدى شبكات التواصل الاجتماعي أو وسائل الاتصال الخاصة بشخص ما لتهديده أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل معين أو الامتناع عنه[١]، على ذلك فالابتزاز يسبقه الدخول غير المشروع "، وهنا يمكننا الحديث عن جريمتين أولهما الدخول غير المشروع وأخرها ابتزاز.

وتكون جريمة الابتزاز الإلكتروني كغيرها من الجرائم، إذ تتلخص بالتهديد بإفشاء أو نسبة أمور شائنة، فيشترط في التهديد أن يقع بهدف إرغام الضحية على شراء سكوت الجاني من إفشاء أو نسبة أمور شائنة أو كشف معلومات من شأنها أن تسيء لها، والتي غالباً ما تكون معلومات فاضحة أو محرجة، أو تمس باعتبارها، كتورطها في جريمة أو قضية أخلاقية، بحيث يتمكن الجاني من الحصول على صور للضحية في أوضاع غير أخلاقية أو على معلومات تتعلق بعلاقات غير شرعية أو غير قانونية والتي تكون السبب الرئيسي الذي يستغله المُبتز ويطالب بالمقابل ربح غير مشروع، وهذا الأمر غالباً ما يتم بطرق غير مباشرة مخافة أن يُلْقَى القبض عليه، لذلك فهو يستعين بطرق حديثة غير الطرق التقليدية، فيكون الابتزاز في هذه الحالة إلكترونياً يُعتمد فيه على الشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي[٢].

---

[١] - من أساليب الابتزاز الإلكتروني المنشرة في مواقع التواصل الاجتماعي نجد "النصب الإلكتروني" إذ يستغله فئة من الشباب ويغتنون على حساب ضحاياهم نساءً أو رجالاً، فالقصة تبدأ بإنشاء حساب فيسبوك باسم فتاة مثلاً، ثم البحث عن مقاطع فيديو خليعة تظهر فتيات يتعرين أمام الكاميرا بحركات جنسية وإيحائية مشينة، ويحتفظ بها في سجل خاص قبل أن يتم إسقاط الضحايا واحداً تلو الآخرة، وأغلب ضحايا هؤلاء المُبتزين من الرجال يوقعون بهم بكافة الطرق قبل الشروع في إرهابهم وابتزازهم، ويتم الاستدراج من خلال برامج ذكية توهم الضحايا بالدخول في علاقات غرامية مع حسناوات، ففي البداية تقوم فتاة جميلة بإضافة الضحية من شبكة اجتماعية معروفة للتعارف والصداقة، وتبدأ في الحديث الجاذب معه لتمتين وتمكين العلاقة واستدراجه لإقامة علاقات غير حميمة معه عبر الكاميرا يحرص المُبتز على توثيقها وتوظيفها لاحقاً في عمليات الابتزاز، إلا أن ما ينبغي تسجيله للأسف هو أن الغالبية العظمى من الضحايا يتفاعلون مع هذه الدعوات القادمة من فتيات وهميات من وسائط التواصل الاجتماعي.
- أما ابتزاز الفتيات فهناك الكثير من الطرق التي تستخدمها فئة كبيرة جداً من الشباب، أهمها الوصول لتلك الفتاة من خلال العلاقات العاطفية أو علاقات الصداقة المصطنعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو من خلال قصص الغرام الخادعة والحصول على محتويات وصور خاصة ومن ثم تهديد تلك الفتاة إما بالممارسة الجنسية واستمرار العلاقة غير المشروعة او بالفضيحة او دفع مبالغ مالية، وقد يتم الوصول إلى الفتاة من خلال التسلل غير المشروع إلى جهاز الحاسوب أو الهاتف الشخصي، وأيضاً إذا ما فقدت الهاتف وداخله محتويات خاصة.
- راجع في هذا الصدد إبراهيم بن سليمان الهويمل، جرائم ابتزاز الفتيات وطرق اكتشافها والتحقيق فيها، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي "حول الجرائم المعلوماتية" التي تنظمها هيئة التحقيق والادعاء العام وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، صلاح الدين دكداك، الحماية القانونية لضحايا الابتزاز الإلكتروني، بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الموقع الإلكتروني https://revuealmanara.com/ بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢-٤-٢٠٢٤، وموقع مكافحة الابتزاز في المغرب https://www.antiextortion.net/، تاريخ الاطلاع ٢-٤-٢٠٢٤.

[٢] - إبراهيم بن سليمان الهويمل، مرجع سابق ص: ٨.

أيضاً يقوم القصد الجنائي في جريمة الابتزاز على عنصرين أساسين هما "العلم، الإرادة" وهما كما يلي:

- **العلم:** ويقصد به علم الجاني بنتيجة النشاط الذي يقوم به، وما يتصل به من وقائع لها علاقة بالجريمة، بتعبيرٍ آخر "يجب أن يكون الجاني عالماً بأن ما يقوم به من تهديد للضحية بواسطة الصور الفاضحة التي حصل عليها، مقابل الحصول على مال أو منفعة عامة يعاقب عليها القانون"، على أن انتفاء علم الجاني ينتفي معه القصد الجنائي كما لو حصل على المعلومات بالغلط أو بالصدفة.

- **الإرادة:** يقصد بها الدافع الأساسي لاتخاذ سلوك إجرامي معين لتحقيق نتيجة محددة، لذلك يجب أن تكون إرادة السلوك والنتيجة متلازمتين في نفس الوقت، بحيث متى علم بها الغير أثرت على سمعته، وفي نفس الوقت يريد تحقيق النتيجة التي هي حصوله على المال كمقابل لكتمان السر [١].

عموماً فإن جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم التي تحتاج إلى معرفة خاصة وعالية بتكنولوجيا المعلوميات من أجل تنفيذها، بحيث لا يمكننا أن نتصور حصولها بغير قصد، فهي من الجرائم العمدية التي يُكتفى فيها بالقصد العام ولا يشترط أن يكون القصد خاصاً.

ومن المعروف أن الدول تسعى لتتدارك محاولات الابتزاز الإلكتروني من خلال تجريمه وإضفاء حماية تشمل سلامة الضحية المجني عليها، وتشديد العقوبات بحق الجاني تحول دون وقوع جريمة الابتزاز الإلكتروني، ومن هنا تعتبر المملكة المغربية من الدول السباقة التي تراقب باستمرار أي نشاط جرمي وتترصد لأي بلاغ أو انتهاك للقانون وتقدم المجرم إلى العدالة لينال العقاب، ويبرز ذلك من خلال تأسيس وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الابتزاز الإلكتروني وكافة الجرائم التي ترتكب من خلال الإنترنت[٢]، كذلك الأمر في فلسطين تم إنشاء وحدة متخصصة في جهاز الشرطة

[١] - فريدة اليوموري، جريمة الابتزاز الإلكتروني، مقال منشور على الموقع الإلكتروني //http://bayanealyaoume.press.ma، بتاريخ ١٣-١٠-٢٠١٩، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/٥/١.

[٢] - https://www.antiextortion-in-morocco.com"، هذه الوحدة تقوم بترصد المجرمين أولاً بأول، وتفكك تلك العصابات باستمرار، وتستخدم تلك العصابات باستمرار، وتستخدم الوحدة أسلوباً متطوراً في القبض على المجرمين وتقديمهم للعدالة، فيمكن تقديم شكوى من خلال الاتصال الهاتفي بالشرطة المغربية أو من خلال السفارة الرسمية للمغرب في البلد المضيف، وبكل تأكيد سوف يتم تتبع تلك البلاغات إلى حين القبض على المجرم، فهناك فئة كبيرة جداً من المجرمين الذين تم التبليغ عليهم ووقعوا في قبضة العدالة، نظراً لكون الشرطة المغربية وتلك الوحدات المدربة لا تتهاون في قضايا الجرائم الإلكترونية، وخصوصاً جرائم التهديد والابتزاز الإلكتروني، لهذا ينصح بعدم السكوت والتبليغ الفوري عن الجريمة لدى الجهات المختصة.

ومأموري الضبط القضائي تسمى "وحدة الجرائم الإلكترونية تحت إشراف النيابة العامة[١]، لمحاولة ردع كل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة الابتزاز الرقمي.

لكن في رأينا، إن الإشكالية العملية في عدم فعالية "وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية" تتجلى في تردد الضحية بالاستعانة بهم، وذلك لعدة أسباب نجد منها الخوف وعدم ثقة الضحايا في التواصل مع وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك قد يكون سببه نقص الوعي لدى الأفراد في مدى فعالية هذا النوع من المكافحة، في حين أنها السبيل الأفضل لمكافحة الجرائم الإلكترونية وخصوصاً الابتزاز الإلكتروني، فهي جريمة لا ينقضي ولا يزول تأثيرها على الضحية غالباً إلا بالنيل من الضحية واستغلالها بكافة الصور والأشكال، سواء كان استغلال مالي أو جنسي.

الخاتمة:

يمكننا القول أن الخصوصية الرقمية بصفة عامة هي مقياس غير موضوعي أي أنه يختلف من بيئة لأخرى، لكن الصفة المشتركة والتي لا خلاف عليها أنها إحدى أهم حقوق الإنسان، ولكنها تعتمد بشكل أساسي على البيئة والسياق والميدان الذي تُعالج ضمنه.

فالحق في الخصوصية المعلوماتية تكون أكثر عرضةً للاعتداء والانتهاك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي التي ليست حكراً على فئة من الأفراد والجماعات، بل أنها تقريباً في متناول الطبقة الأكبر والأكثر من الأفراد داخل المجتمع.

وبهذا فإن مواقع التواصل الاجتماعي تُعد من أهم الأهداف المُغرية لاختراق الخصوصية والأمن في الفضاء الرقمي، ويستطيع أي شخص أن يخترق أمن أي موقع للحصول على معلومات ذات طابع شخصي بكل سهولة عن عدد كبير من المستخدمين، فالدول عامةً تحتاج إلى جمع البيانات الشخصية حتى الحساسة منها على الإنترنت ووسائل الاتصال والأجهزة المختلفة؛ للقيام بمهامها كسلطة عامة وكمسؤولة عن الاستقرار والأمن الاجتماعيين في مواجهة آية تهديدات ومستجدات تمس بالحق في الخصوصية.

أضف إلى هذا الخوف هناك واقع آخر، آلا وهو دخول القطاع الخاص إلى مجالات الاعتداءات على حقوق الأشخاص وحرياتهم، نتيجة لإمكانية الوصول إلى ملايين المعلومات والمعطيات الشخصية الخاصة للأفراد من خلال مواقع

[١] - تم إنشاء "وحدة الجرائم الإلكترونية" في فلسطين بمقتضى المادة ٣ من قرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن الجرائم الإلكترونية.

وشبكات التواصل الاجتماعي، وذلك مقابل دفع مبالغ مالية واستهداف أصحابها بالإعلانات الترويجية وعمليات احتيال مالية ومصرفية.

من هذا المنطلق نرى أنه يجب تمكين نجاعة وفعالية "وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية" بالشكل الكافي الذي يضفي الأمن والأمان لدى الأفراد في الاستعانة بها، حيث أن فعالية هذه الوحدة الأمنية يضفي الخوف لدى الجاني في الإقبال على ممارسة الابتزاز الإلكتروني ويحول دون الإقبال على ممارستها وارتكابها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزيد ثقة الأفراد "الضحايا" في اللجوء إلى وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية" كونها السبيل الأقرب في التصدي لجريمة الابتزاز الإلكتروني.

قائمة المراجع:

- ***المراجع العربية:***

- إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٦.
- أشرف جابر سيد-خالد عبد الله الشافي، حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك، "دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودي"، بحث مدعوم من عمادة البحث العلمي، منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق بجامعة حلوان، مصر، ٢٠١٣.
- إبراهيم كمال إبراهيم، الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في اتصالاته الشخصية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، دار الكتب القانونية، القاهرة-مصر-، ٢٠١٠.
- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني "الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- سعيد الوردي، جرائم السب والقذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية "دراسة فقهية وقضائية مقارنة"، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.
- شمسان ناجي صالح الخيلي، الجرائم المستخدمة بطرق غير مشروعة بطرق غير مشروعة لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمود نجيب حسني، شرح العقوبات –القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص-، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
- يوسف حسن يوسف، الجرائم الدولية للإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١.

- ياسر بكر، الإعلام البديل، مطابع حواس للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

- ***الأطروحات والرسائل:***

- خالد بن محمد عوض القرني، القذف بواسطة الرسائل الإلكترونية وعقوبته في النظام السعودي "دراسة مقارنة تأصيلية تطبيقية"، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الماستر في الشريعة والقانون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الشريعة والقانون، ٢٠١٤.
- سليمان بن محمد الجريش، إساءة استعمال السلطة في الوظيفة العمومية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ٢٠٠٢.
- فلاح محمد نماش الشمري، جريمة ابتزاز النساء ودور جهاز الحسبة في مكافحتها، "دراسة ميدانية في مدينة تبوك"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير في علم لاجتماع، قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨.

- ***البحوث والندوات:***

- أنسام سمير طاهر الحجامي، جريمة القذف والسب عن طريق الإنترنت، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، العدد الثاني، السنة السابعة، ٢٠١٥.
- أمين بن سالم الحارثي-محمد بن صالح الطويرقي، تنظيم وإدارة المعلومات الشخصية، ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأكاديمي التاسع تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية"، ١٧-١٨ يوليو-تموز-٢٠١٨.
- بحوث ندوة الابتزاز "المفهوم-الأسباب-العلاج"، إعداد مركز باحثات لدراسات المرأة بالتعاون مع قسم الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- دينا عبد العزيز فهمي، المسؤولية الجنائية عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق بجامعة طنطا تحت عنوان "القانون والإعلام"، بتاريخ ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠١٧.
- زينب محمد جميل الضناوي، الحماية القانونية للخصوصية في ظل الجهود الدولية والداخلية، مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، العام السابع، العدد ٢٦، يوليو ٢٠١٩.
- عثمان بكر عثمان، المسؤولية عن الاعتداء على البيانات الشخصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، بحق مقدم في كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٦.

- عبد العالي المصباحي "محامي عام بمحكمة النقض المغرب، متخصص في قضاء النيابة العامة وعلم الإجرام"، استراحة قانونية رقم ٢ في مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور على موقع الوطن ٢٤، بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٢٠.
- محمد غانم يونس، الابتزاز "دراسة من وجهة نظر قانونية"، أعمال مؤتمر الابتزاز الإلكتروني –جريمة العصر الحديث" ضمن سلسلة ثقافتنا الأمنية، الإصدار الثاني، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٩.
- قصي علي عباس، الحماية القانونية لحق الخصوصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، مقال منشور في مجلة الكوفة، العدد ٤٤/١، ٢٠١٩.
- ***المراجع الأجنبية:***

Angry Birds and 'leaky' phone apps targeted by NSA and GCHQ for user data، the Guardia,28, Jan 2014، on angry-birds-personal-data.

Marie FAGET، Les réseaux sociaux en ligne et la vie privée،- mémoire، Université Paris II Panthéon Assas -Master 2 Droit du Multimédia et de l'Informatique 2008.

- ***المواقع الإلكترونية:***

- **https://www.theguardian.com/world/2014/jan/27/nsa-gchq-smartphone-app**
- **https://www.alarabiya.net/technology/2014/01/28.**
- **https://www.cnil.fr/fr/10-conseils-pour-rester-net-sur-le-web.**

- صلاح الدين دكداك، الحماية القانونية لضحايا الابتزاز الإلكتروني، بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الموقع الٱلكتروني .https://revuealmanara.com

- إبراهيم بن سليمان الهويمل، جرائم ابتزاز الفتيات وطرق اكتشافها والتحقيق فيها، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي "حول الجرائم المعلوماتية" التي تنظمها هيئة التحقيق والادعاء العام وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠،

- صلاح الدين دكداك، الحماية القانونية لضحايا الابتزاز الإلكتروني، بحث منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الموقع الٱلكتروني /https://revuealmanara.com. .

- فريدة اليوموري، جريمة الابتزاز الإلكتروني، مقال منشور على الموقع الإلكتروني //http://bayanealyaoume.press.ma.

The Taliban Drugs Nexus: Examining the impacts of the drug

The Taliban Drugs Nexus: Examining the impacts of the drug trade on politics in

Afghanistan (2020 – 2023)

Rania Hassan Isshac Mahmoud **Dr Engy Abdo**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تجارة المخدرات التي تقودها حركة طالبان على الاستقرار السياسي في أفغانستان، باستخدام منهجية دراسة الحالة وتحليل الخطاب. تكشف النتائج أن عائدات المخدرات عززت سيطرة طالبان على المؤسسات الحكومية، مما أدى إلى تفكك الشرعية السياسية وزيادة العنف. تقدم الدراسة توصيات حول مكافحة التمويل الإرهابي عبر تجارة المخدرات وتأثير الإرهاب على المجتمع السياسي على المستوى العالمي والإقليمي.

Abstract

This study examines the Taliban's drug trade and its impact on Afghanistan's political stability through case studies and discourse analysis, it reveals how drug profit strengthened Taliban's control, undermine governance, and fuel corruption. The findings highlight the need for international cooperation to disrupt narcotics financing of insurgent groups to reduce its severe impact on international politics.

Keywords

Taliban, Drug trade, Afghanistan, Political instability, Narcotics, Profit, Violence, Corruption, Opium, Government.

Introduction

Taliban is an Islamic militant group in Afghanistan that emerged in the early 1990s. Taliban mainly aims to implement the principles of Islam but precisely to achieve the main goal which is the Islamic state. After the 9\11 attack, the Taliban gained control in the region even more than the official Afghan government which helped them in expanding their activities to be able to finance their group with advanced weapons. Those activities were specifically based on the cultivation and trade of drugs which was the only way to finance their militia and the reason is that Afghanistan has suitable soil and weather to grow opium poppy with several consumers not only in the region but in the U.S. and Europe with very high rates. The Taliban's reliance on opium trafficking has transformed Afghanistan into a narco-state, where drug profits undermine democratic institutions and fuel violence. This study investigates the mechanisms linking narcotics trade to Taliban political alliance, addressing gaps in domestic governance collapse. By employing institutionalism and case-study analysis, it contributes to policy debates on counterterrorism and state-building. (Perl, 2001)

The illicit drug trade and trafficking is now becoming a worldwide business that involves suppliers such as the Taliban, distributors, and consumers in many states. Farmers are the target as they want to provide a good living for their families by working with a militia and drug cartels to try to profit from a product whose demand will continue to rise and is hard to control. The political and economic instability in Afghanistan that has been occurring for decades now results in not being able to afford the bare minimum needs of life. The absence of employment opportunities particularly in the agricultural sector, is the main reason that increases the growth of illicit drug trafficking in the state. Opium being their main source of revenue empowers the Taliban locally, regionally, and internationally in an enormous way which is questionable how the drug trade can turn a local organization into a multinational organized crime group. (Shanty, 2007)

The primary form of revenue for the Taliban as mentioned above is the drug trade, in which they're actively engaged. They are mainly targeting Afghanistan's drug supply chain at all stages of trade such as cultivation, manufacturing, and trafficking with various tools used by the organization to train their armed troops to promote, fund, organize, and protect the drug trade to be the only owners in the region. Opium was the reason why the Taliban was able to return powerfully after the U.S. invasion by increasing its cultivation highly in illegal parts of the country such as the Southern part of Afghanistan which improved their political strategies to control the government. (Mirdad, 2020)

Research Problem

Despite the Taliban's public ban on narcotics, opium cultivation has surged under their rule This paradox raises critical questions: How does drug revenue shape Taliban governance? Why do international sanctions fail to disrupt this tie? This study explores these contradictions to reveal systemic corruption and institutional capture that highly affect international society and regional political stability.

Research Statement

The research aims to determine the factors in which drug trafficking affects the political climate in Afghanistan by examining the relation between the drug trade and politics, in addition to how those activities affect the legitimacy of the Afghani government. This connection is becoming more complex with its impacts on countering terrorism, political stability, and broad geopolitical concerns, which will be discussed throughout the research with an in-depth analysis of the complications in the Afghani political climate while comprehending the links between drug trafficking and politics.

The sources found helped in understanding how the Taliban as an organization emerged and how they tried to gain power over the U.S. intervention in Afghanistan as well as becoming the legal government rather than the official Afghani government. Moreover, sources about the Taliban's involvement in drug trafficking were clear with broad and different perspectives not native but mostly U.S perspectives including other militias in Southern Afghanistan such as Al Qaeda. Still, unfortunately, there is a research gap in how the process of their involvement in drugs started as well as how this affects their domestic political instability in various sectors.

Current research mainly focuses on the political power of the Taliban in the region and Afghanistan is one of the main supplying countries of opium in the world not only in the area, not to mention how it was lately used as a source of paying foreign debts. The research will highlight the process of the Taliban being engaged in drug trafficking after banning it to seize power over being the one supplier and manufacturer in the region for consumers around the globe which is a huge concern as it highly impacts the global and internal political environment.

This study will offer a valuable amount of knowledge about patterns of terrorism, internal or external conflicts, and illegal businesses in the region. To address these interrelated issues more effectively, find the key reason why the process started so that it is easier for policymakers and political scientists to combat those threats. It is important for the general public, not only natives but individuals globally to understand the challenges that Afghans from all classes, genders, and ages are facing alone, but to whom it may concern in different places in the world achieving peace, stability, and development in this country must be an aimed target to preserve the global political climate from threats and conflicts that might affect the global economy and politics.

The research will help in discovering how Taliban drug trafficking weakens state institutions, encourages corruption, and increases violence by researching the effects of this illegal activity on both local and international affairs. Policymakers attempting to understand the fundamental causes of instability in Afghanistan might benefit greatly from the connection that will be discussed later in the research of how drug trade shapes regional dynamics and finances Taliban's activities. Additionally, the research studies the tools used to combat global criminal activity, increase international cooperation, and promote peace and security on a larger scale by highlighting the Taliban's role in affecting global politics negatively.

Research Questions

oHow does the Taliban's drug trade process impact the revenue that strengthens their political control in Afghanistan?

oDoes the international community's approach to countering drug trade affect the Taliban's regime?

oHow does the Taliban as a drug trader and political actor affect the political environment for other actors domestically?

Literature Review

oIllicit_drug_trade_and_financing_of_terrorism20200528-92003-1kvmenw-libre.pdf (d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net)

Illicit Drug Trafficking and Financing of Terrorism the Case of Islamic State, Al Qaeda, and their Affiliate Groups by Yashasvi Chandra(٢٠٢٠)

This research tackled the topic in a broad scope not specifically targeting the Taliban but a huge part of it was highlighting the historical drug trade activities by the Taliban and precisely during the COVID-19 pandemic as they were more active in cultivation and trading. The author highlighted how the terrorist group became an actor in controlling illicit drug trade as for the Taliban it became a source of revenue for the process of manufacturing heroin and opium. The research also tackled the possible methods for countries to combat terrorism and drug financing through continuous efforts to monitor those activities.

oHFM-health-02-2006 (researchgate.net)

How Illicit Drug Trade Is Becoming One of the Largest Business in Asia by Rabia Hanif(٢٠٢٠)

The author highlighted the issue of drug trade in Asia specifically in Afghanistan but with more of an American perspective as she focused more on the U.S. efforts in countering terrorism and preventing illegal activities. During the American invasion of Afghanistan, the U.S. tried to destroy poppy fields and heroin laboratories but with the Taliban

having full control over specific areas in Afghanistan any other countering efforts failed. Taliban being the main trader in Asia to the world turned globalization into an enormous challenge for Europe and the U.S. to combat those activities.

oVoices-from-the-Borderlands-2020-Report-Digital-Final.pdf (soas.ac.UK)

Voices from the borderland's illicit drugs, development, and peacebuilding by Jonathan Goodhand and Jasmine Bhatia (٢٠٢٠)

The authors tackled a different point of view in which it was more of an internal aspect in Afghanistan that helped in discovering another side of the Taliban's activities inside the country not only regional or international activities. To help in the revival of their activities and authority they had to mobilize and influence people by supporting them

which resulted in a conflict between U.S. troops and citizens Taliban this might have created tension and an economic issue but it helped the Taliban in regaining their power and finding a path for profits from drugs once again. The authors were against the activities done by the Taliban but focused on key messages throughout their research as many families relied on opium production and cultivation to enhance their economic situation which is an important point for the research gap as it is more of a domestic perspective rather than a broad one.

oThe Taliban in Afghanistan.pdf (indianstrategicknowledgeonline.com)

The Taliban in Afghanistan by Lindsay Maizland(٢٠٢١)

The author discussed the answers to several questions as she views the Taliban's power as more threatening than in 2001 due to the economic situation and authority control even after the American troops' withdrawal. The study referred to the imposed threat by the Taliban as it is a powerful force that restricts normal citizen's life, weakens democratic institutions, and reduces regional security. Taking a look at the narrow scope of the Taliban's organizational hierarchy how is it led, and whether is it supported or not by Afghans focusing more on the internal political environment with a non- biased opinion.

oAfghanistan in the Era of Fentanyl (jstor.org)

Afghanistan in the Era of Fentanyl: Considering Potential Economic and Political Impacts of a Collapse in Demand for Afghanistan's Opiates by Victoria A. Greenfield, Bryce Pardo, and Jirka Taylor(٢٠٢١)

The study focuses on the impact of the political and economic conditions in Afghanistan and how citizens mainly farmers face the biggest threat when working under the control of a terrorist group. The collapse of the opium market and the demand for it during the American presence in Afghanistan caused an economic and humanitarian crisis. the study also emphasized the Afghan household's struggles during the collapse and revival of the opiate market by

comparing both situations and lifestyles and the time needed for the political, social, and economic to adjust without relying on illegal activities.

oAfghanistan—Development Options in the Context of US-Taliban Agreement and Great Power Rivalry | SpringerLink

The Great Power Competition Volume 1: Regional Perspectives on Peace and Security by Adib Farhadi(٢٠٢١)

The author represented the rivalry between a great power like the U.S. and the Taliban and in certain chapters he spoke about both the intervention and the withdrawal of the American troops. He focused on the state's strategic role as a zone of competing powers, specifically after the U.S. troop's withdrawal. The book analyzed the different points of view of great powers and how the US, China, Russia, and other regional actors view Afghanistan and the Taliban. Various aspects, including social, political, and economic are discussed as well as the rapid shift in those aspects that impacted the future of Afghanistan.

oFrom Taliban to Taliban: Observations of an aid worker in Afghanistan by Khalid Mansour(٢٠٢٢)

The author unveiled the hidden situation in Afghanistan from the presence of the American intervention to the withdrawal as well as the illegal activities practiced by the Taliban such as drug trade and sexual services "the boys' game". He spoke about farmers and natives being forced to work with jihadists in drug cultivation and heroin labs to improve their living conditions due to the severe humanitarian crisis. despite all the hard conditions he's been through, the author assures his support to the natives who aren't fully aware of their rights because of the long war and forgotten stability that has been going on for decades with no choices left for them.

oAfghanistan (oapen.org)

Afghanistan: Long War, Forgotten Peace by Micheal Cox(٢٠٢٢)

The book explores several factors about Afghanistan's domestic, regional, and international role. The author discussed Afghanistan's history including civil war and Western interventions, which affected the rapid changes in the internal dynamics such as social and religious issues. Particularly in chapter nine, he addressed the problem of opium and drug trade specifically after the failed American intervention and challenges under the Taliban rule .

oThe Return of the Taliban: Afghanistan after the Americans Left - Hassan Abbas كتب - Google

The Return of the Taliban: Afghanistan after the Americans Left by Hassan Abbas(٢٠٢٣)

The author throughout the book argued that the Taliban's return in 2021 was not a regular return for a militant group but it was the start of a new regime. Abbas revealed several negotiations between the U.S. and the Taliban as a non-

state actor to combat any illegal activities and secure regional and international security. He discussed social issues such as the lack of consideration for women's rights and minorities, as well as the exclusion of any political actors domestically and having political authority only under the Taliban's control.

oAddictology – September 2023 (researchgate.net)

Substance Use Disorder in Afghanistan: The Situation and Needs to Address the Issue by Ahmed Irshad Mansoor(٢٠٢٣)

The article discusses the experiences that Afghanistan went through because of war and tragedy, which led to major crises in the state including health issues and drug use. The author only addressed the health issue regarding addiction and the programs provided for natives to help them before the Taliban regained power once again in 2021. He gave methods to combat the issue, the results of the program, and the short-term progress before the return of the Taliban which means the return of extreme drug use.

oRemembering Afghanistan: Humanitarian Crisis (yipinstitute.org)

Remembering Afghanistan: Humanitarian Crisis by Sanjay Karthikeyan (2023) The paper discusses the U.S. efforts to prevent the rise of the Taliban once again and their impact on the internal environment in Afghanistan specifically minorities. The author highlighted the threat to democracy, freedom of speech, expression, and religion as Afghanistan was starting to become more institutionalized than being controlled by a terrorist group. The Taliban's oppressive measures and methods stifled the economic and political situation and turned Afghans into an isolated group of people from globalization.

The overall conclusion is that most authors were against the Taliban rule due to the stiffness they made economically, politically, and socially. I find that Afghans are the victims of the long-term war that has been going on for decades either between Afghanistan and other great powers or internal wars and civil wars. The Taliban's iron fist regarding the control of the situation resulted in divisions between people. It turned them into dependents on illegal activities to live a life which is a basic need for any human being. Still, in Afghanistan, the situation is different because being a human is a huge risk as you're facing a terrorist group that controls your life demands and to fulfill those demands you have to do certain activities against your standards for the sake of money, house, and good food.

The gap that must be filled mostly is about the internal situation and how Afghans view the Taliban are they politically or economically aware enough of their rights and oppression is playing its role or is the Taliban the savior of those people from the ongoing wars between the state and great powers that see nothing but a militant group that the international community must get rid of? The image of Afghans in 2021 after the withdrawal of the U.S. troops from Afghanistan trying to climb planes to flee before the beginning of a new era of oppression once again said it all .

Theoretical Framework

The drug trade has a long and complicated history in Afghanistan, and the Taliban's role in those illegal activities has had a major effect on not only the political environment but the economy and society as well. This thesis examines the complex connections between the Taliban's effort to gain legitimacy and maintain their power through the use of force, and their involvement in the drug trade making them drug lords in the region. This study will analyze how drug money supports the regain of the Taliban's power after the American troops' withdrawal by weakening any opposing political power in Afghanistan that plays a vital role in being the official legitimate government for the Afghani society. The mentioned factors ultimately shape the future of Afghanistan's politics through resource allocation and state-building theories.

Various concepts were mentioned that support the argument explained and analyzed later in this study those concepts include many factors all linked to each other affected aspects of life such as:

•Drug Trade: this concept explains the methods used by the Taliban to earn revenues from illicit drug trade and this includes imposing taxes on the growing opium poppy, and fees used for the protection of routes used in trafficking as they're engaged in both production and distribution.

•Political Impact: this concept discusses the major effect on the Afghani domestic politics affected people, official authority, and the Taliban's regaining of power which reflects the Taliban's ability to establish authority by expanding their control over the country as a whole, gaining the trust of Afghans by offering better social condition using methods for more financial stability, eroding the power of any opposing authority as it will result in the change of objectives of the global community and international politics.

•Resources Crisis: the concept reflects Afghanistan being a wealthy resource for opium which can lead to instability, as the drug activity and relying on it as a main source of profit increases corruption either in the controlling authority or between people. The rivalry is all about who will prove their loyalty to the Taliban to be able to work for them and improve their social condition.

How the mentioned concepts support the thesis argument that because of the Taliban's coercive control politically, economically, and socially which directly affects the general welfare, Afghans are threatened and their lives are unstable. If any of the concepts applied to the real- life scenario of an Afghan native this means that Afghanistan is in a very complex situation that doesn't only need international efforts but domestic political awareness to be able to achieve a democratic life. The main argument is not trying to prove that the Taliban is a drug trader and distributor as this has been proved decades ago that they are either from an American perspective or not, but the main argument is giving the space to prove that Afghans are the victims of a corrupt system.

Regarding the political impact and resources crisis concepts, both concepts reflect that the Taliban's political structure is based on the drug trade. The concepts reveal how Taliban uses the trading as pressure on people due to the scarcity of resources which affects their economic situation. On the other hand, the political side hides a major rivalry between the Taliban and any other opponent and the drug profit strengthens the organization which weakens the legitimate government more. Instead of managing the economic crisis which for the past years increased poverty and starvation, the profits of the drug trade destroy political institutions and support a corrupted environment, which prevents any positive progress for the state politically or economically.

•State capture Theory: the theory examines how terrorist groups especially the Afghani case being drug traders could access government agencies and control them. In the Afghani scenario, the theory explores the ways drug profit affects the Taliban's decision-making process, social domestic divisions, and the threat of corruption. The drug economy and Taliban control over all Afghani provinces reflect the increased violence internally, as well as the challenges natives face with the Taliban and the Afghani government which reflects the ongoing domestic conflict and its impact on the state's political structure. (Peters, 2009)

•Governance Theory: the theory explores how governance in Afghanistan is at risk due to the drug trade and how this impacts citizens' involvement, the rule of law, and basic protection. Using the theory it highlights different governance types and the Taliban

impacting different forms of control, as well as reflecting drug economies, citizens, and governance. (Jan Koehler, 2022)

•Realism Theory: realism is a broad theory that mostly focuses on power and how major powers may use other states for their interests even if it impacts the geopolitical environment. The Taliban's ongoing conflict doesn't only affect Afghanistan or its neighbors but also powers affected by terrorism and drug trade and distribution around the globe. From a realist perspective, to maintain the balance of power and avoid any threats neighboring states tried to impose policies to limit the influence of the Taliban while at the same time preserving their interests. The theory also highlights the impact of the conflict on international relations and global politics due to the increase in refugee flow, terrorism, and drug trade. (Iqbal, 2023)

The previously mentioned theories highlight a critical situation as a result of the Taliban's iron- fisted control over the state. Major concerns have been raised due to the negative effects of the drug trade on the Afghani environment revealing that the main reliance of the citizens is on drugs. The drug profit creates a path full of opportunities for the Taliban for more control not even used for building a stable economy for the people of Afghanistan. Development is restricted by illicit activities as well as weakening vital institutions needed for creating a better life for citizens in which they can choose their path. If it is supposed that the international organizations' funds are used for improving healthcare

and educational systems despite the "Islamic" rule of the Taliban they might have been viewed from a better perspective but unfortunately, even funds are stolen and used for other illegal purposes.

Moreover, there is no incentive for a state that mainly depends on drug revenue to spend it on vital public services. Afghans are directly harmed by this lack of utilities specifically in the locations that are under coercive control by the Taliban the percentage of their access to to services is close to none. In addition, the methods of governance by the Taliban and their drug-based economy create an imbalance of power between them and any opposing political actors as political competition is the core of a strong awareness for citizens and creating a democratic political ground. If assumed that chaos and violence become the norm of the Afghani society it will limit the prosperity of this society and their chance of getting rid of the Taliban.

Citizens who live in remote areas or the main areas with fertile agricultural land are the ones who are severely affected by drug cultivation, trade, and distribution as they depend on drugs for money which creates a pressuring environment either dying out of starvation or working with the Taliban being in a risk and your family but becoming in a better financial state. This also reflects the betrayal of trust between people and the Taliban as they assured not be involved in the drug trade when they once again gained power after the withdrawal of the American troops but faced debts and trying to restructure the military power they had to use the drug revenues in building their unwanted empire once again.

The American perspective doesn't align with the argument as the U.S. has tried for years to put effort into countering terrorism as the Afghanistan image is seen through only the Taliban neglecting the domestic environment and natives. The real issue from the American perspective is that the Taliban is the villain for not being able to separate between Afghans and the Taliban as the difference between both is huge and solving the issue of seeing both as one will be in favor of Aghanis. The American narrative usually blames the Afghans for not being able to get over the situation in Afghanistan and seeing themselves as the only ones who'll be able to save them from the chaotic situation in Afghanistan. Still, on the other hand, they're only able to impose sanctions that don't seem effective in the failure of the Taliban regime as well as offering only military force solutions that negatively impact only the Afghans.

•Clientelism Theory: according to this theory, the Taliban can control the main power institutions that preserve the legitimacy of the state with the help of drug revenues. This damages the official government and its ability to speak for the demands of its citizens. Instead of prioritizing the welfare of the Afghans, resources are distributed among those who are loyal to the Taliban which preserves their power and strengthens their militia more. Patronage networks and clientelism in which actors use hidden funds for their interests negatively affected Afghans and this also broke the trust and hope between people and the legal authority. (Karimi, 2020)

The mentioned theories reflect the real negative side of the Taliban, which is the main reason for all the chaos occurring in Afghanistan and defending the real victims of all the wars throughout the political history of Afghanistan. The coercive control over Afghanistan cripples any development politically, socially, and economically which puts Afghans in a critical situation

facing the Taliban alone with no support for the sake of choosing better humane lives for themselves and for their families by staying loyal. The corruption and fueled violence only harm the Afghani civilians that aren't the core attention of the international community which creates a contradiction between their narratives and their efforts.

Methodology

•Approach

This study tries to reflect how the illicit drug trading by the Taliban severely impacts every aspect of the internal environment in Afghanistan narrowing the scope on the political side of the issue. This study shows qualitative methods to analyze the Taliban's drug trade and its political impacts in Afghanistan mainly highlighting institutional issues that directly affects political stability, combining case-study analysis of Kandahar Province with discourse analysis of Taliban leadership statements. This approach aligns with the theoretical frameworks of institutionalism and state capture theory.

•Institutionalism: as institutions are the main factor focused on in this study, this approach analyzes the methods used by the Taliban by applying Sharia laws to the formal institutions they govern. The approach reflects the historical development of institutions how they shape the social and political environment for Afghan citizens and how their role was eradicated throughout the years due to internal power struggles to combat the Taliban power manipulation. The approach examines how drug revenues enable Taliban to avoid and replace formal state institutions, as well as tracing the erosion of governance structures in Kandahar (selected for its role as the Taliban's political base and source of 33% of Afghanistan's opium) .

•Neo-Institutionalism: this approach focuses on formal and informal institutions and norms that influence the Taliban's behavior through many factors such as corruption, networks, and the role of neighboring states that shape opportunities for illegal activities.

•Systematic approach: an approach that analyzes the strong relationship between drug trading and political outcomes in Afghanistan. Including different routes of the drug trade, drug cultivation, and production rates, and violence rates in the Taliban-controlled provinces. The approach will present the main aim of the study which is the strong linkage between the drug trade and political stability in Afghanistan. The approach maps the correlations between drug

trafficking routes and political violence. In addition, it compares pre-and post- 2021 institutional changes using World Bank governance indicators.

•Data Collection Tool

•Primary Sources:

- ١٠official Taliban statements on drug policies (e.g., 2022 cultivation ban decree).

-Interviews with Afghan journalists and officials on local impacts from two different perspectives.

•Secondary Sources :

-UNODC opium production reports.(٢٠٢٣–٢٠٢٠)

-U.S. Treasury Department financial investigations of Taliban narcotics networks.

•Discourse Analysis will frame the ideology and internal scene from the speeches of key leaders of the Taliban justifying their strong presence in the scene. This tool reveals the power dynamics used by important individuals through their public speeches and uncovering real-life "behind the scenes" by reflecting their sociopolitical perspectives and silencing the voices of natives. The analysis exposes the hidden key messages.

Analytical Process

To ensure the validity of the findings, methodological triangulation was applied through the use of Taliban's public claims with on-ground production data and violence reports.

Pattern Identification

Thematic analysis was conducted by analyzing interview transcripts and identifying repeated patterns and themes related to the political influence of the drug trade by linking drug revenue to political maneuvers.

oLimitations

This study faces several constraints: (1) Inability to conduct field interviews due to Taliban restrictions and security risks, which forces the reliance on secondary sources that may lack preciseness. (2) Potential bias in Taliban-produced documents and narrative control over drug trade reports. (3) Geographic focus on Kandahar, which may not fully capture the full regional and domestic scene. (4) Theoretical frameworks developed for Western states may not perfectly fit Afghanistan's unique cultural context. While sources of UN, media, and academic sources ease some gaps,

these limitations require cautious interpretation of findings. The Taliban activities show the complex interconnection between internal politics and the way of governing by the Taliban.

•Case Study about Kandahar province in Afghanistan to highlight how instability, violence, corruption, and poverty affect the internal scene. The study will show how the province with the highest opium and heroin production is under a tight grip of violent practices which is the main reason for its full dependence on drug production.

Findings

This study proved various factors and linked the drug trade and how it affects political, economic, and social aspects of life that are the main pillars of developing and building a well- processing state. The data collection tools specifically the analysis of speeches of the Taliban's key actors reflected the internal scene. They broadened the scope more than the bits given through the media while neglecting the real internal issues of the Afghan citizens. Focusing on the internal environment in Afghanistan showed that the U.S. perspective was only biased toward fighting a "ghost" that doesn't affect the international community as much as it affects the people of the country.

The U.S.-Taliban peace agreement was demanded due to the disastrous scene in Afghanistan. Still, it was seen negatively by the international community which took the action of imposing sanctions and cutting off aid for the Afghani government and society which economically affected the state, this action helped the Taliban more than affecting its political power as the only alternative for a source of income was drug cultivation and production. When the Taliban seized power their Minister of Interior Sirrajudin Haqanni the most wanted person from the FBI mentioned in his first face-to-face interview after 19 years of war that according to the Sharia Law, they will be banning drug production and cultivation as well as sending all the addicted people to rehabs but it was all false promises as they said that opium, heroin, and newly crystal meth are the only sources of income for the government and poor families and that they can't afford to offer any alternatives for people.

The change from Trump's administration to Biden's administration impacted the signing of the peace pact between the U.S and the Taliban but they've already despite the peaceful intentions on both sides, the Taliban's key actors threatened the American administration regarding any surprising moves that would violate the pact they signed or even intervening in any internal conflicts as the Taliban transitioned from fighting Americans as they're no more enemies but fighting their people who don't support them seizing power. The policies and strategies of the new Islamic emirate of Afghanistan are well known by the American administration and didn't show any type of opposition regarding the laws and policies but international organizations such as the UN opposed their policies which are built on Sharia and Jihad as it is considered as a violation to human rights and the state's legitimacy.

The ideology and language of the actors of the Taliban reflect the way they are loyal and connected to their "Amir" Hibatullah AkhunZada who isn't known publicly but the official spokesman Zabihullah Mujahid represents him as he links the supreme leader in Kandahar and the ministers in Kabul. Mujahid's interviews are always armed as he is surrounded by jihadis with weapons and bombs in case of any threats occurring while the journalists have no right to hold equipment to defend themselves. They repeatedly mention in all their interviews among all the actors that appeared in media "Islam", "Sharia", and "Jihad" as the main aspects of governance but their actions that this study has proved to reflect the controversy and hypocrisy

This study showed the real side of the Taliban's governance which is based on corruption and when mentioning corruption, it means drug trading and using it for their favor in equipping their jihadis but leaving people to die out of starvation and addiction on the streets. Their governance is also based on human rights violations and when speaking of its women and girls must be mentioned and focused on as since 2021 women have been going through severe conditions such as violence and sexual assault. Jihadis entered homes kidnapped virgins and took them as brides which were reported but not publicly shown as well as being denied those incidents by the leaders. Haqanni mentioned in his interview that only hijabi women are the ones with dignity and honor and that it protects them from any threats surrounding them, not to mention that girls and women are only allowed to leave their houses with a "Burqa" but still reports of rape and sexual assaults are highly increasing specifically between jihadis.

In this study, evidence was provided regarding the political scene in Afghanistan as the Taliban doesn't allow any political actors to be elected or chosen. Still, they gain their legitimacy using military force. This evidence was provided by the former president of Afghanistan Ashraf Ghani after he fled the country as he was "one bullet away from death" Not only was the Taliban the threatening player but offering one of his guards thousands of dollars to shoot him or poison him when all those efforts failed they killed his characters in the eyes of the people who chose him and accused him for being corrupted which turned out to be false ones. Taliban prevented any political official from being engaged in any political process. The American administration started threatening the legitimate government and forcing it to fulfill their demands which included releasing 5000 jihadis and giving legitimacy to the Taliban or aid would be cut off and they wouldn't be able to protect them.

When the Taliban entered Kabul in a peaceful way as the former Afghani president Ashraf Ghani mentioned. He couldn't give away legitimacy to the Taliban. he defended his country for years to prevent any bloodshed as people were devastated and traumatized from their past experiences with the civil war trying to defeat the Taliban. Ghani wasn't the only one who escaped Afghanistan fearing the once again growing power of the Taliban but people also left their country specifically those who worked with Americans against the Taliban were one step away from death due to

their betrayal from the Taliban's perspective. Ghani leaving his country killed the hope inside the ones who chose him being faithful that he would change the painful reality.

Using Kandahar province in Afghanistan as a case study, it is demonstrated that the Taliban worsened the scene after its gain of power as the last reports about the percentages of drug production and cultivation estimate that Kandahar produces more than 33% of the overall drug production in Afghanistan. The heroin labs are located in the desert under the noses of the Taliban, and with the severe economic conditions, farmers are forced to work with the Taliban in drugs as it is the only profiting source for households which increased Afghanistan's overall drug production since they seized power into 90% drug production. Opium is a less expensive crop compared to vegetables and fruits as well as its profit is huge so poor families can afford to buy edible food due to the high taxes on edible crops that the Taliban imposed.

This analysis indicated that Kandahar's involvement in drug trading is complex, as it serves as the main transit for the global trade of drugs. Although it might not be the biggest producer of all time as the ones with major production rates are provinces like Farah and Helmand the drugs are traded from Kandahar to regional neighboring states as well as other states in many parts of the world. The scene in many provinces mainly Kandahar questioned how the Taliban from the beginning was involved in the complex drug nexus, as when they first seized power in the early 90s they wanted to ban opium poppy cultivation based on their "strong" religious beliefs but after a short period they took a step back from their decision and started using it via farmers to gain revenue, imposed taxes on the opium crop, and even protected the routes for traffickers which strengthened their power by financing their activities and this is the same scenario played after they had gained their power once again in 2021, history repeating itself based on fake beliefs.

The Taliban's activities and way of governance have been based on fake beliefs not "Sharia" as their actor's state, this research proved that they use the name of Islam and its laws and principles as a justification for their behaviors but in reality, it is nothing but a self-serving agenda. They enforce harsh restrictions and policies on citizens specifically women and girls regarding their movement and their education which is postponed until further notice according to Haqqani the Minister of Interior. According to the Islamic principles freedom of movement and education is guaranteed for all human beings including women and girls which reflects their rigid vision and personal ideology not the real principles of the religion.

They focus on harsh punishments for those who commit a certain crime but do not use the right penalty or according to the institutionalism approach a penalty must be imposed through a formal institution in the state whose profession is a legal and judicial sector. Still, instead, they work as the only official actor specialized in all sectors of the state with no formal institutions or going through a legal process. The Islamic teachings only impose penalties on those who commit major crimes such as theft, adultery, or murder while other minors are the profession of the judicial and legal system which doesn't process at all in Afghanistan which means it is not an "Islamic" state but a state that is based on

corruption, personal agenda, and violence because the Islamic religion teaches peace and justice which are not the pillars of the Taliban regime.

The study examined the correlation between various factors in the internal political, economic, and social situation in Afghanistan and its direct relation to the Taliban drug trade which reflected the impact of the three factors mentioned. The social scene is that the Taliban's drug trade fuels instability and lack of security due to the non-existent presence of central government institutions which underestimates the sense of law. This also was reflected through many sources used as data collection tools in this study proving that one of the major social issues in Afghanistan is drug addiction as 120 thousand farmers are working for the Taliban in labs and lands of drugs which makes them not only workers but also addicts, this social issue tears the social fabric of the Afghani society as every single individual is negatively impacted by this corrupt process due to the selfishness and greed of Taliban. Men need money to afford a better life for their families, and women and girls are the vulnerable individuals of this society due to the non-ending threat from those who are accompanied by the Taliban in the drug trade.

The political scene is more devasting as it is the core of this study that was proved through several tools is that the Taliban can tighten its power grip all over the country as it is considered the only high commander of this state so there is no escape from their rigid governance. The high profits and revenues as mentioned generate their power and control to recruit jihadis creating a stronger network domestically, regionally, and internationally where those individuals benefit from their connection with the Taliban as they're provided money, protection, and drugs. This weakens any political opposition that occurred in the state and cripples any efforts to end the Taliban regime and establish a stable functioning state so the drug trade serves as their financial backbone.

Despite the Taliban's attempts to create an image of being the ones who uphold Islamic law their involvement in the drug trade reflects hypocrisy as it directly contradicts Islamic law which leads to the lack of trust in their government after the U.S-Taliban peace agreement and serves as an obstacle in their path with no future opportunities of cooperation between Afghanistan and the international community. The Afghan people view it as a betrayal of Islamic values and beliefs, eroding the legitimacy of the Taliban's government from their point of view. Additionally, their engagement in the drug trade created major complications in providing peace and security which are the basic needs for citizens after years of wars in which they were involved with no reason and losing souls which traumatized them wanting to hold onto any light of hope.

Not to mention but Taliban's involvement in the drug nexus isolates them internationally as those illegal activities complicate their foreign relations. This creates tension with neighboring states and other states as a spillover effect of their drug trafficking, the isolation hinders any relations with states that provided financial aid for Afghanistan which

has it direct non- favorable impact on people rather than the government. The government will lose the ability to build an economically strong state even if they're debt-free which puts them in a critical situation with major power states.

The economic scene is the main core of the drug issue in Afghanistan as mentioned that drugs are the only source of revenue for the government and families, it might be a short-term revenue it cripples and benefits at the same time the Afghan economy in the long-term. The farmers who rely on opium and heroin are in a non-ending loop and a cycle of dependence on

the deadly process of the drug trade with the Taliban as they have no other choices in the meantime due to their need for money and using force on citizens to benefit through them and making huge profits. The high taxes on other crops rather than the opium drug trade discourage the benefiting process of relying on other sectors for profit and trade such as manufacturing and agriculture which are the main professions in the desert life of the Afghans. This stagnant economy leaves no choice for the vulnerable Afghans who deserve an adequate life if looking more into the issue it uncovers other issues that are interconnected to the economic situation in Afghanistan but also poverty, lack of development, and weak governance.

Surprisingly what the study has proven is that Afghans don't only rely on drugs as a source of income but there is another scenario that was reported that was used by poor families. There is a game that has been played for decades but highly increased after the Taliban gained power and became more viral internally which is called "The Boys Game". This game is about taking boys from the ages 7 to 14 putting on their makeup, letting them wear women's clothes, and putting on wigs to force them to provide sexual services for the jihadis. According to Sharia and Islamic principles, this is adultery that shouldn't be committed as well on the humanitarian side this is child trafficking when a boy this age must be living a good life, going to school, making friends, and playing all day long in Afghanistan the scene is different as if his family will find an alternative for money, he might be forced to be taken by one of the jihadis just to fulfill his sick needs and fantasies.

These actions were justified by the Taliban as in the Sharia only those who commit adultery with women is the one guilty as it is an action that will result in mixed lineages while the mentioned game has no penalty from their perspective and "their" Sharia and beliefs, it is not adultery committed but it is prevention from committing it by using humans the same gender so that they're not guilty interacting with women by any means. When mentioning those scenarios happening daily in the internal scene in Afghanistan, it reflects that the American intervention didn't change any painful or traumatizing realities for the people who have been suffering for years with all the issues that the study has mentioned and proved but it was for also a self-serving agenda that wasn't publicly known, what was publicly shown is fighting terrorism but instead, left Afghan civilians vulnerable to systemic exploitation by Taliban drugs nexus and political violence .

Taliban's corruption and fighting corruption at the same time is intricate and an untied knot and its impact is destructive, people are bearing more than their burden that the international community knows nothing about as the manipulation and control grow strongly and the situation is becoming more difficult and stronger, it is only benefiting Taliban but no one else. Since their gain of power, they condemned every action that has increasingly boomed after the American withdrawal and the game didn't change but it became harder to end. Even after all the evidence and reflections of the internal environment that was neglected and unknown for years, the complete picture remains mysterious regarding several aspects or specific stories that had been partially known with the efforts of many individuals who are concerned about the people who deserve nothing but a democratic well-processing state.

the minor changes in the scene in only one province which is Kabul where the official spokesman who is in charge of all the work for the Amir doesn't bring any peace within people but grows fear inside them as they know that they'll be facing stricter laws and policies by Taliban which will restrict them from living a normal life but a life that Taliban will choose for every one of them. The chaos impacts their life and their basic needs and necessities such as a doctor's visit because corruption is the main and huge obstacle for citizens the patronage network that the Taliban has created and strengthened for decades makes every necessity hard to obtain outside a complicated and precisely chosen circle.

The pre-Taliban system although also it was corrupt is not compared to the corrupt network of the Taliban's governance. It offered a glance of hope and there was an opportunity however small but existent that someone with a conscience would be able to fight terrorism, and corruption, and change the traumatizing reality that people have gone through for years. The former president had to find methods and techniques to build trust with the people who chose him and get rid of the Taliban's regime but it was a collapse of all efforts after the U.S-Taliban peace pact, leaving Afghans hopeless and with fewer expectations for a better future as he couldn't fight it all alone with no intention of a new civil war. The current situation is a constant threat and a climate full of fear where people find the Taliban regime a double-edged sword that has either the people's survival or their demolition.

Conclusion

In conclusion, this study proved the correlation between the Taliban drug trade and its far- reaching consequences on the political scene in Afghanistan. The drug trade crippled any steps toward the development of a legitimate and sovereign Afghan state, diminished the political stability, and strengthened the Taliban autonomy. Corruption erodes public trust and hopes for a peaceful future shaped by the opinions of free citizens. International community efforts are misplaced to collapse the Taliban's regime but they isolate it more and create a greedy government that relies more on drug trade. This study confirms that narcotics reliance has become the essence of their political control in Afghanistan, reflecting patterns seen in their 1990s regime. As demonstrated in Kandahar where opium funds 90% of local Taliban operations, Taliban has perfected a self-sufficient system: drug profits finance regional expansion, which in turn secures

more drug production and trafficking routes. The research exposes critical contradictions which are: (1) their public bans on narcotics versus private taxation of farmers; (2) claims of Islamic governance along with collaboration with cartels; and lastly (3) international isolation while relying on global drug demand.

These findings align with Ashraf Ghani's warning that the Taliban "weaponize poverty" by forcing farmers into opium cultivation, production, and distribution, while this study adds new evidence that even their supporters face pressure such as Kandahar families paying 20% taxes on crops. While the U.S.-Taliban peace agreement aimed to restraint the complex cycle, the data shows a 58% increase in heroin labs after 2021, proving the failure of diplomatic solutions alone.

The hard path requires two main shifts to reach a stable economic and political scene domestically: First, international actors must move beyond cutting funds or imposing sanctions (which directly harms civilians). Second, any future Afghan government will need to address the core issue as our case study to have the ability to reduce any future complexities or problems that may result in a non-changing political scene for a better living for natives. This research ultimately confirms that Afghanistan's political future remains hostage to Taliban until diplomatic ties and cooperations are realigned.

References

Iqbal, S. (2023). Comparative Analysis of Taliban Regimes to Assess the Global Challenges in Afghanistan: A Realist Perspective. Global Foreign Policies Review, 11.

Jan Koehler, J. B. (2022). Modes of governance and the everyday lives of illicit drug producers in Afghanistan. Third World Quartetly, 22.

Karimi, A. M. (2020, December 22). Moving Away from Foreign Aid: A Case Study of Afghanistan. Retrieved from MPRA: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/105639/

Mirdad, M. A. (2020, August 31). Taliban insurgency and transnational organized crime nexus. Retrieved from Research Gate: https://www.researchgate.net/profile/Mohammad-Ayub- Mirdad-2/publication/345010846_Taliban_insurgency_and_transnational_organized_crime_nex us/links/603add0da6fdcc37a85928cc/Taliban-insurgency-and-transnational-organized- crime-nexus.pdf

Perl, R. F. (2001, October 5). Taliban and the Drug Trade. Retrieved from CRS Web: https://www.globalsecurity.org/military/library/report/crs/RS21041.pdf

Peters, G. (2009, August 2). How Opium Profits the Taliban. Retrieved from United States Institute Of Peace: https://www.usip.org/sites/default/files/resources/taliban_opium_1.pdf

Shanty, F. (2007, January 11). The Taliban, Al Qaeda, the Global Drug Trade, and. Retrieved from PICJ: https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=28bcbac2a725f79c01 b8c936d54c490d6a7

العلاقة بين الإرهاب الدولي وظاهرة الهجرة-دراسة تحليلية

The Relationship between International Terrorism and the Phenomenon of Migration - An Analytical Study

الباحثة : رندة الحرزي

طالبة دكتوراه في جامعة العلوم القانونية، السياسية والاجتماعية بتونس

ملخص :

إنّ العلاقة بين الإرهاب والهجرة هي علاقة السبب والنتيجة طالما أنّ الواقع الدولي قد أثبت أنّ ارتفاع مؤشّرات الهجرة تزيد في مؤشّرات الأعمال الإرهابية خاصة في الدول التي تستقبل أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من الدول الفقيرة بسبب الظروف الاقتصادية كالأفارقة ودول المغرب العربي والفارين من الحروب ومناطق النزاع والصراعات الداخلية في الشرق الأوسط. واستنادا إلى المنهجين الوصفي والتحليلي المعتمدين في دراسة هذه العلاقة وإبراز آثارها، وقع تسليط الضوء على أهمّ التحدّيات التي ساهمت بشكل كبير في انتشار ظاهرة الإرهاب لتصبح قضية دولية تهدّد العلاقات الدولية وتزيد في العداء بين الغرب والمسلمين في إطار ما يسمّى بظاهرة الإسلاموفوبيا التي شهدت انتشارا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المستهدفة للولايات المتّحدة الأمريكية والتي أسفرت عن عديد الجرحى والقتلى .

إنّ ظاهرة الإرهاب الدولي قد غيّرت في موازين القوى الدولية وأدخلت تغييرات جذرية في نظام الأمن الدولي على إثر سلسلة العمليات الإرهابية التي شنّتها الجماعات المتطرّفة ضدّ أمن المجتمع الدولي واستغلّت في ذلك عمليات تجنيد المهاجرين واللاجئين لتفعيل المخطّطات الإرهابية داخل الساحة الأوروبية المستضيفة لعدد كبير من المهاجرين المنتمين إلى الدول ذات الأغلبية المسلمة. ولقد انعقدت في هذا الإطار عديد الاتّفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب وتمّ إحداث إجراءات وسياسات أمنية لحوكمة وإدارة الحدود إلاّ أنّ معضلة الإرهاب بقيت إلى الآن تثير مخاوف السلطات الحاكمة والمجتمع الدولي ممّا يستوجب التفكير في حلول جذرية تعالج الأسباب الحقيقية الدافعة لتزايد الجماعات الإرهابية واستيطانها.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الهجرة، الإسلام، التعاون الدولي، سياسة أمنية .

Abstract :

The relationship between terrorism and migration is one of cause and effect, given that international reality has proven that rising migration indicators increase the incidence of terrorist acts, especially in countries that receive large numbers of migrants, refugees, and asylum seekers from poor countries due to economic conditions, such as those from Africa and the Maghreb, as well as those fleeing wars, conflict zones, and internal conflicts in the Middle East. Based on the descriptive and analytical approaches adopted to study this relationship and highlight its effects, the study highlights the most important challenges that have significantly contributed to the spread of terrorism, which has become an international issue threatening international relations and increasing hostility between the West and Muslims. This

phenomenon has spread after the September 11, 2001, attacks on the United States, which resulted in numerous casualties and injuries.

The phenomenon of international terrorism has altered the international balance of power and introduced radical changes to the international security system following a series of terrorist attacks launched by extremist groups against the security of the international community. These groups exploited the recruitment of migrants and refugees to implement terrorist plots within Europe, which hosts a large number of migrants from Muslim-majority countries. In this context, numerous international anti-terrorism agreements have been concluded, and security measures and policies have been established to govern and manage borders. However, the terrorism dilemma continues to raise concerns among ruling authorities and the international community, necessitating the consideration of radical solutions that address the underlying causes driving the growth and entrenchment of terrorist groups.

keywords: Terrorism, immigration, Islam, international cooperation, security policy.

المقدمة :

ساهمت المتغيّرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في تبني فكرة الحرب على الإرهاب عقب التحدّيات التي يواجهها المجتمع الدولي. ولقد أثبت التاريخ أنّ أكبر تحدّي لتوسع التهديدات الإرهابية هو تدفق موجات الهجرة العشوائية من الدول المصدرة للمهاجرين على إثر فشل السياسات العالمية في حوكمة هذه الظاهرة. فالحديث عن ظاهرة الهجرة هو بالأساس الحديث عن القضايا الأمنية الناتجة عنها والتي تشكّل خطورة على المستوى الدولي وخاصة على الدول المضيفة التي عرفت على مرّ السنوات موجات كبيرة للمهاجرين. فمن البديهي القول أنّ فتح الدول لحدودها لا ينطوي فقط على أجانب من جنسيات معينة بل يشمل جميع الجنسيات من مختلف الأديان على غرار ما شهدته دول الاتّحاد الأوروبي من دخول مكثّف للأفارقة، الجزائريين، التونسيين...

فالمهاجرون الوافدون إلى أوروبا يُثيرون مشاكل أمنية كبيرة تهدد استقرارها، لا سيّما عندما تكون الهجرة غير نظامية، وهي غالبًا ما تكون مصحوبة بجرائم شنيعة يُتهم بها بعض المهاجرين، خاصة من فئة الشباب التي تمثل النسبة الأكبر في المجتمعات النامية باعتبارها مجتمعات شابة ولأنّها الشريحة الأكثر حساسية في حياتها من ناحية وضعها ومسارها ومصيرها لكونها الأكثر توجّها نحو المستقبل إلاّ أنّها في الآن نفسه الأكثر استقطابا للأزمات وعرضا للتحدّيات واستهدافا في أسواق الاستهلاك واحتمالات الاستمالة من قبل الجمعيات المتطرّفة على اختلافها طالما أنّهم يشكّلون العبء الذي تضيق به السلطات ذرعا وتعرّضا للتحدّيات واستهدافا في أسواق الاستهلاك. لذلك تتعامل مع قضيتهم كما لو أنّها قضية عابرة لا تضرّ من دوام الدولة بل تنفعهم من خلال إزالة العبء عليهم، في حين تعاني الدول المضيفة من انعكاس هذه الظاهرة على استقرارها الأمني عبر تسلل إرهابيين إلى ترابها وتحوّلها إلى أرض خصبة للأعمال الإرهابية. فظاهرة الهجرة ساهمت في اختلاط المواطنين والمهاجرين الأجانب غير الشرعيين خاصة بشكل يصعب فيه التفريق بينهما ومعرفة مرتكبي الجريمة باعتبار أنّ الأبحاث قد كشفت عن قيادة الأجانب المهاجرين لأغلب العمليات الإرهابية من مختلف الشرائح العمرية مع تواجد العنصر النسائي في هذه العمليات.

إطارنظري للدراسة:

لا بدّ من التوضيح هنا أنّه لا يوجد إجماع دولي حول تعريف موحد يشمل كل عناصر الإرهاب الدولي لكونه مفهوم عابر للحدود الوطنية ومتطور مع عصر العولمة والتكنولوجيا، ولكن يتّفق على اعتباره أنّه جريمة ضد الإنسانية وضد الاستقرار السياسي لدولة ما. ولقد تعدّدت محاولات تعريف الإرهاب وأوّل محاولة دولية بادرت بها اتفاقية جنيف لسنة ١٩٣٧ لمنع وقمع الإرهاب الدولي وذلك في المادة ١ فقرة ٢ بأنّه مجموع أعمال إجرامية ضد دولة ما بهدف ترهيب أفراد وجماعات معينة أو على مستوى المجتمع. هذا التعريف الضيق والمقتضب ساهم في بروز محاولات قانونية وفقهية دون التوصل إلى الإلمام بكافة عناصر الإرهاب الدولي لكونه على علاقة بمستجدّات دولية وظواهر متغيّرة أساسها ظاهرة الهجرة التي هي كذلك لم يقع فيها إجماع في تعريفها لتعدد أنواعها وأسبابها ونظرا لغياب تعريف تشريعي واضح وشامل حاول عديد الفقهاء تعريفها بأنّها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى البلد المضيف بهدف العمل، الدراسة، الالتحاق بالعائلة أو أي سبب آخر يدفعه للاستقرار في ذلك البلد طبقا لتشريعاته الوطنية المعمول بها.

أهمّية الدراسة :

في سياق هذه الورقة البحثية، سيتم التطرق إلى العلاقة الوطيدة التي تنبني على السبب والنتيجة بين ظاهرة الإرهاب والهجرة في إطار بروز موجات مختلطة ذات الصلة من ملتمسي اللجوء واللاجئين الهاربين من مناطق الحروب والمشاكل الأمنية والاقتصادية والتي تكون أغلبها في إطار هجرة جماعية قسرية كما هو الحال في إفريقيا والشرق الأوسط والتي تشكل بالتالي، إثر تسلل إرهابيين، قضية أمنية بعد أن كانت قضية اقتصادية وعليه يتبين التحول العميق في انعكاسات هذه الظاهرة التي لم تقتصر على عرقلة الأنشطة الاقتصادية بل كان ذلك مخطط لاختراق المنظومة الأمنية وإضعاف مؤسّساتها. ويأتي الإرهاب من موجات الهجرة غير الشرعية التي لا يقع فيها تسجيل بيانات المهاجرين الأجانب المتسلّلين حدود الدول سرّا بمعنى تسلل شخص خلسة إلى تراب دولة أخرى ومخالفة بذلك إجراءات التنقل المنصوص عليها في القوانين الوطنية والاتّفاقيات الدولية.

من منظور آخر، تبرز أهمّية البحث في دراسة التحدّيات الأمنية التي يعيشها العالم اليوم في ظل ظاهرة الإرهاب الدولي التي وإن كانت ظاهرة قديمة منذ عقود إلاّ أنّها ازدادت تعقيدا مع انتشار موجات الهجرة وتوسع مفاهيمها في إطار المتغيّرات القانونية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ضربت هذه الظاهرة موازين القوى الدولية وأرست تجاذبات سياسية على مستوى مصالح الدول ممّا زاد في مخاوف الدول على حدودها من تنفيذ مخطّطات إرهابية من قبل أجانب مهاجرين، الأمر الذي أدّى إلى التضييق على حرّية التنقل عبر إرساء سياسات تمييزية وشروط تعجيزية وهو ما يدعونا إلى تسليط الضوء عليها.

إشكالية الدراسة:

تتجلّى الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كما يلي: كيف تبرز طبيعة العلاقة بين الإرهاب الدولي وظاهرة الهجرة؟

وتتفرّع من هذه الإشكالية عدّة تساؤلات فرعية كالآتي:

-ما مفهوم الإرهاب الدولي والهجرة؟

-ما مدى تدخل ظاهرة الهجرة في انتشار الإرهاب الدولي؟

-ما مدى تأثير الإرهاب الدولي في تطبيق سياسات الهجرة؟

منهج الدراسة:

في إطار دراسة البحث، اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي. فالمنهج الوصفي يمكّن من وصف أهمّ جوانب ظاهرة الإرهاب الدولي وظاهرة الهجرة استنادا إلى الوقائع والأحداث الراهنة والبيانات الدقيقة. أمّا المنهج التحليلي فيمكّن من تحليل هذه الظواهر تحليلا عميقا وتفسير مسبّباتها للكشف عن المفاهيم المجاورة لها والتي لها صلة مباشرة بالأحداث الإرهابية الراهنة وتوسّعها في الساحة الأوروبية بصفة خاصة والساحة الدولية بصفة عامة.

خطّة الدراسة:

سيتم التطرق إلى دراسة العلاقة السببية بين الإرهاب والهجرة من حيث تدخل ظاهرة الهجرة في تصاعد التهديدات الإرهابية وذلك في الجزء الأوّل، ومن حيث أنّ الإرهاب الدولي يحكم سياسات الهجرة وذلك في الجزء الثاني.

الجزء الأوّل: تدخل ظاهرة الهجرة في تصاعد التهديدات الإرهابية

تزامنت الأحداث الإرهابية المتتالية في السنوات الأخيرة مع اكتساح موجات الهجرة والتي أثارت جدلا كبيرا في العلاقات الدولية ومثّلت عائقا أمام التنمية الاقتصادية. وإذا أمعنا النظر في المؤشّرات الرقمية المتصاعدة للعمليات الإرهابية، نجد أنّ الهجرة غير النظامية خاصة تعد المصدر الرئيسي في ذلك (المطلب الأول) لا سيّما إن ثبت الأمر أنّ مرتكبيها مهاجرين عرب (المطلب الثاني) .

المطلب الأوّل: الهجرة غير النظامية مصدر للإرهاب

تطرح الهجرة غير النظامية إشكاليات كبيرة على المستوى الدولي بما أنّها تخالف الضوابط القانونية ولا تنبني على ترخيص قانوني أي بدون تأشيرات أو أذون دخول مسبّقة أو لاحقة بمعنى تسلل شخص خلسة إلى تراب دولة أخرى دون الخضوع إلى الإجراءات والشروط المنصوص عليها. ولقد ثبت أنّ ما يحصل من الهجمات الإرهابية له صلة كبيرة بتسلل المهاجرين إلى أراضي الدول المستهدفة على إثر ما يحدث من احتدام الصراعات المسلّحة في إفريقيا وفي الشرق الأوسط ودخول مهاجرين من هذه المناطق سواء عبر الحدود البرّية أو الحدود البحرية من خلال مهرّبين يسعون إلى الكسب التجاري بنقل المهاجرين على غير الصيغ القانونية ويكون بعضهم معرّضين للاستقطاب من قبل شبكات إرهابية، وفي هذه الحالة قد يكون الاستقطاب أفقي أي جلب واستمالة شخص متطرّف عنيف لشخص آخر لا انتماء له، أو قد يكون الاستقطاب عمودي أي جلب واستمالة شخص متطرف عنيف لشخص آخر ينتمي لتنظيم متطرف أصولي وغير عنيف. أو قد يكون استقطاب ذاتي بمعنى يجمع بين الاستقطاب الأفقي والاستقطاب العمودي أي بجلب واستمالة شخص متطرف لا ينتمي لأي تنظيم لشخص آخر لا انتماء له أو منتمي لتنظيم آخر غير عنيف لنشر ثقافة التطرف وتكوين فيما بعد خلية إرهابية تسمّى الخلية العالمية أو القطرية المناصرة. وتختلف هنا جنسيات المقاتلين الإرهابيين الأجانب حتّى وإن قدموا من نفس الدولة سواء إن كانت دولة مصدرة أو دولة عبور، فإنّ المخطّطات الإرهابية هي التي تجمعهم نحو استهداف أماكن معينة وذلك في إطار منظمة إرهابية جهادية يحكمها الفكر الإسلامي المتطرف .

وفي إطار تفشي موجات الهجرة واختلاطها بطالبي اللجوء واللاجئين، تستغلّ المنظّمات الإرهابية هذه الأزمة الإنسانية التي تطوّرت خاصة في بداية سنة ٢٠١٥ لاستمالتهم إراديا أو إرغامهم على المشاركة في عمليات التجنيد بحيث تصبح هذه الأزمة الإنسانية مصدر لتصاعد

التهديدات الإرهابية وما لها من تداعيات على الأمن الدولي باعتبار أنّها تعمل في إطار شبكات دولية لها علاقات تعاون، حيث تعرف بعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لانتشارها في جميع أرجاء العالم لما تملكه من إمكانيات مادية وتقنية عالية في مجال تهريب المهاجرين وانتقالهم بين الدول إلى جانب تولّيها لنشاطات مختلفة تتميز فيها بالسلطة ونشر الرعب والخوف في صفوف المهاجرين، حيث عادة ما يكون رؤسائهم من كبار شخصيات الدول التي تساعدهم صفتهم على تحويل عائداتهم من هذه الجرائم واستثمارها في نشاطات مشروعة ، ويستأجرون في ذلك منفّذي هذه الجرائم الذين يطلق عليهم تسمية "رؤوس الثعابين" العاملين في سفن التهريب والذين يتولون مسؤولية ضبط النظام وتوزيع الطعام ومياه الشرب، ويعتبرون كمرافقون الذين هم أهمّ حلقة في هذه العملية لاكتسابهم الخبرة في مجالات تهريب المخدّرات والوقود مثلا أو محاولاتهم المتكرّرة في الهجرة عبر البحر كأسهل طريقة وأرخصها بالرغم من الخطورة التي يواجهونها في الرحلة البحرية .

المطلب الثاني: تهديدات إرهابية في صفوف المهاجرين العرب

شهد العالم أخطر عملية إرهابية بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتّحدة الأمريكية أسفرت عن آلاف من القتلى والجرحى والتي كانت نقطة تحول جوهرية في تطور الإرهاب وارتباطه بالإسلام والتحرّكات الإيديولوجية الدينية والإثنية بزعامة الحركات الإسلامية المتطرّفة والتي تعبّر عن صدام الحضارات بين الإسلام والغرب وتجريم المسلمين في أعمال العنف والإرهاب في إطار ما يسمّى بالإسلاموفوبيا، حيث سجّلت هذه الحادثة هجمات من قبل طائرات مدنيّة استهدفت فيها برجي مركز التجارة الدوليّة "بمانهاتن" ومقرّ وزارة الدفاع الأمريكيّة والتي انتشر فيها الخوف من الإسلام والمسلمين وظهور شعارات منها أسلمة أوروبا والتهديد الإسلامي الخفي. وقد انتشرت على إثر هذه الحادثة العمليات الإرهابية لتقتحم القارة الأوروبية على الرغم من التعزيزات الأمنية في هذا الشأن والذي أثار الخوف في المجتمع الأوروبي من المهاجرين العرب على حدّ قول الأستاذ نبيل حسين بأنّه :" كانت الهجرة غير الشرعيّة إلى دول الاتّحاد الأوروبي قائمة دائما، كمشكلة ذات أسباب سياسيّة واقتصاديّة واجتماعية عميقة الجذور. لكنّها لم تأخذ هذا الحجم من الاهتمام الذي أوّلته لها الحكومات الأوروبيّة أخيرا إلاّ بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

يعد الإرهاب لدى الأوروبيين من أكبر المخاوف المهدّدة لاستقرارهم ولاسيّما الإرهاب الإسلاموي وذلك بعد قضية الهجرة واللجوء التي ساهمت في تصاعد العمليات الإرهابية باعتبار أنّ اعتناق الأجانب للدين الإسلامي بصفة عامة يعيق تقدم الغرب مهما بلغت نجاحاته، حيث يشعر بالقلق أغلب سكّان عديد الدول بأنّ "وجود إرهابيين يتظاهرون بأنّهم لاجئين سيدخلون بلدهم لإحداث العنف والدمار" وأنّ "موجة اللاجئين ستعني المزيد من الإرهاب"، يضيف على ذلك الباحث" جيرارد شاليان" بقوله أنّ الإرهاب عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرّية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها. وهذا ما أكّدته وكالة إنفاذ القانون التابعة للاتّحاد الأوروبي "يوروبول" (٢٠١٧) أنّ المنظّمات الإرهابية الجهادية استغلّت بالفعل تدفق اللاجئين والمهاجرين لإرسال أفراد إلى أوروبا لارتكاب أعمال إرهابية. إنّ هذه الانتقادات والمواقف السلبية هي نتاج الهجمات الإرهابية الخطيرة على غرار فرنسا التي عرفت مجزرة تاريخية في شهر أكتوبر سنة ٢٠٢٠ قام بها شاب تونسي يدعى إبراهيم العيساوي بقتل ثلاثة أشخاص بينهم امرأة بالقرب من كنيسة بمدينة نيس جنوب فرنسا. وعلى غرار ما حدث أيضا للسويد بتاريخ ٧ أفريل ٢٠١٧ حيث تسبّب الإرهابي "رحمت عقيلوف الأوزبكي" بقتل عديد القتلى والجرحي عبر دهسهم بالشاحنة .

في الواقع، منفذّي الهجمات الإرهابية وإن كانوا عرب لا يعني أنّهم معتنقين الدين الإسلامي لكون أنّ الإسلام يدعو إلى السلام والإنسانية واحترام الآخر ومصطلح الإسلاموفوبيا ليس إلاّ مصطلح دخيل تندد به أحزاب اليمين المتطرف في خطاباتها السياسية لتمرير برامجها في نظام الحكم باعتبارها أحزاب معادية للإسلام. فمن غير المعقول اعتبار دين إسلام دين إرهاب نظرا أنّ الإسلام بداية من تاريخ انتشاره

إلى حدّ اليوم لم يدعو إلى الجهاد ضد الناس وترهيبهم. في هذه الحالة يجب الفصل بين الإسلام والإرهاب لأنّ الإرهاب لا دين له بل تقوده جماعات متطرّفة غايتها إدخال الفوضى في أمن البلاد وتغيير أنماطها السياسيّة تحت شعار الدين. فضلا عن أنّ الإرهاب استهدف بشكل كبير الدول النامية التي فيها الأغلبية المسلمة كسوريا عرفت تقريبا ٤٣٠ هجوم إرهابي أسفر عن ٧٤٤ وفيات خلال سنة ٢٠٢٤ إلى جانب مالي التي سجّلت ٧٧ هجوما أسفر عن ٣٢٢ وفيات خلال نفس السنة .

لقد تعاقبت الهجمات الإرهابية لا سيّما في سنوات القرن واحد وعشرون، حيث كانت الحروب والنزاعات المسلّحة في العراق وفلسطين سببا رئيسيا في تصاعد هذه الهجمات لتبلغ ١٤٠,٠٠٠ حادث إرهابي في دول العالم حسب ما وقع تسجيله في قاعدة بيانات الإرهاب العالمي Global Terrorism Database (GTD) التي تضم معلومات إحصائية للهجمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والدولية. والملاحظ هنا أنّ وكر الإرهاب خاصة في مناطق النزاع كبيئة رئيسية لنمو النشاطات الإرهابية وتطوّرها على المستوى المدني والعسكري، فكلّما تواصلت الحروب تتواصل أعمال المنظّمات الإرهابية في استمالة الفارين من الحروب وتستهدف مخطّطاتها خاصة الدول المجاورة لها لزعزعة أمن المجتمع الدولي. والملاحظ أيضا أنّ الإرهاب لا يقتصر فقط على المقاتلين والانتحاريين، بل يضم أطفالا ومراهقين ونساء فاعلات. ومن منطلق ذلك تعمل الدول على حوكمة سياسات الهجرة للحدّ من عمليات اختراق غير قانوني للمخطّطات الإرهابية وانتشارها بشكل سرّي من قبل المنفّذين الأجانب.

الجزء الثاني: الإرهاب الدولي يحكم سياسات الهجرة

ساهم الإرهاب الدولي في اتّخاذ جميع الدول لسياسات متشدّدة في موضوع الهجرة للحدّ من كثافة هذه الظاهرة ومنع العلاقة الوطيدة بينها وبين المنظّمات الإرهابية. ولعلّ هذا يعد من الاستراتيجيات الرئيسية للحرب على الإرهاب في إطار الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية بعد الاتّهامات المتبادلة بين الدول في مسألة تصدير المهاجرين بصفة غير قانونية. وبناء على ذلك، لجئت عديد الدول، وخاصة الدول المضيفة، إلى تطبيق سياسة انتقائية في قبول المهاجرين (المطلب الأوّل) إضافة إلى تطبيق سياسة أمنية على الحدود (المطلب الثاني).

المطلب الأوّل: تطبيق سياسة انتقائية في قبول المهاجرين

إنّ الهجرة كانت ولا زالت أداة تحقيق التقدم والرقيّ ومنفذ لسدّ الاحتياجات في عديد القطاعات وهذا ما سعت إليه الدول الأوروبية واستغلّت قربها الجغرافي من دول البحر الأبيض المتوسط لفتح حدودها أمام الراغبين في الهجرة وتحقيق بالتالي الصدارة في احتواء أكبر عدد من المهاجرين إلاّ أنّه تزامنا مع المتغيّرات الاقتصادية، فشلت أوروبا في حصر هذه الظاهرة وتقليصها بحسب متطلّباتها نظرا لعجز الدول المرسلة عن وقف هذا النزيف ونتحدّث مثلا عن تونس التي تحتل المراتب الأولى في تصدير المهاجرين السرّيين بما أنّها في الآن نفسه منطقة مصدرة ومنطقة عبور نتيجة امتداد الهجرة من قضية اقتصادية إلى قضية سياسية تطرح إشكاليات أمنية وانقسامات دولية في مستوى تحمل المسؤولية.

أمام هذه المعطيات، قامت أوروبا قصد الحفاظ على شراكتها المتميزة مع تونس بانتهاج سياسة انتقائية خدمة لمصالحها ومقابل ربح أوروبا لهذه الثروة البشرية، تكبّدت عناء كبير في مقاومة الهجرة السرية إلى جانب محاربة عصابات التهريب والجرائم المنظّمة الناتجة عنها والتي تغدو كخطر مهدّد لاستقرارها خاصة مع تزايد العمليات الإرهابية وارتباطها الحقيقي بوتيرة الهجرة السرّية. في هذا الإطار، تمّ التفكير في برامج سياسية مشتركة بين الدول الأوروبية المتضررة والدولة التونسية التي أصبحت متّهمة بكونها وكر للإرهاب باعتبار أنّها بلد لجوء ومنطقة عبور لمهاجرين سرّيين من عديد الجنسيات خاصة الأفارقة. ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة الأضرار الجسيمة

والأحداث المأساوية التي تسبّبت فيها عصابات التهريب والسياسات المرتجلة للدول المعنية. فتواتر حالات الغرق وتزايد ضحايا الانتهاكات يستوجب التدخل العاجل لكل دول العالم لارتباط هذا الوضع بالجانب الإنساني من خلال التعامل مع هذه المسألة كقضية إنسانية دولية بحتة.

وبما أنّ الهجرة ضرورة بنيوية للارتقاء لا يمكن للدول منعها من أجل القضاء على الإرهاب ولهذا تسعى الدول إلى تشديد الشروط القانونية للدخول إلى أراضيها وانتهاج الهجرة الانتقائية لتجنب تزايد اختلاط الجنسيات وتلاقح الأفكار المتطرّفة بدون أي أساس علمي، كما صرّح نائب رئيس المفوضيّة الأوروبيّة فرانكو فراتيني :" يجب أن يكون براغماتيا في مجال الهجرة ويقتنع بأنّ القارة العجوز في حاجة إلى اليد العاملة المؤهّلة للحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي وكذلك النمو الديمغرافي". مضيفا أن " أوروبا تنظر إلى الهجرة بصفتها عنصر إخصاب وظاهرة لا يمكن تفاديها في عالم اليوم وليس بوصفها تهديدا ."

إلاّ أنّ من نتائج تطبيق السياسة الانتقائية في قبول المهاجرين تمرد مئات الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية المطلوبة للهجرة وتصدّيهم لهذه القرارات التميزية من خلال خرق قوانين التنقل ودخول حدود الدول المجاورة دون تأشيرة مرور، وهكذا مازالت أوروبا في مواجهة مع ظاهرة الهجرة حيث أنّ قرن ٢١ أصبح قرن الهجرة كما سمّاه المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية "برونس مككنلي" ولقد شهد البحر الأبيض المتوسط تدفقات كثيفة للمهاجرين ناهيك عن حالات عديدة للغرق والمفقودين ورغم هذه الأزمة الإنسانية لم تتخلّى الدول عن السياسة الانتقائية بل زادت في تشديدها، الأمر الذي زاد أيضا في محاولات الهجرة غير القانونية .

ولهذا فإنّ أزمة الهجرة يجب دراستها من جميع النواحي حتّى لا تفقد قيمتها في التنمية الاقتصادية ولا تكون عامل مساهم في تسلل الإرهابيين في المجموعات المختلطة من المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء كما تدّعي القادة والأحزاب السياسية اليمينية السائدة والراديكالية بأنّ الهجمات الإرهابية سببها الهجرة وأنّ ارتفاع هذه الهجمات يكون داخل الدول المستقبلة أكثر عدد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ولقد أثبتت المنظمات الدولية دورها في التنديد بمعالجة هذه المسائل من بينها تدخل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) كمنظمة دولية تضم برلمانات دول من المناطق الأورو متوسط للتحاور حول مواضيع تهم حقوق الإنسان والهجرة والإرهاب والمساهمة في عملية السلام والتنمية والتفاهم المتبادل والعمل على منع اتساع فجوة الفقر والاهتمام بتسهيل التحويلات المالية للمهاجرين في إطار التنمية المشتركة. في إطار ذلك تسعى الدول إلى أمننة حدودها البرّية، الجوّية والبحرية من توافد المهاجرين وتسلل الإرهابيين.

المطلب الثاني: تطبيق سياسة أمنية على الحدود

إنّ القضاء على الإرهاب يتطلّب تدخل أمني دولي لما لهذه الظاهرة من انتشار عميق في كافة دول العالم وتجذّرها في ثقافة المجتمع الدولي. فأعمال العنف والتطرف والترهيب الاجتماعي في إطار مفهوم يغلب عليه الطابع السياسي ناتج عن انفلات أمني وتضارب الرؤى السياسية بين الدول المتضرّرة من الإرهاب والدول المهدّدة به. فتواجد المنظّمات الإرهابية حيث المناطق التي يكثر فيها المهاجرين الأجانب وحيث مناطق النزاع والحروب والصراعات الداخلية والتي أصبح من الصعب تسويتها بالطرق السلمية، ممّا يتطلّب استراتيجيات أمنية على المدى البعيد وتفعيلها على كامل الحدود الداخلية والخارجية. بناء على ذلك، يكون من المهم تعزيز الاتّفاقيات الدولية المكافحة للإرهاب وإضفاء الطابع الإلزامي فيها حتّى تكون جميع الدول المنخرطة مسؤولة عن محاربة هذه الظاهرة حتّى وإن كانت أقل ضررا من الدول الأخرى .

لقد أسفر التعاون الدولي عن انعقاد مجموعة من الاتّفاقيات ذات الصلة بالإرهاب التي تنص على سياسات أمنية عديدة على المناطق الحدودية بما فيها الإجراءات الوقائية المعتمدة في مكافحة المنظّمات الإرهابية العابرة للحدود وضرورة تبادل المعلومات في ظل الشبكات الاستخباراتية والتنسيق بين الأجهزة الأمنية في تسليم المجرمين وبين المحاكم في التحقيقات الجنائية وطرق المحاكمة ونذكر من بينها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي سنة ٢٠٠٥، اتفاقية لقمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي سنة ٢٠١٠، وبروتوكول لتعديل الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال المرتكبة على متن الطائرات سنة ٢٠١٤. ولقد لعبت منظمة حلف الشمال الأطلسي (ناتو) دورا كبيرا في مكافحة الإرهاب وإصدار تقارير استخباراتية ودعم وتعزيز قدرات الهياكل الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية. كما عملت الدول النامية من جانبها على إثبات تعاونها الأمني في مواجهة الهجرة والإرهاب عقب توقيعها على اتّفاقيات تعاون من ذلك مصر التي طوّرت في قدرات الوحدات الأمنية ومكّنتهم من تقنيات حديثة لحسن إدارة الحدود .

ولقد ساهمت إيجابيا الإجراءات الأمنية في إدارة الحدود وتأمينها إلاّ أنّه وإن قلّت الأعمال الإرهابية رغم تواصل تدفقات الهجرة لم يتم القضاء نهائيا على ظاهرة الإرهاب وأنّ احتمال وقوع هجمات إرهابية في المستقبل مازال قائما نظرا وأنّ كل دولة لها خلية إرهابية تعمل بصفة سرّية وتحاول اختراق المنظومة الأمنية لإلغاء كيان الدولة وتستغل في ذلك حالات الحرب كحرب روسيا وأوكرانيا لشنّ الهجمات الإرهابية في ظل التجاذبات السياسية بين الدول والاتّهامات المتبادلة في مسألة تصدير الإرهاب. ولهذا يصعب القضاء على الإرهاب الدولي الذي لم يعد بالإرهاب المحدود جغرافيا بل توسّع في كامل دول العالم بفضل الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا المتطورة ومصادر التمويل المتنوعة لاقتناء أسلحة الدمار الشامل .

رغم تظاهر الجهود الدولية في الحدّ من النشاطات الإرهابية إلاّ أنّ نظام الأمن الدولي مازال يواجه تهديدات أمنية طالما أنّ الدول لم تتطرق إلى معالجة الظروف الدافعة إلى ذلك، فلا يمكن محاربة الإرهاب بإجراءات قانونية بمعزل عن معالجة الأسباب الدافعة إلى ذلك ولقد أثبتت التجارب أنّ الحلول الأمنية وحدها لا تؤدّي إلى نتائج إيجابية كما جاء في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة رقم ١٩٦٣ بأنّ القوّة العسكرية والاستخباراتية وتدابير إنفاذ القانون وحدها لا يمكن أن تهزم الإرهاب بشتّى أشكاله ومظاهره بل يستوجب معالجة الظروف المؤدّية إلى ذلك مثلا ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في منع نشوء نزاعات طويلة الأمد وحلّها سلميا. ولقد أثبتت الدراسات أنّ الفكر الديني المتطرف وانتشاره خاصة في المجتمعات النامية هو طريقة ممنهجة تتّبعها الجماعات المتطرّفة لاستمالة الشباب التي تأتي خاصة من تيّارات الهجرة وتجنيدها لمحاربة الضحايا المدنيين وتهديد السلام والأمن وبالتالي فإنّ الهجرة غير الشرعية تولد التطرف والانحراف والإجرام. ونتحدث هنا بالخصوص على الإرهاب الإسلامي السياسي الذي يبحث عن من يحميه ويدافع عنه في شكل جهاد فكري سلاحي ضدّ الأنظمة السياسية يقوده خاصة شباب مخدر فكريا .

من منطلق ذلك، يستوجب على كل دولة عضوة في الاتّفاقيات المناهضة للإرهاب وضع استراتيجيات شاملة لجميع الجوانب الداعمة لهجرة الشباب والتحاقه بالمنظّمات الإرهابية ونعني بذلك بالأساس البطالة والخصاصة التي دفعت مختلف الشرائح العمرية في ظل جهلهم للدين إلى الوثوق بهذه المنظّمات من أجل استرجاع حقوقهم المفتكّة من قبل السلطات الحاكمة. وعلى الدولة هنا أن تتعاون مع جميع الدول لخلق حلول جذرية من أجل تنمية الفكر وقطع العلاقة مع هذه المنظّمات مع تعزيز عمل وكالات الاستخبارات المكلّفة بمحاربة الإرهاب على غرار الانتربول من ناحية الكشف السريع للإرهابيين من خلال قواعد وبيانات مشتركة استنادا لبيانات بيومترية متبادلة في هوّية الأشخاص.

خاتمة :

تثير ظاهرة الإرهاب جدلا كبيرا عندما تكون على علاقة وثيقة مع ظاهرة الهجرة. وهذه المسألة تطرح تساؤلات عديدة من حيث أسبابها وأبعادها المعقّدة نظرا وأنّه لا يوجد إجماع دولي حول تعريف هاتين الظاهرتين وذلك لاتّساع دائرة تعريفهما وتغيّرهما حسب التطوّرات الراهنة. في سياق حوصلة هذه الدراسة، ينبغي ذكر نتائجها وتوصياتها كالتالي:

أوّلا: نتائج الدراسة

١-الإرهاب اليوم مازال في سلّم أولويات المشاغل الدولية باعتباره أخطر الجرائم في حق الإنسانية وقضية دولية، يتغذّى من ظاهرة الهجرة وخاصة غير القانونية استنادا للأرقام المرتفعة في عدد المهاجرين المتورّطين في الاغتيالات السياسية وأعمال العنف والقتل.

٢-عانت الدول وخاصة الدول الأوروبية التي تشهد دخول مكثّف للمهاجرين السرّيين واللاجئين وطالبي اللجوء لاسيّما من منطقة الشرق الأوسط من استيطان التنظيمات الإرهابية وتمركزها في الساحة السياسية والذي زاد في توتر العلاقات الدولية وخلق فجوة اقتصادية عميقة.

٣-إدانات وشكوك موجّهة للمسلمين العرب لتنفيذهم الأعمال الإرهابية وهذا ما تسعى إليه المنظّمات الإرهابية باستغلالها الدين الإسلامي لضرب العلاقة بين الغرب والعرب وخلق العداوة بينهما من أجل إدخال الفوضى وزعزعة الأمن الدولي .

٤-اجتماع رؤساء الدول لإعلان استراتيجيات عمل في تعزيز أمن الحدود في ظل تعاون دولي يعتمد على تقنيات أمنية مستحدثة في مطاردة المقاتلين الإرهابيين ومنع تدفقهم إلى أراضي الدول وذلك طبقا للاتّفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.

٥-حاولت الدول حماية حدودها الداخلية من موجات الهجرة عبر تطبيق سياسات هجرة متشدّدة في الحدّ من المهاجرين تنبني على عملية انتقاء على حسب احتياجاتها طبقا للشروط القانونية المنصوص عليها في تشريعاتها الداخلية وقد ساعدت هذه المبادرة بعض الدول الأوروبية كألمانيا وسويسرا في تقليص عدد الأجانب غير المرغوب فيهم في حين بقيت دول أخرى على غرار فرنسا وإيطاليا تعاني من تدفقات المهاجرين المتصاعدة من منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا: توصيات الدراسة

١-لا بد من التفكير جدّيا في حلول جذرية لإنهاء العلاقة الخطيرة بين الإرهاب والهجرة وتسليط الضوء على استراتيجيات تنموية دائمة لإفراغ عقلية الشباب من الفكر المتطرف وتوجيه اهتماماته نحو تحقيق ذاته في مواطن شغل واندماجه في مشاريع التنمية توفرها الدول بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصّة في ذلك والعمل على إحداث برامج توعوية لتحسيس الشباب من مدى خطورة انخراطهم في الشبكات الإرهابية.

٢-ضرورة مراجعة قوانين الإرهاب لردع التهديدات الإرهابية الالكترونية في زمن الذكاء الاصطناعي مع إدخال إصلاحات جوهرية في مسألة سياسات الهجرة التي لا يزيد تشدّدها إلاّ إلحاحا من قبل الراغبين في الهجرة في تكرار التسلّل إلى الدول الأوروبية بحثا عن حياة أفضل.

٣-تعزيز وتطوير التقنيات الأمنية وأنظمة المعلومات بما يواكب التحدّيات التكنولوجية الحديثة ودعم قدرات القوات الأمنية في حراسة الحدود والسهر على حسن تطبيق بنود الاتّفاقيات الدولية والقوانين الوطنية المعمول بها.

٤-ضرورة التزام الدول بالتعاون الأمني المشترك في مكافحة الشبكات الإرهابية وملاحقة منفذّي الهجمات الإرهابية مع ضرورة إرساء استراتيجيات أمنية استباقية على كامل دول العالم لتسهيل عملية تبادل المعلومات وسرعة التوقي من التهديدات المحتملة .

٥-التركيز على الجانب الإنساني في الإحاطة بضحايا المنظّمات الإرهابية وتوعيتهم بحقيقة الإرهاب استنادا لوقائع وأدلة ثابتة مع محاولة إدماجهم في المجتمع بعد التأكد من عدم قناعتهم وتشبّثهم بالأفكار الجهادية المتطرفة .

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

حسين المحمدي البوادي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٥.

عجيل الويسي، المنجد في اللغة العربية والإعلام، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٨.

محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٠.

-الأطروحات والمذكّرات:

حسين فنور، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة الجنائية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠١٢-٢٠١٣.

ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ١٩٩٥-٢٠١٠، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية اختصاص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر-٣- معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٠-٢٠١١.

ليندة بوحيتم، فوزية بعزيزي، جريمة تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام اختصاص القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥.

ماجد رواجبه، السويد وجدلية الهجرة والإرهاب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلّية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

محمد بن لخضر، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين إلى أوروبا: دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، أطروحة دكتوراه في حقوق الإنسان، جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦-٢٠١٧.

-المقالات:

أوس مصطفى طه الدليمي، "مكافحة الهجرة غير القانونية عبر البحار"، مجلة العلوم القانونية، الجزء الثالث، المجلد عدد ٣٦، ديسمبر ٢٠٢١.

حسناء عبد الله أحمد صالح، "ظاهرة الإسلاموفوبيا (المفهوم، النشأة، أبرز الجهات المساهمة في إذكاء الظاهرة)"، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد الأوّل، جوان ٢٠٢٠.

خديجة الهواري، "قضايا الإرهاب والتطرف: نحو مقاربة سوسيولوجية شمولية"، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلّحة، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثالث، العدد التاسع، نوفمبر ٢٠٢٢.

صريح صالح صالح القاز، "المسلمون في فرنسا بين واقع التمييز وشعارات المساواة"، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلّحة، المجلد ٠٣، العدد التاسع، نوفمبر ٢٠٢٢.

عبد السلام موكيل، "الإرهاب من المنظور الإسلامي بين دلالات النصوص الشرعية وجدلية السياقات السياسية"، مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمّان، ٢٠١٨،

مجدوب عبد المؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٠، جانفي ٢٠١٤.

هشام خلوق، "أزمة النظام الدولي وفشله في مواجهة ظاهرة الإرهاب"، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلّحة، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثالث، العدد التاسع، نوفمبر ٢٠٢٢.

-قرارات مجلس الأمن:

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة رقم ١٩٦٣ الذي اتّخذ بالإجماع في جلسته ٦٤٥٩ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠.

المراجع باللغة الأجنبية :

RENARD (T.), «Jihadi veterans in the maghreb: Lessons from the past and challenges for tomorrow», Egmont Paper 107, April 2019.

المراجع الالكترونية:

بريان مايكل جنكينز، هنري إتش، ويليس، بينغ هان، منظور تحليلي: هل يزيد وقوع الهجمات الإرهابية من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات؟، ملاحظات أوّلية من تحليل إحصائي للهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتّحدة وأوروبا من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠١٣، ص ٣. موجود على الرابط التالي :
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE173/RAND_PE173z1.arabic.pdf

تصريح نائب رئيس المفوضيّة الأوروبيّة فرانكو فراتيني على الرابط التالي https://www.turess.com/alfajrnews/1504 :

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٥ (٢): الدول العشر الأكثر تأثّرا بالإرهاب. نشر بتاريخ ٩ أفريل ٢٠٢٤. لأكثر تفاصيل الاطّلاع على الرابط التالي/https://ecss.com.eg/53395 :

Les contrats administratifs internationaux à la lumière du droit international public

DR- KHALOUK Hicham

Professeur Habilité à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Ain Chock, Casablanca

Résumé :

Cet article analyse le rôle des contrats administratifs internationaux dans le cadre du droit international public. Dans un contexte marqué par l'expansion continue du droit international, qui englobe désormais des secteurs variés tels que l'économie, l'écologie et la politique, les contrats administratifs internationaux occupent une place de plus en plus importante dans les interactions mondiales. Ces contrats permettent en effet aux Etats de collaborer avec des acteurs étrangers tout en veillant à préserver l'intérêt public. Toutefois, ces accords soulèvent des questions juridiques complexes, en raison de leur nature hybride, située entre droit interne et droit international, et de leur impact potentiel sur la souveraineté des Etats. Cette analyse s'articule ainsi autour de trois axes : l'hybridation juridique, l'impact sur la souveraineté étatique et la distinction avec les traités internationaux.

Mots-clés :

Contrats administratifs, droit international public, Traité, souveraineté.

ملخص:

تحلل هذه الدراسة دور العقود الإدارية الدولية في إطار القانون الدولي العام. ففي سياق يتسم بالتوسع المتواصل لهذا القانون، الذي بات يشمل مجالات متعددة كالاقتصاد والبيئة والسياسة، أصبحت العقود الإدارية الدولية تضطلع بدور متزايد الأهمية في التفاعلات العالمية. إذ تتيح هذه العقود للدول التعاون مع مختلف الفاعلين الدوليين، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المصالح الوطنية. غير أن هذه الاتفاقات تثير إشكالات قانونية معقدة، نظرا لطبيعتها الهجينة التي تقع بين القانون الداخلي والقانون الدولي، وكذلك لما قد تحدثه من أثر على سيادة الدول. لذلك ركزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: الطابع الهجين للعقود الإدارية الدولية، وأثر هذه العقود على السيادة الوطنية، والتمييز بينها وبين المعاهدات الدولية.

الكلمات المفاتيح:

العقود الإدارية، القانون الدولي العام، المعاهدات، السيادة.

Abstract:

This article analyzes the role of international administrative contracts within the framework of public international law. In a context marked by the continuous expansion of international law - now encompassing diverse sectors such as economics, ecology, and politics - international administrative contracts are assuming an increasingly significant role in global interactions. These contracts enable States to cooperate with foreign actors while safeguarding the public interest. However, they raise complex legal questions due to their hybrid nature - situated at the intersection of domestic and international law - and their potential impact on State sovereignty. This analysis is structured around

three key axes: legal hybridization, the impact on State sovereignty, and the distinction from international treaties.

Key words:

Administrative contracts, public international law, treaty, sovereignty.

Introduction

Le droit international public appelé aussi droit des gens, est le droit de la société internationale. Il désigne l'ensemble des règles qui régissent les rapports entre les personnes de cette société internationale, les Etats, les organisations internationales, et d'autres sujets du droit international[1].

Aujourd'hui, le droit international connaît une expansion spectaculaire, couvrant presque toutes les activités humaines. Qu'il s'agisse de questions économiques, écologiques, militaires, agricoles, maritimes, aériennes, spatiales, médicales, juridiques, politiques, scientifiques ou nucléaires, son champ d'application ne cesse de s'étendre[2].

Dans ce contexte, de nombreux aspects de la vie et des interactions globales sont intrinsèquement liés à ce domaine juridique. Par exemple, si les contrats administratifs relèvent en premier lieu du droit interne, leur dimension internationale se manifeste dès qu'ils impliquent un franchissement de frontière.

[1] - Benjamin Mulamba Mbuyi, Droit international public : les sources, Ed L'Harmattan, Paris, 2012, P. 23.
[2] - Marc de Montpellier, Introduction au droit international public, Exposés au CUF - МГУ Moscou, Mars 2012, p.8.

Dans un monde où les interdépendances économiques et politiques façonnent de manière croissante les relations internationales, les contrats administratifs internationaux occupent un rôle stratégique. Ces derniers sont essentiels dans la régulation de secteurs clés tels que les infrastructures, l'énergie ou les nouvelles technologies. Ils permettent aux Etats de collaborer avec des partenaires étrangers tout en veillant à préserver l'intérêt public. Par ailleurs, ces contrats constituent des leviers cruciaux pour attirer les investissements étrangers et moderniser les services publics.

Cependant, ces contrats soulèvent des questions complexes quant à leur nature juridique, ainsi que leurs interactions avec le droit interne et le droit international. Leur statut intermédiaire, à mi-chemin entre le contrat classique et le traité international, interpelle, tout comme leur impact potentiel sur la souveraineté des Etats. En effet, ces engagements, lorsqu'ils lient une entité publique à des acteurs étrangers, tels que des multinationales, peuvent parfois exposer l'Etat à des déséquilibres de pouvoir, étant donné la puissance économique souvent écrasante des partenaires privés. Un exemple emblématique est celui des contrats d'investissement entre un Etat d'accueil et une société multinationale, où les relations contractuelles peuvent avoir des implications dépassant le cadre purement économique pour affecter la souveraineté nationale[1].

L'objectif principal de cet article est d'examiner les contrats administratifs internationaux à travers le prisme du droit international public. Cette analyse s'articule autour de plusieurs questions fondamentales :

[1] - Zakhour georges philippe, Les investissements étrangers: Droit applicable et tribunal compétent, L'Harmattan, Paris, 2019, p. 65.

Quelle est la position des contrats administratifs internationaux dans le cadre du droit international public ?

Dans quelle mesure ces contrats impactent-ils la souveraineté des Etats ?

Les accords conclus entre des Etats et des entreprises privées étrangères peuvent-ils être assimilés à des traités relevant du droit international ?

Pour répondre à ces questions, il convient de structurer l'analyse en trois parties :

I.Le contrat administratif international : entre droit interne et droit international, une hybridation juridique au service de l'intérêt général

II.Contrats administratifs internationaux et souveraineté étatique : entre pouvoir souverain et contraintes contractuelles

III.Traités internationaux et contrats administratifs internationaux : Distinctions et limites

I-Le contrat administratif international : entre droit interne et droit international, une hybridation juridique au service de l'intérêt général

Le contrat administratif est avant tout un contrat, c'est-à-dire un accord de volontés établissant des obligations réciproques entre les parties. Bien que ces contrats, sur le plan purement juridique, ressemblent aux autres contrats, ils n'en demeurent pas moins dotés, sur le plan pratique, de particularités manifestes[1]. Ils se distinguent par leur objectif principal : la satisfaction de l'intérêt général.

[1] - Zakhour georges philippe, op. cit, p. 65.

Conclus par une personne publique, ces contrats sont intimement liés au service public et se caractérisent par une certaine "exorbitance" par rapport au droit commun[1].

En effet, l'existence d'un régime spécifique pour les contrats administratifs s'explique par la finalité particulière assignée à la puissance publique, à savoir la mise en œuvre de l'intérêt général. La puissance publique, en tant qu'entité, ne peut être assimilée à un simple particulier et, de ce fait, ne peut contracter dans les mêmes conditions que ce dernier. Ces spécificités se manifestent tant dans la définition que dans le régime juridique de ces contrats[2].

A l'instar du droit administratif, le droit international des contrats est marqué par la recherche d'un nécessaire équilibre entre les intérêts prééminents de l'Etat et les intérêts pécuniaires du cocontractant privé. Ces contrats administratifs internationaux se distinguent des contrats commerciaux classiques par leur nature publique et leur lien étroit avec l'intérêt général[٣]. Un contrat administratif international suppose la présence d'une personne publique, ce qui exclut, en principe, qu'un tel caractère soit attribué à un contrat conclu entre deux personnes privées [٤]. L'exécution du contrat doit impérativement servir un intérêt général et ne saurait se limiter à un intérêt purement particulier.

Les dynamiques d'internationalisation des contrats publics provoquent une hybridation du droit des contrats. Cette évolution impacte la cohérence du régime juridique des contrats administratifs,

[1] - Sous la direction de Romi Raphaël, Bernardini Niels, Lamy Valentin, L'essentiel des contrats administratifs, Ellipses, Paris, 2016, p. 8.
[2] - Mikaël Benillouche, Anne-Laure, Leçons d'introduction au droit, Ellipses, Paris, France, 2016, p. 104.
[3] -. Prosper Weil, Droit international et contrats d'Etat, p. 570. https://www.sfdi.org/wp-content/uploads/2020/04/Weil-P.-Droit-international-et-contrats-dEtat.pdf
[4] - Carine Vaysse, La théorie générale du contrat administratif : Analyse de la résilience d'une notion oscillant entre forces de conservation et besoin de renouvellement, L'Harmattan, Paris, 2022, p. 11.

introduisant des éléments juridiques étrangers parfois perturbateurs. L'internationalisation remet ainsi en question la conceptualisation classique des contrats administratifs[1].

Aujourd'hui, une approche interdisciplinaire est devenue indispensable dans de nombreuses sciences. Les avancées dans divers domaines dépendent de la capacité à intégrer des savoirs provenant d'autres disciplines. Le droit des contrats administratifs internationaux ne fait pas exception. A l'intersection du droit privé et du droit public, du droit interne et du droit international, cette branche juridique ne cesse de se densifier et de se complexifier[2].

L'élément d'internationalité qui caractérise les contrats administratifs internationaux les distingue fondamentalement des contrats administratifs nationaux. Cette dimension transfrontalière crée une interaction constante entre les normes juridiques internes et internationales, générant ainsi un cadre juridique dynamique. Pour mieux appréhender cette dynamique, il est essentiel de clarifier les concepts de droit interne et de droit international.

Le droit interne regroupe le droit national privé et le droit national public. Il s'applique aux relations juridiques dépourvues d'éléments étrangers. Par exemple, un contrat de vente portant sur une maison située au Maroc, conclu entre deux Marocains, avec paiement en monnaie marocaine, relève exclusivement du droit national. A l'inverse, le droit international comprend le droit international public et le droit international privé. Ce droit est composé de l'ensemble des règles qui régissent les relations

[1] - Ibid. p.25.
[2] - Audrain-Demey, G, Introduction – Qu'est-ce que le droit de l'environnement ? Droit de l'environnement pour l'immobilier, Dunod, 2022, (p. 1 -7). https://droit.cairn.info/droit-de-l-environnement-pour-l-immobilier--9782100819294-page-1?lang=fr.

internationales entre les Etats, les Collectivités territoriales et les Individus relevant de pays différents. Ainsi, l'expression « droit international » devrait normalement embrasser tous les rapports de droit traversant une frontière étatique[1].

Il s'agit simplement de souligner que les contrats administratifs internationaux se trouvent à la croisée du droit interne et du droit international. Par exemple, le droit de la commande publique, et plus spécifiquement le droit des marchés publics, reflète une longue tradition de diversité normative, issue d'une multitude de règles d'origine nationale, législative, réglementaire ou supranationale. Toutefois, on observe une influence croissante des standards et règles internationaux sur ce domaine. Ainsi, ce droit tend de plus en plus à s'aligner sur les principes du droit commercial international. Cette hybridation met en lumière la richesse mais aussi les défis posés par les contrats administratifs internationaux, qui incarnent une synthèse entre des systèmes juridiques différents, tout en s'efforçant de répondre aux exigences croissantes de la coopération internationale[2].

II-Contrats administratifs internationaux et souveraineté étatique : entre pouvoir souverain et contraintes contractuelles

La Charte de l'Organisation des Nations Unies a codifié les grands principes des relations internationales, notamment le principe de non-ingérence, le principe de non-agression, l'inviolabilité des

[1] - Amri Mostapha, Introduction à l'étude du droit, Première Année (1er Semestre), Université Ibn Zohr, Ecole Nationale de Commerce et de Gestion d'Agadir.

[2] - Salem Ait Youcef, Les sources internationales du droit des marchés publics algérien: Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, Le Lys Bleu Editions, 2024. https://books.google.co.ma/books?id=qyIdEQAAQBAJ&newbks=1&newbks_redir=0&dq=contrats+administratifs+internationaux&hl=fr&source=gbs_navlinks_s

frontières, l'intégrité territoriale des Etats, l'interdiction du recours à la force et, surtout, le respect de la souveraineté étatique. Le droit international repose ainsi essentiellement sur la notion de souveraineté, qui constitue à la fois un concept juridique fondamental et un principe clé des relations internationales[1].

La souveraineté étatique est généralement définie comme la capacité d'un Etat à exercer son autorité sur un territoire et une population, sans dépendre d'un pouvoir supérieur. Elle est un concept à double dimension : externe, régissant les relations de l'Etat avec d'autres entités internationales (souveraineté de l'Etat), et interne, encadrant ses interactions avec les personnes physiques et morales sous sa juridiction (souveraineté dans l'Etat)[2]. Elle confère à l'Etat ce que l'on appelle la « compétence des compétences »[3].

Historiquement, le droit international public s'est d'abord limité à régir les relations interétatiques, fondées sur la souveraineté territoriale. Ce paradigme a été institué par la paix de Westphalie en 1648, qui a établi le principe de non-ingérence dans les affaires des autres Etats[4]. Cependant, l'émergence et la prolifération des organisations internationales au XXe siècle ont transformé le paysage juridique international. L'Etat n'est désormais plus le seul sujet du droit international public, et la souveraineté étatique s'en trouve affectée[5]. La mondialisation et la complexité

[1] - Diane Ethier, Introduction aux relations internationales, troisième édition, PUM, 2006, p. 260.
[2] - Brahim Oguelemi, La souveraineté des Etats du Sahel face aux défis sécuritaires, L'Harmattan Sénégal, 2018, p. 20.
[3] - Guy Gosselin, Marcel Filion, Régimes politiques et sociétés dans le monde, Presses Université Laval, Canada, 2007, p. 17.
[4] - Brahim Oguelemi, op. cit, p. 20.
[5] - François Crépeau et Jean-François Gareau, La société internationale et son droit : vers un changement de paradigme ?, 20/02/2021. https://books.openedition.org/pum/22223?lang=fr

croissante des rapports transnationaux remettent en question la place centrale de la souveraineté dans le droit international et les relations internationales[1].

Dans ce contexte, les contrats administratifs internationaux représentent une nouvelle dynamique où la souveraineté étatique est souvent confrontée à des limitations. Ces contrats, conclus entre un Etat et des acteurs étrangers, entraînent des implications juridiques complexes, notamment en matière de transfert de compétences et de liberté contractuelle. Lorsqu'un Etat conclut un contrat administratif international, il engage sa responsabilité juridique et limite sa capacité d'action souveraine, en raison des obligations contractuelles auxquelles il souscrit[2]. Ces contrats soulèvent des enjeux cruciaux, notamment dans les secteurs stratégiques tels que les concessions de ressources naturelles. Par exemple, lorsqu'un Etat accorde à une société étrangère l'exploitation de ressources comme le pétrole ou le gaz, des tensions peuvent apparaître entre les intérêts nationaux de l'Etat hôte et les attentes économiques de l'investisseur étranger.

En pratique, l'élaboration et l'exécution de ces contrats sont marquées par des divergences d'intérêts. L'investisseur étranger cherche à garantir la stabilité de ses droits face aux aléas politiques, tandis que l'Etat, attaché à sa souveraineté, conserve souvent le pouvoir de modifier ou de résilier unilatéralement le contrat pour protéger ses intérêts vitaux. Il est généralement admis qu'une obligation issue d'un contrat ne peut entraver la souveraineté étatique. Ainsi, l'Etat hôte détient, en tant que

[1] - Brahim Oguelemi, op. cit, p. 21.
[2] - Alexandre Kiss, Introduction au droit international de l'environnement, UNITAR, 2ème édition, Genève, Suisse, 2006, p. 106.

souverain, des pouvoirs qui lui permettent de modifier, en cours d'exécution, les clauses du contrat, ce qui peut conduire à remettre en question ses obligations contractuelles chaque fois que ses intérêts vitaux l'exigent[1].

Sur le plan juridique, ces contrats posent une question fondamentale : à quel ordre juridique appartient la relation contractuelle ? Certains Etats en développement privilégient un ancrage dans leur ordre juridique interne pour maintenir un contrôle sur les contrats d'investissement. Cependant, la réalité montre que le droit international intervient fréquemment pour déterminer la loi applicable et le tribunal compétent en cas de litige, notamment à travers l'arbitrage international[2].

L'arbitrage constitue un mécanisme de règlement des différends par une tierce partie impartiale, souvent choisi pour sa neutralité – une personne, un organe existant ou une commission spécialement créée– dont la décision est acceptée à l'avance par les parties au différend. Dans tous les cas, toutes les parties au différend doivent s'accorder sur la procédure et sur le choix de la tierce partie qui sera chargée de l'arbitrage[3].

Toutefois, ce mécanisme peut restreindre la souveraineté des Etats en les soumettant à des juridictions extérieures. Cela illustre la tension entre la nécessité d'attirer des investissements étrangers et la préservation de l'autonomie décisionnelle des Etats. Ainsi, bien que les contrats administratifs internationaux soient des instruments précieux pour le développement dans un monde globalisé, leur

[1] - Zakhour georges philippe, op. cit, p. 65.
[2] - Ibid. p. 66-69.
[3] - Alexandre Kiss, op. cit, p. ٦8.

négociation et leur mise en œuvre exigent une grande prudence. Il est essentiel de trouver un équilibre entre les avantages économiques qu'ils apportent et les risques qu'ils posent pour la souveraineté et l'intérêt national des Etats[1].

III- Traités internationaux et contrats administratifs internationaux : Distinctions et limites

Les conventions de Vienne de 1969 et de 1986 sur le droit des traités appelées « traités des traités » définissent le traité ou convention internationale comme un accord international conclu par écrit entre sujets du droit international, destiné à produire des effets juridiques et régi par le droit international[2].

Le terme « traité » a un sens très général. Certains traités portent des appellations spécifiques. Par exemple, le traité constitutif de l'ONU est désigné sous le nom de « Charte », tandis que le traité de l'Atlantique Nord est qualifié de « Pacte atlantique ». Les textes du traité de Versailles créant la Société des Nations portaient également le nom de « Pacte ». Par ailleurs, d'autres appellations sont utilisées dans la langue juridique, telles que convention, déclaration, protocole, échange de notes, statut, modus vivendi, concordat, etc[3].

Cependant, une question se pose : les accords entre les Etats et les entreprises privées étrangères peuvent-ils être qualifiés de traités de droit international ?

[1] - Zakhour georges philippe, op. cit, p. 24-29.
[2] - Benjamin MulambaMbuyi, Introduction à l'étude des sources modernes du droit international public, Presses Université Laval, 1999, Bruylant, p.67.
[3] - Benjamin MulambaMbuyi, op. cit, p. 11-12.

En réalité, bien que l'expression « droit international » semble inclure tous les rapports juridiques traversant une frontière étatique, la réponse à cette question est nécessairement négative[1]. Les accords conclus entre un Etat et un individu étranger ne sont pas des traités ; ce sont des contrats[2]. Les règles régissant le droit international des contrats diffèrent de celles applicables aux traités entre Etats. Ces règles contractuelles n'ont pas encore atteint un degré de développement comparable à celui du droit des traités[3].

De plus, l'intérêt général constitue une distinction majeure entre les traités et les contrats administratifs internationaux. L'exécution d'un traité vise à servir un intérêt général pour chacune des parties, souvent défini par la Constitution et les réglementations internes des Etats. En revanche, les contrats administratifs internationaux concernent des accords spécifiques entre une autorité publique et un acteur étranger, souvent privé, dont l'intérêt particulier peut entrer en conflit avec l'intérêt public[4]. Cette divergence de finalité soulève des questions quant à la manière dont l'intérêt général est préservé dans ces différents cadres.

Une autre distinction essentielle entre les contrats administratifs internationaux et les traités réside dans les parties contractantes. Dans le cadre des traités, les parties sont nécessairement des personnes publiques, telles que des Etats ou des organisations internationales. En revanche, les contrats administratifs internationaux impliquent toujours au moins une personne publique (Etat, collectivité

1 - Amri Mostapha, op. cit.
2 - Marc de Montpellier, op. cit, p. 15.
3 - Prosper Weil, op. cit, p. 568.
4 - Alexandre Kiss, op. cit, p. 106.

territoriale ou établissement public), tandis que l'autre partie peut être une entité privée. Cette dernière, cependant, ne peut pas participer à l'élaboration d'un traité international.

Ainsi, dans les relations contractuelles entre un Etat et une personne privée étrangère, une particularité se manifeste : l'une des parties n'est pas un sujet de droit international. Un sujet est celui qui, à l'intérieur d'un système juridique, a des droits et des obligations, et qui dispose des moyens pour agir en justice pour la protection de ces droits[1]. La personnalité juridique est essentielle pour être reconnu comme sujet de droit international. « La personnalité juridique, c'est le masque dont il faut être revêtu pour pouvoir invoquer les droits subjectifs sur la scène du droit »[2]. Cette personnalité permet de conclure des traités, ce qui n'est pas le cas des acteurs privés au niveau international. Ceux-ci peuvent conclure des contrats, mais pas des traités.

Conclusion

Les relations contractuelles administratives se multiplient dans des domaines toujours plus variés, impliquant divers acteurs publics et privés, tant au niveau national qu'international[3]. Identifier un contrat administratif nécessite de le décrire précisément. Le qualificatif "administratif" renvoie d'emblée à une autonomie par rapport au droit privé, avec un objectif principal : la satisfaction des intérêts de la collectivité[4]. Cette complexité se révèle encore davantage dans le contexte de l'internationalisation de ces contrats. En effet, le droit des contrats publics est de plus en plus influencé par des règles et standards

[1] - Gautier-Audebert Agnès, Leçons de Droit international public, Ellipses, Paris, 2017, p. 12.
[2] - J.P. GRIDEL, Notions fondamentales de droit et droit français, D. 1993, p. 301.
[3] - Carine Vaysse, op. cit, p. 25.
[4] - Ibid, p. 19.

internationaux, lesquels produisent divers effets, impactant à la fois le contentieux, le régime juridique de ces contrats et les concepts fondamentaux qui l'organisent[1].

La dimension transfrontalière des contrats administratifs confronte fréquemment le droit administratif au droit international public. Bien que ces deux branches juridiques diffèrent sur de nombreux aspects, elles se trouvent contraintes de coopérer pour répondre aux exigences des relations internationales modernes[2].

Les contrats administratifs internationaux constituent donc un champ complexe, où s'entrelacent souveraineté nationale et impératifs de coopération internationale. La gestion de ces interactions repose sur la capacité des Etats à décider, en tant qu'entités souveraines, du transfert ou non de certaines compétences. L'enjeu réside dans l'établissement d'un équilibre entre le respect du droit administratif national et l'application des méthodes du droit international. Cet équilibre pourrait se concrétiser à travers une nouvelle conception de l'exorbitance du droit public, liée à un ordre public international adapté[3].

En somme, la réflexion sur les contrats administratifs internationaux met en lumière la dynamique entre l'adaptation des régimes juridiques nationaux et le respect des normes internationales. Cela souligne l'importance de la flexibilité et de la clarté juridique dans un monde en constante évolution. L'avenir de ces contrats dépendra de la capacité des Etats et des acteurs internationaux à

[1] - Salem Ait Youcef, op. cit.
[2] - Emma Picard, Le contrat administratif dans la sphère internationale et les méthodes de droit international privé, 2023, p. 16. https://dumas.ccsd.cnrs.fr/dumas-04158463
[3] - Ibid. p. 82.

trouver un juste équilibre entre souveraineté et collaboration, permettant ainsi de concilier développement économique et stabilité des relations internationales.

Références bibliographiques

- Carine Vaysse, La théorie générale du contrat administratif : Analyse de la résilience d'une notion oscillant entre forces de conservation et besoin de renouvellement, L'Harmattan, Paris, 2022.

- Zakhour georges philippe, Les investissements étrangers: Droit applicable et tribunal compétent, L'Harmattan, Paris, 2019.

- Sous la direction de Romi Raphaël, Bernardini Niels, Lamy Valentin, L'essentiel des contrats administratifs, Ellipses, Paris, 2016.

- Mikaël Benillouche, Anne-Laure, Leçons d'introduction au droit, Ellipses, Paris, France, 2016.

- Diane Ethier, Introduction aux relations internationales, troisième édition, PUM, 2006.

- Brahim Oguelemi, La souveraineté des Etats du Sahel face aux défis sécuritaires, L'Harmattan, Sénégal, 2018.

- Guy Gosselin, Marcel Filion, Régimes politiques et sociétés dans le monde, Presses Université Laval, Canada, 2007.

- Alexandre Kiss, Introduction au droit international de l'environnement, UNITAR, 2ème édition, Genève, Suisse, 2006.

- Benjamin Mulamba Mbuyi, Droit international public : les sources, Ed L'Harmattan, Paris, 2012.

- Benjamin Mulamba Mbuyi, Introduction à l'étude des sources modernes du droit international public, Presses Université Laval, Bruylant, 1999.

- Marc de Montpellier, Introduction au droit international public, Exposés au CUF - МГУ Moscou, Mars 2012.

- Gautier-Audebert Agnès, Leçons de Droit international public, Ellipses, Paris, 2017.

- J.P. GRIDEL, Notions fondamentales de droit et droit français, D. 1993.

- Amri Mostapha, Introduction à l'étude du droit, Première Année (1er Semestre), Université Ibn Zohr, Ecole Nationale de Commerce et de Gestion d'Agadir.

- Audrain-Demey, G, Introduction — Qu'est-ce que le droit de l'environnement ? Droit de l'environnement pour l'immobilier, Dunod, 2022.

https://droit.cairn.info/droit-de-l-environnement-pour-l-immobilier--9782100819294-page-1?lang=fr.

-. Prosper Weil, Droit international et contrats d'Etat.

https://www.sfdi.org/wp-content/uploads/2020/04/Weil-P.-Droit-international-et-contrats-dEtat.pdf

- Salem Ait Youcef, Les sources internationales du droit des marchés publics algérien: Loi type de la CNUDCI sur la passation des marchés publics, Le Lys Bleu Editions, 2024.

https://books.google.co.ma/books?id=qyIdEQAAQBAJ&newbks=1&newbks_redir=0&dq=contrats+administratifs+internationaux&hl=fr&source=gbs_navlinks_s

- Emma Picard, Le contrat administratif dans la sphère internationale et les méthodes de droit international privé, 2023.

https://dumas.ccsd.cnrs.fr/dumas-04158463

- François Crépeau et Jean-François Gareau, « La société internationale et son droit : vers un changement de paradigme ? », 20/02/2021.

https://books.openedition.org/pum/22223?lang=fr

الحروب الهجينة والرمادية وعلاقتها بالجماعات الإرهابية

Hybrid and Grey Wars and Their Relationship with Terrorist Groups

الباحث: عبد القادر الفرساوي

المغرب

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الحروب الهجينة والرمادية وعلاقتها بانتشار الجماعات الإرهابية، من خلال عرض نظري وتحليل ميداني. يشير مفهوم الحرب الهجينة إلى استخدام مزيج من الأدوات العسكرية التقليدية وغير النظامية والتقنيات الحديثة لتحقيق الأهداف السياسية، بينما تمثل الحرب الرمادية حالة بين السلم والحرب تُستخدم فيها أساليب غير تقليدية دون الوصول إلى صراع عسكري معلن. يهدف البحث إلى توضيح الفروق بين المفهومين وجذورهما النظرية، وتسليط الضوء على كيفية استغلال الجماعات الإرهابية لهذه البيئات الصراعية أو توظيفها من قبل الدول. تعتمد الدراسة منهجا وصفيا تحليليا لدراسة المفاهيم، مع منهج المقارنة للتمييز بين الحرب الهجينة والرمادية، ومنهج دراسة الحالة لتحليل أمثلة تطبيقية في مناطق مثل الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وأوكرانيا وسوريا وليبيا بعد عام ٢٠٢٠. توصلت الدراسة إلى أن تداخل أساليب الحروب الهجينة والرمادية أسهم في طمس الخطوط الفاصلة بين حالتي الحرب والسلم[١]، مما أتاح للدول الفاعلة تحقيق أهدافها "دون قتال مباشر" كما نادى صن تزو قبل قرون[٢]. في المقابل، استفادت الجماعات الإرهابية من هذه البيئات المضطربة لتعزيز نفوذها وتجديد قدراتها، كما في حالة تمدد تنظيم داعش في ظل فراغات السلطة خلال الحربين السورية والعراقية[٣]. توصي الدراسة بضرورة فهم هذه الأنماط الحربية

[١] محمد سلامة، الحروب المعاصرة: المفهوم والتكتيك، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٢، ص ١٤٣.
[٢] صن تزو، فن الحرب، ترجمة: عبد الله بن عبد الكريم، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٩.
[٣] تقرير مركز الأزمات الدولي، "الدولة الإسلامية بعد الانسحاب الأميركي"، ٢٠٢١.

فهما دقيقا ووضع استراتيجيات شاملة للتعامل معها، بما يشمل تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديدات الهجينة، وسد الفراغات الأمنية والتنموية التي تتغلغل فيها التنظيمات الإرهابية.

الكلمات المفتاحية: الحروب الهجينة، الحروب الرمادية، الجماعات الإرهابية، نفوذ، استراتيجيات

Abstract

This study explores the phenomenon of hybrid and grey-zone warfare and its relationship with the spread of terrorist groups through both theoretical exposition and case analysis. The concept of hybrid warfare refers to the use of a combination of conventional and irregular military tools, along with modern technologies, to achieve political goals, whereas grey-zone warfare represents a state between peace and war in which unconventional methods are used without reaching open military confrontation. The study aims to clarify the theoretical distinctions between the two concepts, and to shed light on how terrorist groups exploit these conflict environments, or how states might employ them strategically. The research adopts a descriptive-analytical method for conceptual study, a comparative method to distinguish between hybrid and grey warfare, and a case study method to analyze practical examples in regions such as the Sahel, the Middle East, Ukraine, Syria, and Libya after 2020. The study concludes that the overlap of hybrid and grey-zone warfare strategies has blurred the traditional boundaries between war and peace[1], allowing powerful states to achieve their objectives "without direct

[1]Mohamed Salama, Modern Warfare: Concepts and Tactics, Middle East Studies Center, 2022, p.143.

fighting," as Sun Tzu advised centuries ago[1]. Meanwhile, terrorist groups have taken advantage of these unstable environments to expand their influence and renew their capabilities, as seen in the spread of ISIS in the power vacuums created by the Syrian and Iraqi wars[2]. The study recommends a deeper understanding of these war patterns and calls for comprehensive strategies to confront them, including strengthening international cooperation and addressing the security and development gaps that terrorist groups exploit.

Key words : Hybrid wars, Gray wars, Terrorist groups, Influence, Strategies

المقدمة

شهدت البيئة الأمنية الدولية في السنوات الأخيرة ظهور أنماط جديدة من الصراعات تطمس الحدود التقليدية بين حالتي السلم والحرب[٣]. فلم تعد المواجهات محصورة في جيوش نظامية تتقاتل في ميادين واضحة، بل أصبحنا أمام حروب غير معلنة تستخدم فيها أدوات متعددة، سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية وتكنولوجية، بصورة متزامنة[٤]. وقد وُصف هذا التحول أحيانا بأنه امتداد لمبدأ كلاوزفيتز الشهير بأن "الحرب ما هي إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى"[٥]، لكن وسائل الحرب نفسها توسعت بشكل ملحوظ في العصر الحديث. ومن أبرز المفاهيم التي ظهرت لوصف هذه الظاهرة مفهوما "الحرب الهجينة" و"الحرب الرمادية" (أو صراع المنطقة الرمادية).

[1] Sun Tzu, *The Art of War*, trans. Abdullah bin Abdul Karim, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2008, p.79.
[2] International Crisis Group, "ISIS After U.S. Withdrawal," 2021.

[٣] محمد سلامة، الحروب المعاصرة: المفهوم والتكتيك، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٢، ص ١٤٣.
[٤] المرجع نفسه، ص ١٤٧.
[٥] كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة: أحمد خليل، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣، ص ٥١.

برز مفهوم الحرب الهجينة بقوة في الخطاب الأمني بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، حيث لوحظ استخدام أساليب قتالية تقليدية جنبا إلى جنب مع تكتيكات غير نظامية[١]. ثم تكرّس المفهوم بشكل أكبر خلال التدخلات الروسية في جورجيا (٢٠٠٨) وأوكرانيا (٢٠١٤)، التي شهدت مزيجا من القوات غير النظامية والحرب الإلكترونية والدعاية لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية[٢]. في تلك الأثناء ظهرت الجماعات الإرهابية كطرف فاعل أيضا، سواء كأداة ضمن استراتيجيات بعض الدول (مثل استغلال الميليشيات والتنظيمات المتطرفة لتحقيق مصالح إقليمية)، أو كقوة تنمو في ظل الفوضى والفراغ الأمني الذي تخلقه هذه الصراعات المركبة.

أما مفهوم الحرب الرمادية فقد ازداد تداولُهُ بعد عام ٢٠١٥ لوصف الأساليب العدائية "دون مستوى الحرب" التي انتهجتها دول كبرى كروسيا والصين[٣]. فهو يشير إلى حالة صراع ضبابية تقع بين السلم والحرب، تستخدم فيها إجراءات وإكراهات تدريجية ومدروسة لتحقيق أهداف استراتيجية دون الوصول إلى صدام عسكري تقليدي[٤]. تشمل هذه الإجراءات حرب المعلومات والهجمات السيبرانية والتخريب الخفي والدعم غير المعلن لوكلاء مسلحين وغيرها من الوسائل الملتوية[٥]. وقد وجد هذا المفهوم جذوره النظرية في مفهوم "الحرب السياسية" الذي صاغه جورج كينان عام ١٩٤٨، والذي دعا إلى استخدام كل الأدوات المتاحة دون الوصول إلى الحرب المفتوحة لتحقيق مصالح الدولة[٦].

في ظل تنامي هذه الظواهر، برز التساؤل حول علاقتها بانتشار الجماعات الإرهابية. فالتنظيمات المتطرفة – مثل القاعدة وداعش – استفادت في العقد الماضي من حالات عدم الاستقرار والصراعات المركبة لبسط نفوذها وتجنيد الأتباع[٧]. على سبيل المثال، تمدد تنظيم داعش في سوريا والعراق وسط حرب أهلية معقدة تدخلت فيها قوى إقليمية

[١] مركز الدراسات الاستراتيجية – واشنطن، تأثيرات حرب ٢٠٠٦ على المفاهيم العسكرية، ٢٠٠٧، ص ٢٩.
[٢] دراسة مركز راندRAND ، "Hybrid Warfare in Georgia and Ukraine"، ٢٠١٦.
[٣] لورانس فريدمان، الحرب في المنطقة الرمادية، مركز تشاتهام هاوس، ٢٠١٩، ص ١١.
[٤] المرجع نفسه، ص ١٣.
[٥] تقرير وزارة الدفاع الأمريكية، Gray Zone Conflict, 2020، ص ٥.
[٦] جورج كينان، "الحرب السياسية"، في أرشيف العلاقات الدولية، ١٩٤٨.
[٧] مركز الأزمات الدولي، "داعش بعد الانسحاب الأمريكي"، ٢٠٢١.

ودولية بشكل غير مباشر. وبالمثل، تنشط جماعات جهادية في منطقة الساحل الإفريقي مستغلةً ضعف الدول وانشغالها بصراعات داخلية وتدخلات خارجية. كل ذلك يطرح إشكالية تحتاج إلى بحث وتحليل: كيف تتداخل الحروب الهجينة والرمادية مع تهديد الإرهاب، وكيف يؤثر كل منهما في الآخر؟

وعليه، تسعى هذه المقدمة إلى تهيئة القارئ لفهم دوافع البحث وهيكله؛ حيث نقدم فيما يلي مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، ثم نستعرض أبرز الأدبيات السابقة في الموضوع، ونتناول بالتفصيل مفاهيم الحرب الهجينة والرمادية وأدواتهما وجذورهما النظرية، قبل الانتقال إلى تحليل حالات ميدانية توضح العلاقة مع الجماعات الإرهابية في مناطق مختلفة. وقد روعيت حداثة المعلومات ودقتها، خاصة ما بعد عام ٢٠٢٠، لضمان مواكبة التطورات الأخيرة في هذا المجال.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول الكيفية التي ترتبط بها الحروب الهجينة والرمادية بانتشار الجماعات الإرهابية. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال الرئيس التالي:

كيف تُسهِم استراتيجيات الحرب الهجينة والصراع في المنطقة الرمادية في ظهور أو توسع نشاط الجماعات الإرهابية، وما أوجه هذا الارتباط في النزاعات الراهنة عبر مناطق مختلفة؟

من هذا السؤال الرئيس تتفرع أسئلة فرعية، منها:

- ✓ ما التعريف الدقيق لكل من الحرب الهجينة والحرب الرمادية، وما الفروق الجوهرية بينهما على المستوى النظري؟
- ✓ ما هي الأدوات والأساليب التي تميز كلا من الحرب الهجينة والحرب الرمادية، وكيف يمكن أن تشمل استخدام الإرهاب أو مواجهته؟

- ✓ كيف يمكن أن تستغل الجماعات الإرهابية بيئة الصراع الهجين أو الرمادي لتوسيع نفوذها وتجنيد الأعضاء ونشر الفوضى؟
- ✓ هل تلجأ بعض الدول إلى توظيف جماعات إرهابية أو متطرفة كجزء من تكتيكات الحرب الهجينة أو الرمادية لتحقيق مصالحها بصورة غير مباشرة؟
- ✓ ما أبرز الأمثلة الحديثة (٢٠٢٠ فصاعدا) التي تتجسد فيها ظواهر الحرب الهجينة/الرمادية وتداخلها مع الجماعات الإرهابية في مناطق مثل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا الشرقية؟
- ✓ ما تداعيات هذا التداخل بين النوعين من الحروب والإرهاب على الأمن الإقليمي والدولي؟
- ✓ وما السبل الممكنة لمواجهة هذه الظواهر والحد من مخاطرها مستقبلا؟

تهدف الإجابة عن هذه الأسئلة إلى سد فجوة معرفية في فهم طبيعة الصراعات المعاصرة، التي لم تعد تقليدية الطابع، والتي يتشابك فيها عنصر الإرهاب مع تكتيكات حرب جديدة ومراوغة. فتوضيح هذه الإشكالية يساعد واضعي الاستراتيجيات الأمنية وصناع القرار على رسم سياسات أكثر فعالية لمواجهة التهديدات المركبة التي تجمع بين الحرب غير النظامية وخطر الإرهاب.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التكاملية التي تغطي الجانب النظري والتطبيقي للموضوع، ويمكن تلخيص أهم الأهداف فيما يلي:

١) **تعريف المفاهيم الأساسية وتوضيح الفروق:**

تقديم تعريف أكاديمي واضح لكل من الحرب الهجينة والحرب الرمادية، مع شرح الخصائص المميزة لكل منهما، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما[١].

٢) **استعراض الجذور النظرية:**

تتبع الأصول الفكرية والتاريخية لهذين المفهومين، من كتابات الإستراتيجيين الكلاسيكية (مثل صن تزو وكلاوزفيتز) وصولا إلى التنظير الحديث (مثل نظرية الحرب السياسية لكينان ١٩٤٨ وأعمال منظّري الحروب غير النظامية)[٢].

٣) **تحديد الأدوات والأساليب:**

تحليل أهم الأدوات التكتيكية والتقنيات المستخدمة في كل من الحرب الهجينة والحرب الرمادية، مثل القوة العسكرية التقليدية، والعمليات السرية، والدعاية، والهجمات الإلكترونية، والحرب النفسية، والدعم بالوكالة[٣]، وشرح كيفية توظيف هذه الأدوات في تحقيق الأهداف.

[١] لورانس فريدمان، الحرب في المنطقة الرمادية، مركز تشاتهام هاوس، ٢٠١٩، ص ١٣.

[٢] جورج كينان، "الحرب السياسية"، أرشيف العلاقات الدولية، ١٩٤٨؛ كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣، ص ٥١.

[٣] تقرير وزارة الدفاع الأمريكية، Gray Zone Conflict, 2020، ص ٥.

٤) **تحليل العلاقة مع الإرهاب:**

استكشاف طرق تلاقي أو تقاطع الحروب الهجينة/الرمادية مع نشاط الجماعات الإرهابية. يشمل ذلك بحث فرضية أن بعض الدول قد تستخدم تنظيمات إرهابية أو متطرفة كجزء من نهج هجيني أو رمادي[١]، وكذلك كيفية استغلال الجماعات الإرهابية لحالة الفوضى وعدم اليقين التي تخلقها هذه الحروب.

٥) **مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:**

عرض نقدي لأبرز الدراسات والتقارير الأكاديمية التي تناولت موضوع الحروب الهجينة والرمادية، وكذلك تلك التي تطرقت إلى قضية استخدام الإرهاب في سياق هذه الحروب أو تأثره بها، بهدف تحديد الفجوات البحثية التي سيساهم هذا البحث في معالجتها.

٦) **دراسة حالات تطبيقية حديثة:**

إجراء تحليل معمق لحالات واقعية بعد ٢٠٢٠ تتجلى فيها الحروب الهجينة أو الرمادية مصحوبةً بنشاط إرهابي. الفرضية أن هذه الحالات ستوفر فهما عمليا للظاهرة. تشمل الحالات مناطق مثل:

- **الساحل الإفريقي (مالي وجوارها)** :صعود الجماعات الجهادية وسط تنافس دولي غير مباشر.

- **الشرق الأوسط** :الصراع بالوكالة بين قوى إقليمية (إيران، السعودية، إسرائيل...) واستغلال جماعات كداعش وحزب الله.

[١] معهد الاقتصاد والسلام، Global Terrorism Index 2025، مارس ٢٠٢٥، ص ٢٧.

- **أوكرانيا وشرق أوروبا** :التكتيكات الروسية (القوات غير النظامية، الحرب الإلكترونية) ودعايتها لوصف خصومها بالإرهاب.

- **سوريا وليبيا** :حروب أهلية معقدة بتدخلات خارجية غير تقليدية وتواجد جماعات إرهابية متعددة.

٧) **استخلاص النتائج والتوصيات:**

جمع الاستنتاجات العامة من الدراسة وصياغة توصيات موجهة لصناع القرار والباحثين، مثل سبل التصدي للحرب الهجينة والرمادية، وتعزيز المناعة ضد استراتيجياتها، وطرق منع الجماعات الإرهابية من استغلالها.

بهذه الأهداف، يجمع البحث بين الإطار النظري والتحليل التطبيقي، آملا في تقديم فهم شامل ومتوازن للموضوع يفيد الباحثين الأكاديميين ومتخذي القرار على حد سواء.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع نفسه، والذي يقف عند تقاطع حرج بين دراسات الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب. ويمكن إبراز الجوانب التالية لأهمية الدراسة:

١) **أهمية نظرية/أكاديمية:**

يوفر البحث إطارا نظريا واضحا وموسعا لفهم مصطلحات حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. فعلى الرغم من انتشار استخدام مصطلحي الحرب الهجينة والحرب الرمادية في الأدبيات الاستراتيجية خلال العقدين الأخيرين[١]، إلا أن هناك تداخلا وغموضا في التعريفات أحيانا. تأتي هذه الدراسة لتفكيك هذه المفاهيم وتبيان خطوطها

[١] لورانس فريدمان، الحرب في المنطقة الرمادية، مركز تشاتهام هاوس، ٢٠١٩، ص ١٧.

الفاصلة وأسسها الفكرية. كما تُثري الدراسة الأدبيات القائمة من خلال الربط بين مجالين غالبا ما نوقشا بشكل منفصل: الحروب المركبة (هجينة/رمادية) والإرهاب. هذا الربط يسد فجوة بحثية، إذ لم تُولِ الكثير من البحوث السابقة الاهتمام الكافي لكيفية تأثير هكذا حروب على صعود أو تراجع الإرهاب.

٢) أهمية تطبيقية/و اقعية:

تعد مخرجات هذا البحث مهمة لفهم تحولات المشهد الأمني العالمي بعد ٢٠٢٠. فالأحداث الكبرى في هذه الفترة – مثل تنامي نفوذ فاغنر الروسية في إفريقيا[١]، والتصعيد الإيراني الإسرائيلي في شكل عمليات سرية وحرب سيبرانية، واندلاع حرب أوكرانيا – تؤكد أن خصائص الحرب الهجينة والرمادية لم تعد ظواهر نظرية فقط، بل أضحت واقعا عمليا يؤثر على استقرار الدول ومصائر الشعوب. دراسة العلاقة مع الجماعات الإرهابية تضيف بُعدا عمليا مهما، خاصة للدول التي تواجه تهديدات إرهابية مركبة تتداخل مع تدخلات خارجية خفية أو صراعات أهلية. فمن خلال فهم هذا التشابك، يمكن مثلا تحسين سياسات مكافحة الإرهاب في بيئات الصراع المعقّد، بحيث لا تقتصر على البعد الأمني المباشر بل تأخذ بالحسبان العوامل الأخرى كالنفوذ الخارجي والحرب المعلوماتية.

٣) راهنية الموضوع:

تأتي هذه الدراسة في توقيت هام، إذ يشهد العالم استمرارا لهذه الأنماط من الصراعات. على سبيل المثال، منطقة الساحل الإفريقي اليوم مهددة بتصاعد غير مسبوق للهجمات الإرهابية[٢] في ظل تراجع انخراط القوى الغربية وتصاعد الدور الروسي عبر شركات أمنية خاصة. كذلك، ما زالت الأزمة الأوكرانية مستمرة بتداعياتها العالمية، وملامح الحرب الهجينة (من دعم غير مباشر لمجموعات مسلحة إلى حرب الطاقة والمعلومات) واضحة فيها. في الشرق الأوسط، ورغم

[١] وكالة رويترز، "ظهور فاغنر في مالي: النفوذ الروسي يتوسع"، ٢٠٢٣.
[2] Global Terrorism Index 2025, Institute for Economics & Peace, March 2025, p. 13.

انحسار حدة الحروب في سوريا وليبيا، تستمر الحرب "المستترة" بين إسرائيل وإيران من خلال هجمات سيبرانية وعمليات استخباراتية، مع استمرار نشاط خلايا متطرفة في بعض مناطق الفراغ الأمني. هذه الأحداث الجارية تجعل من الدراسة مرجعا مهما لفهم ما يجري وفك تعقيداته أمام القراء والمهتمين.

٤) **فائدة للمختصين وصناع القرار:**

إن الجمع بين التحليل النظري والأمثلة الواقعية الحديثة يزوّد صناع القرار الأمني بمادة ثرية يمكن أن تسهم في صياغة استجابات إستراتيجية أكثر شمولا. فعندما يدرك المسؤول أن دعم خصم ما لجماعة إرهابية قد يكون جزءا من "حرب رمادية" تستهدف إضعاف بلاده دون مواجهة تقليدية، فإنه سيكون أكثر استعدادا لاعتماد مقاربات غير تقليدية للتصدي لذلك، كتقوية الجبهة الداخلية إعلاميا وسياسيا وليس فقط عسكريا. كذلك، توفر الدراسة للباحثين والمتخصصين أساسا يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة تتناول جوانب أكثر تفصيلية أو حالات أخرى.

باختصار، تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج ظاهرة معقدة متعددة الأوجه تمس أمن الدول والمجتمعات حاليا. ومن خلال هذا المعالجة الشاملة، يأمل البحث في زيادة الوعي العلمي والعملي بكيفية تفاعل الحروب الهجينة والرمادية مع الإرهاب، وفي تحفيز المزيد من النقاش والدراسات حول هذا الموضوع البالغ الأثر.

الدراسات السابقة

حظي موضوعا الحرب الهجينة والحرب الرمادية باهتمام ملحوظ في الأدبيات الأمنية خلال العقدين الماضيين، وكذلك تناولت بعض الدراسات مسألة توظيف الجهات الإرهابية في الصراعات غير التقليدية. فيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة وكيفية استفادة البحث الحالي منها:

- أعمال فرانك هوفمان (٢٠٠٧): يعد هوفمان من أوائل من نظّروا لمفهوم الحروب الهجينة بشكل منهجي. عرّف هوفمان الحرب الهجينة بأنها مزيج متزامن من قدرات الحرب التقليدية وتكتيكات غير نظامية وأعمال إرهابية وإجرامية تنفذها جهة فاعلة واحدة لتحقيق أهدافها[١]. وقد أكد هوفمان أن الهدف من هذا المزج هو تجنب نقاط القوة لدى الخصم الأقوى وضرب نقاط ضعفه[٢]. شكّلت أفكار هوفمان أساسا لفهم حروب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتم الاستشهاد بها لفهم تكتيكات حزب الله في ٢٠٠٦ وظهور طالبان مجددا وغيرها. استفاد البحث الحالي من تعريف هوفمان الأصلي للحرب الهجينة، ومن تأكيده على تنوع الوسائل بما فيها الإرهاب كجزء من الترسانة الهجينة.

- دراسات حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (٢٠١٤-٢٠١٥): بعد الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ وضم شبه جزيرة القرم، أدرك حلف الناتو خطورة التكتيكات الهجينة. فجاء في إعلان قمة ويلز ٢٠١٤ للناتو وصف التهديد الهجين بأنه طيف واسع من الإجراءات العسكرية وغير العسكرية السرية والعلنية تستخدم بطريقة شديدة التكامل[٣]. كما صنّف الناتو والإتحاد الأوروبي آنذاك الإرهاب والجرائم المنظمة والقرصنة بوصفها تهديدات هجينة تهدد الأمن الدولي[٤]. هذه الأدبيات عززت القناعة بأن الحرب الهجينة ليست مجرد نظرية أكاديمية بل خطر واقعي يستلزم تكيّفا أمنيا. البحث الحالي يضع في اعتباره هذه الخلفية، ويستخدم بعض وثائق الناتو كمرجعية لفهم الإدراك المؤسسي لمخاطر الحروب الهجينة.

- ساشا باخمان وهاكان جونيريوسون (٢٠١٥): قدّم باخمان وجونيريوسون رؤية في دراستهما المنشورة في مجلة العلوم العسكرية الجنوب إفريقية بأن الحروب الهجينة هي تهديد القرن الحادي والعشرين الجديد للسلام العالمي[٥]. وربطا بين

[1] Frank Hoffman, “Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars,” Potomac Institute for Policy Studies, 2007.

[2] Ibid.
[3] NATO Wales Summit Declaration, September 2014.
[4] European Union Global Strategy, 2016.
[5] S. Bachmann & H. Gunneriusson, “Hybrid Wars: The 21st Century’s New Threat to Global Peace and Security,” South African Military Science Journal, 2015.

التكتيكات الهجينة وتهديد الاستقرار الدولي من زاوية قانونية وسياسية. دراستهما شددت على أن المجتمع الدولي لم يكن مهيئا بشكل كاف لمواجهة هذا النمط الجديد من الصراعات. يعطي البحث الحالي اهتماما لتحذيراتهما، خاصة فيما يتعلق بضرورة تطوير أطر قانونية للتعامل مع الأعمال العدائية الملتبسة التي تقع في المنطقة الرمادية.

- مايكل مازار وآخرون (٢٠١٥–٢٠١٩): قدّم مايكل مازار من مؤسسة RAND إسهامات مهمة في بلورة مفهوم الصراع في المنطقة الرمادية. في ٢٠١٥ وبعدها، عرّف مازار أنشطة المنطقة الرمادية بأنها "استخدام أدوات دولة غير تقليدية لتحقيق نتائج تراكمية وحاسمة في المنطقة الفاصلة بين السلم والحرب"[١]. كما أكّد على سمة التدرجية في هذه الأنشطة؛ حيث تسعى القوى (مثل روسيا والصين) إلى تحقيق مكاسب صغيرة متراكمة دون إثارة حرب شاملة[٢]. أبرز ما يميز طرح مازار أنه استبعد - إلى حد ما - التنظيمات الإرهابية والإجرامية من نطاق الفاعلين في المنطقة الرمادية[٣]، معتبرا أن مفهوم الرمادية يخصّ سلوك الدول revisionist المدروس. يستفيد بحثنا من تعريف مازار خصوصا لتوضيح أن الحرب الرمادية تركز على الأدوات غير المباشرة (دبلوماسية قسرية، عقوبات، هجمات سيبرانية، دعم انقلابات) بدلا من المواجهة العسكرية المباشرة[٤]. كما يناقش البحث نقد مازار المتمثل في أن الإرهابيين عادة ما يلجؤون إلى العنف الصريح المفاجئ وليس التصعيد التدريجي، ولذا قد يصنفون خارج إطار الرمادية[٥] – وهو رأي سنتطرق لموازنته مع أمثلة ميدانية لاحقة تظهر تقاطعا ما.

- دراسات حول الشرق الأوسط والحروب بالوكالة (٢٠١٦–٢٠٢١): ظهرت عدة دراسات تتناول توظيف الوكلاء في الصراعات الإقليمية باعتباره شكلا من أشكال الحرب الهجينة. مثلا، دراسات معهد واشنطن ومعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أشارت إلى أن استراتيجية إيران في دعم الميليشيات (كالحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان

[1] Michael Mazarr, "Mastering the Gray Zone," RAND Corporation, 2015.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.
[5] Ibid.

والحوثيين في اليمن) تعد مثالا صارخا على الحرب الهجينة/الرمادية[١]. حيث تجمع إيران بين الدعم العسكري المباشر حينا والخفي حينا، وبين الحرب الدعائية والخطاب الديني التحريضي، لتحقيق نفوذ إقليمي دون حرب تقليدية معلنة. كذلك، درست بحوث أخرى صعود داعش بوصفه نتيجة لفراغات أحدثتها حروب معقدة (كما في سوريا والعراق)، وكيف تبنت هذه المنظمة عناصر من الحرب الهجينة في تكتيكاتها – فهي تمزج بين الإرهاب الدولي والعمليات العسكرية التقليدية عندما أقامت "دولة خلافة". البحث الحالي يستفيد من هذه الدراسات ليبين في قسم التحليل الميداني كيف مثّلت النزاعات في الشرق الأوسط تلاقحا بين الحرب الهجينة والإرهاب.

- تقارير حديثة (٢٠١٧–٢٠٢٣) حول المناطق قيد الدراسة: أصدرت مراكز فكرية عديدة تقارير عن مناطق النزاع التي سنحللها. مثلا، أصدر مركز CNAS تقريرا بعنوان "المناطق الرمادية في الشرق الأوسط" (٢٠١٧) أشار فيه إلى أن كلا من إيران والجماعات الجهادية تنتهج استراتيجيات منطقة رمادية مستغلة فراغ السلطة في دول كسوريا واليمن[٢]. وفي السياق الإفريقي، تناولت تقارير لمراكز كالأمم المتحدة ومجموعة سوفان (٢٠٢٢–٢٠٢٣) دور مجموعة فاغنر الروسية في الساحل وتأثيرها على تصاعد الإرهاب[٣]. بالنسبة لأوكرانيا، توثّق دراسات غربية عديدة (٢٠١٤–٢٠٢١) التكتيكات الروسية كنموذج للحرب الهجينة: من نشر "رجال خضر صغار" في القرم[٤]، إلى شن هجمات سيبرانية على البنية التحتية الأوكرانية وشحنات الدعاية المضللة في أوروبا. يستند بحثنا إلى بعض هذه التقارير لتحديث معلومات الحالات الدراسية، والتأكد من أن التحليل يعكس أحدث المعطيات حتى عام ٢٠٢٤.

بشكل عام، تكشف الدراسات السابقة أن المجتمع البحثي أدرك تدريجيا تعقيدات الحروب الهجينة والرمادية. ومع ذلك، يظل الربط بين هذه الحروب غير التقليدية وبين الظاهرة الإرهابية في حاجة إلى تعمق أكبر. فمن خلال مراجعة

[1] Washington Institute Reports (2016–2021); INSS Publications.
[2] CNAS Report: “The Gray Zones in the Middle East,” 2017.
[3] UN Reports & Soufan Center Reports (2022–2023).
[4] NATO & Western Intelligence Sources on Crimea and Ukraine (2014–2021).

الأدبيات تبين أن معظم الجهود إما ركزت على مفهوم الحروب الهجينة/الرمادية بمعزل (كنماذج سلوك دولي)، أو تناولت موضوع الإرهاب بمعزل (كتهديد أمني). يساهم بحثنا في ردم هذه الفجوة عبر تناول التقاطع بينهما بشكل مباشر، مستفيدين من أرضية نظرية متينة أتاحتها الدراسات السابقة، ومن بيانات ميدانية وفرتها التقارير الحديثة.

مفاهيم الدراسة

مفهوم الحرب الهجين

تشير "الحرب الهجينة (Hybrid Warfare) "إلى نمط من الصراع المعقّد، يجمع بين العمليات العسكرية النظامية، والهجمات السيبرانية، والدعاية الإعلامية، والضغوط الاقتصادية، وتوظيف فاعلين غير نظاميين مثل المرتزقة أو الجماعات المسلحة، بما يهدف إلى زعزعة استقرار الخصم وإرباكه دون اللجوء إلى مواجهة شاملة تقليدية.

وتعد **الحرب الروسية الأوكرانية القائمة منذ ٢٠٢٢** نموذجًا واضحًا لهذا النوع من الحروب، حيث استخدمت روسيا مزيجًا من القوة العسكرية المباشرة، والهجمات السيبرانية على البنى التحتية الأوكرانية، وحملات التضليل الإعلامي، إضافة إلى دعم مجموعات مرتزقة مثل "فاغنر" في ميادين القتال، وتوظيف الحرب الاقتصادية والطاقية كأداة ضغط على أوكرانيا والدول الأوروبية الداعمة لها. هذا التكامل بين أدوات متعددة يجعل من هذا الصراع ميدانًا حيًّا لدراسة تطبيقات الحرب الهجينة المعاصرة.

التعريف الأكاديمي للحرب الهجينة تأثر بشكل كبير بتعريف فرانك هوفمان عام ٢٠٠٧، والذي ذكر أن الحرب الهجينة هي شكل من أشكال الحرب غير المتكافئة يقوم فيه طرف معين (قد يكون دولة أو جماعة مسلحة) باستعمال طيف متنوع من الأدوات القتالية وغير القتالية في إطار حملة واحدة[1]. هذا الطيف قد يشمل على سبيل المثال قدرات عسكرية

[1] Hoffman, F. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Potomac Institute.

تقليدية (دبابات، صواريخ، قوات نظامية)، وتشكيلات غير نظامية (ميليشيات محلية أو قوات خاصة تعمل بلباس مدني)، وأعمال إرهابية (تفجيرات، خطف رهائن، عنف عشوائي بهدف إرعاب السكان) إضافة إلى أنشطة إلكترونية ودعائية. المهم أن هذه الأدوات المختلفة تستخدم بصورة منسقة ومتكاملة لتحقيق التأثير الأعظم على الخصم[١]. وغالبا ما تهدف الجهة التي تخوض حربا هجينة إلى تجنب الاشتباك المباشر مع الخصم في ميدان قوته، بل تسعى لاستنزافه وتعطيل قدراته عبر ضربات في مناطق ضعفه.[٢]

بحسب المركز الأوروبي للتميز في مواجهة التهديدات الهجينة (مقره هلسنكي)، تتميز الحرب الهجينة بـ«الغموض حيث يطمس الفاعلون المختلطون الحدود المعتادة للسياسة الدولية، ويعملون في الواجهات بين الخارج والداخل، والقانوني وغير القانوني، والسلام والحرب»[٣]. بمعنى أن الفاعل في الحرب الهجينة قد يمزج بين أعمال خارجية (كالتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر في دولة أخرى) وأعمال داخلية (كإثارة الفتن واستغلال الانقسامات المجتمعية داخل الدولة المستهدفة)، وبين ما هو قانوني/مشروع (تصريحات سياسية، ضغط دبلوماسي) وما هو غير قانوني/غير مشروع (اغتيالات سرية، دعم تمرد مسلح)، وكل ذلك دون إعلان حالة حرب رسمية.

ومن أبرز خصائص الحرب الهجينة أيضا صعوبة إسناد الأفعال (Attribution) لفاعل محدد. فكثيرا ما يتعمد الطرف المهاجم أن يخفي بصماته في العمليات الهجومية، إما باستخدام قوات غير رسمية أو وكلاء محليين، أو عبر الهجمات السيبرانية المجهولة المصدر[٤]. هذا يجعل من العسير على الدولة المستهدفة أن ترد بشكل قانوني (إذ لا يتضح ضد من سترد تحديدا) أو أن تحشد الدعم الدولي ضد المعتدي. على سبيل المثال، روسيا في أوكرانيا (٢٠١٤) استخدمت قوات خاصة بلا شارات تعريف – ما سُمِّي "الرجال الخضر الصغار" – للسيطرة على القرم[٥]، كما دعمت حركة تمرد في

[١] المرجع نفسه.
[2] Hoffman, F. (2010). "Hybrid threats: Reconceptualizing the evolving character of modern conflict", Strategic Forum.
[3] European Centre of Excellence for Countering Hybrid Threats, 2022.
[4] Cordesman, A. (2019). "Hybrid Warfare and Cyber Threats", Center for Strategic and International Studies (CSIS).
[٥] مركز الدراسات الروسية، تقرير حول أوكرانيا، ٢٠١٥.

دونباس وشنّت حرب معلومات مكثفة، مما أوقع كييف في ارتباك حول طبيعة الرد: هل هو غزو عسكري تقليدي أم تمرد داخلي تدعمه روسيا؟

الأدوات الرئيسية في الحرب الهجينة يمكن تلخيصها كالتالي:

- **الأدوات العسكرية التقليدية** :مثل نشر قوات نظامية (علنية أو سرية)، استخدام القوة النارية (مدفعية، صواريخ)، تقديم دعم لوجستي أو استخباراتي مباشر للعمليات على الأرض.

- **الأدوات غير النظامية** :كدعم ميليشيات مسلحة أو مجموعات انفصالية، تنفيذ عمليات تخريب داخلية، أو تسليح جماعات متمردة بشكل غير مباشر. قد تشمل أيضا استخدام مرتزقة من شركات أمنية خاصة لتحقيق أهداف الدولة سرا (كما فعلت روسيا عبر شركة فاغنر في عدة مسارح)[1].

- **الإرهاب والعنف المنفلت** :تضمين تكتيكات إرهابية ضمن الحملة، مثل زرع القنابل في أماكن مدنية لإشاعة الفوضى والرعب، أو اغتيال شخصيات هامة، أو تشجيع جماعات متطرفة لتنفيذ هجمات. وقد أشار حلف الناتو إلى أن الأعمال الإرهابية جزء من التهديدات الهجينة المعاصرة[2].

- **الحرب السيبرانية** :شن هجمات إلكترونية على البنية التحتية الحيوية (شبكات كهرباء، اتصالات، مصارف) أو الأنظمة العسكرية للخصم لتعطيلها وإرباكها. وهذا سلاح برز بقوة في كافة النزاعات الهجينة الحديثة (استخدمته روسيا وأيضا اعتمدته جماعات إرهابية مثل داعش في محاولات اختراق إلكترونية).

[1] The Soufan Center, “Wagner in Africa,” 2023.

[2] NATO Review, “Hybrid Warfare: Fighting Complex Opponents from the Cold War to the Present”, 2020.

- **الحرب الإعلامية والنفسية** :بث الدعاية المضللة والشائعات لإضعاف الروح المعنوية للخصم أو كسب فئات من مجتمعه. تشمل أيضا حملات التأثير عبر منصات التواصل الاجتماعي، وإثارة الانقسامات العرقية أو الطائفية. على سبيل المثال، حملة التضليل الروسية أثناء أزمة أوكرانيا حاولت تصوير الحكومة الأوكرانية على أنها فاشية لزعزعة ولاء شرائح من المواطنين[١].

- **الأدوات الاقتصادية والقانونية** :استخدام الحرب الاقتصادية (مثل فرض حصار أو عقوبات غير رسمية، أو إغراق أسواق العدو بسلع معينة لإضعاف اقتصاده)، وكذلك استغلال الوسائل القانونية (كرفع قضايا في محاكم دولية لإشغال الخصم، أو التلاعب باتفاقيات ومعاهدات لتكبيله). أحيانا تشمل الحرب الهجينة استخدام الطاقة كسلاح (قطع الإمدادات أو إغراق السوق) لتحقيق مآرب سياسية.

كل هذه الأدوات تعمل بتكامل: فالهجمات السيبرانية قد تسبق هجوما بريا لتعمية أنظمة دفاع العدو، والدعاية الإعلامية تواكب العمليات العسكرية لتبريرها أو بث الفرقة في صفوف العدو، إلى جانب تحريك خلايا إرهابية نائمة لتنفذ تفجيرات تشتيتية. هذا التنوع والتزامن يجعل الحرب الهجينة أشد تعقيدا من الحرب التقليدية، ويتطلب تصديا متعدد المستويات. وفي ذات الوقت، تحقق الحرب الهجينة للمعتدي مكاسب كبيرة بكلفة أقل ومخاطر أقل مقارنة بخوض حرب شاملة[٢]، إذ يمكنه إنكار تورطه المباشر وتحاشي استعداء الرأي العام الدولي، فيما يظل الضرر الناجم عند الخصم حقيقيا وملموسا.[٣]

[١] مركز RAND للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

[2] Mazarr, M. (2015). Mastering the Gray Zone, RAND Corporation.

[٣] المرجع نفسه.

مفهوم الحرب الرمادية

تعرف الحرب الرمادية (Gray Zone Conflict) بأنها حالة صراع مستترة تقع بين السلام والحرب النظامية، حيث تلجأ أطراف (عادة دول أو قوى كبيرة) إلى استخدام تكتيكات ضغط وإكراه تدريجية لتحقيق أهدافها من دون أن تتورط في نزاع عسكري مباشر وصريح. بعبارة أخرى، المنطقة الرمادية هي ذلك الحيز الضبابي الذي "تتداخل فيه أدوات السياسة والحرب"، بحيث يصعب تصنيف التصرفات الجارية بوضوح على أنها حرب أم سلم.

إن جذور مفهوم الحرب الرمادية ترجع – كما أسلفنا – إلى مفهوم "الحرب السياسية" الذي صاغه الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان بعد الحرب العالمية الثانية. عرف كينان الحرب السياسية بأنها "استخدام جميع وسائل الدولة المتاحة – عدا الحرب – لتحقيق أهدافها الوطنية"[١]. تشمل تلك الوسائل المدى الواسع بين الدبلوماسية العلنية والإجراءات السرية: تحالفات سياسية، ضغوط اقتصادية، دعاية بيضاء (علنية) وسوداء (سرية)، دعم حركات مقاومة سرا، إلخ[٢]. هذا المفهوم وضع الأساس لفهم ما أصبح يعرف اليوم بالمنطقة الرمادية؛ أي استمرار الصراع بوسائل خفية أو غير تقليدية في غياب الحرب المعلنة.

في الأدبيات الحديثة، عُرفت أنشطة المنطقة الرمادية بعدة تعريفات متقاربة. قدّم مايكل مازار تعريفا واسع الانتشار يعتبر أنشطة الرمادية "توظيف أدوات دولة غير تقليدية لتحقيق نتائج تدريجية لكن حاسمة في أرض الحرام بين السلم والحرب"[٣]. كذلك عرّفها فرانك هوفمان (٢٠١٨) بأنها "أنشطة سرية أو غير قانونية لاستراتيجيات غير تقليدية تقع

[1] Mazarr, M. (2015). Mastering the Gray Zone. RAND Corporation.

[2] Kennan, G. (1948). The Inauguration of Organized Political Warfare. U.S. Department of State Archive.

[3] Mazarr, M. (2015). Op.cit

تحت عتبة العنف المسلح المنظم؛ تشمل زعزعة الاستقرار، والتخريب السياسي للمؤسسات الحكومية أو الأهلية، والعمليات النفسية، واستغلال العمليات القانونية، والفساد المالي، كجزء من تصميم متكامل لتحقيق ميزة استراتيجية"[1]. يتفق هذان التعريفان على محورية الطابع الخفي/غير المنسوب للأعمال، وأنها دون مستوى الحرب التقليدية ولكنها أكثر عدوانية من السلم العادي.

من الناحية العملياتية، تتضمن أدوات الحرب الرمادية الكثير مما تم ذكره في الحرب الهجينة ولكن مع تركيز خاص على تجنب الاستخدام العلني للقوة.

من أبرز أدوات المنطقة الرمادية:

- التدخلات السياسية والدبلوماسية الملتوية : مثل التدخل في الانتخابات (كما اتُّهمت بذلك روسيا في انتخابات دول غربية عبر حملات تضليل إلكترونية) ، أو استخدام العملاء السياسيين داخل دولة مستهدفة لتمرير سياسات موالية للدولة المنخرطة في الصراع الرمادي.

- الإكراه الاقتصادي : كفرض عقوبات أحادية على دولة ما دون إطار أممي، أو استخدام الاستثمارات والمساعدات لابتزاز حكومات (على سبيل المثال، مبادرة الحزام والطريق الصينية رآها البعض أداة نفوذ قد تشكل عبئا على الدول المتلقية وتقيد قرارها السيادي[2]).

أما في الجانب الأمريكي، فقد شهد العالم مؤخرا تصعيدا ملحوظا في أدوات الإكراه الاقتصادي التي تستخدمها الولايات المتحدة ضد خصومها وحتى حلفائها. ففي أبريل ٢٠٢٥، أعلنت الإدارة الأمريكية فرض تعريفات

[1] Hoffman, F. (2018). Examining Complex Forms of Conflict: Hybrid and Gray Zone Warfare.

[2] Belt & Road: Debt Trap Diplomacy or Strategic Opportunity?, 2020.

جمركية جديدة تصل إلى ٢٠٪ على بعض واردات الاتحاد الأوروبي، ضمن حملة لتعزيز التصنيع المحلي، مما أعاد للأذهان مخاوف اندلاع حرب تجارية جديدة تهدد الاقتصاد العالمي.

وعلاوة على ذلك، برز اتجاه أمريكي نحو فرض ضريبة عالمية دنيا على الشركات متعددة الجنسيات، وهي خطوة سعت واشنطن إلى تمريرها عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، بدعوى تحقيق العدالة الضريبية، لكنها فُسّرت من بعض الدول الأوروبية والآسيوية كوسيلة لفرض الهيمنة الضريبية على الاقتصادات الأخرى.

وفي يناير ٢٠٢٥، أعلنت واشنطن رسميا انسحابها من الاتفاق الضريبي العالمي الذي كانت قد أيدته في عهد الإدارة السابقة، معتبرة أنه يقوّض السيادة الوطنية ويمنح جهات أجنبية سلطة على دخل الشركات الأمريكية. وقد رافق هذا الانسحاب فرض إجراءات داخلية جديدة، منها رفع الضريبة الفيدرالية على الأرباح المعاد توطينها من الخارج، وإجراءات أخرى تهدف للحد من انتقال الأموال إلى خارج النظام الاقتصادي الأمريكي.

كل هذه الممارسات تبرز كيف أصبح الإكراه الاقتصادي أداة مركزية في ترسانة القوى العظمى، لا تقتصر على الضغط على الخصوم، بل تمتد إلى الحلفاء لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية.

-الضغط القانوني والدولي: استغلال المنظمات الدولية والقوانين لإحراج الخصم أو تقييده. مثلا، إثارة قضايا حقوق إنسان ضد الخصم في المحافل الدولية بشكل انتقائي لإضعاف موقفه، أو توظيف المحاكم الدولية لاستهداف مسؤوليه.

- العمليات السيبرانية وحرب المعلومات: هذه عماد الحرب الرمادية. هجمات القرصنة والتخريب الإلكتروني قابلة للإنكار بسهولة، وكثيرا ما تبقى دون رد عسكري لأنها لا تتجاوز العتبة التقليدية للحرب. كذلك، حملات التضليل الإعلامي وبث الأخبار الكاذبة لزرع الشكوك (سواء بين المواطنين أو بين الدول الحليفة) سمة

أساسية[1].

- الدعم السري للوكلاء: بخلاف الحرب الهجينة التي قد تشمل دعما عسكريا مباشرا لوكلاء في ساحة حرب مفتوحة، فإن الحرب الرمادية تدعم عناصر محلية سرية لإحداث اضطرابات محدودة. مثلا، تشجيع احتجاجات أو حركات انفصالية وتمويلها سرا لإرباك حكومة مستهدفة. أو تسليح خفيف وتدريب مجموعات متمردة مع الحرص على إبقاء الدعم خفيا قدر الإمكان.

- القوة العسكرية الضمنية (الإشارة دون الاستخدام) : أي التهديد باستخدام القوة كأداة ضغط دون اللجوء إليها فعليا. مثل حشد قوات على الحدود أو إجراء مناورات مستفزة كإشارة تهديد (كما فعلت روسيا قبل غزو أوكرانيا ٢٠٢٢ لفترة، وكما تقوم الصين بمناورات حول تايوان دوريا).

- الاغتيالات والعمليات الخاصة المحدودة: حين تقوم دولة بتصفية خصوم محددين أو تنفيذ عمليات تخريب نوعية بطريقة سرية لا تعلن مسؤوليتها عنها. مثل الاغتيالات المنسوبة لإسرائيل ضد خبراء البرنامج النووي الإيراني في العقد الماضي – وهي تصرفات ضمن الحرب الرمادية بينهما.

يؤكد الخبراء أن أنشطة المنطقة الرمادية تتسم بالخطوات البطيئة والمدروسة. إذ يسعى الفاعل إلى تحقيق مكاسب صغيرة تراكمية تبقى تحت عتبة استنفار رد فعل قوي من الخصم[2]. على سبيل المثال، قد تقوم دولة ما بتغيير تدريجي في الوضع القائم: الاستيلاء على مناطق صغيرة متنازع عليها خطوة خطوة (كما في بحر الصين الجنوبي من قبل الصين ببناء جزر اصطناعية وتعزيزها عسكريا بشكل متدرج[3])، أو تقضم صلاحيات حكومة دولة مجاورة عبر دعم انفصاليين بشكل يزيد بمرور الوقت ولكن دون خطوة فجائية كبيرة.

[1] RAND Corporation, 2022.

[2] Kagan, F. (2019). Deterrence in the Gray Zone, AEI.

[3] Ibid.

من المهم الإشارة إلى أن هناك نقاشا في الأدبيات حول العلاقة بين "الحرب الرمادية" و"الحرب الهجينة": هل هما وجهان لعملة واحدة أم مفهومان متميزان؟ في الواقع يتداخل المفهومان بشدة، حتى أن البعض يستخدمهما بالتبادل. ولكن وفق منظور تبنيناه في هذا البحث، يمكن القول أن:

الحرب الرمادية تركز على حالة ما قبل الحرب أو بديل الحرب، حيث تستخدم كل الوسائل ما عدا الحرب التقليدية لتحقيق أهداف استراتيجية. أي أنها قد لا تشمل أي عمل عسكري صريح، وإن شملت فهو محدود جدا ومستتر.

- الحرب الهجينة قد تشمل مراحل حرب رمادية لكنها تتضمن أيضا مزج الحرب التقليدية مع غير التقليدية. أي أنها أشمل من الرمادية إذا جاز التعبير: فحين ينخرط فاعل ما في نزاع فعلي (قتال) ولكنه يعزز القتال بوسائل سياسية وإعلامية وإرهابية وغيرها، فنحن أمام حرب هجينة. أما إذا لم ينخرط بعد في قتال مباشر لكنه يستخدم وسائل ضغط مختلفة، فنحن في المنطقة الرمادية.

بصياغة أخرى، تقول الباحثة إليزابيث براو (من معهد أمريكان إنتربرايز) إن الأعمال العدائية التي تقع تحت الخط الواضح للنزاع المسلح تندرج ضمن "عدوان المنطقة الرمادية" – أي استخدام أعمال عدائية خارج نطاق الحرب التقليدية لإضعاف دولة أو تحالف منافس – فإذا امتزجت تلك الأعمال العدائية مع أعمال قتالية علنية نكون أمام "حرب هجينة"[1]. وهذا التمييز مفيد: فالرمادي هو كل ما دون الحرب (ولكنه ليس سلما)، والهجين هو عند الجمع بين الرمادي والحرب في آن واحد.

[1] Braw, E. (2022). "Gray-Zone Aggression and Strategic Ambiguity", American Enterprise Institute.

من الأمثلة على الحرب الرمادية بدون انزلاق إلى حرب تقليدية:

- التنافس الأمريكي-الإيراني في الخليج خلال السنوات الماضية كثيرا ما اتخذ شكلا رماديا: هجمات على ناقلات نفط تنسب لمجهولون (يُشتبه بإيران أو وكلائها)؛ ضربات سيبرانية متبادلة؛ دعم إيران لمتمردين (الحوثيين) لضرب حلفاء أمريكا دون مواجهة مباشرة معها؛ تهديدات أمريكية وتحريك قطع بحرية لردع إيران دون اندلاع حرب. كل هذه الممارسات تقع ضمن مفهوم الحرب الرمادية، بقيت تحت عتبة الحرب الشاملة ولكنها لم تكن سلاما كاملا[1].

- الصراع بين الصين وجيرانها والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي: تبني الصين جزرا ومنشآت عسكرية في مناطق متنازع عليها، وتستخدم خفر السواحل وميليشيات بحرية (سفن صيد مدعومة) لمضايقة سفن الدول الأخرى، كما تمارس الضغوط الاقتصادية على دول كالفلبين وفيتنام. في المقابل، تسيّر الولايات المتحدة دوريات "حرية الملاحة". هذه جميعها أعمال قوة وإكراه، لكنها إلى الآن لم تصل لحرب مباشرة، وتصنف كمثال على استراتيجية الرمادية الصينية[6].

في الحروب الرمادية، قد لا تكون الجماعات الإرهابية حاضرة بشكل بارز كأداة مباشرة، بخلاف الحروب الهجينة التي تُعدّ فيها جزءا من أدوات الصراع، كما يوضح هوفمان[2]. فالإرهاب بطبيعته فعل صادم وعلني (تفجير يُعلَن فيه عن المنفذ لترهيب الخصوم)، بينما ترتكز الحرب الرمادية على الغموض والإنكار الرسمي. ولهذا، يرى بعض الباحثين أن التنظيمات الإرهابية لا تُدرَج عادة ضمن فواعل المنطقة الرمادية، لكونها تعتمد على الإعلان والصدمة بدل التدرّج

[1] The Washington Institute for Near East Policy, 2023.

[2] Hoffman, Frank. "The Contemporary Spectrum of Conflict." Strategic Studies Quarterly, 2016.

والتكتم[١]. إلا أن هذا الطرح يبدو تبسيطيا، إذ إن الواقع أظهر أن دولا استخدمت جماعات مصنّفة إرهابية كأدوات رمادية لتحقيق أهدافها عبر الوكالة، مع الاحتفاظ بإمكانية الإنكار الرسمي[٢].

من أبرز الأمثلة على ذلك استخدام باكستان لجماعات جهادية في كشمير وأفغانستان لتقويض النفوذ الهندي والغربي دون إعلان صريح[٣]. أما من زاوية التنظيمات نفسها، فقد تنخرط أحيانا في سلوك رمادي عندما تبني سلطات محلية غير معلنة تتعايش مع النظام القائم وتتمدد تدريجيا دون إثارة مواجهة مباشرة[٤]. وقد بدا هذا في بعض مراحل توسّع القاعدة في مالي، ويتجلى اليوم بوضوح أكبر في تجربة هيئة تحرير الشام، التي تحولت من جماعة مسلحة إلى سلطة أمر واقع تدير مؤسسات في شمال سوريا، وتحاول التماهي مع الخطاب السياسي الدولي، بل وتسعى إلى شرعنة حضورها عبر نسج علاقات غير مباشرة مع قوى دولية[٥].

ومع التطورات الأخيرة، بات أبو محمد الجولاني – زعيم الهيئة – يُنظر إليه كطرف محوري في مستقبل سوريا و أصبح هو أحمد الشرع، ما يعكس انتقال التنظيم من تكتيكات الإرهاب إلى تموضع رمادي أكثر تعقيدا. ومن ثمّ، يمكن القول إن الإرهاب ليس الأداة المثلى في الحروب الرمادية لأنه يكشف اللعبة ويدعو إلى ردود فعل دولية قاسية، لكنه قد يُستخدم أحيانا بذكاء ضمن أدوات رمادية شريطة التمويه أو العمل بالوكالة[٦].

---

[١] تقرير مركز كارنيغي. "استخدام الإرهاب كأداة في الحروب الجديدة". ٢٠٢٣.

[٢] تقرير مركز كارنيغي. "استخدام الإرهاب كأداة في الحروب الجديدة". ٢٠٢٣.

[3] Rauta, Vladimir. "Proxy Warfare and Gray Zone Conflicts." Journal of Strategic Studies, 2021.

[4] تقرير: "Countering Terrorist Propaganda Online." United Nations Office of Counter-Terrorism, 2021.

[5] Middle East Eye. “How HTS is reshaping power dynamics in Northern Syria”, 10/12/2024.

[٦] مقابلة الجولاني مع Frontline PBS, 2023.

الفرق بين الحرب الهجينة والحرب الرمادية

رغم التداخل الكبير بين المفهومين، هناك فروق أساسية يمكن إجمالها لتمييز الحرب الهجينة عن الحرب الرمادية من حيث الطبيعة والمدى والأدوات:

- **من حيث حالة الصراع** :الحرب الرمادية أقرب إلى حالة "السلم - النزاع (peace-conflict continuum) "حيث لا تكون هناك حرب معلنة. أما الحرب الهجينة فهي حالة "الحرب - النزاع"، أي يوجد نزاع مسلح قائم لكنه غير تقليدي بالكامل. فكل حرب هجينة تشمل بدرجة ما عناصر منطقة رمادية (قبل أو أثناء القتال)، لكن ليست كل منطقة رمادية تتطور إلى حرب هجينة.

- **من حيث الاستخدام المباشر للقوة العسكرية** :في الحروب الرمادية، الاستخدام المباشر والصريح للقوة العسكرية يكون ضئيلا أو معدوما. تعتمد الدولة على أدوات نفوذ أخرى وتحاول تجنب إرسال جيوشها أو الاشتباك المباشر. بالمقابل، الحرب الهجينة تشمل عمليات قتالية عسكرية لكنها مدمجة مع تكتيكات أخرى. فمثلا، احتلال روسيا للقرم يمكن اعتباره ذروة حملة رمادية تحولت إلى حرب هجينة عند لحظة إدخال قوات (وإن كانت مقنعة). أيضا، حرب ٢٠٠٦ في لبنان تضمنت مواجهات عسكرية (إسرائيل تقصف وحزب الله يضرب صواريخه) لكنها رافقها حرب معلومات وتصريحات ومفاوضات خلفية، فكانت حربا هجينة.

- **من حيث الوضوح والإنكار** :كلا النمطين يتصف بالغموض وإنكار الدور. لكن بدرجة أشد في الرمادية. ففي الحرب الهجينة، قد يختفي الغموض في بعض المراحل (مثلا لحظة اشتباك عسكري علني)، بينما تبقى الحرب الرمادية دوما دون خطوط واضحة. قابلية الإنكار (Plausible Deniability) أعلى في الرمادية. فالدولة تستطيع أن تقول "لست في حالة حرب" رغم أنها تمارس أعمالا عدائية، أما في الحرب الهجينة فغالبا تعترف على الأقل بأنها في "نزاع" ولكن تنكر بعض الممارسات (كإنكار دعم ميليشيا ما). مثلا، إيران تعترف علنا بدعم حلفاء في سوريا لكنها تنكر دعما عسكريا

للحوثيين باليمن؛ هذا موقف هجيني. أما روسيا قبل ٢٠٢٢ فكانت تنكر أي دور لها في أوكرانيا إطلاقا (رمادية)، ثم في ٢٠٢٢ أعلنت الحرب رسميا (انتقال لحرب تقليدية).

- **من حيث الأطراف المشاركة** :الحرب الرمادية غالبا ما تكون صراعا غير مباشرا بين قوى كبرى أو دول ذات نفوذ، تُدار عبر ساحات ثالثة أو أطراف وكيلة. فالطرف الأساسي المخطِّط في هذا النوع من الحروب هو دولة قوية تستهدف دولة أو تحالفا آخر دون الدخول في مواجهة عسكرية صريحة. ومن هنا، تُستخدم أدوات متنوعة مثل المرتزقة، الهجمات السيبرانية، الإعلام المضلل، والعقوبات الاقتصادية.

في المقابل، تُعد الحرب الهجينة أكثر تنوعا من حيث الفاعلين؛ فقد تكون الدولة أحد أطرافها، أو جماعة مسلحة غير نظامية، مثل المتمردين أو الجماعات الإرهابية. على سبيل المثال، اعتمد تنظيم داعش على أساليب هجينة في معاركه بالعراق وسوريا، حيث دمج بين تكتيكات الجيوش النظامية (السيطرة على مدن واستخدام مدفعية ومركبات مصفحة) وبين الإرهاب العلني (تفجيرات، عمليات انتحارية، استهداف المدنيين).

أما في منطقة الساحل، فتبرز تطبيقات كلا النموذجين:

في مالي، استخدمت روسيا عبر مجموعة فاغنر نمطا رماديا ضد المصالح الغربية، من خلال الانتشار غير الرسمي وتقديم الدعم العسكري لحكومة باماكو مع نفي رسمي للتورط، بينما تُتهم المجموعة بارتكاب انتهاكات ممنهجة ضد السكان المحليين لدعم أجندة موسكو.

في النيجر، ظهرت مؤشرات على توظيف أدوات رمادية من قبل جهات أجنبية لتقويض النفوذ الفرنسي، عبر تمويل حملات إعلامية، وتأجيج احتجاجات معادية لباريس، وتغذية خطاب سيادي يدعو لطرد القوات الغربية.

في بوركينا فاسو، وبعد الانقلاب، لوحظ استخدام أدوات هجينة من قبل الجماعات الإرهابية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي تهاجم مواقع عسكرية، وتفرض الضرائب على السكان، وتؤسس ما يشبه إدارات محلية بديلة، مما يخلط بين العمل العسكري التقليدي وأساليب التمرد والإرهاب.

تُظهر هذه الحالات أن الحرب الهجينة يمكن أن تُدار من قبل فاعلين غير دوليين، فيما الحرب الرمادية تُنسب غالبا إلى دول تستخدم هؤلاء الفاعلين كأدوات ضمن استراتيجيات أكثر شمولا.

- **من حيث الهدف الإستراتيجي** :الحرب الرمادية تميل إلى تحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأمد بطريقة تدريجية (مثل تغيير ولاءات دولة مجاورة، أو بسط نفوذ إقليمي، أو إضعاف تحالفات العدو)[1]. أما الحرب الهجينة فعادة تسعى لتحقيق مكسب تكتيكي/عملياتي سريع نسبيا أو انتصار محدود (كاستعادة أرض، إسقاط مدينة، إذكاء حرب أهلية). بالطبع يمكن أن تخدم التكتيكات الهجينة إستراتيجية كبرى أيضا، لكن أفق الرمادية أطول نفسا.

-**من حيث النتائج والتأثير** :في الرمادية، التأثير يكون تراكميا وخفيا: فلا مشاهد معارك ولا تغيرات دراماتيكية لحظية، بل استنزاف بطيء لخصم أو مكاسب صامتة. في الهجينة، هناك تأثيرات فورية (قد تكون مدمرة) على الأرض لأن هناك عنصرا قتاليا ميدانيا. لذا نتائج الحرب الهجينة تظهر في مدى أقصر (مثلا احتلال أراض، تغيير نظام عبر مزيج ثورة مسلحة مدعومة، ...).

تجدر الإشارة أنه في الواقع التطبيقي يصعب أحيانا فصل المراحل: فكثير من الصراعات تبدأ رمادية ثم تنزلق إلى هجينة ثم ربما إلى حرب مفتوحة. مثال ذلك الصراع الروسي الأوكراني: بدأ قبل ٢٠١٤ كحرب معلومات وضغط اقتصادي (رمادية)، ثم جاء دعم انفصاليين وتسلل قوات روسية خاصة (هجينة)، ثم في ٢٠٢٢ حرب تقليدية واسعة.

في حالات أخرى، قد تبقى المواجهة في المنطقة الرمادية فترة طويلة دون أن تصبح هجينة صريحة (مثل التوتر الأمريكي

[1] Mazarr, M. (2015). Mastering the Gray Zone. RAND Corporation.

الإيراني الحالي). أو قد تكون حربا هجينة منذ البداية بلا تمهيد رمادي طويل (مثل حرب ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل جاءت فجأة كحرب هجينة قصيرة الأمد دون مقدمات رمادية كثيرة).

لذلك، المفيدان هو فهم أن الحرب الهجينة والحرب الرمادية ليسا متعارضين بل متكاملين في إطار ظاهرة الصراع المعاصر. ونتبنى في هذا البحث الرأي القائل: ليست الحرب الهجينة والرمادية جديدتين تماما من حيث المبدأ (فالتاريخ حافل بخلط الأدوات واستخدام الحيل في الحرب)، لكن الجديد اليوم هو اتساع نطاق الأدوات المتاحة (كالتقنيات السيبرانية)[1] والدور المركزي للفاعلين من غير الدول (شركات، جماعات مسلحة)[2] ، مما جعل هذه الحروب أكثر تعقيدا وأصعب في المواجهة. ومن المهم أيضًا توصيف العلاقة مع الإرهاب ضمن هذا السياق، وهو ما سنتطرق إليه في تحليل الحالات.

أدوات الحرب الهجينة والرمادية

من العرض السابق لمفهومي الحرب الهجينة والرمادية، يمكن استخلاص مجموعة مشتركة من الأدوات والأساليب تستخدم في كلا النمطين، مع اختلاف درجة العلنية والتكامل كما أوضحنا. نوضح هنا أبرز الأدوات مع أمثلة تطبيقية على استخدامها:

القوة العسكرية التقليدية (المباشرة أو بالوكالة):

- في الحرب الهجينة : تستخدم صراحة لكن غالبا بطرق غير متوقعة. مثال: اجتياح روسي محدود لجورجيا ٢٠٠٨ دعما لانفصاليي أوسيتيا؛ مزجت روسيا بين قصف جوي وتحريك دبابات (تقليدي) وبين حرب معلومات ووقف إطلاق نار سريع (تكتيك سياسي).

[1] Hoffman, F. (2018). Examining Complex Forms of Conflict: Hybrid and Gray Zone Warfare.

[2] Ucko, D. & Marks, T. (2020). Crafting Strategy for Irregular Warfare, National Defense University Press.

- في الحرب الرمادية : قد لا تستخدم مباشرة، بل عبر وكلاء. مثال: وجود قوات تركية خاصة توجه عمليات فصائل سورية معارضة في شمال سوريا بدون إعلان حرب رسمية (رمادي من منظور النظام السوري وحلفائه).

الميليشيات والوكلاء المحليون :هذه ركيزة لكلا النوعين.

- هجينة : دعم حزب الله من إيران بالمال والسلاح والخبراء في ٢٠٠٦ هو جزء من حرب هجينة ضد إسرائيل.

- \رمادية : دعم روسيا للانفصاليين في شرق أوكرانيا (٢٠١٤-٢٠٢١) كان بشكل عتاد وتدريب ووجود عناصر مخابرات ضمنهم دون تدخل عسكري رسمي[١]

- أيضا استخدام الجماعات الإرهابية كوكلاء: مثال متكرر هو اتهام دول خليجية (أو شخصيات فيها) سابقا بتمويل بعض الجماعات المتطرفة في سوريا سرا للتأثير على مسار الحرب هناك (رمادي)؛ أو دعم باكستان لحركة طالبان قبل ٢٠٠١ ضمن صراعها مع الهند (هجينة من قبل طالبان، رمادية من قبل باكستان).

الهجمات الإرهابية وعمليات التخريب:

- هجينة: عندما تضمّن جماعة ما هجمات إرهابية ضمن حملتها العسكرية. مثال: استهداف المتمردين الموالين لروسيا لمحطة قطارات في أوكرانيا ٢٠١٥ بصاروخ أدى لمقتل مدنيين، اعتبرته كييف عملا إرهابيا ضمن حرب هجينة.[٢]

- رمادية: إيران متهمة بشن عمليات تخريب لسفن نفط وإمدادات طاقة في الخليج عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ دون تبني رسمي، بهدف الضغط على خصومها (عمليات قابلية للإنكار ضمن الرمادي).[٣]

[1] : Hoffman, F. (2018). Examining Complex Forms of Conflict: Hybrid and Gray Zone Warfare.

[2] Ukrainian Government Report, 2015, on Donetsk Station Attack.

[3] Gulf Maritime Incident Reports, 2019–2020.

الدعاية والإعلام المضلل:

- هجينة: أثناء الحرب، استخدام روسيا مكثفا لمنصات التواصل لتوجيه الرأي داخل أوكرانيا وإثارة الشكوك حول قيادتها[1]

- رمادية: الحملة الإعلامية الروسية المستمرة لإنكار وجود قواتها في دونباس وصبغ الصراع كـ"حرب أهلية"، وكذلك الدعاية الصينية التي تبرر بناء الجزر في بحر الصين بأنه دفاعي محض. الجانب الإعلامي جزء لا يتجزأ من كلا النمطين.

الهجمات السيبرانية :هذه أداة بارزة تمكّن من إلحاق ضرر كبير عن بعد وبسرية:

- هجينة : قُبيل العمليات العسكرية التقليدية، تقوم دولة بهجمة سيبرانية. مثال: الهجمات الإلكترونية الروسية على شبكات الاتصالات الأوكرانية وشل جزء من مرافق الكهرباء في أوكرانيا (ديسمبر ٢٠١٥)، جاءت متزامنة مع ضغوط عسكرية على الأرض.

- رمادية : هجمات قرصنة إيرانية على منشآت نفط سعودية ٢٠١٢ (فيروس شمعون) في ظل توتر إقليمي دون حرب. أيضا هجمات كوريا الشمالية الإلكترونية لسرقة أموال تمثل حربا اقتصادية رمادية.

الإكراه الاقتصادي والحوكمة:

- هجينة: يمكن أثناء حرب هجينة استخدام الحصار أو العقوبات لتسريع إنهاك العدو. مثال: حصار قوات النظام السوري وحلفائه لمناطق المعارضة ومنع الغذاء والدواء بالتوازي مع العمليات العسكرية.

- رمادية: روسيا استغلت اعتماد أوروبا على الغاز كورقة ضغط (تقليل الإمدادات) قبل الحرب وأثناءها دون إعلان

[1] Disinformation in Ukraine Conflict, European Council Briefing, 2022.

مواجهة[1] الصين كثيرا ما تعاقب اقتصاديا دولا صغيرة تقارب تايوان أو تنتقدها (كمنع واردات أو سياحة).

العمليات الاستخباراتية السرية:

- هجينة: أثناء حرب هجينة في العراق بعد ٢٠٠٣، قامت فِرق إيرانية خاصة باغتيال طيارين عراقيين سابقين وخطف ناشطين كجزء من إضعاف المجتمع العراقي تحت نظر القوات الأمريكية (حرب ظل ضمن حرب هجينة).
- رمادية: عمليات اغتيال العلماء النوويين في إيران (نسبت لإسرائيل وأطراف أخرى) كانت سلسلة ضربات في ظل "لا حرب" رسمية بين الطرفين.

تُظهر هذه الأدوات أن الحدود بين ما يُستخدم في الحرب الهجينة والرمادية ليست حاجزا صلبا بل طيف مرن. الاختلاف هو في كيفية الجمع ودرجة العلنية:

- **الحرب الهجينة** :توليفة شاملة؛ قد تستخدم كافة الأدوات أعلاه معًا بشكل متزامن ومتكامل[2] لتحصيل تفوق في ميدان معركة.
- **الحرب الرمادية** :انتقاء مدروس للأدوات التي تظل تحت الخط الأحمر، وبشكل تدريجي غير منفر[3] ؛ قد لا تُستخدم كلها دفعة واحدة بل على مراحل.

[1] EU Energy Dependency on Russian Gas, Energy Reports, 2022.

[2] Mazarr, M. J. (2015). Mastering the Gray Zone. RAND Corporation.

[3] Ibid.

الجذور النظرية للحربين

لفهم الحروب الهجينة والرمادية في سياقها التاريخي، يجدر النظر في بعض النظريات والاستراتيجيات السابقة التي مهدت لها أو تشابهها في بعض الجوانب:

-**مقولات صن تزو (٥٠٠ ق.م) - فن الحرب** :تتردد مقولة شهيرة لصن تزو: "أن تنتصر في الحرب دون أن تخوض قتالا هو قمة المهارة"[١]. هذه الفلسفة القديمة تكاد تتطابق مع هدف الحرب الرمادية: تحقيق الغلبة دون معركة تقليدية. كما شدد صن تزو على أهمية الخداع والمفاجأة في الحرب، واستهداف إستراتيجية العدو وخطته المعنوية. تعد التكتيكات الرمادية (كالإلهاء الإعلامي وضرب الاقتصاد) تجسيدا حديثا لفكرة النصر الذهبي بلا قتال. حتى الحروب الهجينة، حيث يوجد قتال، تعتمد على جانب خداعي قوي (إخفاء نوايا الهجوم وتوقيته، استخدام قوات غير رسمية، إلخ) ينسجم مع مبادئ صن تزو.

- **الحرب غير المنتظمة (Irregular Warfare) والمقاومة الشعبية** :شهد التاريخ استخدام حروب العصابات جنبا إلى جنب مع حروب الجيوش. فالحرب الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني مثلا جمعت بين معارك نظامية وعمليات عصابات من ميليشيات الثوار. والحروب النابليونية واجه فيها نابليون مقاومة إسبانية شعبية (حرب عصابات) أربكته، وهو ما يُعتبر سابقة لفكرة مزج نوعين من القتال. هذه الخبرات المبكرة شكلت أساس مفهوم "الحرب المركبة". الباحثون يشيرون إلى أن الحرب الهجينة ليست جديدة بالكامل؛ فمثلا استخدمت روما القديمة مزيجا من القوة النظامية ودعم تمردات داخل صفوف العدو (كما في حروبها ضد قرطاج)[٢]. لكن الاختلاف اليوم هو التعقيد التكنولوجي والتكتيكي الأعلى.

[1] Sun Tzu, The Art of War, translated by Lionel Giles, (circa 500 BC).

[٢] مركز الدراسات الروسية، "التحولات التاريخية في نمط الحروب"، ٢٠٢١.

- **حروب الجيل الرابع ونظرية وليام ليند :(1989)** قبل شيوع مصطلح "الحرب الهجينة"، طرح بعض المنظرين فكرة "أجيال الحرب". الجيل الرابع من الحرب (4GW) يتميز بأنه حرب لا مركزية يكون الفاعلون الأساسيون فيها ليسوا دولا بالضرورة، وتستخدم فيها تكتيكات متنوعة (عسكرية، إرهابية، إعلامية) لكسر إرادة الخصم. هذه النظرية تنبأت إلى حد ما بظهور فواعل مثل التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود التي تقاتل دولًا قوية بوسائل غير تقليدية (كالقاعدة ضد الولايات المتحدة). الحروب الهجينة والرمادية تتقاطع مع عناصر من حرب الجيل الرابع: ففيها بُعد لا مركزي، واعتماد على أطراف غير حكومية (كمتعاقدين أو ميليشيات)، وتركيز على المعركة الإعلامية. لكن الحرب الهجينة قد تشمل أيضا تفعيل قدرات دولة قوية (جيل ثالث) في آن واحد، لذا هي مفهوم أكثر شمولا ربما من أجيال الحرب.

- **نظرية "الحرب المقيدة/غير المقيدة - (Unrestricted Warfare) "الصين ١٩٩٩ :**نشر ضابطان في جيش التحرير الشعبي الصيني (شياو ليانغ ووانغ شيانغ) كتابا بعنوان "حرب غير مقيدة"، تحدّثا فيه عن أن كل المجالات مفتوحة في الحرب الحديثة – عسكرية، سياسية، اقتصادية، تكنولوجية – ولا توجد قواعد تقليدية تحد من استخدام أي أداة لتحقيق الغلبة. دعا الكتاب إلى استخدام الإرهاب، المخدرات، القرصنة المالية، الهجمات الإلكترونية وغيرها كأسلحة شرعية ضد تفوق قوة عظمى كالولايات المتحدة. يعتبر هذا الطرح قريبا جدا من مفهوم الحرب الهجينة الشاملة التي تستخدم "أي وسيلة ضرورية"[١]. وقد استشهد بعض المحللين الأمريكيين به لتفسير التحركات الصينية والروسية في المنطقة الرمادية، واعتبروه إلهاما لهما[٢].

- **مبدأ بريجنيف وحروب الوكالة في الحرب الباردة :**خلال الحرب الباردة، خيضت العديد من الحروب بالوكالة (Proxy Wars)بين المعسكرين عبر دول ثالثة (فيتنام، أفغانستان، أنغولا...). استخدمت القوتان العظميان أدوات كالدعم

[1] Liang, Qiao & Wang Xiangsui (1999), Unrestricted Warfare, PLA Literature and Arts Publishing House.

[2] European Centre of Excellence for Countering Hybrid Threats, Report on Chinese and Russian Doctrines, 2022.

العسكري الخفي، والمستشارين، والدعاية، دون مواجهة مباشرة بينهما. هذه تعتبر إلى حد ما سابقات للحروب الرمادية: لأنها كانت صراعا غير مباشر وتجنبت الحرب العالمية الشاملة. لكن الفارق أن تلك الحروب غالبا ما تحولت إلى نزاعات عسكرية تقليدية في مسارحها المحلية (كالحرب الأمريكية في فيتنام)، بينما تهدف الحرب الرمادية الحديثة إلى تجنب حتى الحرب المحلية الواضحة.

- **مفاهيم الثورات الملونة والحرب الهجينة الروسية** :كتب الجنرال الروسي فاليري غيراسيموف (رئيس الأركان الروسي) مقالة مؤثرة عام ٢٠١٣ أشار فيها إلى "طمس الخطوط الفاصلة بين حالتي الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين" وأن الحروب لم يعد يُعلن عنها رسميا، بل تبدأ وتنخرط بأسلوب غير مألوف[1]. هذا الطرح الروسي جاء بعد سلسلة الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا (٢٠٠٣–٢٠٠٤) والتي اعتبرتها موسكو نتاج حرب غربية غير تقليدية تستخدم الاحتجاجات الشعبية والإعلام لإسقاط أنظمة حليفة لها. رؤية غيراسيموف تُظهر أن الجيش الروسي تبنّى مفهوما يقارب الحرب الهجينة/الرمادية بوصفه طريقة الغرب في محاربة روسيا دون قتال مباشر، وأن روسيا يجب أن تستعد للرد بالمثل. وبالفعل، كثير من الأنشطة الروسية منذ ٢٠١٤ تعكس هذا الفهم (دعم انفصاليين، هجمات سيبرانية، دعاية مضادة، إلخ). إذن يمكن القول إن عقيدة غيراسيموف هي إطار نظري مناظر لفكرة الحرب الهجينة من المنظور الروسي.

في ضوء هذه الجذور، نرى أن الحروب الهجينة والرمادية امتداد لتقنيات قديمة بوسائل جديدة. فقديما قال يوليوس قيصر: "إذا أردت السلام فاستعد للحرب" – واليوم ربما نقول: "إذا أردت الحرب فاستعد لخوضها عبر كل شيء إلا إعلان الحرب!". هكذا تطورت فنون الصراع لتتلاءم مع عصر ما بعد الحداثة حيث الحدود ضبابية: بين مدني وعسكري (مقاتلون بلباس مدني، وجيوش تشن حرب معلومات)، بين حرب وسلم (نزاعات مضمرة لا يُعترف بها)، بين دولة ولا

[1] Gerasimov, V. (2013), The Value of Science is in the Foresight, Military-Industrial Courier.

دولة (حيث تتدخل شركات أمنية كطرف)، بل وحتى بين واقع وافتراض (حروب تدور في العالم السيبراني وعلى شاشات الإعلام بقدر ما تدور على الأرض).

هذا السياق النظري والفلسفي ضروري كخلفية لفهم تحليلنا اللاحق للحالات الواقعية. فسنرى تجسيدا حيا لهذه الأفكار: دول تستغل ثغرات النظام الدولي لتهاجم خصومها في المنطقة الرمادية، وجماعات متطرفة تستفيد من الغموض والفوضى لتبرز، وأطراف تمزج التكتيكات بشكل غير مألوف.

المنهجية البحثية

تعتمد هذه الدراسة في تحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها منهجية علمية نوعية (Qualitative) متعددة الأدوات، تركز على الوصف والتحليل إلى جانب استخدام نهج دراسة الحالة والمقارنة. وفيما يلي توضيح لأهم المناهج والأساليب البحثية المعتمدة:

- **المنهج الوصفي التحليلي** :يبدأ البحث بوصف واضح للمفاهيم والمحاور الرئيسية (الحروب الهجينة والرمادية والجماعات الإرهابية) استنادا إلى المصادر والمراجع الأكاديمية المعتبرة. ثم يتبع الوصف تحليل معمق لتلك المفاهيم، بهدف تفكيك عناصرها والعلاقات فيما بينها. فمثلا، يتم وصف تعريف الحرب الهجينة كما جاء في الأدبيات[1]، ثم تحليل ذلك التعريف لاستنباط عناصره) التقليدي vs غير التقليدي، دور الإرهاب ضمن المزيج .(...هذا المنهج مناسب لموضوع البحث لأنه يسمح ببناء فهم نظري متين قبل الانتقال لدراسة الوقائع العملية.

- **منهج المقارنة :(Comparative Method)** نظرا لأن الدراسة تتناول مفهومين يشتبه على البعض أنهما متماثلان أو متداخلان، اعتمدنا المقارنة المنهجية بين الحرب الهجينة والحرب الرمادية. تمت المقارنة على مستويات متعددة: من

[1] Hoffman, Frank G. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Potomac Institute.

حيث التعريف، الأدوات، الأهداف، الأمثلة التاريخية. هذه المقارنة مكنت من تحديد الفروق الدقيقة بين المفهومين[١]. كما استخدِم المنهج المقارن عند تحليل اختلاف تطبيقات الظاهرة في المناطق الجغرافية المختلفة. على سبيل المثال، قورنت معالم الحرب الهجينة/الرمادية في أوكرانيا مقابل سوريا: الأولى بين دولة ودولة بطريقة غير مباشرة، والثانية حرب داخلية بتدخلات خارجية. هذه المقارنات أبرزت عوامل التشابه والاختلاف في علاقة الظاهرة بالإرهاب تبعا للسياق.

- **منهج دراسة الحالة :(Case Study)** يرتكز الجانب التطبيقي من البحث على تحليل عدد من الدراسات الحالة الحديثة نسبيا (بعد ٢٠٢٠) في مناطق مختلفة. تم اختيار خمس حالات/مناطق تمثل تنوعا في طبيعة الصراعات وفي دور الإرهاب فيها:

١) منطقة الساحل الإفريقي (مالي ودول الجوار): كنموذج لتقاطع الحرب الرمادية (تدخلات قوى كبرى عبر وكلاء مثل فاغنر[٢]) مع انتشار جماعات إرهابية محلية (القاعدة وداعش الساحل).
٢) الشرق الأوسط (إيران ومحيطها): كنموذج لحرب هجينة/رمادية إقليمية تشمل دعم تنظيمات مسلحة (حزب الله، حماس) وحرب معلومات وهجمات سيبرانية، وتأثير ذلك على نمو الإرهاب الجهادي (داعش، القاعدة).
٣) أوكرانيا وشرق أوروبا: كحالة كلاسيكية للحرب الهجينة الروسية (تداخل العمل العسكري مع الإعلامي والاقتصادي)[٣] ، مع بحث كيف استخدمت السردية الإرهابية في الصراع (مثل اتهام كل طرف للآخر بدعم "فاشيين" أو "إرهابيين" لتبرير أفعاله).

[1] Ibid.

[2] UN Security Council Reports on Mali and Wagner Activity in the Sahel (2022–2023).

[3] مركز كارنيغي للسلام الدولي، تقرير حول العمليات الروسية في أوكرانيا، ٢٠٢١.

٤) سوريا: كنموذج لحرب هجينة متعددة الأطراف (نظام، معارضة، دول إقليمية ودولية، جماعات إرهابية) حيث تجلت كافة عناصر الحرب الهجينة تقريبا وتداخلت مع حرب أهلية.

٥) ليبيا: كنموذج لدولة انهارت مؤسساتها، ما جعلها ميدانا لتدخلات هجينة (دعم خارجي لأطراف النزاع، وجود مرتزقة) مع انتشار جماعات متطرفة على الأرض.

في كل حالة، تم جمع المعلومات من مصادر متعددة (تقارير أممية، دراسات مراكز أبحاث، أخبار موثوقة) والتركيز على الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ لضمان حداثة التحليل. واستخدمت الدراسة أسلوب الوصف التفصيلي لكل حالة متبوعا بتحليل يربطها بمفاهيم البحث. منهج دراسة الحالة أتاح فهما سياقيا لكيفية تفاعل الحرب الهجينة/الرمادية مع الإرهاب في ظروف واقعية محددة، بدل الاكتفاء بالتنظير المجرد.

- **منهج التحليل التاريخي** :وإن كان تركيز الدراسة على الأحداث الحديثة، إلا أنه للاستدلال النظري تم الرجوع لبعض الأمثلة التاريخية (كما في جذور المفاهيم) وتحليل تطورها عبر الزمن. مثلا، تم تتبع كيفية تطور ممارسات الحرب الهجينة منذ حرب لبنان ٢٠٠٦ مرورا بأحداث ٢٠١٤ وصولا إلى الوقت الراهن[1]. هذا التحليل التاريخي ساعد في رسم خط زمني لفهم تصاعد أهمية هذه الاستراتيجيات، وبالتالي تفسير لماذا أصبحت ملحة اليوم.

- **تحليل المضمون :(Content Analysis)** فيما يخص الجانب الإعلامي والدعائي من الحرب الهجينة/الرمادية، تم تطبيق تحليل للمضمون من خلال دراسة خطابات وتصريحات لأطراف الصراع. على سبيل المثال، تحليل خطاب روسيا الإعلامي حول أوكرانيا (وكيف وصفت خصومها) مقابل خطاب التحالف الدولي حول داعش (وكيف وُظف إعلاميا). كذلك، تم تحليل تصريحات المسؤولين الغربيين حول دور فاغنر في إفريقيا وتصنيفهم له كمعيق لمكافحة الإرهاب[2].

[1] NATO StratCom Report on Hezbollah (2006), Russian actions in Crimea (2014), and Syria.

[2] The Soufan Center, Wagner in Africa: Between Security and Chaos, 2023.

هذا المنهج ساعد في استخلاص دلالات حول استخدام "الإرهاب" كمفهوم في إطار الحرب الإعلامية ضمن الحروب الهجينة/الرمادية.

- **الاستقراء والاستنباط** :انتهج البحث أسلوب الاستقراء من الحالات والأدبيات للوصول إلى تعميمات واستنتاجات حول طبيعة العلاقة بين الحروب الهجينة/الرمادية والإرهاب. وفي مواضع أخرى استخدم الاستنباط، كأن ينطلق من نظرية معروفة (مثلا نظريات كينان وهوفمان) ويختبرها على حالة محددة لمعرفة مدى انطباقها.

من حيث مصادر البيانات، اعتمد البحث على:

- مراجع نظرية أساسية (كتب، مقالات محكمة) لتعريف المفاهيم وتأصيلها.

- تقارير حديثة صادرة عن مراكز أبحاث دولية موثوقة) مثل (...RAND, CSIS, CNAS, Carnegie لضمان تغطية آخر التطورات.

- إحصاءات من منظمات دولية (كالأمم المتحدة ومؤشر الإرهاب العالمي) لتوضيح مدى تصاعد أو تراجع الإرهاب في المناطق المدروسة[1].

- أخبار وتحليلات موثوقة (وكالات أنباء عالمية، صحف رصينة) للوقائع الميدانية خاصة في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥، مع الحرص على تقاطع هذه المعلومات مع أكثر من مصدر لتأكيد المصداقية.

بشكل عام، جمعت المنهجية بين صرامة التحليل النظري وشمولية المسح التطبيقي، مما يسمح بالوصول إلى نتائج دقيقة ومبنية على أسس علمية متينة.

[1] Global Terrorism Index (GTI), 2023.

التحليل الميداني والتطبيقي

تنويه منهجي:

نظرا لتداخل أبعاد الحروب الهجينة والرمادية مع ظاهرة الإرهاب في عدد من المناطق الجغرافية، لا سيما تلك التي تشهد صراعات مزمنة وتدخلات خارجية، فقد اقتضى المنهج التحليلي لهذه الورقة تناول بعض الحالات الميدانية من أكثر من زاوية. فمثلا، تم تحليل الحالة السورية أو الليبية أو الأوكرانية في أكثر من موضع، باعتبارها نماذج مركبة تتجلى فيها ملامح الحرب الهجينة والرمادية، إلى جانب نشاط الجماعات الإرهابية وتفاعلها مع الفاعلين الدولتيين وغير الدولتيين. وتأتي هذه المعالجة المتعددة الأبعاد قصد الإحاطة الشاملة بتعقيدات الظاهرة، وتفكيك مستويات التداخل بين الأدوات الحربية الحديثة والفواعل غير التقليدية، دون الوقوع في اختزال أو تعميم مخلّ.

منطقة الساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي (خصوصا مالي وبوركينا فاسو والنيجر) منذ ٢٠١٢ تصاعدا كبيرا لنشاط الجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة وداعش. يتزامن ذلك مع تدخلات خارجية غير مباشرة وصراعات أهلية، ما يجعل الساحل مثالا على تداخل الحرب الرمادية مع الإرهاب. بعد ٢٠١٣ تدخلت فرنسا عسكريا (عملية سيرفال ثم برخان) لمحاربة الإرهاب في مالي، لكن ابتداء من ٢٠٢٠ بدأت الأوضاع تأخذ منحى مختلفا: انسحاب فرنسي تدريجي، وصول مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية لدعم الحكومات المحلية في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى. وجود فاغنر هو تكتيك رمادي تتبعه روسيا لتعزيز نفوذها دون تدخل رسمي مباشر – فهي تنفي صلتها بهم رغم تأكيدات غربية بأن عناصرها تتحرك بتوجيه الكرملين[1].

[1] UN Security Council, "Letter dated 8 August 2022 from the Panel of Experts on Mali", S/2022/636.

كان من المتوقع أن يساهم هؤلاء المرتزقة في محاربة الإرهاب، لكن الواقع عكس ذلك. تشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠٢٢ إلى أن ٤٨٪ من ضحايا الإرهاب عالميا سقطوا في إفريقيا جنوب الصحراء، وأن ثلاث دول في الساحل (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) ضمن الأكثر ارتفاعا في ضحايا الإرهاب[١]. السبب أن استراتيجية فاغنر العنيفة – المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين – أدت إلى زيادة السخط الشعبي وتغذية دعاية الجماعات الجهادية التي تقدم نفسها كحامية للمظلومين[٢]. فمثلا، ارتكبت قوات فاغنر مجزرة بحق مئات المدنيين في بلدة مورا (وسط مالي) في ٢٠٢٢، وفق تقارير أممية[٣]. هذه الأحداث دفعت شريحة من السكان للنفور من الدولة والبحث عن حماية أو انتقام عبر الانضمام إلى جماعات مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (تابعة للقاعدة) أو داعش الصحراء الكبرى[٤].

من جهة أخرى، تعكس أدوار القوى الدولية في الساحل سمات الحرب الرمادية. فروسيا تستثمر في دعم أنظمة عسكرية محاصرة دوليا (مالي بعد انقلاب ٢٠٢١) مقابل عقود تعدين وامتيازات سياسية، محاولة ملء الفراغ الذي تركه الأوروبيون[٥]. في المقابل، تتهم الدول الغربية موسكو بـ"تأجيج الصراع" بدل حله. كما أن التركيز الغربي تحول نحو منافسة القوى الكبرى (روسيا/الصين) أكثر من مكافحة الإرهاب التقليدية[٦]، ما ترك فجوات استغلتها الجماعات الإرهابية. يمكن القول إن الساحل أصبح ساحة صراع رمادي بين روسيا والغرب، تُستخدم فيه أدوات كالعقوبات (فرنسا دفعت لفرض عقوبات أوروبية على قادة الانقلاب في مالي)، والدعم الخفي (تقارير عن دعم غربي سري لقوات

[1] Global Terrorism Index 2022, Institute for Economics & Peace.

[2] The Soufan Center, Wagner in Africa: Between Security and Chaos, 2023.

[3] United Nations Human Rights Office, "Report on the events in Moura, Mali (27-31 March 2022)", May 2023.

[4] ACLED, "Jihadist Expansion in the Sahel", 2022.

[5] International Crisis Group, After Barkhane: What Future for the Sahel?, 2022.

[6] International Crisis Group, After Barkhane: What Future for the Sahel?, 2022.

النيجر ضد التمدد الروسي)، والحرب الإعلامية (حملات تضليل روسية وفرنسية متبادلة لكسب الرأي العام الإفريقي). وفي خضم هذا، تجد الحكومات الضعيفة نفسها عاجزة عن احتواء الإرهاب بمفردها.

إذاً، في الساحل الإفريقي:

- **الحرب الرمادية** تتجلى في تنافس دولي عبر الوكلاء (فاغنر مقابل مستشارين غربيين)، واستخدام المساعدات والتأثير السياسي كأدوات.

- **الحرب الهجينة** تظهر في عمليات عسكرية غير تقليدية: مثل اعتماد الجيوش المحلية على ميليشيات قبلية لمساندتها (كما فعلت بوركينا فاسو بتسليح متطوعين مدنيين)، أو استخدام تكتيكات إرهابية مضادة للإرهاب (انتهاكات تروّع السكان).

- **الجماعات الإرهابية** استفادت من كل ذلك للتوسع. فهي تطرح نفسها كبديل أمني حيث فشلت الدول، وتستغل أخطاء الخصوم (مثل مجازر فاغنر) كدعاية[3]. وفق مراقبين، زاد عدد المجندين في صفوف القاعدة في مالي عام ٢٠٢٢ بوتيرة أعلى بعد قدوم فاغنر، إذ رأى البعض أنهم أهون الشرَّين ويقاتلون "محتلا أجنبيا" جديدا.

النتيجة أن مكافحة الإرهاب في الساحل أصبحت معقدة جدا: لا يمكن مواجهتها أمنيا فقط لأنها متداخلة مع صراع نفوذ دولي وأساليب حرب رمادية. يحتاج الأمر إلى حلول شاملة تعالج سوء الحكم والفقر الذي يغذي التطرف، وتحدّ في الوقت نفسه من لعبة الحرب بالوكالة التي تزيد النار اشتعالا.

الشرق الأوسط

يعد الشرق الأوسط مسرحا بارزا تداخلت فيه الحروب الهجينة والرمادية مع الإرهاب خلال العقدين الماضيين. برز ذلك بشكل خاص في:

- الصراع الإيراني – السعودي والإيراني – الإسرائيلي،

- حروب سوريا والعراق واليمن،

- صعود التنظيمات الجهادية، مثل القاعدة وداعش، في ظل فراغات السلطة الناتجة عن هذه الحروب[١].

تعد إيران من أبرز الفاعلين الذين اعتمدوا استراتيجيات هجينة ورمادية على السواء. فهي تدعم ميليشيات مثل حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن، وتستخدمهم كأدوات لخدمة أجندتها الإقليمية. كما تظهر تجارب بعض الدول الإقليمية في ليبيا ومنطقة الساحل اعتمادا على جماعات مسلحة تعمل كوكلاء غير مباشرين في صراعات محلية، تستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية دون تدخل علني. ففي ليبيا، دعمت أطراف إقليمية ودولية فصائل متنازعة، وقدّمت لها أسلحة وخبراء عسكريين، في حين استخدمت بعض القوى الجماعات المسلحة المحلية في منطقة الساحل كوسيلة للنفوذ أو لخلق حالة من عدم الاستقرار تصب في مصلحتها. وتظهر هذه الحالات كيف يُمكن توظيف الدعم العسكري، العمليات الاستخباراتية، والحرب الإعلامية ضمن استراتيجية هجينة/رمادية لتعزيز النفوذ دون الدخول في مواجهة تقليدية مباشرة[٢].

[1] Hoffman, F. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Potomac Institute for Policy Studies.

[٢] تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية الإفريقية. "انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل"، ٢٠٢٣.

السعودية بدورها اعتمدت مزيجا من الأدوات العسكرية التقليدية والدعم لوكلاء محليين (كما في اليمن)، إضافة إلى حملة إعلامية ودبلوماسية إقليمية مضادة[١]. أما **إسرائيل**، فقد انتهجت في السنوات الأخيرة ما يعرف باستراتيجية "المعركة بين الحروب(Campaign Between Wars) "، والتي تشمل هجمات سيبرانية واغتيالات دقيقة وضربات جوية في سوريا والعراق وإيران، دون إعلان حرب شاملة[٢].

استفادت التنظيمات الجهادية من هذه البيئة، لا سيما **داعش** الذي استغل الحرب الأهلية في سوريا والتدخلات الدولية ليقيم "دولة خلافة" هجينة تمزج بين السيطرة الجغرافية، والهيكلية الإدارية، والدعاية الرقمية العابرة للحدود[٣]. وفي العراق، عاود داعش الظهور عبر تكتيكات تمرد غير نظامية في مناطق مثل كركوك وصلاح الدين، مستفيدا من الانقسام الطائفي وتنافس النفوذ الأمريكي الإيراني[٤].

من جهة أخرى، تعد الحرب السيبرانية أحد مكونات الحرب الرمادية في الشرق الأوسط. فقد تبادلت إيران وإسرائيل هجمات إلكترونية على منشآت نووية ومرافق حيوية، بما في ذلك هجمات استهدفت أنظمة المياه والكهرباء والمصانع[٥]. كما نُفّذت اغتيالات لعلماء نوويين إيرانيين، اتُّهمت إسرائيل بالوقوف خلفها، في سياق "الحرب في الظل" بين الطرفين[٦].

[1] Knights, M. (2018). Saudi Arabia's Military Performance in Yemen. The Washington Institute.

[2] Harel, A. (2019). Israel's "War Between the Wars" in Syria. Haaretz.

[3] Weiss, M. & Hassan, H. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. Regan Arts.

[4] UN Security Council Reports on Iraq (2022). Periodic Report on the Threat Posed by ISIL.

[5] Sanger, D. & Perlroth, N. (2021). Cyberattacks Escalate Between Iran and Israel. The New York Times.

[6] BBC (2021). Mohsen Fakhrizadeh: Iran scientist's killing bears hallmarks of Israeli Mossad.

كما أن الهجمات بالطائرات المسيّرة باتت سلاحا رماديا شائعا. فالحوثيون، بدعم من إيران، استهدفوا منشآت نفطية سعودية وأخرى إماراتية بمسيّرات وصواريخ، ضمن سياسة الإنكار والتصعيد التدريجي.[١]

تظهر هذه الأمثلة أن الحروب الهجينة والرمادية في الشرق الأوسط أصبحت النمط السائد، في ظل غياب حروب شاملة. والنتيجة أن الإرهاب لا يُفهم بمعزل عنها، بل كفاعل يتغذى عليها أو يوظف ضمنها.

سوريا

مثّلت الأزمة السورية نموذجا شديد التعقيد لتداخل الحرب الهجينة مع الجماعات الإرهابية، حيث تداخلت فيها أطراف داخلية وخارجية، نظام ومعارضة، تنظيمات إرهابية وقوى كبرى. فمنذ اندلاع الثورة عام ٢٠١١، تحولت البلاد تدريجيا إلى ساحة حرب مركبة جمعت كل عناصر الحرب الهجينة تقريبا: تدخلات أجنبية، حرب دعائية، قتال شوارع، قصف جوي، تمردات محلية، واستخدام جماعات إرهابية لأهداف متضاربة.

اعتمد النظام السوري منذ البداية على استراتيجية مزدوجة: قمع الحراك الشعبي داخليا بالقوة العسكرية والمخابرات، وتقديم نفسه خارجيا كحائط صد ضد الإرهاب. وقد استفاد من صعود تنظيمات متطرفة مثل داعش وجبهة النصرة (التي صُنّفت لاحقا كجماعة إرهابية) لتبرير حملة عسكرية شاملة ضد كل خصومه، مستخدمًا الخطاب العالمي ضد الإرهاب[٢]. في المقابل، استفادت الجماعات الإرهابية من حالة الفوضى والفراغ الأمني لتوسيع نفوذها، خاصة بعد انسحاب جزئي لبعض القوى وتردد المجتمع الدولي في التدخل بوضوح[٣].

[1] Al Jazeera Investigative Unit (2020). Houthi Drone Campaign and Iranian Support.

[٢] انظر تقرير "سوريا والحرب على الإرهاب: سردية مزدوجة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٧.
[٣] تقرير الأمم المتحدة حول سوريا، مجلس حقوق الإنسان، ٢٠٢٠.

على مستوى الحرب الهجينة، تدخلت روسيا سنة ٢٠١٥ بشكل مباشر لدعم النظام السوري، لكنها لم تستخدم فقط الطائرات والدبابات، بل دمجت ذلك بحرب معلومات على الصعيد الدولي، واستخدام مرتزقة "فاغنر"، وضربات سيبرانية تستهدف معارضي النظام وحلفاءه الغربيين[١]. كما دعمت إيران ميليشيات طائفية مثل حزب الله، وزجت بها في المعارك كقوة برية غير رسمية، مما عزز طابع الحرب بالوكالة[٢].

من جهة المعارضة، لم تكن الجبهة موحدة. فقد انقسمت بين فصائل مدعومة من دول إقليمية (تركيا، قطر، السعودية...) وأخرى متطرفة مثل داعش والنصرة. بعض الفصائل كانت تتلقى دعما عسكريا ولوجستيا في إطار صراع إقليمي غير مباشر بين أطراف متنازعة[٣]. في هذا السياق، أصبح من الصعب التمييز بين قوى ثورية شرعية وتنظيمات متطرفة، وهو ما صبّ في مصلحة النظام، الذي وظّف هذا الخلط لصالحه في المعارك الإعلامية والسياسية.

الجماعات الإرهابية بدورها استخدمت أدوات الحرب الهجينة. فقد اعتمدت داعش على أسلوب "الإدارة المحلية" للمناطق التي سيطرت عليها، وفرضت نظام حكم خاص، وشنّت حربا إعلامية عبر الإنترنت لتجنيد الأتباع ونشر الدعاية. كما استخدمت تكتيكات حربية متنوعة، من التفجيرات الانتحارية إلى حرب المدن إلى استخدام الدرونز، وهي تكتيكات هجينة بامتياز[٤].

بالتالي، مثّلت سوريا حالة دراسية حية لكيفية انخراط الإرهاب في بيئة صراع هجينة متعددة المستويات. كل طرف وظّف أدواته بحسب موقعه، لكن النتيجة كانت واحدة: تدمير الدولة، وتشظي المجتمع، وصعود غير مسبوق للإرهاب العابر للحدود.

[١] تقرير RAND عن تدخل روسيا في سوريا، ٢٠٢١.
[٢] معهد واشنطن، "الميليشيات الشيعية في سوريا: النفوذ الإيراني في ازدياد"، ٢٠٢٠.
[٣] دراسةCNAS ، "الحرب بالوكالة في سوريا: أدوار اللاعبين الإقليميين"، ٢٠٢١.
[٤] مجموعة سوفان، "داعش والتكتيكات الهجينة في سوريا والعراق"، ٢٠٢٢.

ليبيا: الحرب الهجينة والفوضى المستغلة

تجسّدت مظاهر الحرب الهجينة والرمادية في ليبيا منذ عام ٢٠٢٠ بشكل جليّ عبر تدخلات عسكرية وإعلامية غير تقليدية من قبل قوى إقليمية ودولية، مستغلّة حالة الانقسام والفوضى. فقد انخرطت دول مثل تركيا وروسيا ومصر وفرنسا في الصراع الليبي بشكل غير مباشر، من خلال دعم وكلاء محليّين وتزويدهم بالمال والسلاح والمرتزقة. فعلى سبيل المثال، قدّمت تركيا دعما عسكريا حاسما لحكومة الوفاق في طرابلس أواخر ٢٠١٩ ومطلع ٢٠٢٠، بما في ذلك نشر طائرات مسيّرة قتالية وجلب آلاف المقاتلين السوريين، مما مكّنها من صدّ هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة[١]. في المقابل، حظي حفتر بدعم مباشر من روسيا (عبر شركة فاغنر) ومصر، حيث زُوّد بمقاتلين مرتزقة من روسيا وسوريا وتشاد والسودان، إلى جانب أسلحة متطورة ودعم لوجستي[٢].

وقد قدّرت الأمم المتحدة في أواخر ٢٠٢٠ وجود ما لا يقل عن ٢٠ ألف مقاتل أجنبي ومرتزق في ليبيا، في انتهاك صارخ لسيادة البلاد ولقرارات حظر التسليح الأممية[٣]، ما يعكس حجم الانخراط الخارجي في حرب بالوكالة على الأرض الليبية. وإلى جانب الدعم العسكري، استخدمت هذه القوى أدوات حرب معلوماتية كجزء من تكتيكات الحرب الهجينة؛ حيث نشطت منصّات مرتبطة بروسيا في دعم صورة حفتر وتشويه خصومه عبر حملات إعلامية على مواقع التواصل وقنوات فضائية، وقد أظهرت الدراسات أن روسيا كانت المصدر الأكبر للمعلومات المضللة في النزاع الليبي سنة ٢٠١٩[٤]. كما

[١] المركز الأوروبي للدراسات، "دور تركيا في الحرب الليبية: الدعم العسكري لحكومة الوفاق"، ٢٠٢١، ص. ١٣٠-١٣٨.

[٢] مجموعة الأزمات الدولية، "روسيا وفاغنر في ليبيا: من الحضور العسكري إلى النفوذ السياسي"، ٢٠٢٢، ص. ١٣٨-١٤١.

[٣] تقرير الأمم المتحدة حول المرتزقة في ليبيا، ديسمبر ٢٠٢٠، ص. ٧١-٧٨.

[٤] معهد الدراسات الأمنية، "حرب المعلومات في ليبيا: الدور الروسي"، ٢٠٢٠، ص. ٣٣-٤١.

دأبت وسائل إعلام حليفة لحفتر على وصم جميع معارضيه بالإرهاب لتبرير عملياته العسكرية[١]، في حين سعت منابر الطرف المقابل إلى تصوير تحركات حفتر كتمرد عسكري مدعوم خارجيا.

هذه الحالة من الصراع الهجين والرمادي – التي تجمع بين حرب عسكرية غير نظامية وحرب إعلامية وسياسية – أضعفت مؤسسات الدولة وأنهكت القوى الأمنية المحلية، مما أوجد فراغا استغلّته الجماعات الإرهابية. بالفعل، استفاد تنظيم داعش وفروع القاعدة من استمرار الفوضى والانقسام ليعيدوا تنظيم صفوفهم في بعض المناطق النائية؛ إذ سمح تراجع التنسيق الأمني بين معسكري الشرق والغرب بهوامش حركة لتلك الجماعات. وقد سجل عام ٢٠٢٠ عودة ظهور نشاط داعش في ليبيا بشكل ملحوظ، حيث شنّ سلسلة هجمات مباغتة في الجنوب استهدفت حواجز أمنية ومنشآت عسكرية[٢]، مستغلا انشغال القوات المتحاربة بالصراع فيما بينها. ورغم أن داعش فقد قدرته السابقة على السيطرة المكانية المباشرة، فإنه لا يزال يُشكّل تهديدا مستمرا مستفيدا من هشاشة الأوضاع الأمنية والانقسامات السياسية[٣]. وبذلك، تكشف الحالة الليبية كيف أدّت حرب الوكالة والهجين بين القوى الدولية إلى تغذية بيئة فوضوية أتاحت للجماعات الإرهابية أن تُرسّخ وجودها وتوسّع نشاطها، مستغلة غياب سلطة مركزية موحّدة وضعف الإجراءات الأمنية في ظل النزاع.

أوكرانيا: ميدان الحروب الهجينة والرمادية بامتياز

تُعدّ أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ النموذج الأوضح لتطبيق استراتيجيات الحرب الهجينة والرمادية، إذ استخدمت روسيا ضدها طيفا واسعا من الأدوات غير التقليدية لتقويض استقرارها وإعادة تشكيل خارطتها السياسية دون إعلان حرب

[١] المصدر نفسه، ص. ٥٩-٦٣.

[٢] تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، ٢٠٢١، ص. ٥٠٠-٥٠٨.

[٣] التقرير السنوي حول التهديدات الإرهابية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٢، ص. ٥١٧-٥٢٤.

شامل في البداية. بدأت الأزمة عقب الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لموسكو في فبراير ٢٠١٤، ليتبعها ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا عبر تدخل خفي لعناصر مسلّحة بلا شارات تعرف إعلاميا باسم "الرجال الخضر الصغار"[١]. لم تعلن روسيا رسميا عن تدخلها في القرم في حينه، بل قدمته كتحرك شعبي محلي لحماية الناطقين بالروسية، وهو ما يعد ممارسة كلاسيكية ضمن الحرب الرمادية من حيث الإنكار والضغط غير المباشر[٢].

لاحقا، اندلع نزاع مسلّح في شرق أوكرانيا (إقليم دونباس)، حيث دعمت موسكو انفصاليين محليين بالمال والسلاح والمقاتلين، وشنت حملات تضليل إعلامي ضخمة لتأجيج الانقسام داخل أوكرانيا. واستُخدمت وسائل الإعلام الروسية ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات لنشر سرديات مضللة تصف الحكومة الأوكرانية بالنازية والغرب بأنه محتل ثقافي[٣]. كما شنّت روسيا في الفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٧ هجمات سيبرانية متكررة على البنية التحتية الأوكرانية، أبرزها اختراق شبكات الكهرباء مما تسبب في انقطاع الكهرباء عن مئات الآلاف[٤]. هذه العمليات كانت منخفضة الشدة لكنها متكررة ومدروسة، وهو ما يندرج ضمن خصائص الرمادية الحديثة.

من ناحية الحرب الهجينة، تميّزت المرحلة التالية من الصراع بدمج العمل العسكري التقليدي مع هذه الأدوات غير النظامية. فقد واصلت روسيا تقديم دعم عسكري مباشر وغير مباشر للانفصاليين، مع استمرار القتال في دونيتسك ولوغانسك، وشاركت عناصر من الجيش الروسي في العمليات تحت غطاء الإنكار. كما استُخدم الإرهاب كأداة ضمن الاستراتيجية الروسية: حيث استهدفت سيارات مفخخة واختطافات قادة أوكرانيين محليين ومعارضين في المناطق التي

[١] وزارة الدفاع البريطانية، "تحليل تكتيكات روسيا في القرم"، ٢٠١٤، ص. ٢١-٢٤.

[٢] مايكل مازار، "المنطقة الرمادية والحرب السياسية"، RAND، ٢٠١٥، ص. ١١.

[٣] المركز الأوروبي لمكافحة التضليل، "الحرب الإعلامية الروسية في أوكرانيا"، ٢٠١٨، ص. ٤٥-٥٢.

[٤] معهد بروكينغز، "التهديد السيبراني الروسي في أوكرانيا"، ٢٠١٧، ص. ٣٠-٣٣.

تسيطر عليها المجموعات الموالية لروسيا[١]. ورغم أن هذا الإرهاب لم يكن علنيا مثلما تفعل الجماعات الجهادية، إلا أنه استُخدم كأداة تكتيكية لبث الرعب وتقويض الروح المعنوية للخصوم.

في فبراير ٢٠٢٢، تحوّل الصراع إلى حرب مفتوحة، لكن العمليات التي سبقتها مثل الحشد العسكري على الحدود، والإنذارات السياسية، واستخدام الطاقة كسلاح اقتصادي، كلها عناصر اندرجت ضمن الرمادية وتحوّلت تدريجيا إلى حرب هجينة ثم تقليدية شاملة. وما يزال الصراع يُظهر طابعا هجينيا رغم الطابع التقليدي في ميادين القتال، حيث تستمر روسيا في استخدام الدعاية السيبرانية، والتهديد النووي، والتخويف الاقتصادي ضد أوروبا، مما يعكس مزيجا مركبا من أدوات الحرب الجديدة.[٢]

أخيرا، من الملفت أن الخطاب الروسي وصف مرارا خصومه – سواء من الجيش الأوكراني أو النشطاء المدنيين أو حتى الاتحاد الأوروبي – بصفات "الفاشيين" و"الإرهابيين"، في محاولة لتبرير تدخلاتها وإضفاء شرعية أخلاقية عليها، وهو ما يوضح كيف يمكن توظيف مفاهيم الإرهاب نفسها ضمن استراتيجيات الحرب الرمادية والإعلامية[٣]. بالمقابل، وصفت أوكرانيا والانفصاليون المؤيدون لروسيا على أنهم جماعات إرهابية مدعومة خارجيا، ما يُظهر تسييس مفهوم الإرهاب في كلا الاتجاهين. بهذا، تُظهر الحالة الأوكرانية كيف يمكن أن تندمج الحرب الرمادية والهجينة في سلسلة واحدة، وأن تتحول الحرب الحديثة إلى مسرح تتداخل فيه الأسلحة التقليدية مع التضليل السيبراني والدعم بالوكالة والإرهاب الرمزي.

[١] منظمة العفو الدولية، "انتهاكات حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا"، ٢٠١٦، ص. ٦٠-٦٣.

[٢] المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، "التحول من الرمادية إلى الحرب المفتوحة: أوكرانيا ٢٠٢٢"، ٢٠٢٢، ص. ١١-١٥.

[٣] دويتشه فيله، "كيف تبرر روسيا تدخلها في أوكرانيا؟"، فبراير ٢٠٢٢.

سوريا: الحروب الهجينة في قلب الفوضى والإرهاب

مثّلت سوريا واحدة من أكثر الساحات تعقيدا وتشابكا في العالم، حيث اندمجت فيها سمات الحروب الهجينة والرمادية مع الحروب الأهلية التقليدية، وتقاطعت مع نشاط مكثف للجماعات الإرهابية. منذ اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١، تحوّل الصراع تدريجيا من احتجاجات سلمية إلى مواجهة مسلحة متعددة المستويات، سرعان ما جذبت أطرافا إقليمية ودولية إلى ساحة حرب مفتوحة ولكن بأساليب غير تقليدية[١].

في هذا السياق، اعتمد النظام السوري وحلفاؤه – خصوصا إيران وروسيا – على مزيج من الأدوات الهجينة. فقد دعمت إيران ميليشيات متعددة الجنسيات (كحزب الله والحشد الشعبي ولواء فاطميون) للقتال إلى جانب النظام، في حين وفّرت روسيا تغطية جوية ودعما استخباراتيا، واستخدمت أيضا حملات دعائية تبرر القصف بوصفه "مكافحة للإرهاب"[٢]. بالمقابل، تلقّت فصائل المعارضة السورية دعما من دول متعددة عبر أساليب غير نظامية: تدريب وتسليح على يد مستشارين أمريكيين وأتراك، وقنوات تمويل خليجية، ودعم إعلامي مكثف[٣]. هذه الصيغة تعكس نموذجا مكتملا للحرب الهجينة التي يتصارع فيها وكلاء مدعومون خارجيا بأساليب غير تقليدية، مع استمرار نشاط جيوش نظامية.

من ناحية الحرب الرمادية، تمثلت أبرز مظاهرها في استخدام الضربات الجوية الإسرائيلية السرية ضد مواقع إيرانية داخل سوريا، في إطار "حرب بين الحروب" تهدف إلى كبح التمدد الإيراني دون الدخول في حرب شاملة[٤]. كما ظهرت

[١] معهد الشرق الأوسط، "سوريا: عقد من الحرب"، ٢٠٢١، ص. ٩-١٢.

[٢] مركز كارنيغي للشرق الأوسط، "دور إيران وروسيا في الحرب السورية"، ٢٠٢٠، ص. ١٧.

[٣] صحيفة الغارديان، "دعم الغرب لفصائل المعارضة السورية"، ٢٠١٦.

[٤] مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، "الحرب بين الحروب في سوريا"، ٢٠٢٢، ص. ٥-٧.

أنشطة سيبرانية، وحملات إعلامية متبادلة، واغتيالات لقيادات ميدانية عبر طائرات مسيّرة، وكلها عمليات قابلة للإنكار تدخل ضمن مكونات الرمادية.[١]

أما الإرهاب، فكان له الحضور الأوضح. فمع ضعف مؤسسات الدولة، برز تنظيم داعش كفاعل مركزي تبنّى تكتيكات هجينة: سيطر على أراض واسعة، أنشأ هياكل حكم، وخاض معارك نظامية ضد أطراف متعددة، لكنه في الوقت ذاته اعتمد على التفجيرات والانغماسيين والإرهاب الإعلامي لخلق صدمة نفسية لدى خصومه[٢]. بذلك، جمع داعش بين أساليب الدولة والمليشيا، فكان نموذجا لـ"تنظيم هجيني" يتقاطع مع توصيف الحرب الهجينة ولكن من جهة فاعل غير دولتي.

من جهة أخرى، مارست قوى دولية أيضا أشكالا من التوظيف الرمادي للإرهاب: فمثلا، وُجّهت اتهامات لبعض الأطراف الإقليمية بأنها دعمت جماعات متطرفة بدرجات متفاوتة في بداية النزاع لإسقاط النظام السوري أو للضغط على خصومها، مما يندرج ضمن استخدام الإرهاب كأداة ضمن الحرب الرمادية[٣].

خلاصة القول إن الصراع في سوريا يُعد "مختبرا حيا" تداخلت فيه كل أدوات الحرب المعاصرة: من دعم الوكلاء، إلى الحرب السيبرانية، إلى التلاعب الإعلامي، مرورا بالإرهاب والعنف الممنهج. كل ذلك ضمن مسرح حرب غابت عنه الضوابط، وسقطت فيه الحدود بين الدولة واللادولة، وبين العدو والحليف، وبين الهجومي والدفاعي. إنها صورة مكثّفة لفوضى الحروب الرمادية والهجينة في أكثر أشكالها دموية وتعقيدا.

[١] RAND ، "الحرب الرمادية في الشرق الأوسط"، ٢٠١٩، ص. ٢٩-٣١.

[٢] مركز سوفان، "داعش كدولة هجينة"، ٢٠١٧، ص. ١٣-١٨.

[٣] بي بي سي عربي، "من دعم الجماعات المسلحة في سوريا؟"، ٢٠٢١.

ليبيا: حروب الهُوية والوكلاء في بيئة رمادية مفتوحة

منذ سقوط نظام معمر القذافي عام ٢٠١١، تحوّلت ليبيا إلى نموذج فاقع لانهيار الدولة وغياب الاحتكار الرسمي للعنف، مما جعلها ساحة خصبة لتفاعل الحروب الهجينة والرمادية مع تنامي الجماعات الإرهابية. فبعد انهيار السلطة المركزية، تسابقت قوى محلية وإقليمية على ملء الفراغ، كلٌّ بحسب أدواته وتحالفاته[١].

تميّز الصراع الليبي بطابع هجيني واضح: فالميليشيات المسلحة تنخرط في معارك ميدانية تقليدية، لكنها تتلقى دعما تقنيا واستخباراتيا من أطراف خارجية. فقد دعمت الإمارات ومصر قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر، بينما دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وقدّمت دعما عسكريا مباشرا بما في ذلك الطائرات المسيّرة والمرتزقة السوريين[٢]. هذا الاستخدام المتزامن للوكلاء المحليين والتدخل الخارجي غير المباشر هو سمة جوهرية للحرب الهجينة.

أما على مستوى الحرب الرمادية، فقد ظهرت أدوات عديدة منها حملات التضليل الإعلامي، وتبادل الاتهامات باستخدام المرتزقة، ودعم مجموعات معينة في الخفاء لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية دون إعلان حرب شاملة[٣]. كما شهدت ليبيا منافسة روسية – تركية – غربية على الموارد والنفوذ، مع استخدام شركات أمنية خاصة مثل فاغنر من جهة، ومستشارين عسكريين غربيين من جهة أخرى[٤].

الجماعات الإرهابية بدورها استغلت الفوضى والفراغ الأمني. ففي السنوات التي تلت الثورة، نشطت جماعات مثل أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، ثم برز تنظيم داعش خاصة في مدينة سرت، حيث سيطر على

[١] تقرير مجلس الأمن حول ليبيا، ٢٠٢١، الفقرات ٨–١٢.

[٢] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS) ، "التدخلات الأجنبية في ليبيا"، ٢٠٢٠، ص. ١٥–١٧.

[٣] بي بي سي عربي، "من يدعم من في الحرب الليبية؟"، ٢٠٢٠.

[٤] مجموعة سوفان، "دور فاغنر في ليبيا"، ٢٠٢٢، ص. ٦–٩.

مساحات واسعة عام ٢٠١٥، قبل أن يُهزَم لاحقا[١]. اللافت أن بعض الميليشيات التي قاتلت داعش، نفسها كانت تُتهم بارتكاب تجاوزات، مما زاد ضبابية المشهد وجعل من الصعب التمييز بين الإرهاب والمقاومة والمصالح الخاصة.[٢]

من زاوية أخرى، اتُّهمت أطراف إقليمية باستخدام الجماعات المتشددة كأدوات غير مباشرة لإضعاف خصومها أو الضغط عليهم في سياقات تفاوضية، ما يُعد توظيفا رماديا للإرهاب. كذلك، فإن التحالفات الليبية كثيرا ما تغيّرت بتغير التمويل والدعم الخارجي، وهو ما يعكس هشاشة الاصطفافات وغلبة المنطق الرمادي على المشهد العام[٣].

تجربة ليبيا تظهر أن غياب الدولة لا يخلق فقط فراغًا تملؤه الجماعات الإرهابية، بل يفتح الباب لتدخلات هجينة من أطراف إقليمية ودولية تسعى لتحقيق أهدافها عبر الوكلاء، دون أن تتحمل كلفة التدخل المباشر. وبهذا، تعد ليبيا مسرحا مفتوحا لحرب هجينة دائمة، تُدار فيها الصراعات بـ"أدوات رمادية" في بيئة شديدة القابلية للاشتعال.

أوكرانيا: الحرب الهجينة الكلاسيكية وتكتيكات الرمادية الروسية

مثّلت الأزمة الأوكرانية منذ عام ٢٠١٤ حتى اليوم الحالة النموذجية لما يسمّى بالحرب الهجينة في القرن الحادي والعشرين. فالتدخل الروسي في أوكرانيا، بدءا من ضم القرم وصولا إلى حرب ٢٠٢٢، اعتمد مزيجا متكاملا من الأدوات العسكرية والسياسية والدعائية والسرية، جعل من أوكرانيا ساحة اختبار حقيقية لاستراتيجيات الحرب الهجينة والرمادية على السواء[٤].

[١] مؤشر الإرهاب العالمي، ٢٠١٧–٢٠١٩، "ليبيا وسرت كنقطة تمدد لداعش."

[٢] هيومن رايتس ووتش، "تجاوزات الميليشيات الليبية"، ٢٠١٨.

[٣] معهد واشنطن، "ليبيا وصراع المحاور الإقليمي"، ٢٠٢١، ص. ١٠–١٣.

[4] Hoffman, F. (2015). "The Contemporary Spectrum of Conflict". Parameters, U.S. Army War College.

بدأت الحرب الرمادية الروسية ضد أوكرانيا باستخدام أدوات ضغط غير عسكرية: دعم الحركات الانفصالية في دونيتسك ولوهانسك، شنّ حملات تضليل إعلامية واسعة تصور الحكومة الأوكرانية كـ"فاشية" وتبرر التدخل الروسي، بالإضافة إلى هجمات سيبرانية أصابت شبكات الطاقة والبنوك والمواصلات[١]. كما استخدمت روسيا عناصر غير نظامية في القرم – "الرجال الخضر الصغار" – وهم قوات خاصة بدون شارات تعريف، استولوا على منشآت حيوية دون اشتباك مباشر[٢]. هذا الجمع بين الإنكار الرسمي والتأثير الفعلي يعد من صميم الحرب الرمادية.

لاحقا، تطورت الحرب إلى طور هجيني صريح. فروسيا زجّت بقوات نظامية وميليشيات مدعومة في شرق أوكرانيا، بينما واصلت استخدام الأدوات غير التقليدية من دعاية سيبرانية إلى تعطيل منظومات الملاحة[٣]. في فبراير ٢٠٢٢، بدأت عملية الغزو الشامل، لكنها كانت مسبوقة بحرب سيبرانية ونفسية كثيفة هدفت إلى إرباك الرد الأوكراني والدولي. واستخدمت موسكو اتهامات متكررة لكييف بـ«الإرهاب" لتبرير تدخلها، واعتبرت العمليات العسكرية جزءا من "حرب وقائية"[٤].

من جهة أخرى، مارست الدول الغربية بدورها تكتيكات رمادية لمواجهة التحرك الروسي: فرضت حزم عقوبات اقتصادية شديدة، وقدّمت دعما عسكريا غير مباشر لأوكرانيا، دون تدخل رسمي مباشر في القتال، ما يُظهر كيف تتحرك القوى الكبرى عبر أدوات الرمادية لتجنب التصعيد المباشر[٥]. في الوقت ذاته، كثّفت الولايات المتحدة والاتحاد

[1] Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Cyber Attacks in Ukraine", 2017.

[2] BBC, "Who are the Little Green Men?", 2014.

[3] RAND Corporation, "Russia's Hybrid Warfare in Ukraine", 2016.

[4] The Guardian, "Putin justifies war as fight against 'Nazis and terrorists'", Feb. 2022.

[5] European Council on Foreign Relations (ECFR), "Sanctions Against Russia", 2022.

الأوروبي جهود الحرب المعلوماتية لمواجهة الرواية الروسية، وساهمت شركات تكنولوجية خاصة في دعم أوكرانيا سيبرانيا، مما يعكس دخول الفاعلين غير الحكوميين ضمن معادلة الحرب[١].

أما الجماعات الإرهابية، فلم تكن فاعلا رئيسيا في الصراع الأوكراني، لكن كلا الطرفين استخدم لغة "الإرهاب" لتشويه صورة الآخر؛ حيث صنّفت روسيا بعض الكتائب القومية الأوكرانية كجماعات متطرفة[٢]، بينما اتّهمت كييف روسيا باستخدام مرتزقة ومقاتلين أجانب لديهم سوابق جنائية أو تطرف فكري في بعض جبهات دونباس[٣]. بهذا، يمكن القول إن مصطلح "الإرهاب" استُخدم كأداة في الحرب الرمادية، أكثر من كونه توصيفا لحالة ميدانية مستقلة.

الحرب في أوكرانيا أبرزت كيف يمكن لدولة قوية أن تستخدم كافة الوسائل – من التدخل الخفي إلى الغزو الصريح – ضمن استراتيجية هجين رمادية متطورة، لتحقيق أهدافها دون الالتزام بقواعد الحرب التقليدية. كما كشفت عن هشاشة النظام الدولي أمام أنماط الصراع الجديدة التي تمزج الحرب والسلام في آن واحد.

الهجمات السيبرانية وتسييس الديمقراطية

من أبرز تطبيقات الحرب الرمادية في السياق الغربي، سعي قوى خارجية إلى التأثير على العمليات الديمقراطية من خلال الهجمات السيبرانية. ففي عام ٢٠١٦، أعلنت الاستخبارات الأمريكية أن مكاتب التصويت وقواعد بيانات الناخبين تعرّضت لهجمات إلكترونية منظمة، نسبت لاحقا لجهات مدعومة من روسيا[٤]. وقد هدفت هذه الهجمات إلى

[1] Wired Magazine, "How Tech Firms Helped Ukraine Against Russian Cyber Attacks", 2022.

[2] TASS News Agency, "Russia designates Azov battalion as terrorist organization", 2022.

[3] Al Jazeera, "Foreign Fighters and Criminals in the Donbas", 2022.

[٤] مكتب مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية(ODNI) ، تقرير عن تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية، ٢٠١٧.

زرع الشك في نزاهة الانتخابات، والتأثير على الرأي العام عبر حملات تضليل في وسائل التواصل الاجتماعي، ضمن استراتيجية "حرب نفسية" رقمية تنفذ بلا رصاص لكنها تقوّض الثقة بالمؤسسات الديمقراطية[١].

الدعاية الجهادية والإنتاج الإعلامي لداعش

لم تقتصر الحروب الرمادية على الجانب العسكري، بل دخلت التنظيمات الإرهابية – خصوصا داعش – في معركة الصورة والصوت. فقد أسس التنظيم وحدات إعلامية محترفة مثل "الفرقان" و"الحياة"، واعتمد في إنتاج فيديوهاته على تصوير عال الجودة، ومؤثرات بصرية، ومونتاج متقن، مع اختيار زوايا تصوير تشبه الأفلام السينمائية[٢]. ظهرت مقاطع الإعدام أو الهجوم بأسلوب درامي يحدث صدمة نفسية لدى المشاهد، ويرهب الخصوم ويجذب المتعاطفين في الوقت نفسه. هذا الاستخدام الإعلامي الهجين يعد نموذجا حديثا للدعاية الرمادية التي تخلط بين الإرهاب والتسويق والتقنيات الحديثة، بهدف كسب العقول قبل المعارك.

الفضاء الرقمي كجبهة قتالية في الحروب الهجينة

تعدّ الفضاءات الرقمية اليوم من أبرز ساحات الحروب الرمادية الحديثة، حيث تتقاطع فيها أدوات الإعلام والدعاية والهجمات السيبرانية مع أدوات تمويل غير تقليدية كاستخدام العملات المشفّرة. وقد استفادت الجماعات الإرهابية من هذه البيئة الإلكترونية غير الخاضعة للرقابة الصارمة، وخصوصا تنظيم داعش، الذي استثمر بكفاءة عالية في الإعلام الرقمي والدعاية المصورة. أنتج التنظيم مجلات رقمية مثل *دابق* و*رومية*، وقام بتوزيعها إلكترونيا بل ووصل إلى عرضها على مواقع تجارية كأمازون، حيث كان يُباع العدد بسعر يتراوح بين ٥ و٧ دولارات قبل أن تُسحب لاحقا من

[1] Thomas Rid, Active Measures: The Secret History of Disinformation and Political Warfare, Farrar, Straus and Giroux, 2020.

[2] Charlie Winter, The Virtual Caliphate: Understanding Islamic State's Propaganda Strategy, Quilliam Foundation, 2015.

المنصة[١]. امتاز إعلام التنظيم باحترافية في المونتاج، ودقة في التصوير، واستخدام مؤثرات بصرية وصوتية قوية تُضاهي إنتاج الأفلام الوثائقية، ما جعلها سلاحا نفسيا يروّج للرعب ويكسر معنويات الخصوم[٢].

على الجانب الآخر، وظّفت الجماعات الإرهابية – ومنها القاعدة وداعش – العملات الرقمية مثل "بيتكوين" كوسيلة لتلقّي التبرعات من الخارج دون المرور عبر الأنظمة البنكية التقليدية[٣]. هذه الطريقة أتاحت تمويلا واسع النطاق دون قدرة حقيقية على التتبع، خاصة في مناطق النزاع. وبحسب تقارير أمنية أمريكية، استُخدمت محافظ رقمية لتجميع أموال بمبالغ متفاوتة وتوجيهها إلى جهات في سوريا والعراق وغزة[٤].

أما في سياق الحرب الرمادية التي تشنها الدول، فقد أعلنت الاستخبارات الأمريكية عن محاولات تدخل سيبراني من جهات روسية وإيرانية تهدف إلى التأثير على نتائج الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٢٠ من خلال اختراق مكاتب التصويت ونشر أخبار كاذبة[٥]. هذه العمليات التي لا تندرج ضمن الحروب التقليدية، تسعى إلى زعزعة الثقة في المؤسسات وتقويض الاستقرار الديمقراطي عبر أدوات غير عنيفة لكنها فعّالة.

تؤكد هذه المعطيات أن الجبهة الرقمية لم تعد ساحة مساعدة بل ميدانا حقيقيا للحرب، حيث تتلاقى مصالح الدول والفاعلين من غير الدول ضمن بيئة رمادية لا تعرف خطوطا واضحة بين الهجوم والدفاع، ولا بين القانوني وغير القانوني.

---

[١] تقرير The Atlantic ، "داعش يبيع مجلاته على أمازون"، نُشر في ٢٠١٥.

[٢] مركز صوفان The Soufan Center ، "Propaganda and Terrorism", 2017.

[٣] تقرير الخزانة الأمريكية حول"Terrorist Use of Virtual Currencies" ، ٢٠١٩.

[4] Wall Street Journal ،"Bitcoin Donations and Jihad", مارس ٢٠٢٠.

[٥] تقرير مكتب الاستخبارات الوطنية الأمريكية ODNI حول"Foreign Threats to the 2020 US Federal Elections" ، ديسمبر ٢٠٢٠.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن الحروب الهجينة والرمادية لم تعد مفاهيم نظرية محصورة في التحليل العسكري أو الأمني، بل أصبحت واقعا معقدا تتداخل فيه أدوات الدولة وغير الدولة، وتتغذى على هشاشة الأنظمة، والانقسامات الإقليمية، والتنافس الدولي[١]. وقد تبيّن من خلال تحليل عدد من الحالات الميدانية – مثل منطقة الساحل الإفريقي، والشرق الأوسط، وسوريا، وليبيا، وأوكرانيا – أن هذه الحروب تُشكل بيئة مثالية لتمدّد الجماعات الإرهابية، بل وتُستخدم أحيانا كغطاء لتوظيف الإرهاب ضمن استراتيجيات دولية غير معلنة[٢].

فالجماعات الإرهابية لم تعد مجرد كيانات هامشية، بل أصبحت فاعلا مركزيا داخل مشهد رمادي تتداخل فيه الأجندات السياسية والعسكرية والاقتصادية[٣]. وقد وُظّفت هذه الجماعات كأدوات ضغط أو أوراق تفاوض، أو حتى كأعداء يتم تسويقها لتبرير التدخلات الأجنبية.[٤] في ظل هذا الواقع، لم تعد مواجهة الإرهاب مسألة أمنية تقليدية، بل قضية شاملة تستدعي فهما عميقا لطبيعة الحروب الجديدة، وتحليل علاقاتها بالفاعلين الإقليميين والدوليين.

كما كشفت الورقة عن أن مفهوم السيادة أصبح هشّا في ظل هذه الحروب، حيث أصبحت الدول الضعيفة مسرحا مفتوحا لصراعات الوكلاء والحروب الإعلامية والضربات الدقيقة، مما يعمّق من غياب الأمن والاستقرار[٥]. وبالتالي،

[1] Hoffman, Frank. "Hybrid Warfare and Challenges." Joint Force Quarterly, no. 52, 2009.

[2] Mutschke, Oliver. "Gray Zone Conflicts and Terrorism: A Conceptual Review." Terrorism Studies Quarterly, 2020.

[٣] مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية، تقرير: "الحروب غير المتناظرة والتهديدات المركبة"، ٢٠٢٣.

[4] Thomas, Timothy. “Russia’s Hybrid Warfare Strategy.” The Journal of Slavic Military Studies, 2016.

[5] Global Terrorism Index 2022, Institute for Economics and Peace.

فإن مقاربة مكافحة الإرهاب في السياقات الهجينة والرمادية تتطلب إعادة التفكير في الأدوات التقليدية، واعتماد مقاربات متعددة المستويات: أمنية، تنموية، دبلوماسية، وثقافية.

إن أخطر ما في هذه الحروب هو طابعها المتخفي، وانزلاق الدول إلى مواجهات غير مباشرة تتآكل فيها مؤسساتها من الداخل، في الوقت الذي تدير فيه القوى الكبرى صراعاتها بأقل تكلفة ممكنة. وفي ظل غياب نظام دولي قادر على تنظيم هذا النوع من الصراعات، تظل المجتمعات الضعيفة هي الضحية الأولى، ويتحوّل الإرهاب من نتيجة إلى أداة ضمن مسرح رمادي لا يعرف النهايات[١].

توصيات

في ضوء التحليل السابق، تبرز الحاجة الملحّة إلى مقاربة شاملة متعددة الأبعاد لمواجهة آثار الحروب الهجينة والرمادية المرتبطة بالإرهاب في المناطق الهشّة. وعليه، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١) **ضرورة تطوير فهم مؤسساتي للحروب الرمادية والهجينة** ضمن استراتيجيات الأمن الوطني، من خلال إدماج مفاهيمها في السياسات الدفاعية والدبلوماسية، بما يُمكّن من الاستجابة المبكرة للتحديات المتصاعدة[٢].

٢) **تعزيز التنسيق بين الدول المتضررة من الإرهاب والجهات الفاعلة الدولية** عبر منصات إقليمية أو أممية خاصة بمتابعة آثار الحروب الرمادية، من أجل تبادل المعلومات وتفادي تضارب المصالح بين الشركاء المفترضين[٣].

[١] تقرير خاص، المعهد الدولي للدراسات الأمنية، "حروب الجيل الرابع: الرمادية الجديدة"، ٢٠٢٣.

[2] Hoffman, Frank. "The Contemporary Spectrum of Conflict." Strategic Studies Quarterly, 2016.

[3] Rauta, Vladimir. "Proxy Warfare and Gray Zone Conflicts." Journal of Strategic Studies, 2021.

٣) **إعادة بناء شرعية الدولة في المناطق المتأثرة** من خلال مقاربة تنموية شاملة، تشمل تحسين الخدمات الأساسية، وإنعاش الاقتصاد المحلي، وتعزيز دور المجالس المحلية المنتخبة[١]، لتقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع، والتي غالبا ما تستغلها الجماعات الإرهابية.

٤) **محاربة الدعاية الرقمية التي توظفها الجماعات الإرهابية والدول في سياق الحروب الرمادية**، وذلك عبر دعم برامج التوعية الرقمية، وبناء كفاءات في مجال الأمن السيبراني، ومكافحة التضليل الإعلامي عبر القوانين والتربية[٢].

٥) **تجريم استخدام الجماعات الإرهابية كأدوات رمادية في الحروب بالوكالة**، سواء من طرف الدول أو الفاعلين من غير الدول، واعتبار ذلك خرقًا للقانون الدولي، يستوجب آليات متابعة ومساءلة من قبل مجلس الأمن وهيئات دولية مستقلة[٣].

٦) **مراجعة دور القوى الكبرى في إدارة الصراعات الإقليمية**، والضغط نحو حلول سياسية حقيقية بدل تغذية منطق الحرب غير المباشرة، خاصة في مناطق مثل الساحل الإفريقي، وسوريا، وليبيا، حيث تستخدم هذه الاستراتيجيات على حساب استقرار الشعوب[٤].

---

[1] Barrios, Cristina. "Fragility and Conflict in the Sahel." European Union Institute for Security Studies, 2022.

[2] Report: "Countering Terrorist Propaganda Online." United Nations Office of Counter-Terrorism, 2021.

[٣] تقرير مركز كارنيغي: "استخدام الإرهاب كأداة في الحروب الجديدة"، ٢٠٢٣.

[4] International Crisis Group. “The Cost of Proxy Conflict in the Middle East and Africa.” 2022.

قائمة المراجع

١) Barrios, Cristina. *Fragility and Conflict in the Sahel*. European Union Institute for Security Studies, 2022.

٢) Hoffman, Frank. "The Contemporary Spectrum of Conflict." *Strategic Studies Quarterly*, 2016.

٣) International Crisis Group. *The Cost of Proxy Conflict in the Middle East and Africa*. 2022.

٤) Rauta, Vladimir. "Proxy Warfare and Gray Zone Conflicts." *Journal of Strategic Studies*, 2021.

٥) مركز كارنيغي. "استخدام الإرهاب كأداة في الحروب الجديدة". ٢٠٢٣.

٦) مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة. "تقييم حالة المرتزقة في ليبيا". ٢٠٢٠.

٧) مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.2021 ."Countering Terrorist Propaganda Online" .

٨) معهد الاقتصاد والسلام .*مؤشر الإرهاب العالمي* ٢٠٢٢ .

٩) الأمم المتحدة. "تقارير حول مجزرة مورا في مالي". ٢٠٢٢.

١٠)مركز الدراسات الاستراتيجية الإفريقية. "انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل". ٢٠٢٣.

١١)مركز صوفان.2021 .*The Globalization of Jihad*. (The Soufan Center)

مكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب بين التشريع والو اقع

Countering Violent Extremism Leading to Terrorism Between Legislation and Reality

حبيب تايه كاظم الشمري

كلية علوم البيئة - جامعة القاسم الخضراء

يوسف سعدون محمد

كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية/ اقسام بابل

الملخص

تعد ظاهرة التطرف العنيف من الظواهر الخطرة، إذ تكمن خطورتها على المجتمعات لأن ما يحدث من أعمال إرهابية راح ضحيتها العديد من الأبرياء، وتدمير للمنشآت الحيوية العامة والخاصة والخسائر المادية، كما ان خطره يهدد الأمن والنظام العام في المجتمع ، وحيث ان صوره واسعة وآثاره كثيرة الحدوث في حياتنا اليومية من فتن وحروب طائفية ، وانتشار التطرف والأفكار المتطرفة ، وكذلك التحريض على العنف والذي ساهمت فيه وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، وكذلك ساهمت فيه مناهج التعليم والمحاضرات والخطابات الدينية، ولكون صور الجرائم التي يجسدها التطرف العنيف كثيرة ومتعددة، الأمر الذي يوجب وجود نصوص قانونية تستوعب التطور المتسارع بما يكفل حقوق وحريات أفراد المجتمع، ولمواجهة التطرف يتطلب قيام الدولة بمكافحة هذا الخطر في جميع مجالات الحياة، وأن لا تقتصر المواجهة على النصوص الدستورية والقوانين العقابية، بل الاعتماد على إستراتيجيات فعالة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب كدور التعليم من خلال تحديد المناهج الدراسية، وضرورة أن تأخذ الأسرة دورها في النصح والإرشاد والتوجيه.

الكلمات المفتاحية: التطرف العنيف، المواجهة التشريعية، أسباب التطرف.

Abstract

Violent extremism is a dangerous phenomenon. Its danger to societies lies in the fact that the terrorist acts that occur have claimed the lives of many innocent people, destroyed vital public and private facilities, and caused material losses. Its danger also threatens security and public order in society. Its forms are widespread and its effects frequently occur in our daily lives, including sectarian strife and wars, the spread of extremism and extremist ideas, and incitement to violence, which has been contributed to by visual, audio, and print media, as well as educational curricula, lectures, and religious

sermons. The forms of crimes embodied by violent extremism are numerous and varied, which necessitates the existence of legal texts that accommodate the rapid development in a way that guarantees the rights and freedoms of members of society. To confront extremism, the state must combat this danger in all areas of life. Confrontation should not be limited to constitutional texts and penal laws, but rather rely on effective strategies to combat violent extremism that leads to terrorism, such as the role of education by defining curricula, and the necessity for the family to play its role in advice, guidance, and direction.

Keywords: violent extremism, legislative confrontation, causes of extremism.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

التطرف العنيف يسبب افكار منحرفة، تقود الى القيام بعمليات ارهابية واقتتال طائفي وحروب، فهناك علاقة بين التطرف والإرهاب، اسباب التطريف العنيف عوامل الدفع عوامل الجذب ما أن تقترن تلك العوامل مع بعضها ينتج ما يعرف بالتطرف العنيف المؤدي للإرهاب.

ثانياً: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث بأن التطرف العنيف المؤدي للإرهاب لا يزال يمثل مشكلة من أخطر المشكلات، ومن أهم التحديات التي تواجه الدول ومنها العراق خاصة خلو المنظومة التشريعية من معالجات تحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، وهذا نقصاً تشريعياً ينبغي معالجته.

ثالثاً: منهجية البحث

اعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي القانوني وذلك من خلال دراسة ظاهرة التطرف، وتحليل مضمون النصوص القانونية فيما إذا عالجت موضوع ظاهرة التطرف، وفقا للتشريعات العراقية وتحليل الأسس القانونية التي قام عليها تجريم أفعال جريمة التطرف.

رابعاً: خطة البحث

قسمنا بحثنا على مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفهوم التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، قسم على مطلبين نتناول في المطلب الأول تعريف التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، وفي المطلب الثاني نتناول أسباب التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، وتناولنا في المبحث الثاني آليات الحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، قسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول دور التشريع في الحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، ونتناول في المطلب الثاني الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب.

المبحث الأول

مفهوم التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول تعريف التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، وفي المطلب الثاني نتناول أسباب التطرف العنيف المؤدي للإرهاب.

المطلب الأول

تعريف التطرف العنيف

أورد الفقه للتطرف العنيف عدة تعريفات، فقد عرف على أنه، (مجاوزة الاعتدال والوسطية في السلوك الديني فكراً أو عملاً أو تجاوز الحدود الشرعية مع الغير)[١]، أو هو (تجاوز الحدود التي أحلها الله، والاتيان بآراء تتميز بالمغلاة والشدة)[٢]، وقد عرف التطرف على أنه، (كل ما يخرج عن المألوف في العقيدة ومن الناحية الاجتماعية والفكرية لدى أبناء المجتمع والتعصب لرأي واحد، أو استنتاج خاطئ والمبالغة في السلوك الناتج عن هذا التعصب أو التطرف في الفكر)[٣]، أو هو (مجرد التعصب لرأي معين دون غيره من الآراء الأخرى، بحيث يكون هذا الرأي بعيدا عن الاعتدال، مع الإصرار عليه)[٤].

ويمكن لنا أن نعرف التطرف بأنه،(المغلاة والابتعاد عن الوسطية في الرأي والفكر والسلوك والعمل في كافة المجالات سواءً دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو الفكرية سواء كان دولية أو محلياً).

---

[١] - صلاح الصاوي (١٩٩٣)، التطرف الديني والرأي الآخر، دار الافاق العلمية للإعلام، القاهرة، ص١٠.
[٢] - أنور محمد (١٩٩٦)، الإسلام والمسيحية في مواجهة التطرف والإرهاب، وكالة البنا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ١٦.
[٣] - ميادة عمر منصور (٢٠٢١)، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد ٥٣، ص ٢.
[٤] - محمد يسري إبراهيم (١٩٩٢)، الإرهاب، الأسباب، الإستراتيجية والمواجهة، وكالة البنا للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ١٠ .

وستنتج من هذا التعريف أن التطرف قد يكون دينيا والمتمثل في المغالاة في الدين والعقيدة والمذهب، وقد يكون اجتماعياً كالتعصب للعشيرة أو العائلة أو لجماعة معينة أو فئة معينة، وقد يكون سياسياً وهذا يرتبط بأشخاص وكتل سياسية تنتهج نهجاً مغالاة فيه بحيث يؤدي إلى المساس بحقوق وحريات المجتمع، وفي كل الأحوال قد يكون هذا التطرف داخل الدولة تتبناه مجموعة من رعايا الدولة، أو تتبناه مجموعات متطرفة من خارج أقاليم الدولة ويتم تصديره إلى الدول.

المطلب الثاني

أسباب التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

ترد أسباب التطرف العنيف المؤدي للإرهاب إلى مجموعتين من العوامل، وهما عوامل الدفع وعوامل الجذب.

فيما يتعلق بعوامل الدفع، هي تلك العوامل والأسباب التي من شأنها تنمي المغالاة وعدم الاعتدال والوسطية في التفكير، وفي الغالب تلك العوامل تأتي مقرونة بالجهل وعدم الوعي وضعف المنظومة القيمية والأخلاقية لدى الأفراد المتطرفين.

ومن تلك العوامل، العامل الاقتصادي ويقصد به بشكل أساسي الفقر والبطالة، فالفقر سبب رئيسي للتطرّف بأنواعه بدءاً من السرقة وانتهاءً بالقتل من أجل العيش، وأخطر ما في الأمر إذا تمّ ربطه بالجانب الديني للإنسان، وهنا يزداد الأمر خطورة، في حين يكون الإنسان في ضائقة مادية ولا يجد ما يؤمّن به حاجته من طعام ومسكن أو تكاليف الدراسة أو أية متطلبات للعيش الكريم، فحينها يلجأ إلى الوسائل غير المشروعة، فربما يسرق أو يتعامل بالمخدرات والممنوعات، ومن عوامل الدفع التهميش والتمييز سواء كان تمييز بسبب الجنس أو المعتقد أو الدين أو الرأي أو الفكر أو اللون، والأقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والنزاعات مطوّلة لم يتم حلها، وانتهاكات سيادة القانون والحقوق والحريات[1]، فضلا عن الفساد المالي والإداري في القطاعين، الإهمال الاسري للأطفال في التربية والتعليم، والفهم الخاطئ لتعاليم الشريعة وغيرها.

كذلك مشكلة النوع اجتماعي، ويشير هذا المصطلح إلى أدوار وسمات وفرص ومعايير مبنية ومشروطة اجتماعيًا يعتبرها مجتمع معين في وقت معين مناسبة استنادًا إلى الجنس البيولوجي، ولا بد من القول أن النوع الاجتماعي لا يرتبط بالنساء وانعدام المساواة الجنسانية الهيكلي فحسب، بل أيضًا بالرجال ومفاهيم الذكورة، ويتدخل النوع الاجتماعي في عوامل الدفع والجذب الخاصة بالتطرف العنيف ويؤثر على خصائص الأفراد المعرضين بشكل خاص للتأثر بالتطرف، ويتدخل النوع الاجتماعي في عوامل الدفع ويؤثر على خصائص الأفراد المعرضين بشكل خاص للتأثر بالتطرف، مثلاً قد يواجه

[1]-Jim S. Khalil and Martine Zwithen (2016), "Countering Violent Extremism and Reducing Risk: A Guide to Program Design and Evaluation," Whitehall Report 2-16 (London: Royal United Services Institute,), p 9.

الشباب الذين تمّ إقصاؤهم أو تهميشهم ضمن مجتمع ما صعوبات في أن يكونوا على قدر التوقعات التقليدية للذكورة، كأن يكونوا معيلين ويجمعوا ثروة ويؤسسوا مكانة لهم، وأن يتمتعوا بميزة اختيار شركائهم الجنسيين، وقد أثبتت البحوث أن هذا قد يحفزهم على اتباع مسارات عنيفة من أجل "تأكيد" ذكورتهم[١].

أما عوامل الجذب فهي تتمثل في أن الجماعات المتطرفة العنيفة تستخدم قوالب نمطية مفرطة الذكورية لاستغلال عدم الرضا والشكاوى عند تجنيد الرجال[٢]، واستغلال الفئات المهمشة والتي تعاني من التمييز والاقصاء والفقر والبطالة التي تتميز بضعف منظومتها القيمية والأخلاقية، كون هذه العوامل لوحدها لا تكون دافعة إلا إذا اقترنت بالجهل وقلة الوعي وضعف الولاء والانتماء للدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم وضعف أو انعدام المنظومة الأخلاقية لتلك الفئات، فتسعى لترغيبها بالحصول على المنافع كالمناصب والأموال والسلطة وغيرها، ولعل خير دليل على ذلك ما حصل في بعض من العراق وسوريا، إذ نجحت الجماعات المتطرفة في استقطاب الشباب من سكان تلك المدن حيث إنه صوّر مقاتليه على أنهم رجال "حقيقيون" شرفاء وحماة المجتمع، ووعد المجندين براتب شهري وزوجة ومنزل وهي العلامات التقليدية على الانتقال إلى مرحلة الرشد التي كان الشباب يعانون لبلوغها، كما انجذبت النساء إلى فكرة "التحرر" التي روّج لها الغرب وحرية ممارسة دينهن بدون تمييز.

المبحث الثاني

آليات الحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الأول دور التشريع في الحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، ونتناول في المطلب الثاني الستراتيجيات الفعالة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب.

المطالب الأول

دورالتشريع في الحد من التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

لا بد من القول أن المشرع العراقي بموجب الدستور لسنة ٢٠٠٥، لم ينص بشكل واضح وصريح على التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، إلا أنه حظر الكيانات التي من شأنها تتبنى العنصرية والإرهاب والتطهير العرقي، إذ نصت المادة (٧) منه على أنه، (أولاً يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي..... ثانيا: تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله)، وإزاء ذلك نر أن الأفعال المحظورة بنص المادة الدستورية تكون نتيجة تبني

[1] - Ulrich Garm and Lara Wilkinson (2019), Gender Dimensions of Crime and Justice Responses to Terrorism, Publications, Library and English Section, United Nations Office at Vienna, p187.

[2]- Nadine Sayegh and Dr. Nevin Bondakji, Towards an Integrated Approach to Human Security and Preventing and Countering Violent Extremism: Challenges and Changes, published by the West Asia-North Africa Institute, Royal Scientific Society, Amman, Jordan, 2019, p77.

أفكار متصرفة لا تتسم بالوسطية والاعتدال، سواء كان صادراً من أفراد أو جماعات والتي تعتبر النهج المتطرف أول أسباب تحقق هذه الأفعال.

وبالعودة إلى التشريع العادي، لدينا في المنظومة التشريعية العقابية، قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، عند استقراء نصوصه نجد أن المشرع العراقي لم ينص على التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، ولأن الجرائم المذكورة في القانون العقابي هي على سبيل الحصر، فلا يعد التطرف العنيف المؤدي للإرهاب جريمة معاقب عليها، ويرى البعض[١] أن المشرع العراقي في قانون العقوبات جرم التطرف ضمناً استناداً إلى النصوص التي أوردها، ففي نص المادة (٢٠٠) ثانيًا) والتي جاءت ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل من حبذ أو روج أيا من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبقة اجتماعية لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو لهدم أي نظم من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك، ويعاقب بالعقوبة نفسها أيضًا كل من حرض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به، كذلك نص المادة (٢٠١) على أن: "يعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روج مبادئ صهيونية بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها أو ساعدها ماديا أو ادبيا أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها، ومن الواضح أن مبادئ وأفكار الصهيونية متطرفة تهدف إلى نشر العنصرية، ويمكن الاستناد ونص المادة (٢٠٢) إذ نصت على أنه، (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين أو بالحبس كل من أهان بإحدى طرق العلانية الأمة العربية أو الشعب العراقي أو فئة من سكان العراق أو العلم الوطني أو شعار الدولة)، فكل ما أورده المشرع في هذه النصوص يعكس حالة التطرف الفكري للشخص الذي أقدم على ارتكاب أي من الأفعال التي حددتها النصوص السابقة، وبالإضافة إلى ما نظمه المشرع في قانون العقوبات ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، من أحكام، نجد أن المشرع العراقي قد عالج الجرائم الماسة بالشعور الديني طبقا لما نصت عليه المادة (٣٧٢) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار١. من اعتدى بإحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو حقر من شعائرها، ٢. من تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو اجتماع ديني أو تعمد منع أو تعطيل إقامة شيء من ذلك.)، ونخلص إلى أن ما أورده المشرع العراقي من نصوص ينطبق من دون شك على مواجهة التطرف الفكري وفقًا

[١]- صالح حسين علي (٢٠٢٤)، المواجهة القانونية لظاهرة التطرف، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد ٢، العدد ١، رام الله، فلسطين، ص١٥٥.

للقانون، لذا يوجب التجريم[١]، كذلك المشرع العراقي لم ينص على تجريم التطرف العنيف المؤدي للإرهاب قي قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، ونرى من باب أولى أن المشرع يجرم التطرف العنيف المدي للإرهاب بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني

الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب

قد لا تكون العقوبات والعقاب الحل الأمثل والأوحد للحد من ظاهرة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، بل لا بد من استخدام وسائل ومعالجات نستطيع من خلالها الحد من هذه الظاهرة وبناء جيل ينعم بالسلام.

أولاً: التعليم ، أولاً لابد من تحديث المناهج الدراسية على كافة المراحل من الدراسة الابتدائية وصولاً للمناهج الجامعية لادماج مهارات التعليم والتفكير النقدي وإدخال مناهج جديدة تعزيز الشعور بالهوية والانتماء رسالة السلام والمواطنة والمحبة والأخوة وغرس مبادئ حقوق الأنسان بنفوس الطلبة واحترام الذات والتعددية والتنوع، كذلك التحول من التعليم القائم على الحفظ والاسترجاع إلى التعليم القائم على التفكير الإبداعي والنقدي بحيث يستطيع أن يفكر ويحلل وينتقد ما تعرض عليه من أفكار ومن ثم الكشف عن ما هو متطرف واتخاذ قرارات مستنيرة، وهذا يحتاج إلى توفير التعليم المتصل ذي النوعية الجيدة، الذي يمكن أن يساعد في تهيئة الظروف المواتية التي تجعل من الصعب انتشار الأيديولوجيات والأفعال المتطرفة، تدريب المعلمين والمتعلّمين وتمكينهم من المشاركة في أعمال وأنشطة تسعى لمعالجة المظالم ودوافع التطرف العنيف في سياقهم بطرق بناءة وغير عنيفة، أما فيما يتعلق بالأوساط التعليمية، فقد يشمل ذلك المشاركة المدنية والأنشطة التطوعية أو أمور أخرى مثل مهارات القيادة وإرشاد الأقران[٢].

ثانياً / الأسرة، ضرورة أن يأخذ الأبوين دورهما داخل الأسرة، هناك الكثير من الأطفال دون سن الرشد هم ضحايا الأهمال الأسري، غالباً ما يسعى الأبوين لتوفير الاحتياجات المادية ويهمل الجانب الروحي والمعنوي ويغفل جانب التوجيه

[١] - صالح حسين علي، مصدر سابق، ص١٥٥-١٥٦.

[2] - Kartika Bhachya and Hafez Ghanem(2017), "How Do Education and Unemployment Affect Support for Violent Extremism? Evidence from Eight Arab Countries," World Economics and Development Working Paper, Brookings Institution, March, p44, Giulia Marchesini(2017), "Building Resilience to Radicalization in the Middle East and North Africa: Educating and Upskilling a New Generation in the Middle East and North Africa," Verification. Building Resilience to Radicalization, Center for Mediterranean Integration, World Bank,, p35.

والإرشاد، يغفل جانب ترسيخ روح التسامح والمحبة والتعاون والألفه وقبول التعدد والتنوع والتعايش السلمي والتعبير عن الذات[١]

الخاتمة

وفي نهاية بحثنا توصلنا لجملة من النتائج والمقترحات نوجزها بالأتي:

أولاً/ النتائج

١- أصبح التطرف العنيف المؤدي للإرهاب من أهم المخاطر الأمنية التي تهدد المجتمع، فهو راجع إلى عوامل الدفع والجذب التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة التي لها آثار سلبية تؤثر في حياة الأفراد والمجتمعات والدول.

٢- مواجهة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب تتطلب قيام الدولة بمواجهة هذا الخطر في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأن لا تقتصر المواجهة على اتخاذ التدابير القانونية فقط.

ثانيا / المقترحات

١- نقترح على المشرع تجريم التطرف العنيف المؤدي للإرهاب و إعتبارها من الجرائم الإرهابية أو المضرة بأمن الدولة الداخلي، من خلال إضافة فقرة إلى نص المادة (١٩٥) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩م) المعدل، وبالصيغة الآتية، (تعد الأفعال التالية تطرفاً عنيف مؤدي الى ارتكاب جريمة (ماسة بأمن الدولة الداخلي أو إرهابية أو تحقيقاً لغايات إرهابية، ١. بث الشائعات التي تستهدف تشويه الحقائق وتضليل لرأي العام، ٢. التحبيذ لأي فكر يناقض ثوابت المجتمع الواحد، ٣. الخطاب الديني أو السياسي الذي يتجه إلى إثارة العنف و الطائفية والإنحياز الى جهة مذهبية أو سياسية أو قومية وعرقية معينة وتفضيل إحداها على الأخرى

٢- نقترح أضافة فقرة لذات المادة أعلاه وبالصيغة الأتية، تجريم الأفعال التالية، (١ . تبني الأفكار المتطرفة - بالقول أو الفعل - الدينية أو السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية التي تؤدي الى إثارة الفتنة الطائفية أو الإقتتال المذهبي أو العقائدية أو القومية أو العرقية و التي بدورها تؤدي الى الإخلال بالنظام العام و السلم المجتمعي تحقيقاً الأغراض إرهابية).

٣- يجب تحديث المناهج التعليمية وجعلها مواكبة التطورات السائدة في المجتمع، ووضع كل القيم والمبادئ الدينية والوطنية التي نرغب في زرعها في نفوس ابنائنا، والابتعاد عن زرع الحقد والعنف والطائفية.

---

[1] - Lucy Holdaway(2022), Improving the Impact of Preventing Violent Extremism: Program Development, Toolkit for Design, Monitoring and Evaluation, UNDP, Oslo Governance Centre, Congenius, Gate, p72.

المصادر

أولاً/ المؤلفات العربية

أ- المؤلفات

١- أنور محمد (١٩٩٦)، الإسلام والمسيحية في مواجهة التطرف والإرهاب، وكالة البنا للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٢- صلاح الصاوي (١٩٩٣)، التطرف الديني والرأي الآخر، دار الافاق العلمية للإعلام، القاهرة.

٣- صالح حسين علي(٢٠٢٤)، المواجهة القانونية لظاهرة التطرف، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد ٢، العدد ١، رام الله، فلسطين.

٤- محمد يسري إبراهيم (١٩٩٢)، الإرهاب، الأسباب، الإستراتيجية والمواجهة، وكالة البنا للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

ب- الدوريات

١- ميادة عمر منصور (٢٠٢١)، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والإرهاب، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد ٥٣.

ثانياً/ المؤلفات الأجنبية

١- Giulia Marchesini (2017), "Building Resilience to Radicalization in the Middle East and North Africa: Educating and Upskilling a New Generation in the Middle East and North Africa," Verification. Building Resilience to Radicalization, Center.

٢- Jim S. Khalil and Martine Zwithen (2016), "Countering Violent Extremism and Reducing Risk: A Guide to Program Design and Evaluation," Whitehall Report16 London: Royal United Services Institute.

٣- Kartika Bhachya and Hafez Ghanem (2017), "How Do Education and Unemployment Affect Support for Violent Extremism? Evidence from Eight Arab Countries," World Economics and Development Working Paper, Brookings Institution, March.

٤- for Mediterranean Integration, World Bank.

٥- Lucy Holdaway (2022), Improving the Impact of Preventing Violent Extremism: Program Development, Toolkit for Design, Monitoring and Evaluation, UNDP, Oslo Governance Centre, Congenius, Gate.

٦- Ulrich Garm and Lara Wilkinson (2019), Gender Dimensions of Crime and Justice Responses to Terrorism, Publications, Library and English Section, United Nations Office at Vienna,.

٧- Nadine Sayegh and Dr. Nevin Bondakji (2019), Towards an Integrated Approach to Human Security and Preventing and Countering Violent Extremism: Challenges and Changes, published by the West Asia-North Africa Institute, Royal Scientific Society, Amman, Jordan,.

"أثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتي ٢٠٢٤"

"The impact of the US withdrawal from Afghanistan on the activities of armed groups in neighboring countries between 2021 and 2024".

الباحث/ محمود علاء الدين حواش

ماجستير العلوم السياسية

معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)

القاهرة - مصر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الذي تركه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان عام ٢٠٢١ على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤. تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها لتحول جيوسياسي مفصلي أفرز فراغًا أمنيًا، مما أعاد إلى الواجهة تهديد الإرهاب الإقليمي. وتأتي هذه الدراسة لتقديم فهم أعمق للديناميكيات الجديدة التي ظهرت في المشهد الأمني، ملقيةً الضوء على كيفية استفادة جماعات مثل "طالبان باكستان" و"تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان" من الوضع الجديد. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستعينة ببيانات ومعلومات من تقارير دولية ومصادر موثوقة لوصف الظاهرة وتحليل أسبابها وتداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية. من المتوقع أن تُظهر النتائج أن الانسحاب أدى إلى تصاعد ملحوظ في نشاط هذه الجماعات، مما شكل تحديًا حقيقيًا للاستقرار الإقليمي. وتنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية: الأول يركز على عودة طالبان، والثاني يتناول ظهور الجماعات المتطرفة في أفغانستان، والثالث يحلل نشاطها في دول الجوار، والرابع يستعرض تداعيات هذا النشاط.

الكلمات المفتاحية: الانسحاب الأمريكي، أفغانستان، أمن إقليمي، طالبان باكستان، تنظيم خراسان، استقرار إقليمي.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the 2021 U.S. withdrawal from Afghanistan on the activities of armed groups in neighboring countries between 2021 and 2024. The research is significant as it addresses a pivotal geopolitical shift that created a security vacuum, bringing the threat of regional terrorism back to the forefront. This study seeks to provide a deeper understanding of the new dynamics emerging in the security landscape, highlighting how groups like the Tehrik-i-Taliban Pakistan and the Islamic State – Khorasan Province exploited the new situation. The research employs a descriptive-analytical methodology, utilizing data from international reports and credible sources to describe and analyze the phenomenon's causes and its security, political, and economic implications. Findings are expected to show a significant escalation in the activities of these groups, posing a serious challenge to regional stability. The study is divided into four main sections: the first focuses on the Taliban's return, the second examines the emergence of extremist groups in Afghanistan, the third analyzes their activities in neighboring states, and the fourth reviews the broader consequences of these activities.

Keywords: U.S. withdrawal, Afghanistan, regional security, TTP, ISIL-K, regional stability

مقدمة:

يُعد الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١ نقطة تحول مفصلية في تاريخ الصراعات الدولية والجيوسياسية الحديثة، فبعد عقدين من الوجود العسكري الذي كان يهدف إلى القضاء على الإرهاب وبناء دولة مستقرة، أفضى قرار الانسحاب إلى تداعيات أمنية وسياسية عميقة، لم تقتصر على الداخل الأفغاني فحسب، بل امتدت لتشمل المنطقة المحيطة بأكملها، إذ لم يكن هذا الانسحاب مجرد نهاية لحقبة من التدخل الخارجي، بل كان بمثابة فراغ استراتيجي سمح بعودة سريعة لحركة طالبان إلى سدة الحكم، هذا التطور الدراماتيكي أعاد إلى الواجهة قلقًا دوليًا وإقليميًا حول مستقبل أفغانستان كدولة، وحول إمكانية تحولها مرة أخرى إلى ملاذ آمن للجماعات المسلحة والإرهابية، إذ أثر هذا التحول على البيئة الأمنية لدول الجوار بشكل مباشر، حيث باتت هذه الدول تواجه تهديدات متزايدة من جماعات كانت تعمل في أفغانستان أو استفادت من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أعقبت الانسحاب.

إن فهم هذه الديناميكيات الجديدة وتأثيرها على الأمن الإقليمي هو أمر بالغ الأهمية لتحليل المشهد الجيوسياسي في آسيا الوسطى وجنوب آسيا.

إشكالية البحث:

على الرغم من أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في عام ٢٠٢١ كان يهدف نظريًا إلى إنهاء الصراع الدائر، إلا أنه أدى فعليًا إلى فراغ استراتيجي وانهيار سريع للحكومة المركزية، مما خلق بيئة خصبة لعودة وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية، ليس فقط داخل أفغانستان بل في دول الجوار أيضًا، وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو أثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٤..؟** ، وللإجابة على هذا التساؤل، تتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي أبرز التطورات التي شهدتها أفغانستان في أعقاب الانسحاب الأمريكي وعودة طالبان إلى السلطة؟
٢. ما هي أبرز الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي عاودت الظهور أو عززت وجودها على الأراضي الأفغانية بعد الانسحاب الأمريكي؟
٣. كيف أثر الانسحاب الأمريكي على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار؟
٤. ما هي أبرز التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على دول الجوار نتيجة تصاعد نشاط هذه الجماعات؟

هدف البحث:

١. وصف التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها أفغانستان في أعقاب الانسحاب الأمريكي وعودة طالبان إلى السلطة.
٢. تحليل خريطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي عاودت الظهور أو عززت وجودها على الأراضي الأفغانية بعد الانسحاب الأمريكي.
٣. تحليل تأثير الانسحاب الأمريكي على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار وتحديد أبرز أشكال هذا التأثير.
٤. تفسير التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على دول الجوار نتيجة تصاعد نشاط هذه الجماعات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تُقدم تحليلًا شاملًا للتحولات الجيوسياسية والأمنية التي أعقبت الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في عام ٢٠٢١، مما يجعلها إسهامًا نظريًا هامًا في الأدبيات المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، كما أنها تُقدم قيمة عملية مباشرة لصانعي القرار والباحثين، حيث تُلقي الضوء على التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على دول الجوار نتيجة تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، مما يساعد على فهم أعمق للتهديدات الراهنة ويوفر رؤى ضرورية لصياغة استراتيجيات فعّالة لمواجهتها.

منهجية البحث:

يعتمد هذه البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة الظواهر السياسية والأمنية المعقدة. يُركّز هذا المنهج على وصف الظاهرة وتفكيكها إلى عناصرها الأساسية، ثم تحليلها بعمق لفهم طبيعة العلاقات بين هذه العناصر وتأثيراتها. يتجاوز المنهج الوصفي التحليلي مجرد السرد التاريخي للأحداث، ليقدم تفسيرًا منطقيًا لأسبابها ودوافعها وتداعياتها، مما يمنح الدراسة بعدًا علميًا أعمق، وسيتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي على النحو التالي: أولاً، سيقوم الجانب الوصفي بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وانهيار الحكومة الأفغانية، وظهور الجماعات المسلحة وتطور نشاطها في دول الجوار خلال الفترة الزمنية المحددة. سيشمل ذلك رصد الأحداث، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية، وتوثيق أنشطتها. ثانيًا، سيقوم الجانب التحليلي بتفسير هذه البيانات، حيث سيتم تحليل الأسباب التي أدت إلى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، وتقييم أثر هذا التصاعد على الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار. وبهذا، تُمكننا هذه المنهجية من الربط بين الأحداث والنتائج، وتقديم فهم شامل ومترابط لتداعيات الانسحاب على المنطقة.

الأدبيات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات التحولات التي شهدتها أفغانستان وتداعياتها الإقليمية، وقد رصدت هذه الدراسة أبرزها:

- **دراسة أحمد دياب وآخرون (٢٠٢١)، "صدمة كابول: ارتدادات صعود حركة طالبان"**: ركزت هذه الدراسة على تحليل الأسباب التي أدت إلى انهيار الحكومة الأفغانية بعد الانسحاب الأمريكي، وتناولت التحديات التي تواجه حركة طالبان في إدارة البلاد. كما استعرضت الدراسة الموقف الأمريكي من الأزمة وتداعيات الانسحاب على دول

الجوار والمنطقة. يخدم هذا البحث دراستنا من خلال تقديم سياق تاريخي لفهم العوامل التي أدت إلى سيطرة طالبان.

- **دراسة مروة أحمد (٢٠٢١)، "حركة طالبان ودول الجوار: حدود الاختلاف وفرص التعاون":** حللت هذه الدراسة علاقات أفغانستان مع دول الجوار في ظل حكم طالبان، مؤكدة أن بقاء الحركة في السلطة يعتمد على قدرتها على بناء علاقات إقليمية مستقرة. توصلت الدراسة إلى أن دول الجوار بحاجة إلى تطمينات فعلية من طالبان تتجاوز التصريحات الشفوية، خاصة فيما يتعلق بملفي حقوق الإنسان والإرهاب، وهو ما يعكس استمرار حالة عدم الثقة في سلوك الحركة.
- **دراسة ياسمين أحمد (٢٠٢٢)، "التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان":** تناولت هذه الدراسة دوافع الانسحاب الأمريكي وأثره على الأوضاع في أفغانستان. وخلصت إلى أن الانسحاب غير المنظم أثار قلق القوى الإقليمية والدولية من احتمال تمدد الإرهاب وتدفق اللاجئين، مما يهدد أمن ومصالح هذه الدول. تُعد هذه الدراسة نقطة انطلاق مهمة لبحثنا، حيث تؤكد على أن القلق من تمدد الإرهاب كان من أبرز التداعيات المباشرة للانسحاب.

- **Shahzad Akhtar & Zahid Shahab Ahmed, (2023)"Understanding the resurgence of the Tehrik-e-Taliban Pakistan:**

تناولت هذه المقالة أهمية العوامل الهيكلية والعوامل المُسَرِّعة في عودة وتصاعد التنظيمات الإرهابية، مع التركيز على حالة "حركة طالبان باكستان". أشارت الدراسة إلى أن العوامل المُسَرِّعة، مثل استراتيجيات القيادة الجديدة، وتوحيد الفصائل المنشقة، والدعم الذي قدمته "طالبان أفغانستان"، والمفاوضات الحكومية، لعبت دورًا حاسمًا في إعادة إحياء الحركة. كما أكدت المقالة على أن انتصار "طالبان أفغانستان" كان بمثابة عامل محفز مهم، وأن الدعم الخارجي والتحالفات تُعد عوامل حيوية لبقاء الجماعات الإرهابية وزيادة فعاليتها.

- **Abdul Sayed & Tore Hamming, (2023) "The Tehrik-i-Taliban Pakistan After the Taliban's Afghanistan Takeover":**

ركزت هذه الدراسة على عودة حركة "طالبان باكستان" (TTP) بعد سيطرة "طالبان أفغانستان" على الحكم في عام ٢٠٢١. أوضحت الدراسة أن انتصار "طالبان أفغانستان" منح نظيرتها الباكستانية عمقاً استراتيجياً غير مسبوق، مما سمح لها بالحصول على أسلحة متطورة وإعادة نشر مقاتليها من أفغانستان إلى باكستان. كما أشارت الدراسة إلى أن

الحركة شهدت تحولات داخلية مهمة، شملت دمج فصائل منشقة، واعتماد هيكل تنظيمي مركزي مشابه لـ"طالبان أفغانستان"، وتكثيف عملياتها ضد القوات الأمنية الباكستانية، مع الابتعاد عن استهداف المدنيين بشكل عشوائي، مما يعكس تطوراً في استراتيجيتها.

التعليق على الأدبيات السابقة: على الرغم من أهمية الدراسات السابقة التي تناولت المشهد الأفغاني بعد الانسحاب الأمريكي وعودة طالبان، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على جوانب محددة؛ فبعضها تناول أسباب انهيار الحكومة الأفغانية وتحديات حكم طالبان، بينما ركزت دراسات أخرى على علاقات طالبان مع دول الجوار بشكل عام، أو على عودة ظهور جماعة مسلحة معينة كحركة "طالبان باكستان". في المقابل، تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة بحثية واضحة من خلال تقديم تحليل شامل ومُحدَّث يربط بشكل مباشر بين الانسحاب الأمريكي والفراغ الاستراتيجي الذي خلقه، وتأثيره على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار على مدى فترة زمنية أوسع وأكثر حداثة (٢٠٢١-٢٠٢٤). بذلك، تُقدم هذه الدراسة إسهامًا نوعيًا في فهم التداعيات الأمنية الإقليمية للمتغيرات الأفغانية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بالكيفية أو الشمول الذي تقدمه هذه الدراسة.

هيكل البحث: يتكون هذه البحث من أربعة مباحث رئيسية، تم تقسيمها لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته. يبدأ المبحث الأول بتحليل السياق الذي سبق الأزمة، حيث يتناول انهيار الحكومة الأفغانية المدعومة من الغرب وسيطرة حركة طالبان على السلطة، مع التركيز على التناقض بين خطاب الحركة المعلن وممارساتها الفعلية، أما المبحث الثاني فينتقل إلى دراسة عودة ظهور المنظمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة على الأراضي الأفغانية، مستعرضًا أبرز هذه الجماعات والعلاقات المعقدة التي تربطها بحركة طالبان، والتي تتجاوز التعهدات الدولية، بعد ذلك، يُخصص المبحث الثالث لتحليل تأثير هذه التطورات على نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار، حيث يركز على أبرز هذه الجماعات مثل "طالبان باكستان" و"تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان"، وكيف استغلت الفراغ الأمني لتعزيز عملياتها. وأخيرًا، يستعرض المبحث الرابع التداعيات المتعددة الأوجه لبروز هذا النشاط المتصاعد، حيث يحلل الأثر على الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار، ليقدم بذلك صورة شاملة للتهديدات التي تواجه المنطقة بعد الانسحاب.

المبحث الأول:

انهيار الحكومة الأفغانية المدعومة من الغرب وعودة طالبان إلى السلطة

في سياق الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي أسفر عن فراغ استراتيجي وتدهور في الوضع الأمني، كانت كابول آخر معاقل الحكومة الأفغانية في مواجهة التقدم السريع لقوات حركة طالبان، ومع بلوغ الأخيرة مشارفها بعد تطويقها من مختلف الاتجاهات، شهدت المدينة حالة من الذعر بين السكان، مما دفع الرئيس "أشرف غني" الذي كان يشغل منصب رئيس الجمهورية آنذاك، إلى اتخاذ قرار مغادرة القصر الرئاسي في كابول برفقة مساعدوه المقربون نحو مدينة "ترمذ الأوزبكية"، ثم إلى الإمارات العربية المتحدة، وبعد ساعات قليلة من مغادرة الرئيس "غني"، انتشرت صور عبر وسائل الإعلام العالمية لمقاتلي الحركة وهم يجلسون داخل القصر الرئاسي في كابول، ظهر فيها المقاتلون وهم يجلسون على نفس المكتب الذي كان يشغله الرئيس غني قبل ساعات قليلة فقط، وقد بدت علامات الدهشة والانتصار واضحة على وجوههم بعد سيطرتهم على القصر دون مقاومة تذكر. (Madi,2021)

ومنذ اليوم الأول لتولي الحركة السلطة الأفغانية، سعت إلى تقديم صورة مغايرة لتلك التي عكستها خلال فترة حكمها في تسعينيات القرن الماضي، وذلك بهدف الحصول على الشرعية والاعتراف الدولي بحكمها، وقد تجلى ذلك في التصريحات والبيانات الصادرة عن قادة الحركة عقب السيطرة على أفغانستان، والتي عكست تبنيها لخطاب إعلامي جديد يرتكز على توجيه رسائل مطمئنة إلى المجتمع الدولي، من خلال التأكيد على الانفتاح على العالم، والتعهد بعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية ضد أي طرف خارجي، بالإضافة إلى التعهد بتشكيل جيش أفغاني يضم جميع الأطياف والعرقيات، وتشكيل حكومة شاملة تمثل كافة فئات المجتمع الأفغاني، واحترام حقوق الأقليات، وضمان حرية الإعلام، والسماح للمرأة بمواصلة عملها وتعليمها. (عبد الفتاح، ٢٠٢١، ص ٢٥)

ويُعزى الخطاب الجديد لحركة طالبان المرحلة الانتقالية التي شهدت خلالها الحركة تحولًا في استراتيجيتها، مما مكنها من تبوء مكانة محورية في المشهد السياسي الأفغاني قبل استيلائها على السلطة، حيث اكتسبت الحركة خلال هذه الفترة مهارات تفاوضية متقدمة وسعت آفاقها السياسية، لا سيما خلال المفاوضات التي استمرت عامين مع الولايات المتحدة، مما ساهم في تبني الحركة لنهج براغماتي في التعامل مع العديد من القضايا، وتُعزى دوافع هذا التحول الظاهري في سلوك الحركة إلى عاملين رئيسيين: الأول رغبة الحركة في منع تكرار تجربة العزلة الدولية التي واجهتها في الماضي، الثاني: محاولة الحركة استمالة الرأي العام المحلي عبر تبني سياسات واقعية تظهرها كحكومة مسؤولة تُراعي مصالح السكان. (مكرم، ٢٠٢١،ص ١٥)

إلا أن التغيير الظاهري الذي أبدته الحركة، من خلال مرونة خطابها السياسي وتبدل سلوك قيادتها وانفتاحها على الإعلام، لم يُعتبر مؤشرًا على التحول الحقيقي، حيث عكس الواقع العملي التناقضات الظاهرة في تصريحات قيادة الحركة وبين الممارسة الفعلية حول بعض القضايا، كنتيجة لما واجهته الحركة من تحديات جمة في الوفاء بمتطلبات الحصول على الاعتراف الدولي، حيث اتخذت الحركة عدة إجرائات هدفت إلى ترسيخ حكمها وتطبيق رؤيتها للنظام السياسي الإسلامي، فأعلنت في ٧ سبتمبر ٢٠٢١ "إمارة أفغانستان الإسلامية" هو الاسم الذي أطلقته على نظام حكمها الأول في أفغانستان من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، مما يعكس رؤية طالبان لإقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية، كما يشير إلى استمرار رؤيتها وأهدافها، كما اختارت الحركة تشكيل حكومة "تصريف أعمال " بدلا من "حكومة دائمة" من أجل الاستحواذ على السلطة خاصة بعد ما حققته من انتصار سريع في الاستيلاء على مقاليد الحكم في البلاد. (مكرم، ٢٠٢١،ص ٣٦)

وقد ترأس إمارة أفغانستان الإسلامية "هبة الله أخوند زاده"، الزعيم الروحي والسياسي للحركة، والذي تولى السلطة العليا للحركة منذ عام ٢٠١٦، بعد مقتل سلفه في غارة جوية أمريكية، ويلقب "بأمير المؤمنين"، ويتمتع بسلطات واسعة في اتخاذ القرارات الرئيسية في الدولة، مما يجعله الحاكم الفعلي لأفغانستان، وشملت التشكيلة الوزارية لحكومة تصريف الأعمال قيادات من الحركة فقط، ولم تُضم إليها أي شخصية من خارجها، على خلاف ما صرح به أكثر من قيادي في الحركة، فشغل الملا حسن أخوند منصب رئيس الوزراء بالإنابة، وتولى سراج الدين حقاني منصب وزير الداخلية بالإنابة، وشغل الملا يعقوب منصب وزير الدفاع بالإنابة، وتولى أمير خان متقي منصب وزير الخارجية بالإنابة، (DM, 2021) كما هيمن فيها الجناح الأكثر تشددا في الحركة أمثال هبة الله أخوند، وجلال الدين حقاني، والصادر بحقهم عقوبات دولية، خاصة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بسبب صلاتهم بالإرهاب. (BBC,2021).

وقد أظهر التحليل النقدي لمسار الحركة غيابًا للتغيرات الهيكلية أو التحولات الفكرية الجوهرية، فالتحول الجيلي المحدود على مستوى القيادة كشف عن أن الجيل الذي عاد للسلطة أو ورثها مرة أخرى حمل نفس الرؤى العقائدية والممارسات السلطوية التي كانت سائدة في فترة حكمها الأول، وبالتالي أعيد إنتاج نفس الطبعة التي كانت قائمة في السابق، وهو ما عكسته القيادة الحالية للإمارة التي يتزعمها هبة الله أخوند زاده، الذي سبق له أن شغل منصب رئيس المحكمة العسكرية في عهد المؤسس الملا عمر، كما يتضح ذلك من خلال التركيبة الحكومية المؤقتة، والتي تضم شخصيات رئيسية مثل الملا عبد الغني برادر، نائب زعيم الحركة ورئيس جناحها السياسي وصهر الملا عمر، والملا

يعقوب نجل المؤسس ووزير الدفاع، وسراج الدين حقاني نجل جلال الدين حقاني ومؤسس الشبكة الجهادية المتحالفة مع الحركة، هذه التركيبة عكست هيمنة الجيل القديم على مفاصل السلطة، وأكدت على استمرار تبني الحركة لنفس المبادئ والأهداف التي كانت سائدة في فترة حكمها الأولى، كما جاء تشكيل الحكومة خاليًا من أي تمثيل نسائي، مع تغيير مسمى "وزارة شؤون المرأة" إلى "وزارة الدعوة والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، مما عكس توجهًا نحو تقييد دور المرأة في المجتمع. (مكرم، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٦)

وفيما يتعلق بالاعتراف بحكومة طالبان الجديدة في أفغانستان، ربط البعض الاعتراف بحكومة طالبان بسلوكهم الداخلي والخارجي وفقًا لالتزاماتهم في اتفاقية السلام، فعلى سبيل المثال لا الحصر دعت المملكة المتحدة، على لسان رئيس وزرائها إلى ضرورة إجراء مشاورات دولية شاملة قبل الإقدام على أي خطوة للاعتراف بحكم طالبان (Faheem, Majeed Khan,2022,p.87)، بينما شدد الاتحاد الأوروبي على أن أي محاولة لإعادة تأسيس إمارة إسلامية في أفغانستان ستواجه بعزلة دولية ونقص في الدعم وأن أي دعم مستقبلي لأفغانستان سيكون مشروطًا بتحقيق تسوية سلمية شاملة، بينما حددت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى شروطًا مسبقة للاعتراف بحكم طالبان، مؤكدة على أن مجرد التصريحات المعتدلة لا تكفي، بل يجب أن تقترن بأفعال ملموسة، وشددت على ضرورة التزام الجيل الجديد من قادة طالبان بتنفيذ شروط المجتمع الدولي إذا كانوا يسعون للحصول على اعتراف دولي، وقد أستندت التحفظات الدولية بشأن الإعتراف بالحومة في مجملها إلى عاملين رئيسيين: أولًا، السجل التاريخي للحركة في الحكم، والذي يتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت كافة فئات المجتمع الأفغاني من رجال ونساء، وثانيًا، اشتراط المجتمع الدولي إثبات الحركة لالتزامها بالمعايير الدولية من خلال إجراءات ملموسة تعكس تحولًا جوهريًا في فكرها تجاه قضايا أساسية، مثل الحريات المدنية، وحقوق المرأة، وقطع العلاقات مع الجماعات المصنفة إرهابيًا، والامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ورغم هذه المواقف الحذرة، أبدت بعض الدول، وعلى رأسها روسيا والصين، إشارات انفتاح تجاه الحركة لإقامة علاقات طبيعية مع قادتها. (أبو طالب، ٢٠٢١، ص ٧)

المبحث الثاني:

عودة ظهور المنظمات الإراهابية العنيفة والمتطرفة على الأراضي الأفغانية

يتواجد في أفغانستان منذ عقدين جماعات إرهابية ومتطرفة عنيفة غير أفغانية بخلاف حركة طالبان، فوفقا لتقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) الصادر في مايو ٢٠٢٣، والذي أشار إلى وجود

ما لا يقل عن ١٤ جماعة إرهابية ومتطرفة عنيفة نشطة في أفغانستان وفقًا لقائمة الأمم المتحدة كما يوضح الجدول رقم (10).

ورغم تعهد الحركة صراحة خلال اتفاقية الدوحة بعدم دعم أو استضافة أي أعضاء أو أفراد أو جماعات على أرضها، إلا أنه لا تزال إشكالية علاقات طالبان المستمرة مع المتشددين العنيفين الأجانب والجماعات الإرهابية الدولية قضية يصعب حسمها من قبل الحركة وذلك لان هذه الجماعات تربطها مجموعة من الروابط، منها: الأيديولوجية، والتي تتجلى في مبايعة العديد من قادة هذه الجماعات للزعيم الأعلى لطالبان كـ "أمير المؤمنين"، مما يعكس قبولهم بقيادته للمجتمع الإسلامي العالمي، هذا التوافق الأيديولوجي يتجاوز الانتماءات العرقية والوطنية، ويشكل أساسًا للتعاون بين هذه الجماعات، كما أنها ترتبط بروابط عائلية، وقد شكلت هذه الروابط العائلية الواسعة والعميقة بين مختلف الجماعات وحركة طالبان عقبة رئيسية أمام قطع طالبان لعلاقاتها مع هذه الجماعات، حيث توفر هذه الروابط العائلية حوافز قوية لطالبان للحفاظ على علاقات مع هذه الجماعات، حتى لو كانت هناك اختلافات أيديولوجية بينهما.(United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, May 2023, p 27)

بالإضافة إلى وجود روابط عملية قوية، تتفوق على التزامات طالبان في اتفاقية الدوحة. فخلال العقدين الماضيين، تلقت طالبان دعمًا كبيرًا من الجماعات المتطرفة (مقاتلين، موارد، تقنيات) ووفرت لهم المأوى والدعم اللوجستي وحمايتهم. هذه العلاقة المتبادلة مستمرة حتى اليوم، حيث يشارك المقاتلون الأجانب مع طالبان، الذين يعتبرونهم أصولًا قيمة لعدم قدرتهم على المغادرة وصعوبة عودتهم لبلدانهم.

جدول رقم (١٠): الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الموجودة في أفغانستان بخلاف حركة طالبان

م	الجماعة	التأسيس
١	تنظيم القاعدة (AQ)	١٩٨٨
٢	تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية(AQIS)	2014
٣	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وخرسان(ISIL-K)	٢٠١٥
٤	حركة تركستان الشرقية الإسلامية(ETIM)	١٩٨٨
٥	الحركة الإسلامية في أوزباكستان(IMU)	١٩٨٨
٦	تحريك طالبان باكستان(TTP)	٢٠٠٧

٧	لشكر طيبة(LET)	١٩٨٦
٨	لشكر جهنكوي(LEJ)	١٩٩٦
٩	جيش محمد(JEM)	٢٠٠٠
١٠	حركة المجاهدين(HUM)	١٩٨٥
١١	اتحاد الجهاد الإسلامي(IJU)	٢٠٠٢
١٢	جماعة طارق غيدار(TGG)	٢٠٠٧
١٣	حركة الجهاد الإسلامي(HUJI)	١٩٨٥
١٤	جماعة الأحرار (JUA)	٢٠١٤

المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث بالرجوع إلى:

Ibid, p 20.

وقد مكن استيلاء حركة طالبان على السلطة الجماعات المتطرفة من استغلال حالة عدم الاستقرار لتعزيز نفوذها وتوسيع نطاق عملياتها العنيفة داخل أفغانستان. فعلى سبيل المثال، شن تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان سلسلة من الهجمات في مناطق مختلفة مثل كابول وننجرهار وقندوز وقندهار، استهدفت في معظمها المدنيين الأفغان والأقليات الدينية وطالبان نفسها، والتي أسفرت عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وقد أثارت هذه التطورات مخاوف متزايدة بشأن استمرار التهديد الإرهابي في البلاد، خاصة في ظل العداوة المستمرة بين طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في خراسان، (نجات، ٢٠٢١، ص ٢١) فالاختلافات الأيديولوجية العميقة بينهما، حيث يتبنى تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان تفسيرًا متشددًا للسلفية الجهادية بينما تتبع غالبية طالبان المذهب السني الحنفي الذي يعتبره التنظيم ناقصًا، تجعل من الصعب تصور أي تقارب بينهما، علاوة على ذلك، يحمل صعود تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان مخاطر جسيمة تتمثل في إطلاق موجة جديدة وممتدة من التطرف العنيف، وقد يمهد هذا الوضع الطريق لعودة تنظيم القاعدة وتعزيز نشاطه، مما قد يؤدي بدوره إلى مزيد من موجات النزوح، بالإضافة إلى التداعيات المحلية، يخشى المراقبون من أن يتمكن تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان من التوسع في أفغانستان ليصبح تهديدًا إقليميًا ودوليًا أكبر، يمتد تأثيره ليشمل دولًا في المنطقة وخارجها، بما في ذلك الولايات المتحدة ودول أوروبا. (Iqbal, McAuliffe, 2022, p.5)

بالإضافة إلي ما سبق، يتمتع تنظيم القاعدة بحرية أكبر في أفغانستان في ظل عودة طالبان للحكم ، وعلى الرغم من إعلان حركة طالبان العلني عن عدم دعمها لتنظيم القاعدة، تشير العديد من المؤشرات إلى استمرار العلاقة بينهما، وإن اتخذت شكلًا جديدًا، ويبدو أن ولاء تنظيم القاعدة لطالبان لا يزال قائمًا، مصحوبًا بتعهد من الأخيرة بتوفير الحماية له، وقد تأسست هذه الديناميكية الجديدة على أساس اتفاق ضمني يقضي بتجنب استهداف القوات والمصالح الأمريكية والغربية في أفغانستان من قبل تنظيم القاعدة، وهو ما يبدو أن قيادة التنظيم قد قبلت به، مما يوحي باستمرار التعاون بين الطرفين في المرحلة المقبلة، وتعزز هذه الفرضية مجموعة من الشواهد، أبرزها البيان الرسمي الذي أصدره فرع تنظيم القاعدة في اليمن ونشره على قنوات التنظيم في "الشبكة المظلمة" بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١. وقد هنأ البيان حركة طالبان بمناسبة سيطرتها على الحكم في أفغانستان، معبرًا عن تضامن التنظيم مع "الإمارة الإسلامية" و"جميع المجاهدين في أصقاع الأرض"، كما نشر فرع تنظيم القاعدة في اليمن صورًا تظهر احتفال عناصره في محافظة البيضاء باليمن بسيطرة حركة طالبان على السلطة في كابول، هذا التأييد العلني من قبل تنظيم القاعدة يلقي بظلال من الشك على إعلانات طالبان بشأن قطع علاقاتها بالتنظيم. (البحيري، ٢٠٢١، ص ٤٩).

المبحث الثالث:

نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار بعد الانسحاب الأمريكي

بدأت دول الجوار الجغرافي بعد الانسحاب الأمريكي تشهد تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية سواء على أراضيها أو تلك التي اتخذت من أفغانستان قاعدة لشن هجمات منها، قد كان أبرز تلك الجماعات:

١. حركة طالبان باكستان (TTP):

استغلت حركة طالبان باكستان[١] الوضع الأمني الناتج عن الانسحاب الأمريكي لإعادة تنظيم صفوفها وتقوية بنيتها التنظيمية، وقد تمكنت الجماعة من تحسين قدراتها التسليحية وتوسيع نطاق دعمها المحلي داخل الأراضي الأفغانية، وعقب ذلك، بدأ مقاتلو الجماعة في الانتقال من أفغانستان إلى باكستان، مما أدى إلى تصاعد حدة هجماتهم

[١] تأسست حركة طالبان باكستان عام ٢٠٠٧ ردًا على العمليات العسكرية الباكستانية، بهدف توحيد الجماعات الإسلامية المتشددة لإقامة دولة إسلامية متطرفة مكان الدولة العلمانية. تشترك الحركة أيديولوجيًا مع طالبان أفغانستان في السعي لدولة إسلامية قائمة على تفسير متشدد للشريعة ورفض التدخل الغربي. دعمت طالبان باكستان نظيرتها الأفغانية بمقاتلين وملاذات آمنة خلال صراعها مع القوات الغربية. تتهم باكستان طالبان أفغانستان بإيواء الإرهاب والتقصير في احتوائه. بينما تحذر أفغانستان من الضغط على طالبان باكستان، خوفًا من تحالفها مع تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان الذي يهدد حكمها. للمزيد: (Akhtar, 2023, p 228)

الإرهابية وارتفاع الوفيات المرتبطة بها وبخاصة ضد قوات الأمن الباكستانية، كما يوضح الشكل رقم (٨) باستثناء الفترة التي شهدت تفاوض بين الحركة والسلطات الباكستانية. (Sayed, Hamming 2023, p1)

وقد شهدت الفترة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤ تصاعدًا ملحوظًا في الأنشطة العنيفة للجماعة، إذ كثفت الجماعة من حملتها الإرهابية في عام ٢٠٢١ عبر تنفيذ عمليات نوعية واغتيال شخصيات بارزة من ضباط الشرطة والعسكريين والمدنيين، إذ نفذت الجماعة إحصائيًا، حوالي ٢٨٢ هجومًا إرهابيًا في عام ٢٠٢١، نتج عنه مقتل ٥٠٩ فردًا أمنيًا وإصابة ٤٦٣ آخرين، وفي عام ٢٠٢٢، ارتفع عدد الهجمات إلى ٣٦٧، مما أسفر عن سقوط ١,٠١٥ ضحية من أفراد الأمن بين قتيل وجريح، وقد أكدت التقارير على تضاعف الهجمات التي تبنتها الجماعة ثلاث مرات تقريبًا بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ مقارنة بالعامين السابقين. (Hussain, 2024, p8)

شكل رقم (٨): تصاعد العنف من قبل حركة طالبان الباكستانية في باكستان

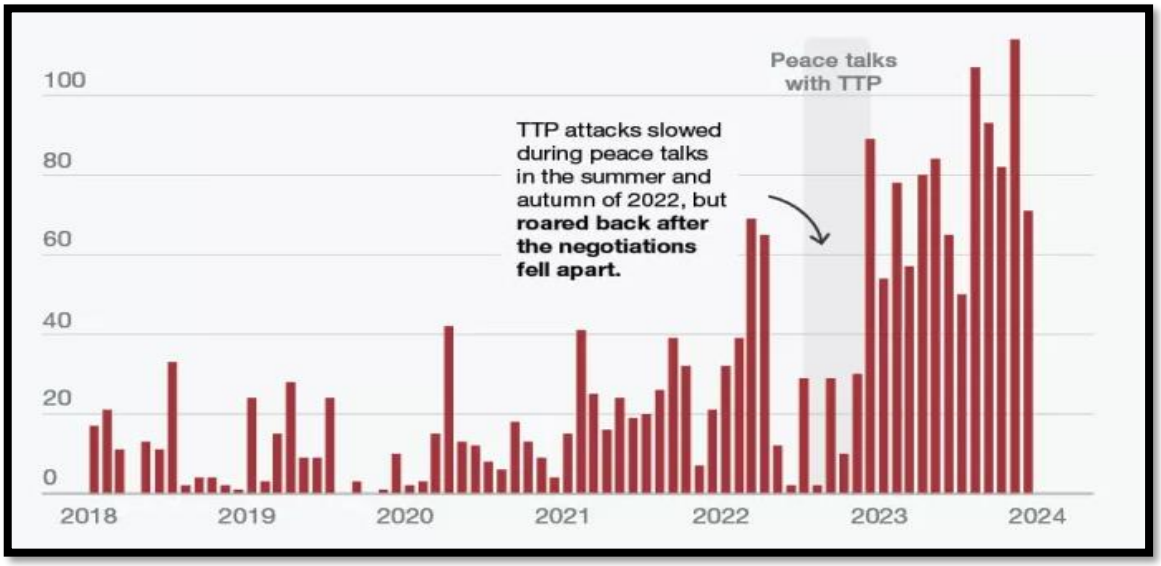

المصدر:

(Crisis group,2024, p14)

وبحلول منتصف عام ٢٠٢٣، أكدت تقارير إعلامية ارتفاع الهجمات الإرهابية في باكستان بنسبة ٧٣٪ والوفيات الناجمة عنها بنسبة ١٣٨٪ خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢١ إلى أبريل ٢٠٢٣، وخلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٢٣ وحدها، سجلت البلاد ٦٦٤ هجومًا، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٧٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، (Ansari,2024)، وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٤، استمر مسلحو الجماعة المتمركزون في أفغانستان في شن هجمات

دامية ضد قوات الأمن والمنشآت الباكستانية، ومع بداية النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، أعربت باكستان عن قلقها العميق للسلطات الأفغانية إزاء تصاعد الهجمات، حيث شهدت تلك الفترة هجومًا جريئًا استهدف نقطة تفتيش عسكرية في بانو (إقليم خيبر بختونخوا) بمنطقة كانتونمينت في يوليو ٢٠٢٤، وأسفر عن سقوط عشرات الضحايا.((Ministry of Foreign Affairs, 2025

كما كان للحركة دور في تنشيط بعض الجماعات البلوشية الباكستانية نتيجة التغيرات الإقليمية التي أعقبت الإنسحاب، إذ سعت الحركة إلى التواصل مع الانفصاليين البلوش، معربًا عن دعمه لمظالمهم في محاولة لبناء قضية مشتركة ضد الدولة الباكستانية، وعلى الرغم من أن أهداف هذه الجماعات لا ترتبط بشكل مباشر بالوضع في أفغانستان أو صعود حركة طالبان، إلا أن حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وتدفق الأسلحة عبر الحدود غير الخاضعة للرقابة، وإمكانية استغلال الفراغات الأمنية ساهم في تعزيز قدرة هذه الجماعات على شن هجمات، وجعلها تنشط بشكل أساسي ضد قوات الأمن والمصالح الحكومية في باكستان وإيران، وقد ازدادت وتيرة بعض هجماتها في السنوات الأخيرة عقب الانسحاب. (Verma, 2025, p.5)

ورغم أن إعادة تنشيط الجماعات البلوشية كان بشكل أساسي في باكستان، إلا أن تأثير ذلك لا يقتصر على الأمن الداخلي الباكستاني فحسب، بل يمتد ليشمل تداعيات إقليمية محتملة، فتصاعد العنف وعدم الاستقرار في إقليم بلوشستان، الذي يمثل منطقة حدودية استراتيجية، يمكن أن يؤثر على العلاقات بين باكستان والدول المجاورة، خاصة تلك التي تشترك معها في حدود أو لديها مصالح اقتصادية في المنطقة مثل الصين، بالإضافة إلى ذلك، فإن أي دعم محتمل قد تتلقاه هذه الجماعات من جهات إقليمية أو دولية أخرى يمكن أن يزيد من تعقيد المشهد الأمني ويؤدي إلى توترات بين الدول المعنية.(Herbert, 2024, p 13)

٢. تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان:

استغل تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان [١] الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ليُعيد تفعيل عملياته الهجومية مستوحيًا تكتيكات التمرد من التنظيم المركزي، فبعد هجومه على مطار كابول في أغسطس

[١] ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان (داعش–خ) أوائل عام ٢٠١٤ كفرع لتنظيم الدولة الأم في سوريا والعراق، أسسه متطرفون باكستانيون وأفغان. يتبنى التنظيم التفسير التكفيري للجهاد، حيث يعتبر أي جهة خارج صفوفه، بما في ذلك طالبان والقاعدة، كافرة لعدم تطبيقها "الصحيح" للإسلام والشريعة، ويطبق رؤيته المتشددة في أفغانستان ودول الجوار . يتميز التنظيم بأيديولوجيته العابرة للحدود وسعيه لإقامة "خلافة" عالمية أو "ولاية خراسان"، مما يميزه عن طالبان الأفغانية ذات الأهداف الوطنية ويضعه في صراع دائم معها على النفوذ. للمزيد:

(Strachota,2024, p1)

٢٠٢١، والذي مثّل نقطة انطلاق لعودته القوية، سرعان ما وسع التنظيم نطاق هجماته ليشمل ١٥ ولاية أفغانية خلال عام واحد، مسجلاً ما يقارب ٢٧٤ هجومًا بمتوسط ٢٣ هجومًا شهريًا، كذلك سعي التنظيم لتوسيع قاعدة عملياته في جميع أنحاء المقاطعات الشمالية لأفغانستان كما هو موضح في الشكل رقم (١٠) انعكاساته الأمنية على المنطقة، خاصة أن تعزيز االبصمة العملياتية في الشمال يمكن أن يساعد التنظيم على تجنيد وحشد أشكال أخرى من الدعم المادي من المعارضين المحليين غير البشتون لطالبان، فضلاً عن وقوع المقاطعات الشمالية عند منعطفات حدودية رئيسية ليس فقط لسفر المقاتلين الأجانب المحتملين، ولكن أيضًا للطرق الإنسانية والاقتصادية والبنية التحتية الحيوية المتعلقة بالبنية التحتية إلى أفغانستان من الدول المجاورة، ورغم أنه لا تزال عمليات التنظيم في المقاطعات الشمالية الأفغانية ناشئة إلا أن عواقبها مدمرة على البلاد وجيرانها في آسيا الوسطى. (Jadoon, 2023, p10)

كما برز التنظيم كقوة إقليمية تسعى لتوسيع نفوذها إلى آسيا الوسطى، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من إقامة ولاية خراسان التابعة له، وقد استغل التنظيم حالة عدم الاستقرار في أفغانستان، وتسهيل وجود جماعات موالية له مثل الحركة الإسلامية في أوزبكستان، لتعزيز أهدافه ، (Wahlang, 2023, p 4) ففي أبريل ٢٠٢٢، أطلق مسلحو التنظيم ما لا يقل عن ١٠ صواريخ من معاقلهم في شمال أفغانستان باتجاه مدينة ترمذ الأوزبكية الحدودية، ورغم أن معظم الصواريخ سقطت في نهر آمو داريا، الذي يشكل حاجزًا طبيعيًا بين البلدين، فإن القليل منها اخترق الأراضي الأوزبكية وسقط في حقول خالية، مما يشير إلى قدرة التنظيم على الوصول إلى المناطق الحدودية، (Pannier, 2022, p3) ولم يكتفِ التنظيم بهذا الهجوم، بل أصدر بعده بوقت قصير بيانًا صوتيًا باللغة الأوزبكية، يكشف عن طموحاته الأوسع نطاقًا بإعلانه عن بداية "جهاد عظيم في آسيا الوسطى"، ما يعكس سعيه لتوسيع نطاق عملياته وأيديولوجيته إلى هذه المنطقة الاستراتيجية.(Webber,2024, p2)

شكل رقم (٩): إعادة توسع عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان خارج مناطق عملياته الرئيسية

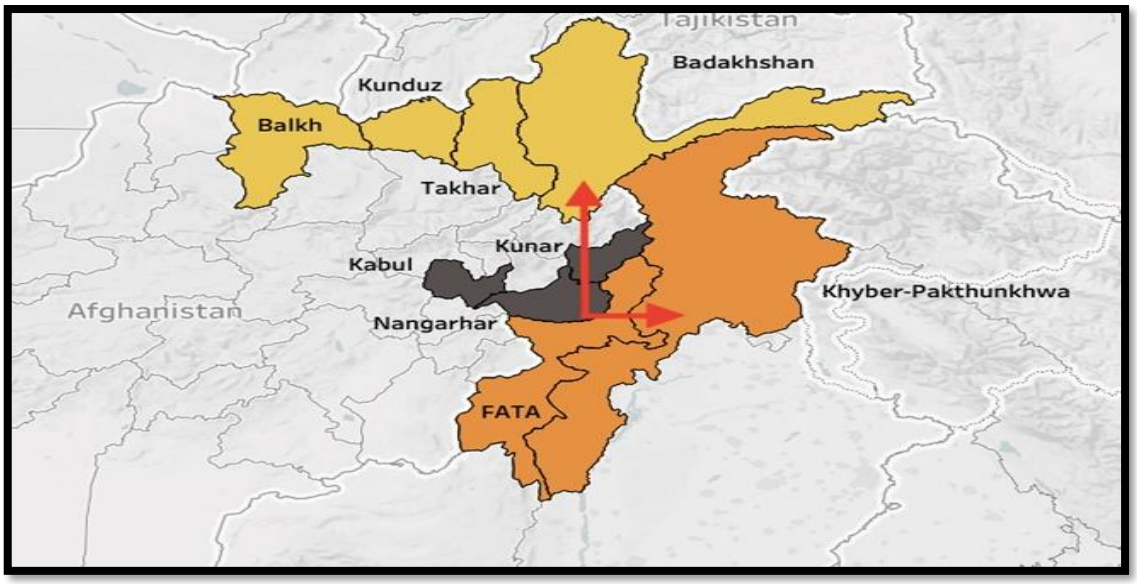

المصدر:

(Jadoon, 2023, p.2)

وتأكيدًا على هذا التوجه العدواني، أعقب الهجوم الصاروخي الفاشل على ترمذ في أبريل ٢٠٢٢ محاولة مماثلة استهدفت طاجيكستان في الشهر التالي، ففي ٧ مايو من العام ذاته أطلق مسلحو داعش في شمال أفغانستان ما يصل إلى سبعة صواريخ على الأراضي الطاجيكية، ورغم عدم إلحاقها أي أضرار، إلا أنها مثلت استفزازًا أمنيًا واضحًا، وقد ردّ حرس الحدود الطاجيكي بتدمير الشاحنة التي استخدمها المسلحون في الهجوم، مما يشير إلى حالة التأهب على الجانب الطاجيكي، ولم تتوقف محاولات التنظيم عند هذا الحد، فبعد أسابيع قليلة، في أوائل يوليو ، أطلق مسلحو داعش خمسة صواريخ أخرى باتجاه ترمذ، وفي هذه المرة، نجح صاروخ واحد على الأقل في الوصول إلى أطراف المدينة، مُلحقًا أضرارًا بالمباني، وهو ما يمثل تطورًا خطيرًا يشير إلى تحسن محتمل في قدرات التنظيم على توجيه ضربات أكثر دقة أو اختراق الدفاعات الحدودية، هذه الحوادث المتكررة تؤكد سعي تنظيم داعش خراسان الحثيث لترسيخ وجوده وتهديد أمن واستقرار دول آسيا الوسطى. (Pannier, 2024, p 6)

كما امتدت هجمات التنظيم لتشمل كل من باكستان وإيران حيث أعلن التنظيم مسؤوليته عن هجمات عبر الحدود لكل من البلدين انطلاقًا من الأراضي الأفغانية، ومنها الهجوم على ضريح ومسجد شاهچراغ في شيراز في ١٣ أغسطس ٢٠٢٣، والهجوم على مدينة كرمان الإيرانية في ٣ يناير ٢٠٢٤،(Jadoon, 2024) مما يمثل استعراضًا صارخًا لقدرة التنظيم على تنفيذ عمليات نوعية بعيدة عن معاقله التقليدية، وقد كان لتورط عناصر طاجيكية في بعض تلك الأحداث مثيراً لمخاوف بشأن تجنيد التنظيم لعناصر من آسيا الوسطى واستخدامه لهم في تنفيذ عمليات إرهابية خارج الحدود، (Reuters, 2024) وكذلك الهجوم الانتحاري الذي استهدف مسجدًا شيعيًا في بيشاور بباكستان في مارس

٢٠٢٢، والذي مثل أعنف هجوم شنه التنظيم في مقاطعة خيبر بختونخوا شمال غرب باكستان منذ تأسيسه رسميًا في يناير ٢٠١٥، هذا الهجوم سلطت الضوء على قدرة التنظيم على تنفيذ عمليات ذات تأثير كبير داخل باكستان، التي تعتبر جزءًا من منطقة نفوذه المعلنة، ويشير إلى تصاعد وتيرة عنفه في هذه المنطقة الحساسة.(Jadoon, 2023, p9)

٣. تنظيم القاعدة:

على صعيد تنظيم القاعدة، لا تزال العلاقة بين حركة طالبان والتنظيم وثيقة، ويظل التنظيم في حالة انتظار في أفغانستان تحت رعاية حركة طالبان، وترى دول المنطقة أن وجود كبار الشخصيات من تنظيم القاعدة في البلد لم يتغير وأن التنظيم لا يزال بشكل تهديدا في المنطقة، رغم ما تبذلة الحركة من جهود لتقييد بعض أنشطة التنظيم، (Congressional Research Service, 2024, p1)، وقد أفاد تقرير صادر عن مراقبي عقوبات الأمم المتحدة في يناير ٢٠٢٤ بأن تنظيم القاعدة يُعيد بناء قدراته العملياتية في أفغانستان من خلال إنشاء بنية تحتية واسعة، تشمل هذه البنية ثمانية معسكرات تدريب جديدة في مقاطعات غزنة ولغمان وبروان وأروزكان، بالإضافة إلى قاعدة أسلحة في بنجشير. كما يدير التنظيم خمس مدارس دينية في مقاطعات لغمان وكثر وتذكرهار ونورستان وبروان، ولتأمين تحرك عناصره، يمتلك القاعدة شبكة من المنازل الآمنة في مقاطعات هرات وفراه وهلمند، لتسهيل التواصل مع إيران، بالإضافة إلى مواقع أخرى في كابل، وأفادت التقييمات بأن الجماعة على الرغم من أنها لا تستطيع شن هجمات بعيدة المدى فى الوقت الراهن، إلا أن ذلك يشكل تهديدا للأمن الإقليمي على المدى البعيد.(Security Council, 2024, p18)

٤. حركة تحريك طالبان طاجيكستان (TTT):

برزت حركة تحريك طالبان طاجيكستان (TTT) إلى الواجهة بشكل ملحوظ بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على البلاد في عام ٢٠٢٢، في شمال أفغانستان، وتتكون الحركة بشكل أساسي من متشددين طاجيكستانيين الذين يسعون إلى تحقيق أهداف مماثلة لأهداف حركة طالبان الأم، ولكن في طاجيكستان، ويقود التنظيم "مهدي أرسلان"، المعروف أيضًا باسم "محمد شاريبوف"، وهو من مواليد منطقة نور آباد في طاجيكستان وكان قد انتقل إلى أفغانستان للقتال في صفوف طالبان الأفغانية، وكان سابقًا زعيمًا لجماعة أنصار الله، التي تأسست قبل أكثر من عشر سنوات على يد قادة ميدانيين من القوات الإسلامية المعارضة للحكومة خلال الحرب الأهلية الطاجيكية (١٩٩٢-١٩٩٧)، وذلك بهدف محاربة حكومة إمام "علي رحمانوف"، (Bifolchi, 2021) بناءً على ذلك، لا يمكن اعتبارها كيانًا مسلحًا حديث الظهور في المناطق الحدودية بين أفغانستان وطاجيكستان، بل إن الإعلان

عن وجودها في يوليو ٢٠٢٢ مثل على الأرجح إعادة تسمية أو تغييرًا لهوية مقاتلين كانوا موجودين ونشطين بالفعل في تلك المنطقة.(Articles, 2022)

٥. جماعة تركستان الشرقية الإسلامية (ETIM):

بعيدًا عن الحراك الإقليمي لتنظيم داعش خرسان والتمرد الداخلي لحركة طالبان باكستان، برزت جماعة تركستان الشرقية الإسلامية (ETIM)، كتهديد للصين والتي تعرف أيضًا باسم الحزب الإسلامي التركستاني (TIP)، والتي تعود جذورها إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث نشأت في سياق تزايد الوعي القومي والإسلامي لدى أقلية الأويغور المسلمة في إقليم شينجيانغ الصيني، وقد كان من بين أبرز مؤسسيها "حسن محسوم"، (Cunningham, 2012, p9) وباعتبارها كيانًا انفصاليًا ذا توجهات أصولية، تمثل هدف الحركة في إقامة دولة إسلامية مستقلة في شينجيانغ، الأمر الذي أفضى إلى سلسلة من الصدامات العنيفة مع السلطات الصينية، وعلى امتداد السنوات، نفذت الحركة العديد من الهجمات الإرهابية سعيًا لتحقيق أهدافها، وهو ما قوبل برد فعل قمعي مماثل من قبل جمهورية الصين الشعبية، (Ramakrishnan, 2025, p123) وقد صُنفت الحركة كمنظمة إرهابية من قبل كل من أفغانستان وقيرغيزستان والصين والولايات المتحدة والأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. (Wang, 2003, p2)

٦. حركة أوزبكستان الإسلامية (IMU):

برزت حركة أوزبكستان الإسلامية (IMU) كتهديد لدولة أوزباكستان في سياق الحركات الإسلامية المسلحة في آسيا الوسطى، والتي يعود ظهورها إلى عام ١٩٩١، في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتصاعد الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، وكان هدفها الأولي هو الإطاحة بحكومة الرئيس الأوزبكي"إسلام كريموف" وإقامة نظام إسلامي في البلاد، مستلهمة من النموذج الإيراني والحركات الإسلامية الأخرى، وكان "طاهر يولداش" و "جمعة نامنجاني" من أبرز مؤسسيها، وقد تمتعا بنفوذ كبير في أوساط المتشددين في أوزبكستان، وقد دفعتها الظروف الأمنية والقمع الحكومي إلى الانتقال إلى أفغانستان في أواخر التسعينيات، (Mann, 2002, p2) وقد تمكنت الحركة من بناء ثقة مع طالبان منذ تأسيسها في أواخر التسعينيات، وذلك لدعمها لطالبان في قتالها ضد قوات التحالف الشمالي خلال حكم طالبان في أفغانستان. وقد ردت طالبان على هذا الدعم بتوفير تسهيلات كمعسكرات تدريب لمقاتلي الحركة الإسلامية في أوزبكستان من آسيا الوسطى، واستمر هذا التعاون حتى بعد حملة أمريكا لإسقاط طالبان عقب أحداث ١١ سبتمبر، حيث دعمت الحركة الإسلامية في أوزبكستان مقاومة طالبان، (Azamy, 2015, p31) وبعد مقتل قادتها وتلقيها ضربات

قوية خلال العمليات العسكرية في أفغانستان وباكستان، تراجعت قوة الحركة وتشتت عناصرها، ويُعتقد أن بعض بقاياها انضمت إلى جماعات أخرى مثل تنظيم الدولة الإسلامية. (Mehl, 2015, p2)

المبحث الرابع:

تداعيات بروزوتصاعد نشاط الجماعات المسلحة على دول الجوار

أفرز الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١ واقعًا إقليميًا جديدًا، سرعان ما بدأت تظهر تداعياته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على دول الجوار، يمكن تلخيص أبرز هذه التداعيات فيما يلي:

١. تفاقم المخاوف الأمنية الإقليمية:

إن تصاعد نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ألقى بظلاله الثقيلة على الأمن الإقليمي لدول الجوار، حيث تجلى ذلك في زيادة ملحوظة في وتيرة الهجمات التي تشنها هذه الجماعات عبر الحدود أو داخل أراضي دول الجوار نفسها كما سبق عرضه، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الحدودي وتقويض جهود الحكومات في الحفاظ على الأمن الداخلي، هذا بدوره مثل تهديدًا مباشرًا لأمن المواطنين والمصالح المختلفة في المنطقة، فعلى سبيل المثال، واجهت دول آسيا الوسطى الثلاث، أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان، تحديات أمنية متزايدة في أعقاب التطورات الأخيرة في أفغانستان، فمع التغيرات الإقليمية وتزايد نشاط الجماعات المسلحة على الجانب الآخر من الحدود، أصبحت هذه الدول أكثر قلقًا بشأن إمكانية امتداد حالة عدم الاستقرار وتأثيرها على أمنها القومي واستقرارها الداخلي، وقد دفع هذا الوضع الحكومات في المنطقة إلى تكثيف جهودها لتعزيز الأمن الحدودي واتخاذ تدابير وقائية لمواجهة أي تهديدات محتملة قد تنجم عن الأوضاع الأمنية المضطربة في أفغانستان، (Taieb,2021, p2) بينما تراقب الصين عن كثب الوضع في أفغانستان وتأثيره المحتمل، وبخاصة التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب والانفصاليون الأويغور على أمن واستقرار إقليم شينجيانغ والداخل الصيني، خاصة في ظل البيئة الأمنية المضطربة التي خلّفها الانسحاب الأمريكي في المنطقة.(Zhang, 2022, p 4)

٢. تزايد الضغوط السياسية على حكومات الجوار

برزت تداعيات سياسية واضحة نتيجة لتصاعد نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة، حيث أثر هذا الوضع على طبيعة العلاقات المعقدة بالفعل بين دول الجوار وحكومة طالبان في أفغانستان، التي تواجه تحديات جمة في السيطرة على بعض هذه الجماعات أو في منع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد دول أخرى، وكمثال على ذلك، شهد

عام ٢٠٢٤ تصاعدًا ملحوظًا في حدة التوترات السياسية بين باكستان وأفغانستان، وذلك على خلفية الهجمات المتزايدة التي شنتها جماعة "تحريك طالبان باكستان" (TTP) على الأراضي الباكستانية، (The Nation, 2024) هذا التصعيد الأمني أفضى مباشرة إلى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث وصل الأمر إلى تبادل إطلاق النار بين قوات الأمن الأفغانية والباكستانية على طول الحدود المشتركة، وقد عكس هذا التطور مدى تأثير نشاط الجماعات المسلحة المنطلقة من أفغانستان على الاستقرار السياسي وعلاقات حسن الجوار في المنطقة، مما يضع ضغوطًا متزايدة على حكومات الجوار لإيجاد حلول دبلوماسية وأمنية لهذه التحديات. (Reuters, 2024)

بالإضافة إلى ذلك، أثر استئناف هجمات الجماعات المسلحة لنشاطها بعد الانسحاب بشكل سيء على العملية السياسية والديمقراطية في المناطق المتأثرة بالإرهاب في دول الجوار، وكمثال على ذلك، هددت جماعة "تحريك طالبان باكستان" بمهاجمة قادة الرابطة الإسلامية الباكستانية (نواز) وحزب الشعب الباكستاني، وهما فصيلان سياسيان رئيسيان في البلاد، في يناير ٢٠٢٣، (Gul,2023) علاوة على ذلك، وقبيل الانتخابات البرلمانية الباكستانية الحاسمة في فبراير ٢٠٢٤، أعلنت جماعة مسلحة تابعة لـ "تحريك طالبان باكستان" عن عزمها تخريب العملية الانتخابية برمتها، خاصة في المنطقة القبلية المتاخمة للحدود الأفغانية. (Farooq, 2024)

٣. تأثر اقتصادات الجوار بتصاعد حالة عدم الاستقرار

لم يسلم الجانب الاقتصادي في دول الجوار من تداعيات تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، حيث أدت حالة عدم الاستقرار الإقليمي إلى التأثير سلبًا على حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود، مما ألحق ضررًا بالتبادل التجاري والمشاريع الاقتصادية المشتركة التي تعتمد على سلاسة حركة البضائع والأفراد عبر الحدود، على سبيل المثال، نفذت جماعة "تحريك طالبان باكستان" هجومًا انتحاريًا في ٢٦ مارس ٢٠٢٤ في منطقة بيشام شمال غرب باكستان، أسفر عن مقتل خمسة عمال صينيين وسائقهم الباكستاني، كان استهداف المواطنين الصينيين متعمدًا بهدف تقويض المصالح الاستراتيجية لباكستان وإثارة رد فعل من الصين، وعلى الرغم من عدم قطع العلاقات بين البلدين، أعربت الصين عن احتجاجها الشديد على مقتل رعاياها وقامت بتقليص وتيرة العمل في مشروع ضخم للطاقة الكهرومائية على نهر السند في منطقة جيلجيت بالتستان. (Safi, Gan, 2024)

علاوة على ذلك، اضطرت العديد من دول الجوار إلى زيادة الإنفاق الأمني بشكل ملحوظ لمواجهة التهديدات المتزايدة، وهو ما قد يأتي على حساب تخصيص الموارد لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، على سبيل المثال استنزفت العمليات العسكرية المطولة التي تشنها باكستان ضد الجماعات

المسلحة والإرهابية موارد مالية حيوية كان من المفترض أن تُخصص للتنمية الاقتصادية، وقد اضطرت الحكومات الفيدرالية والإقليمية إلى تحويل مخصصات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتغطية النفقات الأمنية المتزايدة، (Hussain,2024, p12) يؤدي هذا التحويل في الإنفاق إلى تدهور الأمن الاقتصادي، خاصة في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية طويلة الأمد أدت إلى تدمير منازل المدنيين ومصالحهم التجارية والبنية التحتية العامة، وبدلاً من تخصيص الموارد الشحيحة لإعادة بناء شبكات الدعم الاجتماعي المتضررة ومساعدة السكان على استئناف أنشطتهم الاقتصادية، يتم توجيهها نحو العمليات العسكرية المكلفة، مما يؤدي إلى تفاقم المظالم الاقتصادية. (Abbasi, 2013, p35)

٤. تفاقم التحديات الاجتماعية وتزايد المخاوف السكانية

كان للمشهد الأمني المتدهور في أفغانستان وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة تأثيرات اجتماعية ملموسة على دول الجوار، وقد تجلى ذلك في تصاعد الهجمات الإرهابية التي تستهدف مختلف فئات السكان، بما في ذلك الأقليات الدينية والمهمشة، مما يزيد من الشعور بالضعف وانعدام الأمن، على سبيل المثال تتفاقم التحديات الاجتماعية التي تواجهها فئات مختلفة من السكان في باكستان، حيث تشير التقارير إلى تصاعد العنف والهجمات الإرهابية التي تستهدف الأفراد والمجتمعات، خاصة الأقليات الدينية والمهمشة، ويتجلى ذلك بوضوح في استهداف مجتمع الهزارة الشيعي، وكذلك الخسائر الفادحة في الأرواح نتيجة للأعمال الإرهابية التي تستهدف الجماعات الدينية وأماكن عبادتها، مما يعكس تزايد الشعور بالضعف وانعدام الأمن لدى قطاعات واسعة من السكان. (Hussain, op. cit, p13)

علاوة على ذلك، تعمل الأيديولوجيات المتطرفة على تقويض التعددية الثقافية وتهديد القيم الاجتماعية المتنوعة، كما أن استمرار الهجمات في المناطق الحدودية يؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي والاندماج الثقافي، مما يثير مخاوف بشأن مستقبل التعايش والتنوع في هذه الدول، على سبيل المثال، الأيديولوجيات المتطرفة، كما تمثلها حركة طالبان باكستان، تعمل على تقويض التعددية الثقافية وفرض تفسيراتها الصارمة، مما يقيد حرية التعبير ويهدد القيم الثقافية والاجتماعية المتنوعة، كما أن الهجمات المستمرة لتلك الجماعة في المناطق القبلية بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٤ كانت ذات تأثيرات سلبية كبيرة على القيم الثقافية والاندماج الاجتماعي والتكامل الثقافي لتلك المناطق، مما هدد التماسك الاجتماعي واحترام التنوع في المجتمع الباكستاني. (Khan, 2019, p 81)

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في عام ٢٠٢١ لم يكن نهاية للصراع فحسب، بل كان نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار الإقليمي. لقد أظهرت الدراسة أن هذا الانسحاب، وما تبعه من انهيار سريع للحكومة الأفغانية وعودة حركة طالبان إلى السلطة، قد خلق فراغًا أمنيًا واستراتيجيًا استغلته الجماعات المسلحة والإرهابية بشكل فعال لتعزيز وجودها وتوسيع نطاق عملياتها، كما تمكنت الدراسة من تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤلات البحثية التي تم طرحها. فمن خلال المبحث الأول، تم وصف التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها أفغانستان بعد الانسحاب، وفي المبحث الثاني، تم تحديد أبرز الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي عاودت الظهور على الأراضي الأفغانية. كما تم في المبحث الثالث تحليل تأثير هذا الانسحاب على نشاط هذه الجماعات في دول الجوار، بينما استعرض المبحث الرابع التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك.

النتائج:

١. أدى الانسحاب الأمريكي إلى فراغ أمني أتاح لحركة طالبان السيطرة على الحكم بسرعة. لم تكن السيطرة نتيجة مواجهة عسكرية كبرى، بل نتيجة انهيار مفاجئ للحكومة الأفغانية، مما عكس هشاشة هيكلها وغياب الدعم الشعبي عنها.
٢. لم يترافق خطاب طالبان الجديد بالضرورة مع تغيير جوهري في ممارساتها أو أيديولوجيتها. على الرغم من محاولات الحركة تقديم صورة أكثر اعتدالًا للحصول على الاعتراف الدولي، إلا أن تشكيل حكومة مؤقتة حصرية، وتغيير مسمى وزارة شؤون المرأة، وهدم بعض الرموز الثقافية، يشير إلى استمرار التوجهات العقائدية المتشددة.
٣. استفادت الجماعات الإرهابية والمتطرفة من عودة طالبان لتثبيت وجودها وتوسيع نشاطها. تشير الدراسة إلى أن العلاقة بين طالبان وتنظيم القاعدة ظلت قائمة، بينما استغل تنظيم "الدولة الإسلامية في خراسان" الفوضى لشن هجمات عنيفة ضد طالبان والمدنيين، مما يعكس وجود بيئة خصبة لانتشار الإرهاب.
٤. تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار بشكل ملحوظ عقب الانسحاب. أظهرت البيانات أن جماعات مثل "طالبان باكستان" و"تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان" كثفت من هجماتها في باكستان ودول آسيا الوسطى، مستفيدة من الحدود غير المراقبة وتدفق الأسلحة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن هذه الدول.

٥. أفرز هذا التصاعد تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية على دول الجوار. لم يقتصر الأثر على زيادة الهجمات الإرهابية فحسب، بل امتد ليشمل توترات سياسية بين دول الجوار وأفغانستان، وتضررًا للمشاريع الاقتصادية، وزيادة في الإنفاق الأمني، وتفاقمًا للتحديات الاجتماعية مثل استهداف الأقليات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو طالب، حسن. (٢٠٢١). "اتجاهات الموقف العربي حيال عودة طالبان". دورية الملف المصري، ٧٨، ص ٧.

٢. البحيري، أحمد كامل. (٢٠٢١). "التكيف أم الانشقاق مستقبل "القاعدة" في ظل حكم طالبان؟". مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٤٩.

٣. عبد الفتاح، فاطمة الزهراء. (٢٠٢١). "من الجبال إلى تويتر: صورة طالبان الجديدة خطاب للتغيير أم المناورة". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢، ص ٢٥.

٤. مكرم، رانيا. (٢٠٢١). "حركة طالبان وتحديات الإلتزام باشتراطات المجتمع الدولي". دورية الملف المصري، ٧٨، ص ١٥.

٥. مكرم، رانيا. (٢٠٢١). "الاعتراف المشروط: هل ينجح المجتمع الدولي في إعادة تأهيل طالبان". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢، ص ٣٦.

٦. نجات، علي. (٢٠٢١). "سيناريوهات ولاية خراسان ومستقبل تنظيم داعش في أفغانستان". مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص ٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Abbasi, N. M. (2013). "Impact of terrorism on Pakistan". Institute of Strategic Studies Islamabad, 33, p 35.

2. Akhtar, S., & Ahmed, Z. S. (2023). "Understanding the resurgence of the Tehrik-e-Taliban Pakistan. Dynamics of Asymmetric Conflict". Pathways toward terrorism and genocide, 16, p 228.
3. Ansari, M. (2025, May 1). "Tehreek-e-Taliban Pakistan (TTP) Attacks in Pakistan More Than Tripled Between 2021 And 2023, Following Taliban Takeover of Afghanistan". MEMRI. https://2h.ae/KxNI
4. Analytical Articles. (2025, April 30). "Tajikistan Faces Threat from Tajik Taliban". Analytical Articles. https://2h.ae/aecO
5. Azamy, H. (2015). "Counter Terrorist Trends and Analyses". International Centre for Political Violence and Terrorism Research, 7, p 31.
6. Bifolchi, G. (2025, April 30). "Tehrik-e Taliban Tajikistan and terrorist threat in Tajikistan and Central Asia". Giuliano Bifolchi. https://2h.ae/tYcE
7. BBC. (2025, March 11). "Chaos and confusion: The frenzied final hours of the Afghan government". BBC. https://2h.ae/SyDt
8. BBC. (2021, September 7). "Hardliners get key posts in new Taliban government". BBC. https://2h.ae/qSvx
9. Congressional Research Service. (2024). "Terrorist Groups in Afghanistan". Congressional Research Service, p 1.
10. Cunningham, C. (2012). "Counterterrorism in Xinjiang: The Emit, China, and the Uyghurs". International Journal on World Peace, 29, p 9.
11. DW. (2025, March 11). "Taliban announce Afghanistan's new caretaker government". DW. https://2h.ae/wJgF
12. Faheem, M., & Khan, M. M. (2022). "Recognition of the Taliban Government in Afghanistan and International Community". Strategic Studies, 42, p 87.
13. Farooq. (2025, May 2). "New political order prevails as tribal districts head to polls". Dawn. https://2h.ae/Cadu
14. Herbert, S., & Idris, I. (2024). "Effects of Pakistan-Afghanistan Borderlands Instability on Stability and Security in Pakistan". GSDRC, p 13.

15. Hussain, S. S., and others. (2024). “Resurrection of Tehrik-e-Taliban Pakistan Amidst Afghan Regime's Indifference: Threats to Intersectional Security Strands in the Region”. Open Access Journal, 12, pp 8, 12, 13.
16. Iqbal, M., & McAuliffe, M. (2022). "The "eighth phase" of Afghan displacement: Situating the top ten issues for policymakers". Migration research series, p 5.
17. Jadoon, A., and others. (2023). “The Enduring Duel: Islamic State Khorasan’s Survival under Afghanistan’s New Rulers”. combating terrorism center, 16, pp 9, 10.
18. Jadoon, A., and others. (2025, May 1). “Iran terror blast highlights success — and growing risk — of ISIS-K regional strategy”. Clemson News. https://2h.ae/ihwP
19. Khan, S., and other. (2019). “The Effects of Militancy and Military Operations on Pashtun Culture and Religion in FATA”. Liberal Arts and Social Sciences International Journal, 3, p 81.
20. Mann, P. (2002). “Islamic Movement of Uzbekistan: Will it Strike Back?”. Journal of the IDSA, 26, p 2.
21. Mehl, D. (2015). “The Islamic Movement of Uzbekistan Opens a Door to the Islamic State”. combating terrorism center, 8, p 2.
22. Ministry of Foreign Affairs. (2025, May 1). “Transcript of the weekly press briefing by the spokesperson on Friday”. Ministry of Foreign Affairs. https://2h.ae/Aarq
23. Pannier, B. (2022). “Northern Afghanistan and the New Threat to Central Asia”. Foreign Policy Research Institute, p 3.
24. Pannier, B. (2024). "Countering a "Great Jihad" in Central Asia". Foreign Policy Research Institute, p 6.
25. Ramakrishnan, A. (2025). "Lessons for Counterterrorism: China and the East Turkistan Islamic Movement (ETIM)". Georgetown Center for Security Studies, 12, p 123.
26. Reuters. (2025, May 1). “Iran arrests 11 suspects over bomb blasts, mourners demand revenge - state TV”. Reuters. https://2u.pw/hF8w0
27. Reuters. (2025, May 2). “Taliban says it hit back at Pakistan after air strikes in Afghanistan kill 8”. Reuters. https://2h.ae/mmIZ

28. Safi, S., & Gan, N. (2025, May 2). “Chinese workers killed in suicide bomb blast as Pakistan grapples with attacks on Beijing’s interests”. CNN. https://2h.ae/fWRA
29. Sayed, A., & Hamming, T. (2023). “The Tehrik-i-Taliban Pakistan After the Taliban’s Afghanistan Takeover”. combating terrorism center, 16, p 1.
30. Security Council. (2024). “Letter dated 23 January 2024 from the Chair of the Security Council Committee”. United Nations, p 18.
31. Strachota, K. (2024). "Islamic State-Khorasan: global jihad's new front". OSW commentary center for eastern studies, 585, p 1.
32. Taieb, R., and others. (2021). "A change in policy or inevitability? Afghanistan and Central Asia's relationship after NATO's withdrawal". Friedrich-Ebert-Stiftung, p 2.
33. The Nation. (2025, May 2). “Two army officers among seven martyred in terrorist attack on Mir Ali check post”. The Nation. https://2h.ae/TRzS
34. United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute. (2023). “Afghanistan's Security Landscape under the Taliban and its Effects on Regional and International Stability”. United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, p 27.
35. Verma, A., And Other. (2025). “The Baloch Insurgency in Pakistan: Evolution, Tactics, and Regional Security Implications”. combating terrorism center, 18, p 5.
36. Wahlang, J. (2023, June 28). "Islamic State Khorasan and Central Asia". Manohar Parrikar institute for Defence studies and analyses, p 4.
37. Wang, J. Z. (2003). “Eastern Turkistan Islamic Movement: A Case Study of a New Terrorist Organization in China”. International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, 47, p 2.
38. Webber, L., and others. (2024). “Islamic State in Afghanistan Looks to Recruit Regional Tajiks, Inflict Violence Against Tajikistan”. combating terrorism center, 17, p 2.
39. Zhang, F. (2022). "China’s New Engagement with Afghanistan after the Withdrawal". Ise public policy Review, 3, p 4.

توظيف وسائل الإعلام الرقمي في نشر أفكار التطرف والإرهاب

Utilization of Digital Media in Disseminating Extremist and Terrorist Ideologies

محمد صلاح الدين فؤاد حنفي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية-

ملخص

في الوقت الراهن أصبح الفضاء الرقمي بمثابة ساحة مفتوحة وممتدة لنشر أفكار التطرف والإرهاب، وهذا الواقع الرقمي غير تماماً مفهوم التطرف والإرهاب، فلم يعد نشر أفكار التطرف والإرهاب مقيدًا كما في سابق عهده، إذ يكفي بعض الإنترنت للوصول لآلاف الأشخاص، بل والملايين، ومن الملاحظ فإن الإعلام الرقمي قد تفوق بشكل كبير على الإعلام التقليدي، إذ يتمتع الإعلام الرقمي بقدرة هائلة على جذب انتباه الأفراد وتجاوز القيود، وهذا بالتأكيد ساهم في خلق أزمات عديدة في ظل غياب الوعي النقدي للأفراد، وبالنظر إلى الإعلام العربي، فمن الملاحظ بأنه لايزال يعاني من عدة أزمات مزمنة في مواجهة الإعلام المضاد، أبرزها الخطاب الإعلامي غير الجذاب والذي يعتمد على لغة جامدة ورسمية لا تحظي بقبول الجمهور، وكذا غياب الاتساق والاستمرارية والتجاهل التام للبيئة للرقمية الحديثة.

وتناولت الورقة ٣ محاور رئيسية، المحور الأول يتعلق بتفوق الإعلام الرقمي على الإعلام التقليدي من خلال استعراض سريع لأهم المزايا التي يتمتع بها الإعلام الرقمي، مثل عدم الخضوع لما تخضع له وسائل الإعلام التقليدية من تضييق على الحريات وتحكم الانظمة السياسية، وكذلك أن وسائل الإعلام الرقمي تحظى بقبول كبير لدى الجمهور المستهدف، ما يشجع ناشري أفكار التطرف الإرهاب على استغلالها لتحقيق أغراضهم وغير ذلك، أما المحور الثاني فقد تناول بشكل سريع أهم أدوات الإعلام الرقمي التي تستخدمها الأطراف لنشر أفكار التطرف والإرهاب، مثل الميتافيرس ومواقع التواصل الاجتماعي، وكذا الكوميكس ويتناول المحور الأخير بشكل سريع حالة الإعلام العربي في مكافحة أفكار التطرف الإرهاب، وتوصل الباحث أن الإعلام العربي لازال يعاني من العديد من المشكلات المزمنة، والتي جمدت دوره في مكافحة هذه الأفكار.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي – الإعلام التقليدي- الكوميكس- الميتافيرس – الإرهاب.

Abstract

At present the digital space has become an open and expansive arena for spreading the values of extremism and terrorism This digital reality has completely transformed the concept of extremism and terrorism disseminating such values is no longer restricted as it once was Toda just a small amount of internet access is enough to reach thousands even millions of people It is notable that digital media has significantly outperformed traditional media possessing an Immense capacity to capture individuals' attention and bypass restrictions This has undoubtedly contributed to numerous crises In the absence of Individuals' critical awareness.

In the context of Arab media It is evident that It still suffers from several chronic issues in confronting counter-narratives—most prominently the unattractive media discourse that relies on rigid formal language that fails to appeal to audiences the lack of consistency and continuity and the complete neglect of the modern digital environment.

The paper addresses three main themes The first theme concerns the superiority of digital media over traditional media through a brief overview of the main advantages of digital media—such as being free from the restrictions faced by traditional media including censorship and political control as well as enjoying significant acceptance among target audiences which encourages promoters of extremism and terrorism to exploit it for their purposes among other factors.

The second theme provides a brief overview of the main digital media tools used by actors to spread extremism and terrorism values such as the metaverse social media platforms and comics.The final theme briefly examines the state of Arab media in combating extremism and terrorism, concluding that Arab media continues to face numerous chronic problems that have frozen its role in countering such values.

Keywords: Digital media – Traditional media – Comics – Metaverse – Social media platforms – Extremism- Terrorism

تمهيد

أصبح الفضاء الرقمي في الوقت الراهن بمثابة فضاء ممتد وغير محدود وما يميز هذا الفضاء أنه من الصعب التحكم فيه وهذا قد ساهم في سرعة انتشار الأفكار المتطرفة عبر قنواته وبشكل فوري خاصة مع افتقار هذا الفضاء لميثاق قانوني وأخلاقي فالكل يمكن له التعبير وانتهاك حقوق الآخرين ونشر أفكاره- حتى وإن كانت أفكارًا متطرفة- دون أدنى حواجز، إذ يمكن لشخص واحد الوصول لملايين الأفراد في ثوانٍ معدودة، من خلال نشر مقطع فيديو، أو عمل تغريدة، وهذه السمة المهمة التي لا تتمتع بها وسائل الإعلام التقليدية، ساهمت في تغلغل المحتوى المتطرف وغيره، مثل خطابات الكراهية ضد الآخر، والتحريض على سيادة الدول والمجتمعات، ويرجع ذلك إلى الخوارزميات التي تتمتع بها منصات الإعلام الرقمي، إذ تقوم هذه الخوارزميات بترويج المحتوى الذي يلقي تفاعلًا أوسع بغض النظر عن فحواه، حتى وإن كان يحتوي على مواد متطرفة باختلاف أنواعها.

ومن الملاحظ، فإن الطبيعة التقليدية للتطرف قد تغيرت كثيرًا، فلم يعد نشر التطرف مرهونًا باستقطاب الشباب في الجامعات، أو المساجد، أو عمل أوكار لذلك، إنما يكفي الآن أن يتوافر إنترنت وبعض الحسابات لنشر كافة الأفكار المتطرفة دون أي عناء أو جهد يذكر، في المقابل يمكن التأثير من خلال ذلك على عقول الآلاف أو الملايين، مما يعني أن منصات الإعلام الرقمي أصبحت أداة فتاكة بكل ما تعنيه الكلمة، وهناك أمثلة جلية واضحة، فقد تسببت وسائل التواصل الاجتماعي في إسقاط أنظمة عربية دام حكمها لعقود طويلة من خلال الحملات الدعائية والثورية ضد هذه النظم بتصويرها نظماً مستبدة وديكتاتورية ويجب إسقاطها.

وفي الوقت الراهن أصبح الإرهاب يشكل تحدياً خطيراً على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك بسبب فشل المنهج العسكري والأمني في حصاره والقضاء عليه، لذا أخذت وسائل الإعلام على عاتقها مهمة مكافحة أفكار التطرف والإرهاب وذلك نظراً لما تتمتع به من قدرة كبيرة على الوصول للجماهير والتأثير عليهم وعلى قناعاتهم بكافة الوسائل المختلفة، لذا فإنه من الضروري التصدي لهذه الأفكار والتي تسربت من خلال أدوات الإعلام الرقمي، والتي بدورها أسهمت في التأثير على الرأي العام، خاصة الشباب، الأمر الذي يوجب إشراك فئة الشباب في حملات التصدي لهذه الأفكار المتطرفة والإرهابية، فالتصدي للإرهاب الالكتروني لا يتطلب جهوداً أمنية فحسب، إنما يتطلب كذلك استراتيجيات إعلامية فعالة، وكذا زرع ثقافة الحوار ونبذ العنف[١]

[١] خالد جمعة سبيت الخمري (٢٠٢٣)، المواجهة الأمنية للإرهاب الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٥٨(٢)، ٩.متاح على https://jslem.journals.ekb.eg/article_302713.html

إشكالية الدراسة

لاشك بأن الإعلام الرقمي ساهم بشكل إيجابي في مناحٍ كثيرة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنه يعتبر أحد أهم الأدوات التي ساهمت في تغلغل أفكار التطرف والإرهاب نظرًا لما يتميز به هذا الإعلام من قبول واسع عند الجمهور المستهدف، وكذا صعوبة تقييده، كما في حالة الإعلام التقليدي، بجانب الغياب التام لأي ميثاق أخلاقي وقانوني ينظم استخدامه، لذا تسعى الورقة إلى تناول الكيفية التي تقوم بها وسائل الإعلام الرقمي في نشر أفكار التطرف والإرهاب، مع استعراض لأهم المشاكل التي تعاني منها أجهزة الإعلام العربي، وتنطلق الورقة من سؤال رئيس، وهو كيف تساهم وسائل الإعلام الرقمي في نشر أفكار التطرف والإرهاب؟

الاسئلة الفرعية

كيف يتفوق الإعلام الرقمي على الإعلام التقليدي ؟

كيف تساهم الكوميكس في نشر أفكار التطرف والإرهاب؟

كيف يستخدم الميتافيرس لنشر أفكار التطرف والإرهاب؟

لماذا تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أخطر الأدوات المستخدمة لنشر أفكار التطرف والإرهاب؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الورقة البحثية من كونها تتناول قضية مهمة وعاجلة ألا وهي انتشار أفكار التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الرقمي، وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، إلا أن هناك ندرة كبيرة في الدراسات التي تتناول ذلك بالمكتبات العربية، لذا تحاول الدراسة معرفة الكيفية التي تنتشر بها أفكار التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الرقمي، مع تناول لأهم الأزمات التي يعاني منها الإعلام العربي.

منهجية الدراسة

المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي، وسبب اختيار المنهج هو أن المنهج الوصفي يعتبر أحد أهم مناهج البحث، فالمنهج الوصفي دائماً يحاول التعرف على ظاهرة الدراسة، كما أنه يحاول بشتى الطرق وضعها دائماً في الإطار الصحيح، ويتميز هذا المنهج عن غيره بمميزات عدة، أولها أنه يحاول الحد من تدخلات الباحثين وتحيزاتهم ،لذلك غالباً ما تظهرُ لدينا النتائج في صورةٍ موضوعيةٍ، وعلى سبيل المثال لا يقف الباحث عند بعض الأسئلة التي تقبل التأويلَ، مثل هل من الممكن؟ بل هو يهتم بما هو موجودٌ وواضح أيضاً.

كما يساعد المنهج الوصفي في إجراء مقارناتٍ بين طبيعة تلك الظاهرة في أكثرِ من مكان، مثلاً ظاهرة الإعلام، فالمنهج الوصفي لا يدرسُ تلك الظاهرة في البلاد العربية وحدها، إنما أيضاً يدرسها في دول أخري، مثل دول إفريقيا وأوروبا، كما يسهم المنهج الوصفي في اتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالظاهرة محل الدراسة وتقديم الشرح الخاص بها والإيضاحات، كما يمكن استخدام المنهج الوصفي في وضع سيناريوهات مستقبلية لمواجهة بعض الظواهر الخطيرة. وعلى الرغم من الانتقادات الكبيرة الموجهة للمنهج الوصفي، إلا أنه سيبقى المسيطر بين مناهج البحث العلمي، فقد أطلق عليه "سيد المناهج"[١]، ويرجع ذلك لأن الباحثين يعتبرون أن المنهج الوصفي يتضمن كافة المناهج الأخرى -باستثناء المنهج التاريخي والمنهج التجريبي- وعلى الرغم من أنّ عمليات الوصف والتحليل موجودة بكافة المناهج العلمية الأخرى، إلا أنّ المنهج الوصفي يتفوق عليها و يتعداها إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها[٢].

اولا. عوامل تنامي دور الإعلام الرقمي على حساب الإعلام التقليدي

بالنظر إلى وسائل الإعلام الجديد، فمن الملاحظ بأنها ليست جمعيات ذات نفع عام أو منظمات تعمل بلا أي أجندات خاصة، إنما تعمل هذه الوسائل في ضوء منظومة متكاملة لها أهدافها المنشودة والتي تسعى لتحقيقها سواء أكان ذلك من خلال استقبال المستهلك لرسائلها بشكل واع، أو استقبالها بشكل سطحي وغير واعٍ، وما يميز وسائل الإعلام الرقمي أنها تتسم بسرعة الانتشار الفائقة والقدرة على الاختراق بعمق، لذا فهي تستعمل في إغراء الأفراد بتحريك غرائزهم ومناشدة عواطفهم وتوجهاتهم، ما يرفع من حدة مخاطرها وزيادة آثارها، خاصة وأنه في الوقت الراهن قد تحول الأفراد من مراقبين للمعلومات وواعين بها إلى مستهلكين للمواد الإعلامية بشراهة دون فحص أو تمييز وترشيح لكل فرد ما يرغب في استهلاكه دون أدنى حدود للضوابط الأخلاقية والقانونية، عكس ما كان في السابق زمن الإعلام التقليدي، مما ينذر بتجاوز كبير للقيم المجتمعية والأخلاقية السائدة[٣].

وبشكل عام تعتبر وسائل الإعلام بشكلها التقليدي والجديد واحدة من بين أهم وسائل التأثير التي عرفتها المجتمعات في مختلف العصور، فهو يعد أحد أقدم الممارسات التي عرفتها الإنسانية، فهو يمارس دوراً مهماً داخل المجتمعات، سواء من خلال التثقيف أو مشاركة الأخبار ونقل المعلومات والأفكار، والتي يمكن لها التأثير في عملية اتخاذ القرار، بجانب أنه مصدر مهم من مصادر التوعية الاجتماعية، بل وتجاوز دوره ليشمل كافة مناحي الحياة الاقتصادية

[١] محسن تاجر (٢٠٢١، نوفمبر ٢١)، المنهج الوصفي، مكتبة نور العلم، ص ١–٦
[٢] قياتي عاشور (٢٠١٧)، الأمن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة (رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، كلية الآداب)، ص. ١٤٩.

[٣] إبراهيم يحياوي، الآثار الثقافية (القيمية والسلوكية) للإعلام الجديد على المستخدمين، مركز جيل البحث العلمي، مارس ٢٠١٩، متاح على https://jilrc.com/archives/10188، تاريخ الاطلاع ٤ يوليو ٢٠٢٥

والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، وقد ارتبطت وسائل الإعلام منذ نشأتها بالقيم الاجتماعية حتى أصبحت أحد العوامل المؤثرة في قيم ومعتقدات الأفراد [١].

إلا أن ما يميز وسائل الإعلام الجديد أنها لا تخضع لما كانت تخضع له وسائل الإعلام التقليدية من تضييق على حريات الأفراد وتحكم الانظمة، الأمر الذي ساهم في زيادة اهتمام الجمهور بها، إلا أن جهل الفرد بطريقة التعامل مع هذا الفيض من المعلومات وكيفية استثمار المعلومة بجانب افتقاره لمرجعيات معرفية وتعليمية تؤهله لفهم المعلومة والتحقق منها قد ساهم في تفاقم المشكلات التي تسببها تلك الوسائل، ومن المؤكد أن ذلك سيساهم في زيادة تفاقمها مستقبلًا، لاسيما مع التطور الهائل لوسائل الإعلام يومًا بعد يوم، بالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام الجديد أو ما يطلق عليه بإعلام الفرد يعتمد بشكل كبير على آراء الأفراد الشخصية، لذا فهي لا تعتمد على أي مصادر موثوقة ما ساهم في نشر أخبار عارية تمامًا عن الصحة منها أخبار تقوم مجموعة من الجهات بتوجيهها لتحقيق مصالح وأهداف شخصية بسرعة كبيرة نظرًا لما يتمتع به الإعلام الجديد من مميزات هائلة، أبرزها أنه لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أنه يمنح الشباب إحساسًا بالغًا بالأهمية، خاصة المهمشين منهم، مما يؤكد بأن الإعلام الجديد يبقى بعيد كل البعد عن التحكم والسيطرة مع صعوبة بالغة في القدرة على التنبؤ بتغيراته واتجاهاته، لذا فمن غير المنطقي القول بقدرة الإعلام التقليدي على الصمود في وجه الإعلام الجديد [٢].

أدوات نشر التطرف في عالم الإعلام الجديد

الميتافيرس

يسعى المتطرفون دائمًا إلى التسلح بكافة الأسلحة التي تخولهم تحقيق أهدافهم، سواء أكان ذلك من خلال الطرق التقليدية أو التقنيات الحديثة والمتقدمة في عملية تجنيد الأفراد أو التدريب أو جمع التمويل، إلا أن الجماعات والعناصر المتطرفة أضحت تعتمد بشكل كبير جدًا على التقنيات المتقدمة ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني، وذلك من أجل تنفيذ كافة مخططاتها، وهناك العديد من هذه التقنيات، وعلى سبيل المثال لا الحصر استخدام منصات التواصل الاجتماعي في الدعاية واستخدام تطبيقات الهواتف الذكية في عمليات التجنيد، كما ذكر وكذلك توظيف ألعاب الفيديو كأداة مهمة لمحاكاة تنفيذ العمليات الإرهابية، ومع ذروة التقدم التكنولوجي والتقني أصبح من الصعب تعقب آثار المتطرفين، فعلى سبيل المثال استخدمت الجماعات المتطرفة العملات المشفرة من أجل التحصل على التمويل والدعم، كما أنها استخدمت الشبكات الخاصة الافتراضية VPN بهدف إخفاء هوياتهم والفرار من أعين الدول التي تلاحقهم وغيرها، ومع هذا التقدم الهائل وهذه الإبتكارات التكنولوجية الهائلة برزت عدة تقنيات تسببت في

---

[١] هبة أحمد الديب (January 2019)، تأثير ثقافة الإعلام الجديد على بعض القيم الاجتماعية في المجتمع الإماراتي "دراسة تطبيقية على عينة من طلاب الجامعة"، Route Educational & Social Science Journal، مج٦، ع١، ص٥٢٩، متاح على https://n9.cl/66prcr، تاريخ الاطلاع ٤يوليو٢٠٢٥

[٢] بن واصل، مبارك(٢٠٢١، يوليو)، إشكالية العلاقة بين الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرين: الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي: مسارات للتكامل والمنافسة (المجلد ٤، ص ٨–٩)،جامعة القاهرة – كلية الإعلام. القاهرة، مصر، متاح على http://search.mandumah.com/Record/1274955، تاريخ الاطلاع ٥يوليو٢٠٢٥

عدة أزمات شملت كافة مناحي الحياة، ومن ذلك مشروع الميتافيرس والذي أطلق من خلال شركة فيس بوك، والذي من المؤكد ستكون له آثار وتداعيات خطيرة ستسهم في سهولة تدفق الأفكار المتطرفة وأدواتها [١] ولعل واحدة من أخطر هذه التداعيات للمتيتافيرس والتي يحسن المتطرفون استغلالها هي تسهيل لقاء الأشخاص حتى وإن كانت هذه الشخصيات توفيت، فمثلًا يمكن لأسامة بن لادن والذي أعاد اتباعه إحياءه بهذه الخاصية اللقاء بهؤلاء الأفراد في قاعة محاضرات أو حديقة، مما يساهم في تشكيل مجتمعات اجتماعية أيديولوجية افتراضية يكون من المستحيل إيقافها[٢].

كذلك يؤدي الميتافيرس دورًا غاية في الأهمية في عملية تجنيد الأفراد، من خلال تسهيل التجمع الاجتماعي وعملية التفاعل بين الأفراد، إذ يمكّن الميتافيرس المتطرفين من استخدام الفضاء الرقمي للاجتماع بأنصارهم وداعميهم، وأيضًا تطوير مجتمعات مثالية افتراضية والحفاظ عليها، لذا فإنه من خلال استغلال هذا الواقع الافتراضي ستتمكن الجماعات المتطرفة أو المتطرفون من الاجتماع داخل غرف افتراضية مع المجندين المحتملين، وكذلك جذبهم عن طريق أساليب الإغراء المختلفة، مثل الوعد بمستقبل مشرق، وكما ذُكر(سابقًا، فإنه من الممكن إعادة إحياء شخصيات قد توفيت، مثل البغدادي يمكنها التفاعل مع المجندين أو المؤيدين المحتملين، وذلك بداخل غرف أو قاعات افتراضية داخل الميتافيرس، ما يمنح المتطرفون ساحات أكبر لنشر أفكارهم دون أي عراقيل، الأمر الذي قد يساهم في تحفيز التبع لمواصلة النضال، وكما تستخدم الشركات الميتافيرس لتوظيف أفراد جدد يمكن للجماعات المتطرفة والإرهابية أن تفعل ذات نفس الشيء في تجنيد أعضاء جدد، وبلا شك أنه في المستقبل القريب ستظهر نسخ جديدة للميتافيرس، ما قد يتيح إنشاء ميتافيرس إقليمي أو ميتافيرس مرتبط بدول بجماعة أو كيان وبذلك، ومن خلال تلك الطريقة يمكن للتنظيمات المتطرفة، مثل داعش تعويض خسارتها للأراضي التي استحوذت عليها عبر إقامة خلافة افتراضية [٣].

كما قد صاحب ظهور الميتافيرس أنواع جديدة من الإرهاب والحروب الإلكترونية، وبذلك يمكن أن تكون الدول والشركات أو حتى الأشخاص في مرمى الجهات المناهضة أو المتطرفة، وتتعدد استخدامات الميتافيرس في الأعمال الإجرامية أو الإرهابية، فمثلًا يعد الميتافيرس أداة فعّالة يمكن أن تستخدمها الجهات للتجسس، ونظرًا لتعدد الأنشطة التي يمكن القيام بها من خلال الميتافيرس يمكن أن يصبح من السهل الوصول للبيانات الحساسة كما أنها قد تكون عرضة لجواسيس الإنترنت والذين يصبون إلى المعلومات أو إلحاق الضرر بها، وما يمكن أن يُسهم في نجاح تلك الهجمات هو عدم القدرة على كشف هوية الأفراد في الميتافيرس إذ يمكن للأشخاص اخفاء هوياتهم ما يصنع حالة من الغموض بخصوص هويات هؤلاء الأشخاص وجهاتهم [٤].

---

[١] إيهاب خليفة، مستقبل الفكر المتطرف في عالم الميتافيرس، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ٢٧ نوفمبر٢٠٢٢، متاح على https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article27112022.aspx، تاريخ الاطلاع ٥ يوليو ٢٠٢٥

[٢] يقدّم (الميتافيرس) مستقبلاً زاخراً بالإمكانيات للإرهابيين والمتطرفين، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مارس٢٠٢٢، متاح على https://www.bayancenter.org/2022/03/8211/، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو ٢٠٢٥

[3] Gabriel Weimann, Roy Dimant (JUNE 2023), The Metaverse and Terrorism: Threats and Challenges, Perspectives on Terrorism, Vol 17, No 2, p5-6, Available at https://www.jstor.org/stable/27255594?seq=5, date accessed July 6,2025

[٤] محمد سليمان وآخرون (٢٠٢٣). الميتافيرس: الفرص والتحديات الأمنية (سلسلة دراسات أمنية). دار جامعة نايف للنشر.

الكوميكسات

لوحظ في الآونة الأخيرة الانتشار الواسع للكوميكس خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي إلا أن ما قد لفت الأنظار أن معظم الكوميكس قد تحولت من كونها أداة للمزاح والترفيه على النفس إلى أداة لنشر التطرف في العديد من الأحيان، فقد تضمنت هذه الكوميكس مواد تطرف ضد شخص أو مجموعة أو حتى دولاً ومعتقدات وأيدولوجيات، إذ يقوم ناشر قيم التطرف – بقصد أو غير قصد- بنشر أفكار تحريضية ضد الآخرين، مما يساهم بشكل كبير في ترسيخ الكثير من القيم والتصورات السلبية منها أفكار التطرف والإرهاب، خاصة عند الفئات الأصغر سنًا، إذ يكون وعيهم النقدي لازال قيد التشكيل، فهم لا يدركون ما وراء قصد هذه الكوميكس أو حتى ما تتضمنه من مواد تطرف وإرهاب، مما يساهم في اعتيادهم على هذا، لذا قد ترسخ لديهم قيم تطرفية حتى بعد بلوغهم سن النضج تزيد من عدائهم وازدرائهم للآخر ومعتقداته إلخ.

وبالنظر لمراحل انتشار الكوميكس نجد أنه يبدأ في الظهور على عدة صفحات كبرى، ثم يأخذ حذوه نحو الانتشار، ويتفاعل عليه مئات وآلاف الأشخاص، بل قد تصل لملايين وأخطر ما في الأمر أنها تحتوي على مواد تطرف مباشرة أو غير مباشرة، ثم يبدأ الأفراد الصدام في الفضاء الرقمي بالتعليقات أو الرسائل النصية، حتى يترسخ لدى الأفراد أفكار التطرف ضد الاخر حتى في الحياة الواقعية، لذا تكمن خطورة الكوميكس في كونها ترسخ قيمًا ومعتقدات داخل نفوس الأفراد دون أن يشعروا أو يدروا، خاصة إذا لاقت هذه الكوميكس انتشارًا واسعًا على صفحات ضخمة يتابعها أشخاص كثر، وفي الآونة الأخيرة اجتاحت الأزمات أرجاء عدة دول في العالم تسببت في موجة لجوء وهجرة لدول الجوار تسببت في قيام مجموعة من الأفراد بشن حملات تطرفية ضد هؤلاء اللاجئين أو المهاجرين أخذت شكل كوميكس أو صور كاريكاتيرية تشوه من صورهم أو حتى تظهرهم بأنهم أشخاص جاءوا لإفساد التركيبة الديموغرافية أو نشر قيمهم ومعتقداتهم الخاطئة، ما قد يرسخ تلك الصورة الذهنية مع تكرار ذلك واعتياد الأفراد له، لذا يدرك هؤلاء الأفراد أو الجماعات المتطرفة التأثير الهائل لهذه الكوميكس وتستغلها بفطنة وذكاء، وعلى الرغم من أن الكوميكس قد تبدو بسيطة في ظاهرها، إلا أنها مؤثرة وتتضمن في داخلها خطابات تحريضية أو كراهية أو إقصاء، مما يزيد من الأعباء على صناع السياسات الإعلامية والباحثين في هذا المجال والإعلاميين أنفسهم.

وما يميز الكوميكس أو القصص المصورة أنها تجذب العديد من الأفراد إليها لاسيما الشباب والمراهقين، مما يجعلها وسيطاً مهماً لنشر وترسيخ الأفكار والقيم سواء أكانت هذه الأفكار بناءة أو هدامة، كذلك تتمتع الكوميكس بقدرتها الهائلة على التبسيط والتشويق، فبدلا من كتابة مقالات أكاديمية أو إنتاج نظريات، أو عمل خطب لا تلقى قبول الناس أو الشباب، يمكن عمل كوميكس في قوالب بصرية جذابة تقدم المحتوى المتطرف في صورة تلقى قبول الناس بدلًا من

الطريقة الجافة والتي يمكن اكتشاف أغراضها الصريحة، لذا تصبح هذه الأفكار المتطرفة أكثر قبولًا، لا سيما لدى الفئات العمرية الأصغر أو ذات الوعي المنخفض [١].

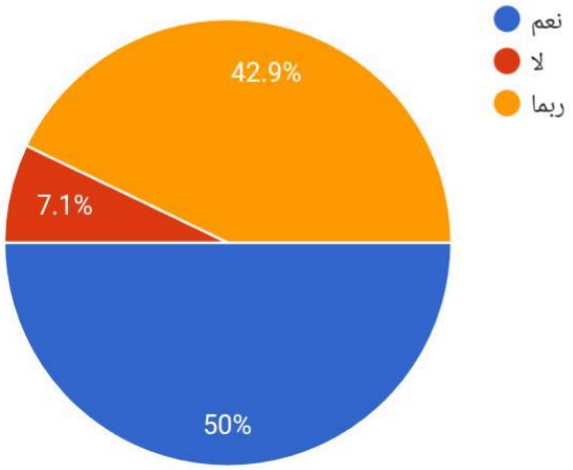

شكل رقم(١): شكل بياني يوضح مدى قدرة الكوميكس على نشر أفكار التطرف والإرهاب

المصدر: من إعداد الباحث

كما قام الباحث بعمل استبيان على ٥٥٧ باحثًا في العلوم السياسية والإعلام بهدف معرفة مدى تأثير الكوميكس على نشر أفكار التطرف والإرهاب، وجاءت النتائج أن ٥٠٪ من الباحثين يرون بأن الكوميكس يمكن بالفعل أن تساهم في نشر أفكار التطرف والإرهاب، في حين رأى ٤٢.٩٪ منهم بأن الكوميكس يمكن أن تساهم بالفعل في نشر أفكار التطرف والإرهاب، أما النسبة الباقية فرأت أن الكوميكس لا يمكن أن تُسهم في نشر أفكار التطرف والإرهاب وكانت ٧.١ لذا يستنتج الباحث أن الكوميكس رغم أنها تبدو في ظاهرها أداة للترفيه والمزاح ، إلا أنها قد تتحول لأداة خطيرة لترسيخ أفكار الإرهاب والتطرف لاسيما لدى المراهقين والذين يفتقرون للوعي الكافي.

مو اقع التواصل الاجتماعي

ظهر مصطلح الإرهاب الإلكتروني)أو ما يعرف ب Cyber Terrorism إلى النور بعد التحول الدراماتيكي والذي حققته تكنولوجيا المعلومات والاستخدام المفرط للإنترنت والحواسيب في إدارة وتنظيم شؤون الأفراد، مما اضطر ٣٠ دولة بتوقيع الاتفاقية الدولية لمكافحة الإجرام على الإنترنت ببودابست عام ٢٠٠١م، والذي يعد أخطر أنواع الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت وتتعدد أشكال هذا الإجرام فقد يكون منظمًا أو عشوائيًا أو أن يقوم به شخص أو منظمات، لذلك

[١] من إعداد الباحث

عرف الإرهاب الإلكتروني بأنه التخويف أو العدوان المادي أو المعنوي الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان باستخدام الوسائل الإلكترونية والموارد المعلوماتية بشتى أنواع الفساد والعدوان[١].

ولا يعتبر الإرهاب بشكل عام ظاهرة جديدة، إنما هو ظاهرة شهدها العالم في نهاية القرن العشرين وما يليه، وفي ذلك الوقت كانت الجماعات المتطرفة والإرهابية قد بدأت أنشطتها وكانت العمليات الإرهابية قد اجتاحت عدة مناطق في العالم، وبعد هجوم الحادي عشر من سبتمبر أدرك العالم جمعه مخاطر الإرهاب والتطرف، كما أيقن العالم مدى خطورة الوسائل الحديثة والتي تستخدمها الجماعات المتطرفة في تنفيذ عملياتها، وبعد ظهور تنظيم داعش في سوريا والعراق، لوحظ بأن هذا التنظيم يتميز بدرجة كبيرة من النظام واستخدام التكنولوجيا الحديثة في أنشطته بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي، إذ قامت الجماعات المتطرفة باستخدام هذه المنصات من أجل الترويج والدعاية لأفكارها وايدولوجياتها وتجنيد اعضاء جدد وتدريبهم بجانب التواصل مع الاعضاء المحتملين والمؤيدين. ومع زيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أضحت وسائل التواصل الاجتماعي أكثر الأدوات قدرة على إيصال وجهات نظر الأفراد أو معلوماته وأفكاره بالإضافة إلى ذلك تتيح مواقع التواصل الاجتماعي للمستخدمين محادثات خاصة ومغلقة أو صفحات عامة يشاركوا فيها أفكارهم مع الآخرين وبهذا أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي أكثر الأدوات جاذبية للجماعات المتطرفة لقدرتها الفائقة على التجنيد والتعبئة وجذب الإتباع والحصول على دعم وتمويل[٢].

وكما ذُكر سابقًا فإن مواقع التواصل الاجتماعي تؤدي دورًا غاية في الأهمية في قيادة الأفراد نحو التطرف، وعلى عكس الرواية السائدة فإن الأفراد المتطرفون نادرًا ما يكونوا مسلمين حقيقيين، بل هم في الغالب لا يكونوا متدينين على الإطلاق، لذا فإن الأشخاص الذين تصيبهم عدوى التطرف عبر الإنترنت لم يكونوا يبحثوا عن ذلك بل التطرف نفسه هو من وجدهم، بجانب ذلك ليس المتطرفون على السواء بل فيهم الشباب والشيوخ، كما قد يكون لديهم خلفيات تعليمية جديدة وقد لا يكون وكذلك قد يكونوا فقراء أو مستقرين ماديًا، إلا أن المشترك بين كل هؤلاء أنهم في البداية يظهرون تعاطفًا مع قضايا الجماعات المتطرفة، ثم يتبنوها تمامًا، ومن المعروف أن عملية التطرف تلك تبدأ بمجرد تعاطف الفرد مع قضايا الجماعة أو البحث الدائم عنها، وتقديم الدعم المالي والمعنوي لها أو تحميل مجلاتها والترويج لها ولأيديولوجياتها، أو الانخراط داخل غرف دردشة جهادية وإرهابية مما يفتح الباب واسعًا لهذه الجماعات لاستقطاب الضحية، مما يمكنها فيما بعد بالتواصل معه وإرسال محتوي دعائي للجماعة له ما قد يرسخ لدى الضحية

[١] سليمان، ب. ب. (٢٠٢١)، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في نشر التطرف والإرهاب، مجلة التربية – كلية الآداب بجامعة حلوان، ٢(١٩١)، ص١٧٣، متاح على https://jsrep.journals.ekb.eg/article_196659_a255cf29eea9d7258e5aa5902d223536.pdf ، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو٢٠٢٥

[٢] أبو دوح، خ. ك. (٢٠٢١، ٢٦ أكتوبر)، دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الإرهاب والتطرف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، متاح على https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6244، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو٢٠٢٥

شعورًا بالانتماء لهذه الجماعات وقضاياها ومشاكلها ولا تقتصر هذه العملية على منصة محددة إنما هنالك منصات مختلفة من بينها إكس X ويوتيوب وفيسبوك وتليجرام أو المجلات الرقمية [١].

ومن رأيي نستنتج أن هناك العديد من العوامل التي تحفز الأفراد نحو التطرف فليس دائمًا التطرف من يجد الأفراد بل الأفراد في أحيان كثيرة هم من يبحثوا عنه من خلال التفاعل مع المحتوى الذي يتماشى مع أهوائهم، ومن بين هذه العوامل هو العامل المادي، فالفرد الذي يعاني مادياً في أي بلد أو منطقة من العالم غالبًا ما لا يكون لديه انتماء بما يكفي يقيه من شر الانخراط في هذه الأفكار، مما قد يُسهم في وقوعه كضحية في فخ التطرف أو الجماعات المتطرفة، كذلك ضعف مستوى التعليم قد يكون كذلك أحد العوامل المحفزة للتطرف[٢].

حالة الإعلام العربي في مكافحة أفكار التطرف والإرهاب

من المؤسف القول بأن هناك العديد من المشكلات المزمنة التي أصابت الإعلام العربي ولازالت بحاجة إلى حلول عاجلة، إلا أنه على الرغم من ذلك لازال هناك تجاهل كبير لدور الإعلام في الإصلاح والتنمية ومكافحة أفكار التطرف والإرهاب، ومن بين المشكلات المزمنة التي يعاني منها الإعلام العربي الآتي:

الخطاب المضاد غير الجذاب

. أحد المشاكل المزمنة التي لازال الإعلام العربي يعاني منها هي الاستخدام المفرط للوسائل التقليدية في كبح جماح الخطاب الإعلامي المحفز على نشر أفكار التطرف والارهاب، وكذلك الاستخدام المفرط للطرق التقليدية في إيصال الرسائل التي تتعلق بكبح الأفراد لأفكار التطرف والإرهاب، فمن الملاحظ بأن الإعلام العربي يستخدم لغة خشبية جامدة ومملة لا تتماشى ومزاج الأفراد، لذا يؤدي هذا الخطاب إلى تجنب الأفراد الإنصات لهذه القنوات، وعلى العكس من ذلك يستخدم الإعلام المضاد والذي يشجع على أفكار التطرف والإرهاب أدوات متقدمة جدًا في نشر أفكاره وقيمه، خاصة أن هذه الأدوات تتماشي ومزاج الأفراد وتلقي قبولهم وتجذب انتباههم وتتنوع هذه الأدوات ما بين الكوميكس والفيديوهات القصيرة" ريلز" والخطابات الجذابة المتقنة، وهذا أمر يفتقر إليه الإعلام العربي.

كذلك يعتمد الإعلام العربي بشكل كبير للغاية على القنوات الرسمية والتي غالبًا لا تلقي قبول الأفراد وترى بأنها أقل مصداقية، كذلك فإن هذه القنوات الرسمية تستخدم في كثير من الأحيان لدعم الأنظمة بعيدًا عن الاهتمام بالقضايا التي تواجه المجتمعات، وعلى رأسها قضية انتشار أفكار التطرف والإرهاب عبر الوسائل الرقمية عكس الإعلام

[1] European Commission, (2017), CombatIng the spread of terrorism by targeting the World Wide Web, available at https://ec.europa.eu/programmes/erasmus-plus/project-result-content/b63fe787-88d2-443e-a9ac-e0adbac2e214/UNSC-Study-Guide_final.pdf, date accessed July 11,2025

[٢] من إعداد الباحث

الناشر لأفكار التطرف والإرهاب والذي يعني بالقنوات غير الرسمية والتي لها سرعة انتشار واسعة وقبول أكثر عند الناس ك"الشورتس"مثلًا [١].

غياب الاتساق والاستمرارية

غالباً ما تكون ردة فعل الإعلام العربي تجاه أفكار التطرف والإرهاب موسمية أي مرتبطة بأحداث إرهابية أو أزمات ما تظهر من خلالها ثم تختفي مجدداً، إذ يقوم الإعلام العربي بتكثيف حملاته ودعاياته لوهلة من الوقت، ثم تختفي مجدداً، ما يسهم في ترك فراغ إعلامي تسعى الجهات المتطرفة ملئه والتأثير عليه وعلى النقيض، من ذلك يتميز الإعلام الناشر لقيم التطرف والارهاب بمواصلة تقديم محتواه بشكل متجدد ودوري، كما أن الإعلام الناشر لأفكار التطرف والإرهاب يكرر رسائله بشكل دوري وبكافة الطرق المختلفة، ما يسهم في ترسيخ هذه الرسائل في أذهان الجمهور المستهدف حتى لو كانت هذه الرسائل مضللة [٢].

التجاهل لبيئات رقمية جديدة

أحد المشكلات المزمنة الأخرى التي يعاني منها الإعلام العربي، هي التجاهل الكبير للبيئات الرقمية الجديدة كالبودكاست أو البث المباشر، على الرغم من أنها بيئة خصبة يمكن أن تنمو فيها أفكار التطرف والإرهاب، خاصة مع ضعف الرقابة الحكومية، لذا فإنه من الواضح بأن الإعلام العربي يظهر قصورًا كبيرًا في التكيف مع التحولات الهائلة التي طرأت على البيئات الرقمية الحديثة، كالبث المباشر والبودكاست والميتافيرس وغير ذلك، إذ تركت تلك الأدوات مفتوحة أمام الجميع دون ضبط أو قيد خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لإنتاج محتويات مضادة قادرة على جذب انتباه الجمهور، ومما لا شك فيه أصبحت هذه الوسائل الحديثة ذات قبول واسع بين الجمهور، خاصة الشباب والذين يعتبرون أكثر عرضة للتأثر بالمحتويات المتطرفة.

كذلك وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي شهدته تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة أفكار التطرف والإرهاب، والقدرة الهائلة على رصد الصور والنصوص والمعقدة، إلا أن الإعلام العربي لازال بحاجة إلى تبني أدوات متقدمة، مثل هذه التقنيات، والتي لو استخدمت بشكل فعال لكان بإمكانها التعامل مع هذه القيم بشكل مبكر، لذا فإن ترك الساحة فارغة سيجعل الاستجابة بطيئة بشكل كبير ولا تتناسب وسرعة انتشار المحتويات المتطرفة[٣].

ختامًا، يمكن القول بأن هناك تغلغل واضح لأفكار التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الرقمي، الأمر الذي يتطلب جهوداً كبيرة لوقف مصادر تدفقاتها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإعلام عربي مهني يستخدم كافة الأدوات الحديثة والمتقدمة بهدف مكافحة نشر أفكار التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الرقمي، والتي تتنوع ما بين كوميكس

[١] من إعداد الباحث
[٢] من إعداد الباحث
[٣] من إعداد الباحث

وفيديوهات قصيرة وبث مباشر وغير ذلك، كما إن هذه الأدوات تحظي بقبول كبير لدى الجمهور، لذا ينبغي استخدام نفس الأدوات بهدف شن الحملات المضادة لهذه الأفكار، ويمكن أن نستنتج مما سبق مجموعة من النتائج كالاتي

- يتفوق الإعلام الرقمي على الإعلام التقليدي في نشر ومكافحة أفكار التطرف والإرهاب.
- تتعدد أدوات نشر أفكار التطرف والإرهاب وأهمها الأدوات الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي والكوميكس والميتافيرس.
- لازال يعاني الإعلام العربي من العديد من المشكلات المزمنة فيما يتعلق بطرق ومكافحة أفكار التطرف والإرهاب عبر وسائل الإعلام الرقمي.
- تجاهل الإعلام الرقمي سيؤدي إلى ترسيخ سرديات ناشري أفكار التطرف والإرهاب مع مرور الوقت.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. أبو دوح، خالد كاظم (٢٠٢١، ٢٦ أكتوبر). دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الإرهاب والتطرف. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. متاح على ، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6244تاريخ الاطلاع ١١ يوليو ٢٠٢٥.

٢. إحياوي، إبراهيم (مارس ٢٠١٩). الآثار الثقافية (القيمية والسلوكية) للإعلام الجديد على المستخدمين. مركز جيل البحث العلمي. متاح على ، https://jilrc.com/archives/10188تاريخ الاطلاع ٤ يوليو ٢٠٢٥.

٣. الديب، هبة أحمد (يناير ٢٠١٩). تأثير ثقافة الإعلام الجديد على بعض القيم الاجتماعية في المجتمع الإماراتي "دراسة تطبيقية على عينة من طلاب الجامعة". Route Educational & Social Science Journal، 6(1)، ص٥٢٩. متاح على ، https://n9.cl/66prcrتاريخ الاطلاع ٤ يوليو ٢٠٢٥.

٤. الخمري، خالد جمعة سبيت (٢٠٢٣). المواجهة الأمنية للإرهاب الإلكتروني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٥٨(٢)، ص٩. متاح على https://jslem.journals.ekb.eg/article_302713.html.

٥. بندر سليمان الغملاس، بدرية (٢٠٢١). تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في نشر التطرف والإرهاب. مجلة التربية – كلية الآداب بجامعة حلوان، ٢(١٩١)، ص١٧٣. متاح على ، https://jsrep.journals.ekb.eg/article_196659_a255cf29eea9d7258e5aa5902d223536.pdfتاريخ الاطلاع ١١ يوليو ٢٠٢٥.

٦. بن واصل، مبارك (يوليو ٢٠٢١). إشكالية العلاقة بين الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي. المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرين: الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي: مسارات للتكامل والمنافسة (المجلد ٤، ص٨–٩). جامعة القاهرة – كلية الإعلام، القاهرة، مصر. متاح على http://search.mandumah.com/Record/1274955، تاريخ الاطلاع ٥ يوليو ٢٠٢٥.

٧. تاجر، محسن (٢٠٢١، نوفمبر ٢١). المنهج الوصفي. مكتبة نور العلم، ص١–٦.

٨. عاشور، قياتي (٢٠١٧). الأمن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة (رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، كلية الآداب)، ص١٤٩.

٩. مركز البيان للدراسات والتخطيط (مارس ٢٠٢٢). يقدِّم (الميتافيرس) مستقبلاً زاخراً بالإمكانيات للإرهابيين والمتطرفين. متاح على https://www.bayancenter.org/2022/03/8211/، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو ٢٠٢٥.

١٠. محمد سليمان وآخرون (٢٠٢٣). الميتافيرس: الفرص والتحديات الأمنية (سلسلة دراسات أمنية). دار جامعة نايف للنشر.

١١. خليفة، إيهاب (٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢). مستقبل الفكر المتطرف في عالم الميتافيرس. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. متاح على https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article27112022.aspx، تاريخ الاطلاع ٥ يوليو ٢٠٢٥.

English references

1. European Commission. (2017). CombatIng the spread of terrorism by targeting the World Wide Web. Available at https://ec.europa.eu/programmes/erasmus-plus/project-result-content/b63fe787-88d2-443e-a9ac-e0adbac2e214/UNSC-Study-Guide_final.pdf, date accessed July 11, 2025.

2. Weimann, G., & Dimant, R. (June 2023). The Metaverse and Terrorism: Threats and Challenges. Perspectives on Terrorism, 17(2), pp. 5–6. Available at https://www.jstor.org/stable/272555

الفكر المتطرف والجماعات المسلحة في العالم العربي: المنابع الأيديولوجية والاستجابات القانونية

Extremist Ideology and Armed Groups in the Arab World: Ideological Sources and Legal Responses

الباحث - عاصم عزت سعيد قادوس

باحث دكتوراه في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع الفكر المتطرف من منظور قانوني تحليلي، من خلال استعراض الأطر النظرية والفكرية التي شكّلت منبعًا للتطرف، وربط ذلك بالمرجعيات القانونية الوطنية والدولية التي تنظّم سُبل مكافحته. انطلقت الدراسة من التأصيل النظري لأهم الأفكار المتطرفة التي وثقتها الأدبيات، وفي مقدمتها فكر الخوارج الذي ظهر في التاريخ الإسلامي وأسّس لانقسام المجتمع وشرذمته، وفكر سيد قطب الذي أصبح مرجعًا للجماعات الجهادية المعاصرة. كما تم التطرّق إلى نشأة الجماعات المسلحة في العالم العربي، بوصفها مخرجات لهذا الفكر المتطرف.

ركزت الدراسة على محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس :ما هي منابع الفكر المتطرف؟ وما هي الجماعات التي تأسست بناءً عليه؟ وكيف تعاملت القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية مع هذه الظاهرة؟ واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لتفكيك آليات نشوء الفكر المتطرف وتطور الجماعات المسلحة، وتحليل مدى توافق أو تعارض هذه الجماعات مع المنظومة القانونية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أول معارضة مسلّحة في التاريخ الإسلامي، والتي قادت إلى انقسام المجتمع، تمثّلت في أفكار الخوارج، التي أسّست لثقافة الإقصاء والعنف والسعي إلى السلطة بالقوة. وقد تغذت التنظيمات الجهادية الحديثة على هذه الأفكار، كما استندت إلى مؤلفات سيد قطب في بناء خطابها المتطرف. وأكدت الدراسة أن ممارسات هذه الجماعات تمثل خرقًا واضحًا للمنظومة القانونية، سواء على مستوى القوانين الوطنية (مثل قوانين مكافحة الإرهاب) أو على صعيد الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة (كالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب).

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الأطر القانونية والتشريعية لمكافحة الفكر المتطرف، من خلال تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، وتفعيل آليات التعاون القضائي الدولي، وتكثيف الجهود في نشر ثقافة القانون وحقوق الإنسان لمواجهة خطاب الكراهية والعنف الفكري الذي يغذي التطرف.

الكلمات المفتاحية: التطرف، الفكر المتطرف، الجماعات المسلحة، الخوارج، القانون الدولي.

Abstract

This study aims to address the issue of extremist ideology from a legal and analytical perspective by reviewing the theoretical and intellectual frameworks that have served as sources of extremism and linking them to national and international legal references that govern the means of combating it. The study begins by establishing the theoretical foundations of the most significant extremist ideas documented in the literature, foremost among them the ideology of the *Kharijites* that emerged in Islamic history and led to the division and fragmentation of society, and the thought of Sayyid Qutb, which has become a key reference for contemporary jihadist groups. The study also discusses the emergence of armed groups in the Arab world as a direct outcome of this extremist ideology.

The study focuses on addressing the main research question: What are the sources of extremist ideology? What groups have been founded based on it? And how have national laws and international conventions dealt with this phenomenon? The study adopts an analytical approach to deconstruct the mechanisms of the rise of extremist ideology and the development of armed groups, and to analyze the extent to which these groups align with or violate the legal framework concerned with combating terrorism and violent extremism.

Among the key findings of the study is that the first armed opposition in Islamic history, which led to the division of society, was embodied in the ideas of the *Kharijites*, who established a culture of exclusion, violence, and the pursuit of power through force. Modern jihadist organizations have fed on these ideas and have relied on the writings of Sayyid Qutb in constructing their extremist discourse. The study confirms that the practices of these groups constitute a clear violation of the legal framework, both at the level of national laws (such as anti-terrorism legislation) and in terms of the relevant international agreements and conventions (such as the International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism and Security Council resolutions on combating terrorism).

The study recommends the need to strengthen legal and legislative frameworks to combat extremist ideology by developing national legislation in line with international obligations, activating mechanisms for international judicial cooperation, and intensifying efforts to promote a culture of law and human rights to counter hate speech and intellectual violence that fuel extremism.

Keywords: extremism, extremist ideology, armed groups, Kharijites, international law.

المقدمة

يمثل التطرف حالة فكرية وسلوكية تتجلى في التصلب الأيديولوجي ورفض الحوار والانغلاق على الذات، حيث لا يترك معتنقوه أي مجال للنقاش أو المراجعة، ويدّعون امتلاك الحقيقة المطلقة، مما يقود إلى الغلو في تبني الأفكار السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويعتمد الفكر المتطرف على إقصاء الآخر، والتمسك بالشكل دون الجوهر، مع فهم سطحي للنصوص، ويتغذى غالبًا على الغلو في المعتقدات أو نتيجة ممارسات قمعية من الأنظمة السياسية.

ولا يقتصر التطرف على دين أو جماعة بعينها؛ فلا فرق بين المتطرف الإسلامي، أو المسيحي، أو اليهودي أو الهندوسي، فجميعهم يوظفون الدين أو العقيدة كأداة لإقصاء الآخر وتبرير العنف. ومن ثم، فإن التطرف الديني هو نمط فكري يشيع الشك، ويغذي النزعات الفردية المنغلقة، وينعكس سلبًا على استقرار النظم والمصالح والأمن المجتمعي.

وهنا يبرز البُعد القانوني بوصفه الإطار الذي ينظم كيفية تعامل الدول والمجتمع الدولي مع هذه الظاهرة، استنادًا إلى القوانين الوطنية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فالتطرف، في جوهره، انتهاك صريح لحقوق الإنسان وللقوانين التي تكفل الأمن والاستقرار، بدءًا من دساتير الدول وقوانينها العقابية، ووصولاً إلى الاتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن (مثل القرار ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ بشأن مكافحة الإرهاب).

ويُعد الشباب الفئة الأكثر عرضة للوقوع في براثن الفكر المتطرف، بفعل خصائصهم العمرية، ورغبتهم في الاستقلال، ورفضهم للسلطة القيمية التقليدية. وعندما تعجز الدولة أو المجتمع عن استيعاب تطلعات الشباب وتوفير قنوات مشروعة للتعبير، تتنامى لديهم مشاعر الاغتراب والتمرد، مما يدفعهم نحو التطرف، لا سيما في ظل سهولة انتشار الأفكار المتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في خرق واضح للأطر القانونية التي تُعنى بحماية الأمن القومي والمجتمعي.

وعليه، يُمثل التطرف تهديدًا مباشرًا للسيادة القانونية للدولة، ولمبدأ سيادة القانون، وللأمن والسلم المجتمعي، ما يفرض ضرورة تفعيل الآليات القانونية الوطنية والدولية لمواجهته، مع إرساء ثقافة حقوق الإنسان، والتعددية، والحوار، والتسامح، كركائز أساسية لمجتمعات منيعة أمام الفكر المتطرف.

تُعد مشكلة التطرف من أبرز القضايا المعاصرة التي تؤرق المجتمعات والدول، لما تمثله من تهديد مباشر للأمن والسلم المجتمعي، ولما تطرحه من تحديات أمام المنظومات القانونية الوطنية والدولية الساعية إلى مكافحته. فالتطرف ليس مجرد انحراف فكري أو اجتماعي، بل هو ظاهرة مركبة تتجذر في البُنى الفكرية والقيمية والأيديولوجية التي تتمايز بها

المجتمعات. ويتصل التطرف اتصالًا وثيقًا بالظروف السياسية، والتاريخية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، ويتغذى على التوترات البنيوية داخل المجتمعات، وعلى غياب سيادة القانون أو ضعف تطبيقه.

وتطرح هذه الدراسة سؤالها الرئيس :ما هي أهم منابع الفكر المتطرف في العالم العربي؟ وما هي الجماعات المسلحة التي نشأت كنتيجة لهذا الفكر؟ وكيف تعاملت الأطر القانونية الوطنية والدولية مع هذه الظاهرة؟ ومن هنا، تبرز الحاجة إلى قراءة معمقة لجذور التطرف ومنابعه الفكرية، واستجلاء طبيعة الجماعات المسلحة التي تبنته، مع التركيز على الأبعاد القانونية التي تُنظم جهود مكافحته، سواء من خلال التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

لتحقيق ذلك، ستتناول الدراسة الموضوع عبر مطلبين:

- المطلب الأول :منابع الفكر المتطرف في العالم العربي.
- المطلب الثاني :الجماعات المسلحة التي نشأت نتيجة هذا الفكر وأثرها على المنظومة القانونية والأمنية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، لما له من أهمية في استقراء وتحليل المعلومات والوقائع ذات الصلة بموضوع البحث، وربطها بالسياق القانوني والسياسي والاجتماعي. وسيتم توظيف هذا المنهج في تحليل آليات نشوء الفكر المتطرف، وتطور الجماعات المسلحة المستندة إليه، وتقييم مدى توافق أو تعارض ممارساتها مع القوانين الوطنية والدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مع تقديم قراءة نقدية للجهود القانونية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: منابع الفكر المتطرف في العالم العربي

تتعدد وتتنوع أنماط الفكر السياسي والاجتماعي المتطرف فمنها ما يستند إلى أساس ديني أو مذهبي أو قومي أو وطني أو إثني، هذا وتختلف أشكال الفكر المتطرف تَبعاً للأساس الذي تستند إليه، ولكنّها تتفق في مجموعة من الميزات التي تُكسبها صفة التطرّف، وإنّه لمن الطبيعي وجود الانتماءات والولاءات الدينية أو القومية أو الوطنية، ولكن عندما تسيطر على الفكر تُكسبه طابعاً عصبوياً وقبلياً وفئوياً[١].

[١] حنا عيسى، أنماط الفكر السياسي، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، ٢٠١٥، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/358108.html

تعود جذور هذا التفكير حسب المفكر المغاربي محمد أركون إلى ما سماه السيادة العليا، التي هيمنت على تاريخ المجتمعات التي لمست بالظاهرة الإسلامية، ذلك أن الإسلام كدين وكتطبيق كان قد ولد نتيجة النضال الذي استبدل بالسلطات المبعثرة والمتنافسة المبنية على اللعبة الميكانيكية للعصبيات القبلية السائدة في الجزيرة العربية، سلطة وحيدة مرتكزة على السيادة العليا للإله الواحد. وهو ما شكّل المخيال السياسي للعديد من الحركات الإسلامية المتطرفة التي ادعت مواجهة الحداثة والعلمانية بإعادة وصل الدين مع السياسية، واستعمال العنف والتطرف على مستوى الخطاب والممارسة[١]، وذلك دون الاستفادة من الدروس المبكرة التي قدمها مفكرون من أمثال الشيخ علي عبد الرزاق الذي اقام البرهان من داخل القرآن والسنة على أن أمور الناس شورى بينهم، وأن كيفيات الحكم وتوزيع السلطة مسألة اتفاقية تعاقدية وليست فرضا دينيا[٢].

يتميز الفكر المتطرف بأنّه فكر تبسيطي واختزالي فهو يَعزو كُل الظواهر الاجتماعية إلى سبب واحد، فنجد أنّ البعض يُرجع كل المشاكل والعلل الاجتماعية إلى ضعف الإيمان، كما يتميز الفكر المتطرف بأنّه فكر مُطلق وغير نسبي أي أنّه لا يعترف بالنسبية أو باختلاف الظروف والأزمنة، وينظر إلى الأمور بشكل جامد واستعلائي ويُفسرها تفسيراً حرفياً ويُقَيّمُها بمبدأ الثُنائيات إمّا أبيض أو أسود، و تتوقف درجة تطرف الأفراد على اجتماع أكثر من ميزة ومدى تغلغلها في تفكيرهم، بحيثُ يصبح هؤلاء الأفراد هُم المادة الخام للتطرف العنيف والإرهاب والتي تتحوّل إلى عنف عندما تنتقل إلى مجال الممارسة، وتستغلها نخبة شعبوية تخاطب الناس العوام من خلال عواطفهم مدغدغين مشاعرهم ليكرسوا ممارسات الطاعة والانقياد والانصياع للأوامر دون مناقشة أو تفكير[٣].

وعليه سوف نحاول الوقوف على أبرز الأفكار المتطرّفة في العالم العربي وأفكار الجماعات المسلحة المتطرّفة التي اتخذت من تجربة الخوارج وأفكار سيد قطب منهلاً لأفكارها وممارساتها، وذلك من خلال مطلبين، يتم في المطلب الأول: التأصيل لفكر الخوارج وفكر سيد قطب، وفي المطلب الثاني: سوف يتم التعرف على أهم الجماعات المسلحة المؤثرة -المعاصرة وغير المعاصرة- على مستوى العالم العربي، وذلك للخروج باستنتاجات تفيد موضوع الدراسة.

المطلب الأول: أهم منابع الفكر المتطرف

ينطلق فكرُ الجماعات أو التنظيمات المسلحة من الأشخاص المؤثِّرين فيها، وأنماط تفكيرهم، ومدى انخراطهم في الجماعة. وتتداخل مجموعةٌ من العوامل المؤثِّرة، كقوة القائد، ودرجة ارتباط عناصر التنظيم به؛ ليتم تحويل مبادئ الجماعة إلى عقيدةٍ فكرية يعتمدها التنظيم، ومن ثَمَّ يمكن اعتناقُها والايمان بها والتسليم لها، وتطبيق مبادئها على أرض الواقع. وتستغلُّ تلك الجماعاتُ الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها كثيرٌ من الناس في استقطاب

[١] محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، الطبعة الأولى، بيروتن ١٩٨٦، ص ١٦٦-١٦٨.
[٢] الشيخ علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، الطبعة الثانية، مطبعة مصر، ١٩٢٥.
[٣] الدليل المرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرّف العنيف، مرجع سابق، ص ٦-٣٠.

عناصرها؛ إذ إن الشخص الذي يكون ناقمًا على مجتمعه وحاقدًا عليه، يصبح فريسةً سهلة لتلك الجماعات، وبعد عمليات غسيل الأدمغة في معسكرات التدريب التابعة للتنظيمات، التي تنمّي لديه الشعور بالاغتراب، وتُشعره بعظمة الانتماء، وتوهمه بالقتال من أجل النعيم، يصبح الإرهابي الجديد شديدَ الحماسة لتنفيذ كلِّ ما يُؤمَر به.

وفيما يلي سوف نستعرض الفكر المتطرف بعرض أهم المنابع الفكرية المؤثرة في العالم العربي من خلال فرعين يناقش الفرع الأول فكر الخوارج أما الفرع الثاني فيناقش فكر السيد قطب.

الفرع الأول: فكر الخوارج

يُطلق اسم الخوارج على تلك الطائفة الذين خرجوا على رابع الخلفاء الراشدين (وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه) ومن أهم صفاتهم الغُلو في الدين، والاستبداد في الرأي، وتجهيل الآخرين واستخدام العُنف لتحقيق أهدافهم، فبعد تولي (عثمان بن عفان) الخلافة الإسلامية بدأت الخلافات وبذور الفتنة تظهر، وكانت ثقافة القبيلة هي الحاضرة، فقامت مجموعة من المقاتلين بالثّورة على حُكم عثمان، وطالبوا بأحقية تولّي (علي بن أبي طالب) الخلافة ووصفوه بوصيّ رسول الله، فكانت أول معارضة تظهر في التاريخ الإسلامي وأدّت إلى قتل عثمان على أيدي هذه المعارضة وتولّي علي الحُكم، فظهر معارضون جدد لعلي على رأسهم معاوية بن أبي سفيان واتهموه بقتل عثمان ودارت بينهم معركة سميت بـ(معركة الجَمل) قُتل فيها ثلاثة آلاف مقاتل من المسلمين[١].

من هنا بدأ تفكك وانقسام المجتمع الإسلامي بالظهور، وتَلت هذه الأحداث قيام أتباع (معاوية بن أبي سفيان) بقتال علي بمعركة عُرفت باسم (معركة صِفّين) استمرت عدة أيام، مالت الكفة فيها لصالح جيش علي، وهنا اقترح (عمر بن العاص) على معاوية خُطّة تزيدهم قوة، وهي أن يُحَكموا القرآن بينهم فإذا وافق علياً يكونون قد استطاعوا أنْ ينهوا المعركة التي باتت خسارتهم فيها محققة، وإن رفض فهناك فئة من الجيش ستقبل بها وتحصل الفتنة فيما بينهم، فرفضها علي واعتبرها خديعة وحذّر جيشه من التساوق معها، إلاّ أنّ فئة من الجيش رفضت الانصياع لأوامر علي بمواصلة القتال وخيروه إمّا أنْ يقبل أو يسلموه لهم أو يقتلوه كما فعلوا بعثمان، فوافق علي على التحكيم والمفاوضات، ولكنّه لم يحصل على نتائج مرضية إذْ زادت الفرقة بين المسلمين[٢].

وما أنْ وصل جيش علي إلى الكوفة حتى انشقت الفئة التي أيّدت التحكيم واستقرت في منطقة اسمها (حروراء) وأصبحوا يعرفون بالخوارج، وفيما بعد حاول علي الصلح معهم وإعادة اللحمة والتماسك إلى المجتمع الإسلامي إلاّ أنهم رفضوا، وقامت على إثر ذلك معركة عُرفت باسم (معركة النهروان) هُزمت فيها الخوارج هزيمة كبيرة، لكنّها لم تكن كافية للقضاء

[١] محمد عيسى الحريري، الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج، مؤتمر ظاهرة التكفير، ٢٠١١، الرياض، ص ١٣١٦.

[٢] علي محمد الصلابي، حقيقة الخلاف بين الصحابة في معركتي الجمل وصفين وقضية التحكيم، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٣-٨٦.

عليهم واستمروا بنشر فكرهم التكفيري، حيثُ انتهى الأمر بقتل علي على يد جماعة تابعة لهم[١] هذه الأحداث التي وقعت في زمن الخليفتين عثمان وعلي وأسفرت عن مقتلهما زرعت الفرقة والانقسام بين المسلمين فتفرقوا إلى فرق وطوائف ومذاهب مختلفة وبات التعصّب وحُب السّلطة ونفي الآخر هو السائد[٢].

الفرع الثاني: فكر سيد قطب

قال عبد الله عزام[٣] الأب الروحي للمجاهدين العرب في أفغانستان وأستاذ أسامة بن لادن[٤] عن المصادر التي تأثر بها وشكّلت أفكاره الجهادية: "والحقّ أنني ما تأثرت بكاتب كَتب في الفكر الإسلامي أكثر مما تأثرت بسيد قطب، وإني لأشعر بفضل الله العظيم عليّ إذْ شرح صدري وفتَح قلبي لدراسة كتب سيد قطب، فقد وجهني سيد قطب فكرياً وابن تيمية عقدياً وابن القيم روحياً والنووي فقهياً، فهؤلاء أكثر أربعة أثّروا في حياتي تأثيراً عميقاً"[٥].

يُعتبر كتاب (معالم في الطريق) لسيد قطب وثيقة مِحورية في تأسيس الفكر الجهادي العنيف الذي بدأ في مصر والعالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وقد كان لهذا الكتاب أثرٌ كبيرٌ في نفوس قادة الحركات الإسلامية العنيفة بمختلف أذرعها ومسمياتها، حيثُ وضع قطب في هذا الكتاب أفكاراً أساسية أصبحت المحرك الأول للجماعات العنيفة فيما بعد[٦].

حيثُ يقول قطب في كتابه: "إنّ العالم كله يعيش اليوم في جاهلية من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة، وأنظمتها جاهلية، لا تخفف منها شيئاهذه التيسيرات المادية، وهذا الإبداع العلمي الفائق، هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية، فالحاكمية هنا تسند إلى

---

[١] بوشوشة نصر الدين، مرجع سابق، ص ١٦.

[٢] محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص ١٣١٧- ١٣٢١.

[٣] ولد عبد الله يوسف عزام عام ١٩٤١ في قرية سيلة الحارثية (قضاء جنين) وهو داعية ومقاتل فلسطيني، ارتبط اسمه باستقطاب وتنظيم المتطوعين العرب للجهاد في أفغانستان -حين غزاها السوفيات- خلال ثمانينيات القرن العشرين، ولذلك يوصف بأنه أول الأفغان العرب. اغتيل بباكستان في العام ١٩٨٩ في ظروف غامضة.

[٤] ولد أسامة بن لادن في الرياض بالسعودية لأم سورية (١٩٥٧- ٢٠١١) وله كثير من الإخوة والأخوات من أبناء المقاول الشهير محمد عوض بن لادن، وهو مليونير سعودي مؤسس وقائد تنظيم القاعدة. حارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ثم حارب الولايات المتحدة الأمريكية بعد إسقاطها صدام حسين، تم قتله بعملية أمريكية عام ٢٠١١ في باكستان.

[5] Qutb, Sayyid, and Giedrė Šabasevičiūtė. "The People against Sayyid Qutb." In Sayyid Qutb: An Intellectual Biography, 175–92. Syracuse University Press, 2021. https://doi.org/10.2307/j.ctv264f9b6.11.

[6] Euben, Roxanne L., and Muhammad Qasim Zaman, eds. "SAYYID QUTB: 1906–1966." In Princeton Readings in Islamist Thought: Texts and Contexts from al-Banna to Bin Laden, 32:129–52. Princeton University Press, 2009. https://doi.org/10.2307/j.ctv1j6673r.10.

البشر في صورة ادعاء حق وضع التصورات والقيم، والشرائع والقوانين، والأنظمة والأوضاع، بمعزل عن منهج الله للحياة، وفيما لم يأذن الله به، فاليوم نحن في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية، تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، وموارد ثقافتهم، وفنونهم وآدابهم، وشرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلامياً، هو كذلك من صنع الجاهلية، لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا، ولا يتضح في عقولنا، ولا ينشأ فينا جيل من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أوّل مرّة، فالإسلام لا يعرف إلاّ نوعين إثنين من المجتمعات: مجتمع إسلامي، ومجتمع جاهلي"[١].

وبهذا وضع قطب الأساس العقائدي للخروج على المجتمع وعلى النُظُم الحاكمة ووسيلة هذا التغيير الأساسية كما يقول: "هي الجهاد الهجومي الهادف إلى قيام مملكة الله في الأرض، وإزالة مملكة البشر، وانتزاع السلطان من أيدي مغتصبيه من العباد وردّه إلى الله وحده، وكل ذلك لا يتم بمجرّد البلاغ والبيان، لأنّ المتسلّطين على رقاب العباد، والمغتصبين لسلطان الله في الأرض، لا يسلمون في سلطانهم بمجرّد التبليغ والبيان"[٢].

يُعتبر فكر سيد قطب منهلاً للمؤلفات والأدبيات التي اعتمدت عليها التنظيمات الجهادية المعاصرة التي دعت إلى فريضة القتال في بلاد المسلمين، وهناك العديد من المؤلفات المهمة التي برزت في العقود الثلاثة الأخيرة مثل: (رسالة الإيمان) لـ(صالح سريه) وكتاب (الفريضة الغائبة) لـ(محمد عبد السلام فرج)[٣] وكتاب زعيم تنظيم القاعدة لـ(أيمن الظواهري) (الولاء والبراء: عقيدة منقولة وواقع مفقود) وكتاب (مِلَّة إبراهيم) لـ(أبي محمد المقدسي) وكتاب (الجهاد والاجتهاد: تأملات في المنهج) لـ(أبي قتادة الفلسطيني) وكتاب (آيات الرحمن في جهاد الأفغان) لزعيم الأفغان العرب (عبد الله عزام) هذا بالإضافة إلى مؤلفات ومنشورات أخرى لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية مثل: (ميثاق العمل الإسلامي وأصناف الحكام وأحكامهم وقِتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام وحتمية المواجهة)[٤]. كل هذه المؤلفات كان بداخلها الأفكار التي اعتمدت عليها الجماعات المسلحة فيما بعد.

لم تخرج هذه الأدبيات عن تكريس فكرة الحاكمية كما صاغها (أبو الأعلى المودودي وسيد قطب) بل عملت على إعادة إنتاج هذه الفكرة والتي تستند إلى أنّ العمل بالشريعة هو أساسٌ عَقدي، فلا يجب أنْ يلجأ الناس إلى القوانين الوضعية

---

[١] سيد قطب، معالم في الطريق، الطبعة السادسة، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩، ص ٨- ١٠.

[٢] محمد رفيق، مكامن الدرر في محاور السور في تفسير ظلال القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦٣.

[٣] مفكر ومنظر جهادي مصري (١٩٤٢ – ١٩٨٢) والأمير الحقيقي لتنظيم الجهاد وهو الشخص الذي وضع أول سطر في شهادة مقتل السادات قبل اغتياله بعدة أعوام وذلك بمؤلفه الصغير الحجم والذي حمل عنوان (الفريضة الغائبة) الذي اعتبر الكثيرون أنه كان ترخيصاً بقتل السادات إذ كان يدعو إلى الجهاد على أساس أنه الفريضة الغائبة.

[٤] عبد الغني عماد، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢١٧.

التي وضعها البشر ومن لا يتحاكم بالشريعة من المسلمين فهو كافر، وجدير بالذكر أنّ (المودودي) كان ضد فصل السلطات لأنها من حقوق الله وليس الناس[١].

إنّ فكرة الحاكمية ببعدها التكفيري هيّأت لأتباعها أنْ يُحوّلوا أوطانهم إلى ساحات قتال وحرب وتخريب، تحت غطاء جهاد الكفرة الذين يعبدون الله دون أنْ يُحَكموا شريعته، بل ذهب منظرو الحركات الجهادية إلى أبعد من ذلك، فضمّنوا خطابهم الأيديولوجي على فتوى جديدة تتمثل بتقديم جهاد الكافر المرتد، والذي بوجهة نظرهم يُمثل العدو القريب على جهاد الكافر الأصلي والذي يمثل العدو البعيد، أي أنّ قتال المرتدين أولى من قتال غيرهم من الكفار وعقوبتهم أشد بالدنيا والآخرة، فلا تُعقد لهم ذمّة ولا عهد ولا هدنة ولا صلح ولا يُقبل منهم إلاّ التوبة أو السيف، وأن الجهاد لتغيير هذه الحكومات هو فرض عَين على كل مُسلم ومُسلمة لأنّه الطريق الوحيد لإقامة الدّولة الإسلامية، ولا يجوز موالاة الكفار والأنظمة الكافرة[٢].

بنظرة عامة على البُنية الأيديولوجية للحركات الجهادية نرى أنّ الإشكالية الرئيسية تكمن في مفهوم الحاكمية لديهم والذي يتعارض مع فكرة الدّولة القومية الحديثة، والتي يمكن أنْ تكون ضِمن بُقع جغرافية تمتلك ثقافات وأديان مختلفة ويشترك فيها المسلمون مع غيرهم في الدّولة والأرض والسّيادة، هذا الفَهم للحاكمية يؤدي بالضرورة إلى أيديولوجية تصنع عقلية أناس لا ينتمون إلى بلدانهم ولا مجتمعاتهم، إنّما يشعرون بمعاداة بلادهم وانفصالهم عن مجتمعاتهم الوطنية، فمفهوم الحاكمية عندهم يساوي بين جميع المجتمعات التي لا تُطَبّق شرع الله، المسلمة وغير المسلمة على حد سواء تحت مفهوم دار الحرب، وباستطلاع هذه البُنية الأيديولوجية يتبيّن لنا سبب اقتران زوال أنظمة الاستبداد وتكريس الحريات الخاصة والعامة في بعض البلدان العربية بتطوّر العمل الجهادي وتناميه، ذلك أنّ مثل هذه التحوّلات السياسية والتي كانوا جزءاً منها لا تمثل لهم أكثر من أنها تسهل لهم النشاط والحركة من أجل أنْ يُحوّلوا أوطانهم إلى ساحات حرب، يمارسوا فيها أنواع القتل والتدمير والتخريب والترهيب، وذلك كله تحت عنوان جهاد الكَفرة[٣].

إذا فإن الفكر الديني المتشدد الذي تبنته العديد من الجماعات المسلحة لم يكن مجرد صدفة أو حادثة طارئة، بل يعود إلى ماضٍ تم صناعته وصياغته من قبل جماعات وفرق دينية ابتدعت فلسفة جديدة تبنتها هذه الجماعات ونسجت من خلالها فِقهاً خاصاً بها، ويعتمد على مجموعة من القواعد أبرزها وأخطرها التكفير، فمن خلال هذا الفكر تُعتمد

[١] سهيل الحبيب، الجهاد ضد الوطن: اعتبار البلدان العربية دار حرب في ايدلوجيا الحركات الجهادية، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٥، ص ١٠ - ٨.

[٢] ميثاق الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال: خلاصات أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١ ص ٥٥.

[٣] سهيل الحبيب، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص ١١ -١٢.

المتشابهات وتُترك المُحكمات من آيات الله، ويُؤخذ بالجزئيات وتترك الكليات، ويُتَمسّك بالظواهر السطحية وتُهمل المقاصد، وتَبث هذه الجماعات أفكارها بين الشباب وعموم الناس، هذا الفكر هو نفسه التي آمنت به الخوارج والتي ظهرت بعد وفاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ واختلفت فيما بينها على أحقية تولي الخلافة، فأصبحت كل فرقة تدافع عن منهجها وتعتبره الصواب، وتَعتبر غيره بهتاناً وضلالاً[١].

من هنا برزت فكرة التكفير والرِّدة وتعاظم أثَرها حتى وصلت هذه الفرق إلى استخدام العُنف والإرهاب ضد من يخالفها الرأي ولا يُسلم بمبادئها وطروحاتها، هذه الأفكار لاقت رواجاً وانتشاراً في المجتمع الإسلامي، ففي كل حقبة زمنية يظهر من يؤمن بهذا الفكر ويدعو له ويدافع ويقاتل من أجله. وفي وقتنا الحاضر ظهرت جماعات تَبنّت هذه الأفكار ومارست في سبيلها ممارسات عنيفة. وللوقوف على جذور هذا الفكر المتشدد ومراحل ظهوره وتطوره في المجتمع الإسلامي سيتم تناول أبرز الجماعات والفرق المتشددة، من ناحية جذورها التاريخية وامتداداتها الجغرافية وتأثيرها في المنطقة وشبكة علاقاتها.

المطلب الثاني: الجماعات المسلحة

نَمت عِدة جماعات في العالم العربي والإسلامي، اتصفت بعضها بالتطرّف والعُنف الشديد واكتسبت بُعداً إقليمياً ودولياً من ناحية التأثير والانتشار، لذا سوف يتم تناول هذه الجماعات بشيء من التفصيل، للوقوف على أفكارها ومبررات نُشوئها وأثرها على المستوى المحلي والإقليمي، حيثُ سيتكلم الفرع الأول: عن جماعة التكفير والهجرة، والفرع الثاني: عن تنظيم الفنية العسكرية، والفرع الثالث: عن الجماعة الإسلامية، والفرع الرابع: عن تنظيم القاعدة، والفرع الخامس: عن تنظيم الدّولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

الفرع الأول: جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين)

تأسست هذه الجماعة على يد شكري مصطفى[٢] داخل السجون المصرية في العام ١٩٦٩ م وأُطلق عليها جماعة التكفير والهجرة، ويتمحور فكر هذه الجماعة حول جاهلية المجتمعات القائمة والتي يجب تغييرها، فَمَن وصلت إليه دعوة الجماعة ولم يتّبعها فهو كافر وجب القصاص منه، كما تُؤمن هذه الجماعة بضرورة تكفير المجتمع وضرورة اعتزاله

(1) Hagemann, Hannah-Lena. "Narratives of Khārijite Origins." In The Kharijites in Early Islamic Historical Tradition: Heroes and Villains, 135–64. Edinburgh University Press, 2021. http://www.jstor.org/stable/10.3366/j.ctv1vtz7tb.13.

[٢] هو شكري أحمد مصطفى من مواليد أسيوط في مصر (١٩٤٢م - ١٩٧٨م). هو مؤسس جماعة التكفير والهجرة، كان متزوجاً من شقيقة الأخواني محمد صبحي مصطفى وكان متعاطفاً مع جماعة الإخوان المسلمين في الستينات من القرن العشرين ولذلك تم القبض عليه ضمن الإخوان المسلمين وشاركهم في السجون ابتداءً من عام ١٩٦٥ وحتى خروجهم من السجن بعد موت عبد الناصر، قام هو وجماعته بخطف الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف ووضعت الجماعة شروطاً لإعادة الشيخ المخطوف رفضتها الحكومة فقتلوا الشيخ برصاصة في عينه اليسرى، أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالإعدام شنقاً على شكري مصطفى وأربعة آخرين في قضية مقتل الشيخ الذهبي.

بوصفه مجتمعاً شاذاً تمهيداً لما يسمونه مرحلة التمكين، فقد قامت هذه الجماعة بإحياء فكر الخوارج وأصرّت على تكفير كل من ارتكب كبيرة وأصرّ عليها، وأيضاً كفّرت الحكام بشكل مطلق لأنهم لا يُحَكمون شرع الله فيما بينهم، كما دعوا إلى تكفير المحكومين لسكوتهم عن الحكام، وتكفير العلماء لعدم خروجهم على الحكام، وجدير بالذكر أنّ هذه الجماعة نَشطت بشكل مُلفت في العام ١٩٧٣م[١] وأفَل نَجمها في العام ١٩٧٧م والذي اغتالت فيه الشيخ (حسين الذهبي)[٢].

نمت أفكار ومبادئ جماعة التكفير والهجرة داخل السجون المصرية وبشكل خاص بعد اعتقالات عام ١٩٦٥م التي أُعدم حينها سيد قطب ورفاقه، حيثُ انتشرت كتابات سيد قطب في السجون المصرية خاصة كتاب (معالم في الطريق وكتاب في ظلال القرآن) وأفكار أبي (الأعلى المودودي) عن الألوهية والحاكمية وأخذت مجموعة من أتباع الجماعة في السجون بِتَبني هذه الأفكار وبذلك تهيأت البيئة الحاضنة لهذه الأفكار المتطرّفة وخاصة في ظِل الأسئلة التي كان يطرحها المعتقلون عن أنّ من يقومون بتعذيبنا ومن يُصدر لهم الأوامر، هل هم مسلمون؟ وهكذا تم تغذية الفكر المتطرف في السجون، ففي عام ١٩٦٧م قام رجال الأمن بالطلب من الدعاة المعتقلين تقديم التأييد والولاء لرئيس الدّولة (جمال عبد الناصر) بمقابل الإفراج عنهم، فكانت ردود أفعالهم متباينة، فمنهم من استجاب وأيّد الرئيس ونظامه طمعاً في الإفراج ومنهم من فضّل الصّمت ولم يُعارض أو يؤيد، وبعضهم الآخر أعلن تكفير رئيس الدّولة ونظامه ورفض تأييده بالمطلق بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك واعتبروا الّذين أيدوا الرئيس ونظامه من إخوانهم مرتدين عن الإسلام ومن لم يُقر بكفرهم فهو كافر، كما ترى الجماعة أنّ الأنظمة التعليمية والتّشريعيّة والبرلمانات وجميع دعاوى الديمقراطية والعلماء الّذين يدعون للعمل الإسلامي مثل: حركة الإخوان المسلمين معادون لله ورسوله وهم ضد الإسلام نفسه[٣].

جَهد شكري مصطفى داخل السجن على تقنين نظريّة التكفير وقام بذلك، ولكن بعد خروجه من السجن في العام ١٩٧١م تجاوز الخطوط الحركية التي وُضعت لجماعة التكفير والهجرة والتي أدخلت نفسها في نزاعات مع رجال الأزهر والمثقفين والعلماء، لتكون نهاية الجماعة بالتصفية من خلال إعدام قائدها وأربعة من كوادرها، بالإضافة إلى أحكام بالسجن لفترات طويلة لعناصرها الآخرين. ارتكزت المحاور الفكرية للجماعة على مجموعة من المبادئ كرفض وإنكار التراث الإسلامي والعُزلة عن العبادات المعاصرة والتشجيع على الأمية، فقد فسّروا الحديث الوارد عن الرسول صَلَّى اللَّهُ

---

[1] Ibrahim, Saad Eddin. "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings." International Journal of Middle East Studies 12, no. 4 (1980): 423–53. http://www.jstor.org/stable/163128.

[٢] محمد حسين الذهبي المولود في مدينة مطوبس في محافظة كفر الشيخ ١٩ أكتوبر ١٩١٥ م ووزير الأوقاف الأسبق وهو الشيخ الذي عرف بمنهجه الداعي إلى التمسك بصحيح الإسلام الداعي إلى التسامح والمحبة لكل الناس في الأرض، لأن الإسلام جاء بالإقناع وليس بالإكراه والإرهاب والعنف، وق قتل على يد جماعة التكفير والهجرة في العام ١٩٧٧.

[3] See Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups, ibid, p.p. 423–53.

عَلِيْهِ وَسَلَّمْ بطريقة سطحية حيثُ قالو: "إنَّا أمَّةٌ أمّيَّةٌ لا نكتُبُ ولا نحسِبُ.."[١] فأنكروا الدراسة بالجامعات إسلامية كانت أم غير إسلامية، لأنها مؤسسات الطاغوت ولا يجوز الانتساب لها، كما ادّعوا أنّ الدعوة للقضاء على الأمية هي مخطط يهودي لشغل الناس عن تعلم الإسلام بعلوم الكفر، واقتصر العلم لديهم على ما يتعلمونه في دروسهم الخاصة، كما دعوا أنصارهم لترك صلاة الجماعة بالمساجد، لأنّ المساجد كلها ضِرار وأئمتها كُفار إلاّ أربعة مساجد: المسجد الحرام والمسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى، ولكي يُصلوّا بهذه المساجد يجب أنْ يكون الإمام منهم[٢].

كما دعوا إلى اعتزال الفكر المعاصر ونِتاجاته المادية، فقد رفضوا مسألة الاجتهاد واشترطوا لصحته بأن يكون موافقاً للنص الحرفي، فإن كان بدون نص حرفي كان رأياً إنسانياً يحتمل الخطأ بدرجة كبيرة ولا يجوز الأخذ به، وأيضاً لم تعترف الجماعة بالقياس والمصالح المرسلة وما إلى ذلك من القواعد الفقهية، فالكتاب والسنة هما الحجة وغيرهما باطل، وهنا يُلاحَظ أنّه وعلى الرغم من عدم اعتراف الجماعة بالقواعد الفقهية كما أسلفنا فانهم ملتزمون بالقواعد الفقهية الاجتهادية التي ابتدعها شكري مصطفى واعتبروها الحق الذي لا جدال فيه، مثل قاعدة: (المُصِر على المعصية مُشرك) كما أنّ أتْباع الجماعة يرفضون إتّباع الفقهاء ويؤكدون على أنّه يُمكن فهم الكتاب والسنة بدون الرجوع إلى آراء الفقهاء مُستندين في ذلك إلى قوله تعالى: "وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ"[٣] وبنفس المنحنى الفكري فقد وضع شكري مصطفى قاعدة فقهية جديدة نَصُّها أنّ (من قَلَّد كَفر) أي لا يجب الرجوع إلى الفقهاء وعُلماء الدين والاكتفاء بالذّات لفهم النصوص القرآنية والسنة النبوية مستندين على قوله تعالى: "اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ"[٤] هذا وتعتقد الجماعة بعدم جواز الصدام الحَركي مع الواقع ولا يعتقدون بفكرة الجهاد ولا بضرورة إقامة دولة إسلامية في هذا الزمان، معَلّلين ذلك بأنّه لا وجود لنصوص واردة في القرآن والسنة بهذا الخصوص بل أنّ الجهاد سوف يكون بميقات معيّن ولا يكون إلاّ بالسّيف والرمح بين المسلمين والروم وذلك في آخر الزمان[٥].

الفرع الثاني: تنظيم الفنية العسكرية

يتبنى هذا التنظيم فكرة استئصال وتغيير الأنظمة الحاكمة بالعُنف والقوة لأنها -كما يصفها- أنظمة كافرة ويجب استبدالها بأنظمة مُسلمة، أَنشأ هذا التنظيم صالح سرية[٦] صاحب الفكر الإقصائي، وهو أول من بدأ بتطبيق مبدأ

---

[١] أخرجه البخاري: الجامع الصحيح، الدرر السنية، ص173، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.dorar.net/hadith/sharh/132839

[٢] مرجع سابق، جماعة التكفير والهجرة.

[٣] القرآن الكريم، سورة القمر، الآية ١٧.

[٤] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣١.

[٥] محمد سرور زين العابدين، جماعة المسلمين، الطبعة الرابعة، بريطانيا، دار الجابية، ٢٠٠٩ ص ١٤٦.

[٦] ولد في قرية إجزم من قضاء حيفا بفلسطين (١٩٣٦ - ١٩٧٦). لجأ مع أفراد عائلته في ١٩٤٨ إلى العراق وهو أحد مؤسسي جهة التحرير الفلسطينية، ثم أصبح إسلامي التوجه، كون جماعة الفنية العسكرية في مصر التي حاولت عمل انقلاب عسكري، ركائز فكر صالح سرية هي وثيقة فكرية هامة بعنوان رسالة الإيمان قام فيها سرية بتلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالجوانب السياسية على النحو التالي: الجهاد هو الطريق لإقامة الدول الإسلامية، والحكم بتكفير الحكام

التغيير بالعُنف في مصر عام ١٩٧٤م[١]. اعتبر صالح سرية في رسالة الإيمان التي خطّها في العام ١٩٧٣م أنّ كل الأنظمة والدول الإسلامية التي وُضعت لها مناهج ونُظمٌ وتشريعات خارجة عن الكتاب والسنة هي أنظمة كافرة بالله، فقد نَصَّبت نفسها آلهة وأرباباً، فكل من أطاع هذه الأنظمة والدول مقتنعاً بها فهو كافر، وقد اعتقد أنّ قوانين الحكم والتشريعات هي الفروض الأولى، كونها أساس التوحيد والشرك في هذا الزمان، وأرجع ذلك إلى سيد قطب، بل إنّه قال في مقدمة رسالته أنّ من أفضل التفاسير للوصول إلى التفسير الحَق للقرآن الكريم هو كتاب في ظلال القرآن في آخر طبعاته المعدلة، والتي أضاف عليها سيد قطب أفكار الحاكمية والجاهلية والتكفير[٢].

هذا الفكر الذي وضعه سرية في كتابه (رسالة الإيمان) والذي صدر عام ١٩٧٣م سعى إلى تنفيذ أفكاره بصورة عملية حين أسس في مصر تنظيم الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م، وحاول أنْ ينقلب على الرئيس المصري السادات وأن يقتله، وفيما بعد أصبح كتاب (رسالة الإيمان) هو المرجع الأول للجماعات التكفيرية في القواعد الفقهية والمصطلحات التي ابتدعوها وأدخلوها إلى فكرهم، والتي ما زالت تتمتع بالقبول إلى الآن مثل: (دار الإسلام، ودار الكفر، والمجتمع الجاهلي، والفئة المؤمنة، والكفار، وتطبيق شرع الله، والطاغوت..الخ)، كما قدّم (صالح سرية) في كتابه (رسالة الإيمان) تعريفاً لدار الإسلام بأنها: "تلك التي يُحكم فيها بالشريعة الإسلامية وتكون الكلمة العليا فيها لله، حتى لو كان كل المواطنين فيها كافرين، ودار الكفر هي التي لا يُحْكَم فيها بالشريعة الإسلامية حتى لو كان جميع مواطنيها مسلمين"، كما ذهب سرية إلى أبعد من ذلك فَكفّر كل من يشترك في حزب شيوعي أو بَعثي أو قومي أو اشتراكي، مُعللاً ذلك بأن المشاركة في هذه الأحزاب تُعد كفراً صريحاً والجهل بهذه الأمور لا يفيد صاحبه، هذا وقد وُصفت أفكار تنظيم الفنية العسكرية على أنها أكثر خطورة من حاكمية (سيد قطب وأبو الأعلى المودودي) مُجتمعين، وذلك لأنّ فكر ومصطلحات هذا التنظيم لا زالت تُغذي فكر (داعش) والقاعدة، كما يوضح كتاب صالح سرية بأن هناك طقوساً شَرَكِية معاصرة ظهرت في هذا الزمان، وهي: (تحية العلم، والسلام الجمهوري، وتحية قبر الجندي المجهول) ويَعتبر كل مَن يقوم بهذه الأفعال مُشرك يعبد الأصنام، ويُذكر أنّه وفي السنوات القليلة الماضية وبالتحديد في العام ٢٠١٢م وفي أول جلسة في برلمان الإخوان في فترة حكم (محمد مرسي) رفض بعض النواب تحية العلم باعتبارها كُفراً[٣].

وجاهلية المجتمع واعتباره دار حرب، وكل من ينفذ أوامر الدّولة الكافرة ضد الإسلام والحركة الإنسانية فهو كافر، و التفريق بين الامتناع الجماعي والامتناع الفردي بمعنى أنّ الترك الجماعي لأي ركن من أركان الإسلام كفر.

[١] موسى أبو مرزوق، مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٠٥-١٠٦.

[٢] عبيد خليفي، صالح سريّة: لبنات عنف الجماعة من خلال تنظيم الفنيّة العسكريّة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2X1KoUk

[٣] محمود الورواري، صالح سرية وسالم رحال وفكرة الجهاد العالمي، العين الإخبارية، ٢٠١٩،

هذا وقد طرح سريه في خُلاصة كتابه ثلاث قواعد للتكفير، تتمحور القاعدة الأولى: حول أنّ الإيمان بالله يستوجب بأن يؤمن الأفراد بأن الله وحده هو الذي يرسم منهاج الناس ويضع لهم الشرائع، ويجب على الأفراد أنْ يسيروا وفق ما شرَّع الله، ومن لم يفعل ذلك فهو كافر، أمّا القاعدة الثانية: فالإسلام غير مقتصر على العبادة ومن عارض تدخل الإسلام في السياسة فقد كفر، أمّا القاعدة الثالثة: فتتلخص بأن أركان الإيمان هي الإقرار بالجنان، والتكلم باللسان، والعمل بالأركان، فمن اختل عنده ركن واحد من هذه الأركان يُحكم عليه بالكفر متجاهلاً أنّ الإيمان يزيد وينقص حسب أحاديث الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ[١]. وفي وقت لاحق حَكم القضاء المصري على كل من (صالح سرية وطلال الأنصاري وكارم الأناضولي) وعلى بعض قيادات التنظيم الآخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وأخلى سبيل أربعين متهماً من بينهم المتهم (حسن هلاوي) أمير التنظيم بالقاهرة، وبذلك انتهى أمر هذا التنظيم، وبقيت أفكاره تشجع على مزيد من التطرّف والعُنف[٢].

الفرع الثالث: الجماعة الإسلامية

نشأت هذه الجماعة في بداية السبعينات في الجامعات المصرية على شكل جمعيات دينية ذات نشاطات ثقافية واجتماعية في داخل الحرم الجامعي، ثم اتسعت قاعدتها، فاجتمع بعض من أعضائها وأطلقوا عليها اسم الجماعة الإسلامية، ووضعوا لها بناءً تنظيمياً يبدأ من داخل كل كلية بمجلس للشورى يرأسه أمير وينتهي بمجلس شورى الجامعات وعلى رأسها الأمير العام للجماعة الإسلامية، وفي طَوْر نشأتها انقسم روادها فالتحق قسم منهم بجماعة الإخوان المسلمين والقسم الآخر لَزِم الجماعة الإسلامية، وتُعتبر هذه الجماعة من أولى الجماعات التي حملت السلاح ورفعت شعار الجهاد المسلّح وبدأت بتطبيق أفكارها على أرض الواقع، ومع تطور عمل الجماعة والأحداث التي دارت حولها انتقل أغلبية قادتها إلى السودان وأفغانستان وعلى رأسهم (أيمن الظواهري ورفاعه طه وطلعت قاسم) الذين شاركوا فيما بعد في تأسيس تنظيم القاعدة[٣].

---

https://al-ain.com/article/saleh-secret-salem-rahal-global-jihad

[١] وليد منصور، رسالة الإيمان: ألغام تكفيرية زرعها صالح سرية في صفحات كتابه الإرهابي، مركز سيمو – باريس: المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، ٢٠١٨، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.almarjie-paris.com/5209

[٢] صالح سرية: الكاريزما ونهج الثورة الإسلامية المسلحة، بوابة الحركات الإسلامية، ٢٠١٦، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.islamist-movements.com/36514

[٣] موسى أبو مرزوق، مرجع سابق، ١٠٧-١٠٨.

مؤسس نواة هذه الجماعة هو محمد عبد السلام فرج في العام ١٩٧٩م حيثُ قال في كتابه (الفريضة الغائبة) أنّ هدفه قيام الدّولة الإسلامية والخلافة، ووصف الفكر القائم في مصر أنّه فكر طواغيت ولا يزول إلاّ بالقوة والسيف، ووضع شرطاً لقيام الدّولة الإسلامية وهو أنْ يقاتل أفرادها الحكام وأنظمتهم، وأن الجهاد فرض عيْن على كل مسلم لأنّ (ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب) وبيّن فرج في كتابه أنّ القوانين الوضعية ما هي إلاّ أحكام كُفر وأن حُكّام هذا العصر هم مرتدون عن الإسلام لتأثرهم بالاستعمار أو الصليبية أو الشيوعية حتى وإن صاموا وصلّوا[١].

وقد شهدت نهاية السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تورط الجماعة الإسلامية بعمليات إرهابية عنيفة، كان هدفها الأساسي رجال الشرطة والسياح والأقباط، وعلى إثر هذه العمليات تم اعتقال الكثير من أعضائها وزجهم داخل السجون المصرية، وفي السادس من أكتوبر١٩٨١م اغتالت الجماعة الإسلامية الرئيس المصري أنور السادات[٢] وفي ٨ أكتوبر ١٩٨١م قام بعض كوادر الجناح العسكري للجماعة الإسلامية بالهجوم على مديرية الأمن في أسيوط، إضافة إلى محاولة السيطرة على المدينة ودارت بينهم وبين قوات الأمْن المصرية مواجهات عنيفة أدّت إلى قتل العديد من أفراد الشرطة والقوات الخاصة[٣].

كما كان للجماعة دور بارز في حرب أفغانستان، حيثُ قُتل عدد من أعضائها من أبرزهم (علي عبد الفتاح) أمير الجناح العسكري للجماعة، ومن هناك أصدرت الجماعة مجلة (المرابطون) وأقامت العديد من القواعد العسكرية لها في أفغانستان، وعلى الصعيد الداخلي قامت الجماعة عن طريق ذراعها العسكري بمحاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) في (أديس أبابا) عام ١٩٩٥م، وتم قتل جميع أفرادها من قبل حرس الرئيس المصري، وفي ١٨ أبريل ١٩٩٦م تبنّت الجماعة الإسلامية هجوماً قُتل فيه ١٨ سائحاً يونانياً وأصيب (١٤) آخرين بجروح أمام فندق (أوروبا) قرب أهرام الجيزة، وعَلَلت الجماعة عمليتها بأنها استهدفت سُيّاحاً إسرائيليين، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٩٧م قامت الجماعة الإسلامية أيضاً بقتل ثمان وخمسين شخصاً خلال (٤٥) دقيقة بالأقصر معظمهم سُياحٌ سويسريون وعُرفت هذه المذبحة باسم (مذبحة الأقصر أو مذبحة الدير البحري) وقد أعلن أحد قادة الجماعة ويدعى (رفاعي طه) مسؤوليته عن العملية والتي تُعتبر أكبر العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر وكان لها تأثير واضح على الاقتصاد المصري، حيثُ أدّت إلى رُكود السياحة لسنوات طويلة[٤].

---

[١] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص ١٦٢٠- ١٦٢١

[٢] عادل حمودة، اغتيال رئيس: بالوثائق أسرار اغتيال أنور السادات، دار اقرأ، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨.

[٣] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص ١٦٢٣.

[4] Cragin, R. Kim. "Early History of Al-Qa'ida." *The Historical Journal* 51, no. 4 (2008): 1047–67. http://www.jstor.org/stable/20175214.

وفي مجال التطرّف المعاصر سنتناول أهم ظاهرتين تنظيميتيْن في العالمين العربي والإسلامي واللتين اتخذتا طابِعاً إقليمياً ودولياً وكان لهما أثر كبير على زيادة التطرّف والعُنف، وهما: تنظيم القاعدة، وتنظيم الدّولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

الفرع الرابع: تنظيم القاعدة

كانت فترة منتصف الأربعينات حتى التسعينات حرباً باردةً بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وكان هدف هذا الصراع فرض السيطرة على العالم إنّ كانت شيوعية روسية أو رأسمالية أمريكية، وفي هذه الأثناء كان العالم العربي والإسلامي جزءاً من هذا الصراع، فأفغانستان في نهاية السبعينيات كانت ساحة قتال بين المحتلين الروس والمجاهدين الأفغان والعرب بدعم علني من أمريكا استمرت عشرة سنوات، حتى خروج روسيا من أفغانستان عام ١٩٨٩م[١].

أثناء الحرب بين الروس والشعب الأفغاني أطلقت الدول العربية دعوات طالبت الشعوب العربية بنصرة إخوانهم المسلمين في أفغانستان، والقتال معهم ضد العدو السوفييتي فزاد عدد المهاجرين لأفغانستان وكان لهم دور مركزي في تأسيس التنظيم ووضع قواعده الأساسية، ورفده بأفكار جديدة تبناها التنظيم إلى أنّ وصل إلى التأثير والقوة التي يمتلكها في ذلك الحين، فأصبح له امتدادات في دول أخرى لم يكن ليصل لها لولا المجاهدون الجُدد الذين انضموا إليه، كما انشقت عنه مجموعات أصبحت أكثر تطرفاً وتعصباً وعُنفاً، أمّا الحكومات العربية فأرادت أنْ تظهر أمام شعوبها أنها ما زالت تتبنى سياسة المقاومة والجهاد وتأكيد هُويتها الإسلامية، وفي نفس الوقت تعمل على تحسين علاقاتها مع أمريكا والتساوق معها في المواقف، من جانبها تجاهلت الولايات المُتّحدة الأمريكيّة هِجرة المجاهدين إلى أفغانستان وسهلت خروجهم لمجابهة العدو التقليدي لأمريكا وهو الاتحاد السوفييتي، بل وأضفت شرعية على هذا القتال وأصبحت تبحث عن قيادات أفغانية طَيّعَة ليسهل عليها التحكم بما يحصل داخل الساحة الأفغانية، أمّا عن موقف المقاومة الأفغانية فقد عبر عنها ابن لادن في خطاباته حيث قال : إنّ المجابهة هي مع كل دول الكفر عربية أم أجنبية مستخدماً عبارته الشهيرة (الكُفر ملّة واحدة) وفي إحدى محاضراته قال: "لا ينبغي التفريق بين أمريكا وإسرائيل فهم عدو واحدٌ للأمة الإسلامية"[٢].

وبما أنّ الجهاد ضد الكافر المحتل فريضة على كل مسلم فإن الجهاد ضد الكافر المحتل لبلد مسلم كان يستهوي نفوس الشباب المسلم، فحركة الجهاد بشقيها انطلقت كردّة فعل على ممارسات أطراف خارجية وبعدها جاءت الأفكار والقواعد الفقهية، واستمر الدعم الأمريكي للجهاديين إلى أنْ انتصر الأمريكيون على الروس وتَفكك الاتحاد السوفيتي

(1) Rassler, Don. "Al-Qaida and the Pakistani Harakat Movement: Reflections and Questions about the Pre-2001 Period." Perspectives on Terrorism 11, no. 6 (2017): 38–54. http://www.jstor.org/stable/26295955.

(٢) سعيد على عبيد، تنظيم القاعدة - النشأة - الخلفية الفكرية – الامتداد، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٤-٧٦.

وسيطر الأمريكان على العالم، حينها حاولوا إيجاد طريقة لإخماد هذه التنظيمات وإسكاتها، وكما ذكرنا سابقاً فقد كان من الممكن أنْ تنتهي ظاهرة العائدين من أفغانستان وتزول إلى غير رجعة، خصوصاً بعد أنْ أعلنت كثير من الدول العربية عن خطة استيعاب هؤلاء العائدين ودمجهم في مجتمعاتهم مرة أخرى[١].

فهذا النوع من التطرّف في العالم العربي هو نتاج لحالة سياسية تم دعمها وتمويلها وتشجيعها من الأنظمة العربية وبعض القوى الخارجية الحليفة، وذلك لغايات سياسية مقصودة، ولقد كانت ذروة تشكل هذه الظاهرة في ثمانينيات القرن الفائت وبداية التسعينيات، حيثُ أنّه ونتيجة للصراع بين الولايات المُتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفيتي على أفغانستان تم توظيف ما أطلق عليه (المجاهدون) في حينها لمقاومة الوجود السوفيتي في أفغانستان، وعندما انتهت الحرب في أفغانستان قامت الأنظمة العربية بالبراءة من الظاهرة ومحاربتها، ما أنتج نوعاً جديداً من العُنف غير المسيطر عليه، ولكنّه هذه المرة أصبح ذا امتدادات جغرافية متعددة، وشكّل تحالفاً من تنظيمات جغرافية في مختلف دول العالم الإسلامي، ولقد ميّز هذه الظاهرة أنها استطاعت أنْ تقاوم دولة عظمى، ولذا عملت على تشكيل تكتل تنظيمي عالمي، ومحاولة إبراز ذاتها وكأنها قوة عظمى تضرب في كل مكان، وأطلقت على نفسها (تنظيم القاعدة)[٢].

ولمّا بدأت أعداد المجاهدين تزداد بوجود (أسامة بن لادن وعبد الله عزام) الأب الروحي للمقاتلين العرب أصبح هناك حاجة لتنظيم هذه العملية بصورة أكبر، فقاموا بتأسيس بيت الأنصار على يد أسامة بن لادن عام ١٩٨٤م بهدف استقبال المجاهدين وتسجيل بياناتهم بصورة منظمة وإنشاء قاعدة بيانات لهم، ومن هنا اشتقت القاعدة اسمها، وفي نفس العام عمل (عبد الله عزام) على إنشاء مكتب الخدمات، والذي هدف من خلاله إلى نشر الفكر الجهادي وجمع التبرعات لتنظيم القاعدة، وبذلك شكّل بيت الأنصار ومكتب الخدمات اللّبنة الأساسية التي عملت على تجميع المجاهدين وانضوائهم تحت مظلة الجبهة الإسلامية العالمية، والتي نشأت بعد إصدار بيانها التأسيسي وتوقيع كلٍّ من ابن لادن والجماعة الإسلامية المصرية وجماعة الجهاد في بنغلادش وجماعة العلماء في باكستان عليه، وكان تأسيسها

(1) Bergen, Peter. "Al Qaeda, the Organization: A Five-Year Forecast." The Annals of the American Academy of Political and Social Science 618 (2008): 14–30. http://www.jstor.org/stable/40375772.

https://al-ain.com/article/terrorist-organizations-daughter-extremist-west

(2) See Al Qaeda, the Organization: A Five-Year Forecast, *ibid*, p.p19–24.

بداية لبلورتها وتحويلها إلى تنظيم القاعدة الذي نشط على الصعيد العالمي من ناحية نشر أفكاره المتطرّفة[١] وتنفيذ العديد من التفجيرات والتي كان من أبرزها تفجير برجي التجارة العالمي في ١١ أيلول ٢٠٠٠م[٢].

ففي شباط عام 1988م تم الإعلان بشكل رسمي عن تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين والتي عُرفت لاحقاً بتنظيم القاعدة، فقد أسس الشيخ (عبد الله عزام) لفكر القاعدة في رسالته التعبويّة (إلحق بالقافلة) في العام ١٩٨٧م ولخّص في رسالته ستة عشر سبباً توجب على المسلمين الجهاد، ومنها ضرورة إقامة قاعدة صلبة لدار الإسلام من خلال حركة إسلامية منظمة[٣]. ويقول بهذا الخصوص: "إن إقامة المجتمع المسلم فوق بقعة أرض ضرورية للمسلمين ضرورة الماء والهواء، وهذه الدار لن تكون إلاّ بحركة إسلامية منظمة تلتزم الجهاد واقعاً وشعاراً وتتخذ القتال لُحمةً ودِثاراً"[٤].

يُعتبر قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية السوفيتية هم النواة الأساسية التي شكلت تنظيم القاعدة في العام ١٩٨٨م، لكي ينقلوا النصر الذي حققوه على السوفييت إلى أماكن أخرى حول العالم، وقد ترأس تنظيم القاعدة (عبد الله عزام ونائبه أسامة بن لادن)، وبعد مقتل عزام في العام ١٩٨٩م ترأس بن لادن التنظيم واختارت القاعدة أنْ يكون مقرها السودان، وذلك في العام ١٩٩١م بسبب العلاقات الجيدة التي كانت تجمعها مع الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة في السودان، وبقي مقر القاعدة في الخرطوم حتى العام ١٩٩٦م، وبعد الضغوط الدولية الكبيرة اضطر بن لادن أنْ ينقل مركز القاعدة إلى أفغانستان حيثُ تحالف تنظيمه مع طالبان، وفي نهاية عام ٢٠٠١م وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على برجي التجارة العالمي بالولايات المُتّحدة الأمريكيّة تم تدمير معسكرات تدريب القاعدة، مما أدَّى إلى تشرذمهم، وبالتالي قرّرت القاعدة أنْ تتمركز في إيران وعلى الحدود الباكستانية[٥].

تتقاطع الأسس الفكرية لتنظيم القاعدة مع الأسس الفكرية للسلفية الجهادية وتتمثل هذه الأسس في مجموعة أفكار عَقَدية أولها توحيد الحاكمية، وهو مفهوم مِحوري في تنظيم القاعدة وله أكثر من تَصور، فعلى المستوى السياسي

---

[١] إبراهيم بن صالح العايد، التكفير عند جماعات العنف المعاصرة: دراسات في الحالة الإسلامية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط ١، بيروت، ٢٠١٤، ص ٧٣-٧٥.

[2] Jason Burke. "Al Qaeda." *Foreign Policy*, no. 142 (2004): 18–26. https://doi.org/10.2307/4147572.

[٣] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص ١٣٠٩.

[٤] عبد الله عزام، إلحق بالقافلة، بيت المقدس، (البلد غير مذكورة) الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٠.

[٥] كريستينا هلميتش، القاعدة: نهاية تنظيم ام انطلاق تنظيمات، ترجمة فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٣-٣٢.

يتجلى في رفض الحُكم بغير ما أنزل الله وتكفير الحاكمين وإنكار القوانين الوضعية، أمّا على المستوى الاجتماعي فيظهر في التصور الحاكمي للمجتمع الذي هيمنت عليه الجاهلية الجديدة[١].

يعتقد تنظيم القاعدة بنفس الطرح النظري للسلفية الوهابية والتيميّة التقليدية والذي يقوم على ثلاثة محاور، أولها: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، ويستشهدون بذلك بقول الرّسول مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ حيثُ قال: أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشْهَدُوا أنّ لا إلَهَ إلاّ اللَّهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللَّهِ، ويُقِيمُوا الصَّلَاةَ، ويُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذلكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ إلاّ بحَقِّ الإسْلَامِ، وحِسَابُهُمْ علَى اللَّهِ[٢].

وأيضاً قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ: "بُعِثتُ بالسيفِ بينَ يدَي الساعةِ حتى يُعبدَ اللهُ وحدَه لا شريكَ له وجُعِلَ رزقِي تحتَ ظلِّ رمحِي وجُعِلَ الذُّلُّ والصغارُ على مَن خالف أمرِي ومَن تشبَّه بقومٍ فهو منهم"[٣] فبنظرهم التوحيد غاية والجهاد وسيلة لتحقيق هذه الغاية، حيثُ يقول (عبد القادر بن عبد العزيز) في كتابه (الجامع في طلب العلم الشريف): "فنواب البرلمانات هم أرباب ينازعون الله حق التشريع وليس لهم حق التشريع فالتحليل والتحريم بدون نص شرعي هو منازعة في الحاكمية ومساهمة في توجيه العبودية لغير الله، وإن الديمقراطية دعوة إلى الكفر، فإذا علم الناخبون أنهم بممارستهم للعملية الانتخابية بأنهم يفوضون النواب في ممارسة التشريع من دون الله بالنيابة عنهم فقد كفروا"، ويجدون أنّه من المقبول والواجب أنْ يتم إكراه الناس سياسياً بتحكيم الشريعة الحقّة والتي هي من اختصاص الله[٤].

وثانيها: دار الإسلام ودار الكفر، حيثُ يفسر تنظيم القاعدة هذا المفهوم والذي يتقاطع مع الحركات الجهادية بأن دار الإسلام هي من يكون سُكانها مسلمين ودار الكفر هي من يكون سكانها كفار، وبذلك يقول (عبد الأقدر بن عبد العزيز): إنّ تقسيم الديار إلى دار كفر ودار إسلام ثابت بالنصوص ولم يأت من اجتهاد العلماء، وكما يرى (أبو محمد المقدسي وأبو جندل الأزدي) أنّ دار الإسلام تتحوّل إلى دار كفر عندما تكون السيطرة فيها لكلمة الكفر وتحكيم شرائعها ولا علاقة للديانة بأكثرية السكان، وهذا هو المبرر الذي يسوقه أعداء الإسلام لمحاربة الحكومات الوطنية والمجتمعات المسلمة لأنها تحوّلت من دار إسلام إلى دار كفر[٥].

---

[1] Kfir, Isaac. "DAESH." A Primer on the Ideological and Theological Drivers of AQ and Daesh: Al-Qaeda. Australian Strategic Policy Institute, 2018. http://www.jstor.org/stable/resrep23115.9.

[٢] أخرجه البخاري: الجامع الصحيح، الدرر السنية، ص٢٢٤٨، أنظر الموقع الإلكتروني: https://dorar.net/hadith/sharh/3101

[٣] أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التضعيف، الدرر السنية، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.dorar.net/hadith/sharh/121866

[٤] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص ١٢٤٤- ١٢٤٨

[٥] عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، المجلد الأول، بدون دار نشر وبلد، ٢٠٠٤، ص ٦٤١-٦٤٤.

وثالثها: أنّ الجهاد في الفكر القاعدي يتقاطع مع التوحيد وأن الجهاد هو فرض عين على المسلمين وهو معلوم من الدين بالضرورة ولا يشترط أخذ إذن الحاكم متى وجب الجهاد، وهو الدرع الحصينة للأمة الإسلامية وخطره كبير على قوى الكفر العالمي وعلى المرتدين على حد سواء، فتعطيل فريضة الجهاد ومحاولة التعايش مع الحضارات يقود الأمّة إلى الهزيمة والانكسار [١].

ورابعها: الولاء والبراء والذي يتمثل مفهومه في أنّ واجب المُسلم موالاة المسلمين ونصرتهم والتبرؤ من الكافرين وتكفيرهم ومعاداتهم، كما يوجبون تكفير الحكام والحاكمين بالقوانين الوضعية ويصفونهم بالمرتدين، فيقول أبو محمد المقدسي في كتابه (إمتاع النظر في كشف شبهات مرجئة العصر): "إنّ أول واجبات الموحّد أن يبرأ من الحُكام والمشرعين ويُكَفرهم ويُنكر عليهم قوانينهم الوضعية، هذا وتَبْرأت القاعدة من كل معارض لها، فيكون الرَد إمّا بالتكفير أو بالتخوين أو التحفظ، وذلك حسب طبيعة علاقته بها، فالبراء والولاء في تصورهم من موجبات التوحيد مُستندين في ذلك إلى الآية الكريمة: "إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ"[٢].

وخامسها: الكفر بالطواغيت، حيثُ يَجد تنظيم القاعدة أنّه من الواجب الكُفر بالطواغيت والقوانين الوضعية ومشرعوها ومروجوها، وفي هذا المقام يشير (أبو محمد المقدسي) في كتابه (مِلّة إبراهيم في رسالة إلى طواغيت العصر من حكام وأمراء وملوك) فيقول: "نحن براءٌ منكم ومن قوانينكم ومن دساتيركم"[٣].

وجدير بالذكر أنّ تنظيم القاعدة استقى أفكاره من فكر ابن تيمية والفكر السلفي اللّذين يستندان إلى التفسير الحرفي للقرآن الكريم ولأحاديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ دون أخذ الظروف الزمانية والمكانية بعين الاعتبار، فقد اعتبر أسامة بن لادن بأن تفسير آية أو حديث لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزماني والمكاني ما هو إلاّ افتراء على الله ورسوله فالآيات والأحاديث -بوجهة نظره- يجب أنْ تؤخذ كما هي، لأنّ السلف الصالح قد توصلوا إلى الحلول منذ زمن وهم على معرفة أكبر من علماء اليوم، فلا اعتراض على أي شيء يقوله السلف لا منطقياً ولا عقلياً، وإنّ هذا الأمر غير قابل للبحث والتشاور، فالاعتماد لديهم فقط على النقل عن أسلافهم، وفي هذا الإطار قسَّم أيمن الظواهري[٤] -الذي تزعّم القاعدة بعد مقتل أسامة بن لادن- الناس إلى قسمين: كافر، ومؤمن، فالمؤمن يتّبع

---

[١] المرجع نفسه، ص ٨٩٢-٨٩٣.

[٢] القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية ٤.

[٣] محمد عاصم المقدسي، ملة إبراهيم ودعوة الأنبياء والمرسلين، ٢٠٠٠، ص ٨٤، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3At5vwq

[٤] هو أيمن محمد ربيع الظواهري من مواليد العام ١٩٥١ وهو زعيم تنظيم القاعدة خلفاً لأسامة بن لادن بعد ما كان ثاني أبرز قيادي منظمة القاعدة العسكرية التي تصنفها معظم دول العالم كمنظمة إرهابية، وزعيم تنظيم الجهاد الإسلامي العسكري المحظور في مصر رصدت الحكومة الأمريكية مكافأة تقدر بـ ٢٥ مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه، عمل كجراح (تخصص جراحة عامة) وساعد في تأسيس جماعة

الشريعة دون نقاش أو تفكير ومن يناقش بالشريعة يعتبره غير عاقل، فالمقبول لديهم هو فقط ما توافق مع نص أو حُكم سابق، الأمر الذي رسخ في فكر السلفيين أنّه لا جدوى من نقاش الناس فهل يُناقش المجنون[١]؟

ولم يتوقف الفكر السلفي عند هذا الحد بل ذهب ليقسّم المجتمع والدّولة إلى دار كفر ودار إسلام، فدار الإسلام هم الذين يتبعون الشريعة الإسلامية ويطبقونها كما وردت من السلف بدون تحريف أو تغيير، أمّا دار الكفر فهم الذين لا يطبقون الشريعة الإسلامية كما وردت حتى ولو كانت غالبيتهم مسلمين، فهم كُفار يجب قتالهم أينما وجدوا، فالجهاد لا يقتصر على الكفار بل يطال المسيحيين واليهود من أهل الكتاب حتى ولو لم يكونوا معتدين، غاضّين أعينهم عن قول الله تعالى في كتابه العزيز: "لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"[٢] كما كَفّروا المسلمين الذين يطبقون القوانين الوضعية تاركين بذلك التعاليم السماوية، فيتم التعامل معهم ضمن قاعدة (الولاء والبراء) والتي تتمثل في أنّ الموالاة تكون للمؤمنين الصالحين الملتزمين بالشريعة وما أتى به السلف والبراء يكون لغير الموالين لهم من يهود ومسيحيين ومسلمين غير ملتزمين بالشريعة الإسلامية[٣].

كما ينظر تنظيم القاعدة إلى المجتمع من مُشرعين وعلماء وطوائف دينية وباحثين ونظام تعليمي بأنهم أعداء الإسلام، ويجب قتالهم لوضعهم قوانين وضعية كافرة بحجة تنظيم حياة الناس، وعدم سعيهم لاستحداث نظام تعليمي يتلاءم مع جوهر الدين الإسلامي -وفق تصوراتهم- مما يسهم في إعاقة تطبيق شرع الله، ويضع تنظيم القاعدة الحُكام العرب في مصاف الطواغيت الذين يجب محاربتهم ويصفهم بالخطر الأكبر على الأمّة الإسلامية، وقتالهم واجب ومقدم على قتال اليهود فهم مرتدون لوضعهم قوانين وضعية كافرة وإبدالها بالأحكام الشرعية، وأنّ البراءة منهم وتكفيرهم من أبجديات العمل الجهادي، ولم يتوقف الأمر عند تكفير الحكام بل تعدّى ذلك إلى تكفير أنظمتهم السياسية وأجهزتهم الأمنية ودساتيرهم وقوانينهم وأدواتهم الإعلامية، فكل هؤلاء هم كفرة وجب التعامل معهم بالسلاح من قتل وتفجير وتدمير إلى أنْ يرتجعوا عن طريق الضّلال[٤].

كما تمارس القاعدة بحق أعدائها كُل أنواع العُنف بدون تراجع أو ندم، وتنظر إلى هذا الأمر من منطلقين الأول: مفهوم التمترس، والذي يعني أنّه إذا أخذ العدو بعض المواطنين دروع بشرية فإنّه يجوز قتلهم واعتبارهم شهداء، أمّا المنطلق الثاني: فهو مفهوم الانغماس والذي يتمحور حول تبرير المجاهد إنغماسه في الكفار وقتلهم إنْ كانوا بالمطاعم أو المقاهي

الجهاد المصرية ويعتقد بعض الخبراء أنه من العناصر الأساسية وراء هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان اسم الظواهري ثانياً ما بعد بن لادن في قائمة تضم ٢٢ من أهم الإرهابيين المطلوبين للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد عام ٢٠٠١.

[١] السلفية الجهادية في سطور، موقع قناة المنار، ٢٠١٥: http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1145274

[٢] القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية ٨.

[٣] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص ١٢٥٢- ١٢٥٤.

٤ إبراهيم بن صالح العايد، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٠

أو الأماكن العامة أو حتى أماكن العبادة، مع علمه المسبق أنّه سوف يَقتل نفسه أيضاً، كما أصدرت هذه التنظيمات التكفيرية فتاوى لتصفية بعض الكتاب والأدباء أمثال (نوال السعداوي، وحيدر حيدر) كما حاولوا قتل (نجيب محفوظ)[١].

هذا وقد اكتسبت القاعدة قبولاً على مستوى التنظيمات المتطرّفة، مما دفع بعض التنظيمات المسلّحة العاملة في مناطق محددة إلى السعي عن الالتحاق بتنظيم القاعدة تَبعاً لسياقات وظروف موضوعية معينة، فما هي هذه السياقات وما هي الظروف الموضوعية التي دفعت التنظيمات للانضمام للقاعدة؟ إنّ محاولة الإجابة عن هذا السؤال تقتضي معالجة الانتشار الجغرافي لتنظيم القاعدة من زاويتين، أولاً: زاوية محددات الانتشار، ثانياً: ماهية هذا الانتشار.

أولاً: محددات الانتشار الجغرافي: هناك ثلاثة عوامل تُشكل في مجملها محددات تُفسر الانتشار الجغرافي لتنظيم القاعدة، وهذه العوامل إمّا أنْ تكون ذات طبيعة أيديولوجية أو مؤسساتية أو تنظيمية، فالعامل الأيديولوجي يتمثل في انتشار أيديولوجيا السلفية الجهادية، فبما أنّ تنظيم القاعدة وُلِدَ من رحم السلفية الجهادية، فإن هذا العامل الأيديولوجي السلفي يساعد تنظيم القاعدة في استقطاب أعضائه ومؤيديه في المساحات الجغرافية التي ينخرط جُزء من نُشَطائِها بالأيديولوجية السلفية الجهادية، التي وَضع مبادئها منظرو التيار الجهادي في أفغانستان أواخر الثمانينات من القرن الماضي أمثال (سيد إمام) في كتابه (العمدة في إعداد العدة) و (أيمن الظواهري) في كتابه (الحصاد المر) هذه الأيديولوجيا كان لها رَواج كبير في بعض الدول العربية مثل: (المملكة العربية السعودية واليمن والعراق) هذا و تستند الأيديولوجية السلفية إلى ثلاثة مقومات أساسية أولها: أنّ القتال واجبٌ دينيٌ وليس فقط ضرورة سياسية، وثانيها: أولوية قتال العدو القريب مقدم على قتال العدو البعيد، وثالثها: عدم التفريق بين التيار العلماني والتيار الإسلامي الذي يؤمن بالديمقراطية وتوابعها، أمّا العامل الآخر فهو العامل المؤسساتي والذي يرتبط باستغلال هشاشة الدّولة وأجهزتها وضعف قدرتها على مراقبة مجاله، والعامل الأخير هو العامل الأيديولوجي، والذي يستهدف الدول الضعيفة ذات البنية الهشة لينشط فيها وينمو ويتمدد، كما حدث في السودان ما بين سنوات (١٩٩١م و١٩٩٦م) حيثُ انهارت الدّولة في السودان مما شجع أسامة بن لادن على إيجاد موطئ قدم فيها وجعل من الخرطوم مركزاً لنشاطاته، كما استغل التنظيم الصعوبات التي واجهتها السلطات اليمنية في ضبط أمنها ليعمل على تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد العرب[٢].

---

[١] المرجع نفسه، ص ١١٤-١١٦.

[2] Sageman, Marc. "Confronting Al-Qaeda: Understanding the Threat in Afghanistan." Perspectives on Terrorism 3, no. 4 (2009): 4–25. http://www.jstor.org/stable/26298421.

وبعد إسقاط نظام صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣م وانهيار بُنية الدّولة في العراق شجّع ذلك تنظيم القاعدة على إعادة بناء هياكله وتغلغله في العراق، حيثُ أصبح لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين سيطرة ونفوذ كبير، وحسب ما صرحت به المخابرات الأميركية بأن القاعدة أصبحت قادرة على توظيف عناصرها الذين تمرسوا على الحرب في العراق لتنفيذ هجمات داخل الولايات المُتّحدة، وعلقت (تاونسند) مستشارة الأمن الداخلي للرئيس الأميركي على ذلك بأن التهديد واضح والإدارة الأميركية تأخذه على محمل الجد، بمعنى أنّ العراق لم يَعد مكان لنشاط القاعدة فقط، بل أصبحت القاعدة تُنشِئُ فيه معسكرات تدريبية لتكوين مقاتليها لإعادة توزيعهم في الخارج، وفي شمال أفريقيا تَحَوَّلَ وجود القاعدة من خلايا منفصلة تتحرك بمبادرات ذاتية إلى تنظيم قوي البنية بعد انضمام الجماعة السلفية له، كل ذلك يدلل على حدوث نقلة نوعية في التوسع التنظيمي للقاعدة[١].

أمّا بما يخص العامل التنظيمي فيكمن في وجود جماعات مسلحة تدفعها ظروف معينة إلى مبايعة تنظيم القاعدة الذي عمل على توسيع انتشاره الجغرافي وزيادة الخدمات التي يقدمها، هذا وقد قررت بعض هذه التنظيمات في ظل سياقات معينة الانضمام لتنظيم القاعدة ومبايعة زعيمه أسامة بن لادن، وهو ما يظهر في حالتي أبي مصعب الزرقاوي في العراق وأبي مصعب عبد الودود في الجزائر، فأحمد الخلايلة الملقب بأبي مصعب الزرقاوي لم يكن عضواً في تنظيم القاعدة خلال إقامته في أفغانستان بين الأعوام (١٩٩٩م2001م) وعندما ذهب إلى العراق سنة ٢٠٠٢م كان حينها جزءاً من جماعة أنصار الإسلام في كردستان، وعندما هاجمت الولايات المُتّحدة الأميركية وحلفاؤها العراق سنة ٢٠٠٣م بدأ الزرقاوي بإنشاء تنظيم خاص به وهو جماعة التوحيد والجهاد والتي كان لها تواجدها وفاعليتها من ناحية بث الرعب، مما شجع ابن لادن على التعبير عن رغبته بانضمام جماعة التوحيد والجهاد إلى القاعدة خاصة أنّ الأيديولوجيا مشتركة والأهداف واحدة، فوافق أبو مصعب الزرقاوي وانضمت جماعته إلى القاعدة بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤م وبايعت أسامة بن لادن، ونتيجة لذلك تحوّلت جماعة التوحيد والجهاد إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين[٢].

وبعد انتهاء الحرب الأفغانية السوفيتية وخروج الأفغان العرب من باكستان وأفغانستان واستقرار معظمهم في السودان، تابع أسامة بن لادن يراقب ما يدور في الجزائر، وباتصاله مع بعض قيادات الجماعة الإسلامية المسلحة التي استنكرت الممارسات التي يقوم بها أمير الجماعة (عنتر زوابري) من مذابح وتكفير للشعب الجزائري، حينها اقترح ابن لادن على قيادات داخل الجماعة الإسلامية المسلحة بالانشقاق عن الجماعة وتأسيس تنظيم جديد يقوم بتصحيح صورة العمل الجهادي الذي أساء إليها (الزوابري) فتأسست الجماعة السلفية للدعوة والقتال في أغسطس من العام

---

(1) Kamolnick, Paul. "COUNTERING RADICALIZATION AND RECRUITMENT TO AL-QAEDA: FIGHTING THE WAR OF DEEDS." Strategic Studies Institute, US Army War College, 2014. http://www.jstor.org/stable/resrep11311.

٢ محمد عبد العاطي، ملخص ملف القاعدة: قراءة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص ٦٠-٦٣، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://bit.ly/3FvdMDL

١٩٩٨م وأعلنت براءتها مما تمارسه الجماعة الإسلامية المسلحة من مذابح وتخريب، وفيما بعد تم تغيير اسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال حيثُ أصبح اسمها (تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي) وذلك في يناير من العام ٢٠٠٧م، وبذلك أصبح للقاعدة مرتكزاً داخل منطقة المغرب العربي ونجحت في التحوّل من تنظيم محلي إلى تنظيم ذي انتشار جغرافي واسع على نحو دقيق ومُحكم يسيطر على أهم مداخل العالم العربي[١].

ثانياً: ماهية الانتشار الجغرافي: حيثُ تُبرز محددات الانتشار الجغرافي لتنظيم قاعدة الجهاد ماهية هذا الانتشار الذي تحكمه ثلاثة أبعاد أساسية، أولها: بُعد مجالي، وثانيها: بُعد إجرائي، وثالثها: بُعد سياسي، فالبُعد المجالي يتمحور حول الانتقال من القُطرية إلى الإقليمية، وذلك من خلال تحويل التنظيمات المسلحة التي يتحالف معها تنظيم القاعدة من تنظيمات قطرية إلى تنظيمات أوسع مجالاً لتشمل نشاطاتها الدول المجاورة، وهذا ما تم تكريسه في تجربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحوّلت إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي كما أسلفنا، ولم تكن تابعة لتنظيم القاعدة تنظيمياً، كما أنّه وفي دول مغاربية أخرى التحقت مجموعات بالقاعدة كالجماعة المغربية المقاتلة، والجماعة الليبية المقاتلة، والجماعة التونسية المقاتلة، كما امتدت القاعدة عبر مناصريها والملتحقين بركبها إلى دول أخرى مثل: (الأردن ولبنان والعراق وسوريا والصومال ومصر) وغيرها من الدول، فلطالما استغلت القاعدة الأيديولوجيا بهدف جمع شتات السلفيين الجهاديين وتوحيدهم تحت إطار أيديولوجي واحد[٢].

أمّا البُعد الإجرائي فيتمثل في استقطاب المقاتلين المغاربيين الجدد بالتنسيق بين تنظيم القاعدة وبين الجماعات المقاتلة في كل من تونس وليبيا والمغرب، فبعض المقاتلين يتم استقطابهم وتجنيدهم وتدريبهم على طريقة صُنع المتفجرات والأحزمة الناسفة وتفخيخ السيارات، والبعض الآخر يُرسَلون فقط لتنفيذ عمليات انتحارية، ويتم تسهيل السفر لهم عبر خلايا معينة إلى البلدان المجاورة للعراق من خلال رفدهم بجوازات سفر مزورة. أمّا البُعد السياسي فيعبر عن طبيعة الالتحاق بالتنظيم بين الاختيار والاضطرار، فتنظيم القاعدة يعمل من وقت لآخر إلى الإعلان عن انضمام بعض التنظيمات المسلحة له ومبايعة (ابن لادن) كإعلان (أيمن الظواهري) للتدليل على انتشاره الجغرافي الواسع وتأكيد تنامي قوته[٣].

نلاحظ أنّه في العقد الأول من الألفية الثالثة حقق التنظيم انتشاراً جغرافياً واسعاً، حيث اكتسبت أيديولوجيته ميّزة جديدة بحيثُ أصبحت عابرة لحدود الدّول، وتعددت فروعه وخلاياه والتنظيمات والعناصر المرتبطة به والمناصرة له

---

[١] محمد عبد العاطي مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥،

[٢] المرجع نفسه.

[٣] محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ٦١-٦٥.

في دول عديدة من العالم، كما تجاوزت العمليات التي نفذها التنظيم المستوى المحلي وتوسعت إلى أنْ شملت دول وقارات على المستوى العالمي، مثل: (آسيا وإفريقيا، وأوروبا، والولايات المُتّحدة الأميركية) أمّا في المنطقة العربية فإن فروع تنظيم القاعدة وخلاياه موجودة في كل من المشرق العربي ومنطقة الخليج والجزيرة العربية والمغرب العربي كذلك، واستطاع التنظيم بأن يلقي بظلاله على مستوى السياسات العالمية وأصبح هدفًا محورياً لاستراتيجية الحرب على الإرهاب بوصفه منظمة إرهابية عابرة للحدود، وصُنّف بأنّه أحد المصادر الرئيسية للخطر في العالم، وذلك بسبب الانتشار الجغرافي وتمدد دوره على الصعيد العالمي، فقد أصبح حاضراً على مستوى السياسات العالمية، حيثُ يُصنف ضمن قائمة الفاعلين الدوليين غير الرسميين(Non-State Actors) وذلك بالنظر إليه كمنظمة إرهابية عابرة للحدود وخاصة بعد الهجوم الذي شنّه التنظيم في الحادي عشر من سبتمبر عام٢٠٠١م على برجي التجارة العالمي، وسدّد للولايات المُتّحدة الأمريكيّة ضربة على المستوى الاقتصادي والمستوى العسكري وذلك حسب الادعاء الأمريكي[١].

كما نلاحظ أيضاً أنّه على الرغم من اختلاف مشارب التنظيم وخلاياه العاملة في الدول المختلفة سواء ظروف التكوين أو الأهداف أو الأساليب والطرق، إلاّ أنّ كل فروع التنظيم تنطلق من أيديولوجية واحدة وهي أول مجموعة جهادية متعددة الجنسيات في القرن الحادي والعشرين، وأن تمدد التنظيم وانتشاره جغرافياً هي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة إقليمياً ودولياً، وقد لعبت الأيديولوجية الراديكالية ذات المنطلقات الدينية لتنظيم القاعدة دوراً كبيراً في انتشار التنظيم جغرافياً، إضافة إلى الأزمات البنيوية الداخلية التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي، والبعض الآخر له علاقة بعوامل إقليمية ودولية منها سياسات الولايات المُتّحدة الأميركية والغرب تجاه العرب والمسلمين، والتي خلقت بيئة ملائمة لصعود وتنامي التنظيمات الإسلامية الراديكالية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، فأيديولوجية القاعدة الراديكالية[٢]التي يطرحها التنظيم وخطابه السياسي والإعلامي التعبوي، وبُنيته الجغرافية، واستراتيجياته الحركية، اجتمعت كلّها لتعزز من فرص استمراريته وتناميه وانتشاره جغرافياً، خاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات الراهنة، حيث لعب تنظيم القاعدة دوراً بارزاً في تغذية التطرّف وزيادة حدته في العالم العربي.

تُعَدّ ظاهرة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظرًا لما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الوطني والدولي، واعتداء على سيادة القانون، ما دفع الدول إلى سن تشريعات وطنية وإبرام اتفاقيات دولية لمواجهتها. على الصعيد الوطني، بادرت الدول العربية إلى إقرار قوانين لمكافحة الإرهاب والتطرف،

---

[١] Barsoum, Nadia. "Book Reviews." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 37, no. 4 (2014): 84–89. https://www.jstor.org/stable/10.33428/jsoutasiamiddeas.37.4.0084.

[٢] تُعَرّف كلمة الراديكاليّة في معجم المعاني على أنّها إحدى الاتجاهات السياسيّة التي تسعى إلى الإصلاح الجذريّ والتام في المجتمع، ويقوم هذا الإصلاح على أساس إطلاق الحريات العامّة، سواء في الاقتصاد أم الحرية الفكرية، وتعود كلمة راديكالية إلى أصول يونانية، واصطلاحًا تعني: نهج تتبعه الحركات السياسية والأحزاب لإحداث تغيير جذريّ وشامل، وحديثًا أصبحت ترتبط بالجماعات المتطرفة، والمتشددة في مبادئها.

كما هو الحال في مصر التي أصدرت القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ لمكافحة الإرهاب، متضمّنًا نصوصًا تجرّم الانتماء إلى الجماعات المتطرفة أو دعمها أو الترويج لها (قانون مكافحة الإرهاب المصري، المادة ٢)، ومنح سلطات واسعة لمصادرة أموال المتورطين (المادة ١٢). وفي السعودية، جاء نظام جرائم الإرهاب وتمويله لعام ٢٠١٧ ليعاقب بشدة على الانخراط في أي تنظيم مسلح يهدد الوحدة الوطنية أو الأمن العام (المادة ١)، كما ركز على تجفيف منابع التمويل غير المشروع (المادة ٢١). واتبعت الإمارات نهجًا مشابهًا من خلال القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ الذي شدد على تجريم التحريض الإلكتروني على العنف (المادة ٤١). غير أن هذه التشريعات تعرضت للانتقاد في تقارير حقوقية بدعوى استخدامها أحيانًا لتقييد حرية التعبير أو استهداف المعارضة، بما يتعارض مع الالتزامات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، خاصة المادة ١٩.(United Nations, ICCPR, Art. 19)

الاستجابة الدولية للتطرف

أما على الصعيد الدولي، فقد شكلت الاتفاقيات والقرارات الأممية إطارًا قانونيًا لمكافحة هذه الظاهرة، من بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999) التي ألزمت الدول بتجريم تقديم أو جمع الأموال لتنفيذ أعمال إرهابية (United Nations, 1999, Art. 2)، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998) التي عرفت الأعمال الإرهابية بأنها أفعال تهدف إلى إثارة الرعب أو تهديد أمن الدولة (جامعة الدول العربية، المادة ١). وأصدر مجلس الأمن قرارات بارزة مثل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي ألزم الدول بتجريم تمويل الإرهاب وتعزيز التعاون القضائي(UNSC, Res. 1373, 2001) ، والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب .(UNSC, Res. 2178, 2014) كما يتيح نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ملاحقة قادة الجماعات المسلحة المتطرفة عند ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.(ICC, Rome Statute, Arts. 7 & 8)

رغم هذا الزخم القانوني، تواجه الجهود الوطنية والدولية عدة تحديات، أبرزها غياب تعريف موحد للتطرف والإرهاب ما يصعّب التعاون القضائي الدولي(Saul, 2006) ، واتهامات بإساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لقمع الحريات (Amnesty International, 2018)، إضافة إلى تطور أساليب الجماعات في استغلال الإنترنت لنشر الفكر المتطرف واستقطاب الأتباع .(UNODC, 2012) وفي مواجهة ذلك، اتجهت الجهود القانونية الحديثة إلى التركيز على الوقاية، عبر تشريعات تدعم التربية على المواطنة، ومكافحة خطاب الكراهية، وتطوير قوانين الجرائم الإلكترونية، وتعزيز التعاون الدولي، إلى جانب تبني برامج إعادة التأهيل مثل برامج "المناصحة" في السعودية أو برامج السجون في مصر، وذلك بهدف محاربة التطرف فكريًا واجتماعيًا، وليس أمنيًا فقط.(UNODC, 2011)

يواجه المجتمع الدولي والمنظومات القانونية الوطنية العديد من التحديات في مواجهة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة، ما يقلل من فاعلية جهود المكافحة. ومن أبرز هذه التحديات غياب تعريف موحد لمفهومي التطرف والإرهاب بين الأنظمة القانونية الوطنية، حيث تختلف التشريعات في توصيفها للأنشطة أو الجماعات الإرهابية، مما يعقد

التعاون القضائي الدولي في مجالات مثل تسليم المجرمين وتبادل الأدلة والمعلومات .(Saul, 2006) على سبيل المثال، قد تصنف دولة معينة جماعة ما كمنظمة إرهابية بينما تراها دولة أخرى حركة مقاومة مشروعة، وهو ما يخلق تضاربًا يعوق الجهود الجماعية. كما أن ضعف التنسيق في تبادل المعلومات الأمنية والقضائية حول الجماعات المتطرفة يظل من التحديات الكبرى، رغم الدعوات المتكررة في قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات.(United Nations Security Council, 2001, 2014)

إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحّة لمواءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية بشكل يحفظ الأمن القومي دون المساس بحقوق الإنسان الأساسية، وفق ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (United Nations, 1966).وقد أظهرت تقارير حقوقية أن بعض الدول تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب بشكل موسع لتقييد الحريات العامة أو استهداف المعارضة السياسية، مما يقوّض مصداقية هذه القوانين ويضعف فعاليتها (Amnesty International, 2018).أمام هذه التحديات، يصبح من الضروري تطوير مقاربات قانونية متوازنة وشاملة تراعي خصوصيات كل دولة، وتنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يضمن مكافحة التطرف دون انتهاك الحقوق والحريات الأساسية.

تعامل القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية مع ظاهرة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة

تُعَدّ ظاهرة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة المرتبطة به من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة القانون وتهديد مباشر للسلم والأمن الداخلي والدولي. وقد دفعت هذه الظاهرة الدول والمجتمع الدولي إلى سن قوانين وطنية وإبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى مكافحتها والحد من آثارها المدمرة.

أولاً: القوانين الوطنية في مكافحة الفكر المتطرف

أدركت معظم الدول العربية خطورة الفكر المتطرف، فسارعت إلى إقرار قوانين وطنية خاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف. ففي مصر، صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة الإرهاب، متضمنًا تعريفًا موسعًا للجماعات الإرهابية وتجريم الانضمام، أو المشاركة أو تمويل أو الترويج لهذه الجماعات بأي وسيلة (قانون مكافحة الإرهاب المصري، المادة ٢). كما أتاح القانون للنيابة العامة سلطات واسعة في مصادرة الأموال والأصول المتعلقة بهذه الجرائم (المادة ١٢).

وفي السعودية، صدر نظام جرائم الإرهاب وتمويله ٢٠١٧، الذي اعتبر أي تنظيم مسلح يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر تنظيمًا إرهابيًا (المادة ١). كما نص النظام على عقوبات مشددة تصل إلى السجن المؤبد ومصادرة الأموال، مع توفير أدوات لمكافحة التمويل غير المشروع (المادة ٢١).

وفي الإمارات، أقر المشرع الاتحادي القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، الذي تضمن نصوصًا مشابهة، وركز أيضًا على تجريم التحريض عبر الوسائط الإلكترونية (المادة ٤١).

لكن، ورغم أهمية هذه القوانين، أثارت بعض بنودها جدلًا واسعًا بسبب اتهامات بأنها قد تُستخدم لتقييد حرية التعبير أو استهداف المعارضة السياسية، بما يتعارض مع التزامات هذه الدول بموجب الاتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966) ، لا سيما المادة ١٩ المتعلقة بحرية التعبير (United Nations, ICCPR, Art. 19).

ثانيًا: الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة التطرف والجماعات المسلحة

تعاملت المنظومة القانونية مع الفكر المتطرف من خلال إدراجه ضمن إطار مكافحة الإرهاب. ومن أبرز هذه الاتفاقيات الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب(1999) ، التي ألزمت الدول الأطراف بتجريم تقديم أو جمع الأموال بقصد استخدامها في تنفيذ أعمال تهدف إلى بث الرعب بين السكان أو إجبار حكومة ما أو منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عنه (United Nations, International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, Art. 2).

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب(1998) ، والتي اعتبرت أن الأعمال الإرهابية تشمل كل فعل أو امتناع عن فعل يقصد به إثارة الرعب بين الناس أو تهديد الأمن القومي للدولة أو سلامتها أو استقرارها (جامعة الدول العربية، المادة ١).

قرارات مجلس الأمن، خاصة:

- القرار ١٣٧٣(2001) ، الذي ألزم الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لمنع تمويل الإرهابيين وتجريم ذلك في قوانينها الداخلية، مع تعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات.(UN Security Council, Res. 1373, 2001)
- القرار ٢١٧٨(2014) ، الذي ركز على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وضرورة تطوير التشريعات الوطنية لمنع سفرهم أو عودتهم أو دعمهم.(UN Security Council, Res. 2178, 2014)

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية(1998) ، الذي مكّن المحكمة من ملاحقة قادة الجماعات المسلحة المتطرفة عند ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية (International Criminal Court, Rome Statute, Art. 7 & 8).

ثالثًا: التحديات القانونية

رغم هذا الإطار القانوني الواسع، تبرز العديد من التحديات:

- غياب تعريف موحد للتطرف والإرهاب، ما يعقد التعاون القضائي بين الدول (Saul, B. (2006). Defining Terrorism in International Law. Oxford University Press).
- الجدل حول التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان، خاصة في الدول التي تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب لتقييد الحريات العامة (Amnesty International, 2018: "Laws of Terror: How Some States Use Counter-Terrorism Laws to Stifle Dissent").
- تطور تقنيات الجماعات المتطرفة في استغلال الإنترنت ووسائل التواصل لنشر أفكارها واستقطاب الأتباع، ما يطرح تحديًا أمام المنظومات القانونية التقليدية (UNODC, The Use of the Internet for Terrorist Purposes, 2012).

رابعًا: الاتجاهات القانونية الحديثة

اتجهت الجهود القانونية المعاصرة إلى التركيز على الوقاية، من خلال:

- سن قوانين تشجع على التربية على المواطنة ومكافحة خطاب الكراهية.
- تطوير التشريعات الإلكترونية لملاحقة الجرائم ذات الصلة بالفضاء السيبراني.
- تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات وتسليم المطلوبين (UNODC, Handbook on the Criminal Justice Response to Terrorism, 2011).
- تبني برامج إعادة تأهيل المتطرفين وإدماجهم في المجتمع، كما في برامج السعودية (المناصحة) ومصر (برنامج إعادة التأهيل داخل السجون).

خاتمة

يتضح مما سبق أن مواجهة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة تتطلب إطارًا قانونيًا متوازنًا يجمع بين الردع والوقاية واحترام حقوق الإنسان. ورغم الجهود الوطنية والدولية، لا تزال الحاجة ملحة لمواءمة القوانين مع المعايير الدولية، ولتطوير التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية والفكرية المتسارعة المرتبطة بهذه الظاهرة.

حيث شهدت الجهود القانونية لمكافحة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة في السنوات الأخيرة تطورًا لافتًا، حيث اتجهت المنظومات التشريعية الوطنية والدولية نحو تبني **مقاربات حديثة أكثر شمولية ووقائية**، لا تقتصر على الردع والعقاب، بل تمتد لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف. من أبرز هذه الاتجاهات سنّ تشريعات تركّز على **تعزيز التربية على المواطنة ومكافحة خطاب الكراهية**، إدراكًا لدور البيئة الفكرية والثقافية في نشوء التطرف، كما في القوانين الحديثة التي سنتها بعض الدول الأوروبية والعربية لمراقبة المحتوى المتطرف على الإنترنت ومنع انتشاره (UNODC, 2011).

كذلك ركزت الاتجاهات القانونية الحديثة على **تطوير الإطار القانوني لمكافحة الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتطرف**، من خلال تحديث التشريعات لتجريم استغلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التحريض على العنف أو تجنيد الأتباع أو التمويل (UNODC, 2012). كما سعت القوانين الحديثة إلى **تعزيز التعاون الدولي** عبر آليات متقدمة لتبادل المعلومات الاستخباراتية والقضائية، وتيسير تسليم المطلوبين، تنفيذاً لتوصيات صادرة عن مجلس الأمن مثل القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (United Nations Security Council, 2017).

واتجهت العديد من الدول إلى **إطلاق برامج لإعادة تأهيل المتطرفين وإدماجهم**، تجمع بين الإطار القانوني والبعد الاجتماعي، كما في تجربة "المناصحة" بالسعودية أو برامج التأهيل داخل السجون في مصر، والتي تهدف إلى تفكيك الفكر المتطرف لدى الأفراد العائدين من مناطق النزاعات (Boucek, 2008). وأخيرًا، ركزت الاتجاهات الحديثة على **تضمين ضمانات حقوقية** في قوانين مكافحة الإرهاب لضمان التوازن بين حفظ الأمن واحترام حقوق الإنسان، بما ينسجم مع المعايير الدولية (United Nations, 1966).

استنتاجات

خلصت الدراسة إلى أن من أبرز منابع الفكر المتطرف في العالم العربي فكر الخوارج وفكر سيد قطب، اللذان شكّلا مرجعية أيديولوجية أساسية للحركات والجماعات المتطرفة المسلحة في المنطقة. لم يكن تبني هذه الجماعات للفكر الديني المتشدد أمرًا عفويًا أو عارضًا، بل هو امتداد لفلسفات دينية منحرفة صيغت عبر التاريخ، وارتكزت على أسس تكفيرية خطيرة. فقد تبنّت هذه الجماعات قراءة مجتزأة ومشوهة للنصوص الشرعية، تقوم على اعتماد المتشابهات وإهمال المحكمات، والتمسك بالظواهر السطحية مع تجاهل المقاصد الكبرى للشريعة، وهو ما وفر لها ذريعة دينية لتبرير العنف والقتل واستباحة الدماء.

واستنادًا إلى هذه الأفكار، مارست الجماعات المسلحة أعمالًا تهدد كيان الدول وسلامة المجتمعات، وأسهمت في نشر الفوضى وزعزعة استقرار العديد من الدول العربية. وقد فرضت هذه الظاهرة تحديًا قانونيًا كبيرًا، استدعى من الدول

سن قوانين وطنية صارمة لمكافحة الإرهاب والتطرف، مثل قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، والقوانين المشابهة في السعودية والإمارات، التي هدفت إلى تجريم الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وتجفيف منابع تمويلها، وتجريم التحريض على العنف بكافة وسائله.

كما فرضت الظاهرة نفسها على الساحة الدولية، فدفعت المجتمع الدولي لإقرار اتفاقيات وأطر قانونية دولية، مثل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩)، وقرارات مجلس الأمن مثل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، التي ألزمت الدول بتعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات لمواجهة هذه الجماعات. ومع ذلك، برزت تحديات قانونية تتعلق بغياب تعريف موحد للتطرف والإرهاب، وصعوبة تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي وواجبات احترام حقوق الإنسان وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.(1966)

ختامًا، تؤكد الدراسة أن مواجهة الفكر المتطرف والجماعات المسلحة تتطلب مقاربة قانونية شاملة، لا تكتفي بالأدوات العقابية، بل تعالج الأسباب الجذرية للفكر المتطرف، وتعمل على تطوير التشريعات بما يحقق الانسجام مع المعايير الدولية، ويراعي حماية الحقوق والحريات الأساسية، مع ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتجفيف منابع هذا الفكر ومكافحة آثاره المدمرة على الأمن والاستقرار.

المراجع:

محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، الطبعة الأولى، بيروتن ١٩٨٦، ص ١٦٦-١٦٨.

الشيخ علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، الطبعة الثانية، مطبعة مصر، ١٩٢٥.

الدليل المرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرّف العنيف، مرجع سابق، ص ٦-٣٠.

محمد عيسى الحريري، الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج، مؤتمر ظاهرة التكفير، ٢٠١١، الرياض، ص ١٣١٦.

علي محمد الصلابي، حقيقة الخلاف بين الصحابة في معركتي الجمل وصفين وقضية التحكيم، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٣-٨٦.

سيد قطب، معالم في الطريق، الطبعة السادسة، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩، ص ٨- ١٠.

محمد رفيق، مكامن الدرر في محاور السور في تفسير ظلال القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦٣.

عبد الغني عماد، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢١٧.

سهيل الحبيب، الجهاد ضد الوطن: اعتبار البلدان العربية دار حرب في ايدلوجيا الحركات الجهادية، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٥، ص ١٠ - ٨.

ميثاق الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال: خلاصات أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١ ص ٥٥..

محمد سرور زين العابدين، جماعة المسلمين، الطبعة الرابعة، بريطانيا، دار الجابية، ٢٠٠٩ ص ١٤٦.

موسى أبو مرزوق، مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٠٥-١٠٦.

عادل حمودة، اغتيال رئيس: بالوثائق أسرار اغتيال أنور السادات، دار اقرأ، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨.

سعيد على عبيد، تنظيم القاعدة - النشأة - الخلفية الفكرية – الامتداد، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٤-٧٦.

إبراهيم بن صالح العايد، التكفير عند جماعات العنف المعاصرة: دراسات في الحالة الإسلامية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط ١، بيروت، ٢٠١٤، ص ٧٣-٧٥.

عبد الله عزام، إلحق بالقافلة، بيت المقدس، (البلد غير مذكورة) الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٠.

كريستينا هلميتش، القاعدة: نهاية تنظيم ام انطلاق تنظيمات، ترجمة فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٣-٣٢.

عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، المجلد الأول، بدون دار نشر وبلد، ٢٠٠٤، ص ٦٤١-٦٤٤.

حنا عيسى، أنماط الفكر السياسي، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، ٢٠١٥، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/358108.html

عبيد خليفي، صالح سريّة: لبنات عنف الجماعة من خلال تنظيم الفنيّة العسكريّة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/2X1KoUk

محمود الورواري، صالح سرية وسالم رحال وفكرة الجهاد العالمي، العين الإخبارية، ٢٠١٩،

https://al-ain.com/article/saleh-secret-salem-rahal-global-jihad

وليد منصور، رسالة الإيمان: ألغام تكفيرية زرعها صالح سرية في صفحات كتابه الإرهابي، مركز سيمو – باريس: المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، ٢٠١٨، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.almarjie-paris.com/5209

صالح سرية: الكاريزما ونهج الثورة الإسلامية المسلحة، بوابة الحركات الإسلامية، ٢٠١٦، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.islamist-movements.com/36514

محمد عاصم المقدسي، ملة إبراهيم ودعوة الأنبياء والمرسلين، ٢٠٠٠، ص ٨٤، أنظر الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3At5vwq

السلفية الجهادية في سطور، موقع قناة المنار، ٢٠١٥: http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1145274

محمد عبد العاطي، ملخص ملف القاعدة: قراءة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص ٦٠-٦٣، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://bit.ly/3FvdMDL

المراجع باللغة الإنجليزية:

Qutb, Sayyid, and Giedrė Šabasevičiūtė. “The People against Sayyid Qutb.” In Sayyid Qutb: An Intellectual Biography, 175–92. Syracuse University Press, 2021. https://doi.org/10.2307/j.ctv264f9b6.11.

Euben, Roxanne L., and Muhammad Qasim Zaman, eds. “SAYYID QUTB: 1906–1966.” In Princeton Readings in Islamist Thought: Texts and Contexts from al-Banna to Bin Laden, 32:129–52. Princeton University Press, 2009. https://doi.org/10.2307/j.ctv1j6673r.10.

Hagemann, Hannah-Lena. “Narratives of Khārijite Origins.” In The Kharijites in Early Islamic Historical Tradition: Heroes and Villains, 135–64. Edinburgh University Press, 2021. http://www.jstor.org/stable/10.3366/j.ctv1vtz7tb.13.

Ibrahim, Saad Eddin. "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings." International Journal of Middle East Studies 12, no. 4 (1980): 423–53. http://www.jstor.org/stable/163128.

Cragin, R. Kim. "Early History of Al-Qa'ida." The Historical Journal 51, no. 4 (2008): 1047–67. http://www.jstor.org/stable/20175214.

Rassler, Don. "Al-Qaida and the Pakistani Harakat Movement: Reflections and Questions about the Pre-2001 Period." Perspectives on Terrorism 11, no. 6 (2017): 38–54. http://www.jstor.org/stable/26295955.

Bergen, Peter. "Al Qaeda, the Organization: A Five-Year Forecast." The Annals of the American Academy of Political and Social Science 618 (2008): 14–30. http://www.jstor.org/stable/40375772.

https://al-ain.com/article/terrorist-organizations-daughter-extremist-west

Jason Burke. "Al Qaeda." Foreign Policy, no. 142 (2004): 18–26. https://doi.org/10.2307/4147572.

Sageman, Marc. "Confronting Al-Qaeda: Understanding the Threat in Afghanistan." Perspectives on Terrorism 3, no. 4 (2009): 4–25. http://www.jstor.org/stable/26298421.

Kamolnick, Paul. "COUNTERING RADICALIZATION AND RECRUITMENT TO AL-QAEDA: FIGHTING THE WAR OF DEEDS." Strategic Studies Institute, US Army War College, 2014. http://www.jstor.org/stable/resrep11311.

Barsoum, Nadia. "Book Reviews." Journal of South Asian and Middle Eastern Studies 37, no. 4 (2014): 84–89. https://www.jstor.org/stable/10.33428/jsoutasiamiddeas.37.4.0084.

Kfir, Isaac. "DAESH." A Primer on the Ideological and Theological Drivers of AQ and Daesh: Al-Qaeda. Australian Strategic Policy Institute, 2018. http://www.jstor.org/stable/resrep23115.9.

United Nations International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism (1999).

United Nations, ICCPR (1966).

UN Security Council, Resolutions 1373 (2001) and 2178 (2014).

International Criminal Court, Rome Statute (1998).

Saul, B. (2006). Defining Terrorism in International Law. Oxford University Press.

Amnesty International (2018). Laws of Terror: How Some States Use Counter-Terrorism Laws to Stifle Dissent.

UNODC (2012). The Use of the Internet for Terrorist Purposes.

Amnesty International. (2018). Laws of terror: How some states use counter-terrorism laws to stifle dissent. https://www.amnesty.org

Saul, B. (2006). Defining terrorism in international law. Oxford University Press.

United Nations. (1966). International covenant on civil and political rights. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

United Nations Security Council. (2001). Resolution 1373 (2001). https://undocs.org/S/RES/1373(2001)

United Nations Security Council. (2014). Resolution 2178 (2014). https://undocs.org/S/RES/2178(2014)

United Nations, International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism (1999).

United Nations, ICCPR (1966).

UN Security Council, Resolutions 1373 (2001) and 2178 (2014).

International Criminal Court, Rome Statute (1998).

Saul, B. (2006). Defining Terrorism in International Law. Oxford University Press.

Amnesty International (2018). Laws of Terror: How Some States Use Counter-Terrorism Laws to Stifle Dissent.

UNODC (2012). The Use of the Internet for Terrorist Purposes.

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Arabic Center Democratic

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Arabic Center Head of Democratic

Ammar Sharaan

Chief Editor:

N.F. Iyrot Dr. Issam

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohamed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

07

Issue

20

AUG,2025

ISSN :2628-8389